...طرانی فی الکلام علی البهجة المرضیه

...بهانی المتوفی (١٢٦٠) ذکرها سیّد

...نسخة الکتاب وهی نادرة نفیسة

...بری المصیه

الحلية اللامعة للبهجة المرضية

قال صاحب ... في الكلام على البهجة المرضيه

... المتوفى (١٢٦٠) ذكرها سيد ...

... السيد محمد ... حجة الاسلام ... شفتى ...

... الحاب وهي نادرة نفيسة

الحلية اللامعة للبهجة المرضية

قال صاحب الذريعة الشيخ آقا بزرگ الطهراني في الكلام على البهجة المرضية
(ج ٦ ص ٢٩) ١٢٢ الحاشية عليها للسيد [illegible]
حجة الإسلام السيد محمد باقر الرشتي الأصفهاني المتوفى (١٢٦٠) ذكرها سيدنا
في تكملة [illegible] الأمل انتهى
حاشيه ج ع سید محمد باقر حجة الاسلام رشتی اصفهانی است
و أقول يظهر من كلامه هذا أنه لم يظفر بنسخة الكتاب وهي نادرة نفيسة

حاشیه بر محمد تقی بر البهیه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي امرنا بالابتداء في الافعال على البهجة المرضية واخبرنا على كلمة هي النجاة
كافية وكلام هو مغن وشافية ورفع فاعل الخبر بشرح البرهان والهداية ونصب
والكتاب مفصل الايات والادلة وكسر اعناق المشركين بعدم انفصام الى انفصل البينة
وعطف علينا بتمييز الحرمة وارسل الينا نبيا بجزم النزاع بين المتنازعين واشتغل
العامل بين العاملين وتم الافعال النواقص بكمال الحلال من الاعمال الفرائض وانحصر في مواضع عديدة
وصلنا من تابعيه الائمة ومن المنصرفين بارائه لنا الاسباب المانع والصلوة والسلام عليه وعلى
آله واصحابه ما دامت النعم في الخبر باقية يقول تراب اقدام المؤمنين وتراب نعال المشتغلين
الفقير الى الله محمد باقر بن محمد تقي الموسوي المعروف بالرشتي انه قد وفقني الله تعالى بكمال رأفته
وعطوفته ومنه واحسانه في بعض ايام المجاورة للبلدة الغريبة على مشرفها الاف
السلام والتحية والتمس مني بها بعض من كنا غنيني بصلاح حاله ان نقرأ على شرح الالفية
للفاضل الكامل المدقق جمال الدين ثم بعد الاجابة الى ان اكتب له حاشية متعلقة بذلك
الشرح مبينة لكافة موضحة لمشكلاته مشتملة على فوائد لم تذكر فيه ولا في حواشيه مع كثرة الاشتغال
والمباحثة وعدم اجتماع ما يحتاج اليه للرجوع حين الحاجة سائلا من الله سبحانه ان يوفقني
لاتمامها وان ينفع بها سائر الاخوان فانه رحمن ومنان وارجو منه ومن سائر الاخوان
ان لا ينسوني في صالح دعواتهم وان لا ينسوني في اوقات مطالعاتهم بالحلية اللامعة للبهية المرضية
قال بسم الله الرحمن الرحيم افتتح الكتاب بالتسمية اقتداء بالقرآن وقصد حصول التبرك بذكر اسم
الله الرحمن وميلا الى الاستعانة باسم ذلك المنان وعملا بما روي عن سيد اهل الزمان كل امر ذي
بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر وبما روي عن سيد اركان الايمان عليه الاف التحية والسلام كلمة
[illegible] الرزق وسيلة للرغبة وجنة للترويج وشفاء لما في الصدور واماناً يوم النشور

فقال

قال بسم الله الرحمن الرحيم الباء اما للمصاحبة او للاستعانة ويرجح الاول بانه يجيء
الاول لان المصاحبة تدل على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم الله تعالى بخلاف الباء الا الثاني للاستعانة
والثاني ان ابتداء المشركين باسم الهتهم انما كان على قصد التبرك فقصد التبرك ادخل
في الرد عليهم انما يحصل عند كون الباء للمصاحبة لا الاستعانة الثالث هو ان باء الاستعانة
تستلزم جعل اسم الله تعالى آلة الفعل وهو غير مناسب لتعينه لانه هو علم كونها مقصودة بالذات
والمصاحبة عرية عن ذلك وفي الجميع نظر اما في الاول فلانا لا نسلم ان باء المصاحبة من حيث
هي دالة على ملابسة اجزاء الفعل لاسم الله تعالى بل ذلك انما يفهم من خصوصية المتعلق لانك لو قلت
متعلقها ابتدأ مثلا يكون المستفاد منه ملابسة اول جزء من الفعل لاسم الله تعالى لا بجميعه كما لا يخفى
نعم لو قدر نحو اصنف مثلا لكان المستفاد ذلك الا انه لا فرق في ذلك بين كون الباء للمصاحبة
او للاستعانة لان الباء لو كانت للاستعانة والالة جعلت متعلقها اصنف مثلا لكان المستفاد
اللازم منه ملابسة جميع اجزاء الفعل لاسم الله تعالى اذ معلوم ان الالة مصاحبة لذيها عند
العمل فمفاد الباء حينئذ على تقدير كونها للاستعانة من اسم الله تعالى في جميع اجزاء الفعل وعلى
له بخلاف ما لو جعلها للمصاحبة فان مفادها هو الثاني فقط لان ملابسة الشيء للشيء لا يدل
على الاستعانة اصلا واما التزاما فحمل الباء على الاستعانة اولى واما على الثاني فلانا نمنع الحصر
على تقدير التسليم نقول ان دلالة المصاحبة على التبرك ليس على الدلالة الالتزامية بنوع
بحيث لا يدخله ريبة نعم في مثل المقام يستفاد ذلك من خارج لان مصاحبة اسم الله تعالى توجب
مع التبرك لكن لا اختصاص لذلك بحمل الباء على المصاحبة لان الاستعانة باسم الله تعالى توجب
معها التبرك فتامل واما الثالث فلان الالة انما جعلنا من جهة توقف وتبعية و
المقصود هنا الاول لا الثانية فحمل الباء على الاستعانة لو لم يكن ارجح من حملها على المصاحبة
فلا اقل من التساوي على انه يعلم من حمل الباء على الاستعانة وجعل اسم الله الة له
الفعل زيادة مدخلية فيه حتى كانه لا يمكن حصوله بدونه والمصاحبة عرية من ذلك

وانما المناسب بالنسبة الى المصنفين وغيرهم من حيث تصورهم في العلم والكمال وعدم
استقلالهم في الافعال والاعمال هو الاستعانة لا المصاحبة وانت قد يقال ان ادعاء
المصاحبة باسم الله تعالى في حال التصانيف وغيرها ربما لا يناسب الطريق الادب وقصد
التبرك لا يرفع ذلك فتامل ان متعلق الجار اما فعل او وصف او مصدر وكل
واحد منها مقدم او مؤخر خاص كاصنف والف واقرا او اتلو مثلا للقارئ او عام
كابتدا لكلها فصار الاقسام اثنى عشر وعلى احتمال المعنيين المذكورين للبا مع كل من هذه
الاقسام يصير الاقسام اربعة وعشرين هكذا البا للاستعانة متعلقها فعل خاص
مقدم او مؤخر او عام كذلك فهذه اربعة وكذا نقول عند حمل البا على المصاحبة
فصارت ثمانية وهكذا في الوصف والمصدر وكل من هذه الاقسام ممكن الارادة
في المقام وانما الكلام في الرجحان فالاولى تقدير الفعل بوجهين انه اصل في
العمل فتقديره لعاملية المعمول اولى من غيره انه يلزم زيادة الاضمار والتقدير
في كل من تقدير الوصف والمصدر بالنسبة الى تقدير الفعل لان مع تقدير الفعل يلزم اضمار
كلمتين الفعل وفاعله ومع تقدير الوصف والمصدر يلزم اضمار ثلاث كلمات
المبتدا والخبر على الوصف والمصدر كما نقول انا مصنف بسم الله او ابتدائي بسم الله
كائن ولا شك ان الاضمار خلاف الاصل فيجب الاقتصار فيه على اقل ما يندفع به الضرورة
وربما اجيب عن ذلك بان زيادة الاضمار انما اذا كان المقدر مصدرا انما يلزم اذا جعل
الظرف متعلقا به وقدر له الخبر اما لو جعل الظرف متعلقا خبرا عنه فلا اقل المقدر
كلمتان وفيه نظر لانه لا تفاوت في ذلك بين كون الظرف معمولا للمصدر او خبرا بناء على انه
لو كان خبرا كان متعلقه مقدرا وهو خبر في الاصل فساوى فيما لو جعل الظرف متعلقا
متعلقا بالمصدر وقدر الخبر ولعل ذلك الاكثر علما فرضا تقدير الفعل اولى ان
قلت تقدير الفعل وان كان اولى من هذه الجهة لكن تقدير الاسم اولى من جهة

اخرى

اخرى وهي دلالة الاسمية على الدوام والثبات والفعلية عن التجدد عن ذلك قلت الفعل
المقدر هو المضارع ومدلوله الاستمرار التجددي وهو انسب في هذا المقام من الثبات
والدوام لدلالته على ان الاستعانة باسم الله تعالى للتصنيف مثلا متجددة على الا
ستمرار حتى كانه لا ينفصل منها لمحة تقدير الفعل اولى لكن بقي الكلام في نوعي الفعل العام
والخاص من انه يكون لاحدهما رجحان في مقام التقدير على الاخر ام لا نقول الظاهر
تقدير الخاص كاصنف مثلا ولحق تقدير العام كابتدا لدلالة الاول على تحقق الاستعانة
باسم الله تعالى لجميع اجزاء الفعل بخلاف الثاني فانه يفيد بظاهره قصر الاستعانة في جزء
من الفعل ورجح بعض المحققين تقدير العام لان فيه امتثالا لفظا ومعنى بالحديث
المتقدم وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال الحديث وفيه نظر لان غاية ما يدل عليه الحديث
المذكور الابتداء باسم الله في الافعال ولا دخل لتقدير فعل الابتداء باسم الله في
الافعال ولا دخل لتقدير فعل الابتداء في ذلك ثم على تقدير رجحان الفعل الخاص هل
الراجح تقديره مقدما او مؤخرا مقتضى الاصل الاول لتقدم رتبة العامل على رتبة
المعمول الا ان المناسب التاخير للاهتمام بتقديم اسم الله تعالى وللتنبيه على افادة الحصر لان
تاخيره يستلزم تقديم المعمول فيفيد الحصر اذ تقديم ما حقه التاخير يفيد ذلك فيدل على
الاستعانة في الفعل مثلا انما هي باسم الله تعالى فقط لا بغيره ثم اعلم ان حق الحروف المفردة ان
تفتح لان الحروف مبنية وكل مبني الاصل فيه السكون لعدم تغير المبني بالعوامل فلا
يحتاج الى شيء خفيف ومعلوم ان السكون اخف الاشياء فينبغي الاصل فيه السكون لعدم تغير
لما لم يمكن ذلك في الحروف المفردة لاستلزامه الابتداء بالساكن فالمناسب فيها لكونها
اخت السكون في الخفة فصار حق الحروف المفردة الفتح فالعدول عنها الى غيره يحتاج
الى دليل اذا علمت ذلك نقول ان المعلوم ان البا من الحروف المفردة ومقتضى ما ذكر
ان تفتح في بسم الله بالفتح وانما خالف ذلك فيها وكسرت في المقام وغيره لكونها

الحرفية والجر وجه التزامهم فيها لها كسرها هو ان لزوم كل منهما يناسب بالكسر مناسبة
فلما اجتمعا معا قربت المناسبة فتحقق المقتضي هنا اما مناسبة لزوم الحرفية للكسر
فلان فضائلها بالسكون الذي هو عدم الحركة والكسر لقلته كالعدم لعدم وجوده
في الافعال والاسماء الغير المنصرفة والحروف الا نادرا كجير مثلا واما مناسبة لزوم الجر
له فلموافقة حركة العامل لاثره ولاجل ان التزام الامرين يوجب معا موجب للكسر
لم يكسر التاء والكاف والواو لعدم التزامها لمجيئها اسماء ايضا فان الحق استعمال
الاخير للعطف وغيره ولم يوجد موجب اخر للعدول عن الاصل فابقيت على اصلها
من الفتح انتهى قلت على هذا ينبغي ان لا يكسر اللام ايضا لعدم التزامها الامرين المذكورين
معا لاستعمالها غير جارة كلام الابتداء ولام الامر قلت مقصودنا ان لا التزام بالامرين فيما
يوجب الخروج عن الاصل اذا تحقق وحيث قد تحقق في الباء قلنا بمقتضاها ولنبين المقتضي الموجب
في ذلك حتى يلزم من عدمه العدم مطلقا فنقول الباعث للخروج عن الاصل في لام الجر ولام
الامر هو ازالة الالتباس بينهما وبين لام الابتداء على ان لام الابتداء لما تدخل في كل
من الاسم والفعل فلو اجرى لام الجر ولام الامر فلا يلتبس احداهما على ما اقتضاها اصلهما لا
لتبسا بها فلذلك عدل عن مقتضى الاصل فكسرتا واما لام الجر ولام الامر فلا يلتبس احديهما
بالاخرى لامتيازهما بمدخولها اذ لا ولا تدخل الا على الاسم والثانية كذلك بالنسبة
الى الفعل وقد نبهنا على وجه ذلك في موضعه ان قلت سلمنا ان مقتضى الخروج عن
الاصل في اللام في الجملة هو دفع الالتباس لكنه لا يعين الخروج عنه في خصوص لام الجر
والامر على مقتضى اصلهما من الفتح مع ان هذا اولى لوضوح ان خروج الشيء الواحد
عن مقتضى الاصل وابقاء الشيئين عليه اولى من العكس فلم ترك ذلك وارتكب هذا
مع رجحانه قلت وجه ترك ذلك هو ان لام الابتداء كثيرا ما يتفق ان يكون الحرف
الذي بعده مضموما ومعلوم ان مدخولها في الغالب مرفوع كما تقول لا نزل القران وان

الكتاب

الكتاب لقران كريم وان زيدا لكو لضرب وكسر اللام في المواضع ونحوها يستلزم الثقل
من الكسرة الى الضمة فيما هو كالكلمة الواحدة مع كونها اخرها بنوع ما وهو موجب للثقل
للاحتراز عنه تركوا لام الابتداء على مقتضى اصلها وكسروا لام الجر والامر لا يعارض
ذلك بمثل لنضرب مبنيا للمفعول اذ كان اللام لام الامر لان الحرف الذي بعد اللام وان
كان مضموما لكن اخر الكلمة غير مضموم بل ساكنة والظاهر ان الثقل في ذلك في تلك
المواضع انما نشأ من اجتماع الضمتين ان قلت سلمنا الخروج عن مقتضى الاصل لرفع الا
لتباس في خصوص لام الجر والامر متعين لكن ذلك لا يقتضي كسرها لحصول التميز من الا
لالتباس مع ضمها ايضا لكون لام الابتداء مفتوحة وهما مضمومتان قلت الالتباس وان
كان مأمونا مع ضمها ايضا لكن كسرها اولى وارجح اما في لام الجر فلموافقة حركتها اثرها
وهي متقدمة مع الضم ومنه يظهر جواب اخر في كسر لام الجر وابقاء لام الابتداء على مقتضى
اصلها واما في لام الامر فلان ضمها يستلزم توالي الضمتين في مثل لنضرب وهو موجب
للثقل فتعين الكسر لازالة الالتباس ان قلت المراد بالالتباس الذي كسر اللام لاجل ازالته
اما الالتباس في التلفظ او في الكتابة وعلى التقديرين لا يتم ذلك اما في التلفظ فلعدم الالتباس
لان مدخول لام الامر ساكن ابدا ومدخول لام الجر مجرور كذلك ومعلوم ان مدخول لام الابتداء
ليس كذلك فلا التباس وان فتحت اللامات ثلاثتها واما في الكتابة فلانها لا تخلو
اما مع الاعراب والحركة او بدونهما وعلى الاول لا التباس ايضا كما عرفت واما الثاني فلان الالتباس
يتحقق غير مندفع لان المفروض ان الكتابة من غير الاعراب والحركة فكما لا يوجد الاعراب
في اخر الكلمة حركة لا توجد الحركة في اولها ولا يندفع الالتباس بها الا اذا فرض وجود
حركة وعدم وجودها في الاخر وهذا نادر جدا قلت المراد بالالتباس التلفظ والكتابة
وان كانت مع الحركات قولك لا التباس حينئذ قوله قلنا ممنوع متحقق في المثبتات
كلها والمعرب بالذي اعرابه تقديري ايضا فالحاصل ان الالتباس يتحقق في التلفظ مطلقا

ولو في غير المبني ومقدر الاعراب وذلك في صورة الوقف فاعراب اخر الكلمة
فيما الصنو لا يغني في دفع الالتباس لجل لعدم ظهورها واما كسر اللام فظاهر في جميع
الحالات فيدفع به الالتباس ثم اعلم انك قد عرفت ان مقتضى الاصل في اللام ان يفتح
وكسرها انما هو لدفع الالتباس فعلى هذا لو لم يتحقق الالتباس في موضع ولم يوجد وجه
اخر للخروج من الاصل وجب ابقاؤها على اصلها ولهذا فتحت لام الجر مع الضمائر غير ياء المتكلم
لانتفاء الالتباس بينهما وبين لام الابتداء لتغاير مدخوليهما بحسب المادة اذ مدخول
لام الابتداء ضمير رفع كقولك انه لهو بخلاف مدخول لام الجر فلا التباس واما قلنا
غير ياء المتكلم لان لام الجر معها مكسورة لا للاصل دفع الالتباس لما عرفت بل لمناسبة
الياء فيما ذكر ظهر لك وجه فتح لام الجر في المستغاث لان لام الابتداء لا تدخل في المنادى
فابقيت لام الجر على مقتضى اصلها على انه يمكن ان يقال ان المنادى منزلة كاف ادعوك .
نحو لما اللام عليه بمنزلة دخولها على الكاف وقد عرفت ان اللام مع الضمائر من
جملتها الكاف مفتوحة فكذا ما هو منزلة منزلتها ثم اعلم ان ابا اسكان كلامنا الى الان
في باء بسم الله واما اسم فنقول الكلام فيه يقع في اربع مقامات فهمزته
فاصله في فائدة ذكره في المقام في اضافته الى لفظ الجلالة اما الاول فاقول
بحقيقة يحتاج الى بسط في الكلام اعلم ان المستفاد من تتبع الاستعمالات وكلمات
اولي الاختصاص البصائر والكلمات ان همزة الوصل اذا وقعت غير مبتدأ بها بالنسبة
الى الاسقاط والعدم على اقسام اربعة الاول كالثالث عدم الاسقاط ولا
الاثبات بخصوصها بل تنقلب بالالف ونثبت الاسقاط واما ابين كلا
من هذه من هذه الاقسام لترتيب النفع عليها في كشف المقام فاقول اما القسم الاول
منها فهو في مواضع في لفظ ابن لكن لا مطلقا بل اذا وقع بين العلمين مع كونه
صفة للعلم الاول كقولك محمد بن عبد الله ص سيد رسل الله وذلك لكثرة

الاول الاسقاط في اللفظ والخط

استعمال

استعمال
ابن كذلك فطلب التخفيف بحذف التنوين من موصوفه والهمزة منه وكذا في قولك فلان بن
فلان فعل كذا كناية عن العلم فيترك معه في الحكم بخلاف ما اذا وقع بين العلمين ولم يكن
صفة كقولك زيد ابن عمرو او لم يقع بينهما سواء وقع بين المعرفتين غير العلم كقولك هذا
الرجل ابن الفاضل او بين علم ومعرفة كقولك زيد ابن عمنا فاضل او بين نكرتين كقولك
رجل ابن فاضل قال كذا فانه لم يحذف التنوين ولا الهمزة في شيء من هذه المواضع لعدم
الكثرة في الجميع كما صرح به نجم الائمة لفظ اسم لكن لا مطلقا بل بشرطين احدهما ان يكون
مجرورا بالباء والثاني مضافا الى لفظ الجلالة بخلاف ما اذا لم يكن مجرورا او كان لكن
بغير الباء فانه لا يحذف الهمزة وان اضيف الى لفظ الجلالة كما تقول واذكر اسم الله وانظر الى
اسم الله وكذا اذا لم يكن مضافا الى الله الجلالة وان كان مجرورا بالباء كقوله تعالى اقرأ باسم ربك
همزة ما اذا كان الاسم معرفا بالالف واللام وادخل عليه اللام سواء كانت حرف جر او حرف
ابتداء فهمزته تسقط عند ادخال اللام عليه كقولك للرجل وللدار وللكتاب وللقلم و
للقرطاس وللخاتم ونحو ذلك لان النطق باللام وحدها غير معهود فعلى هذا لا يجوز
اما تسقط الهمزة واتصلت باللام بلام التعريف كما هو الخط وابقيت الهمزة واتصلت
باللام جاز في للرجل ولا للكتاب وهكذا الثاني لكون الثاني غير ممكن لاستلزامه الالتباس
بالنفي اذ لا يعلم من قولك لا رجل ان فيه حرف جر مع الهمزة او حرف نفي فتعين الاول
فيثبت المطلوب بخلاف مثل قولك كالدار وكالرجل وكالقلم وبالكتاب وبالعلم
وهكذا فان الهمزة فيها لا تحذف اذ الموجب للحذف هو الالتباس وهنا منتف
ومعلوم ان انتفاء الموجب يستلزم انتفاء الموجب فلا حذف والموضع الرابع
من القسم الاول من الاقسام الاربعة هو الفعل المصدر بالهمزة اذا دخل عليه همزة
الاستفهام كقوله تعالى استكبرت ام كنت من العالين وافترى على الله كذبا ام به جنة اصطفى
البنات استغفرت لهم فان همزة الوصل في جميعها محذوفة والهمزة الباقية فيها

هي همزة الاستفهام لكراهة اثبات الهمزتين في اوّل الكلمة قلت ان الكراهة كما ترتفع بحذف همزة الوصل كذا ترتفع بحذف همزة الاستفهام فلاى شي حذفت همزة الوصل وابقيت همزة الاستفهام قلت لان حذف همزة الاستفهام يوجب فوات المقصود بانها منها من نقل الاخبار الى الانشاء من الاقسام الاربعة في لفظ الجلالة اذا وقعت منادى كقولك يا الله فان الهمزة فيه تثبت لفظا وخطا وذلك لان حذفها يستلزم حذف الالف باللزوم التقاء الساكنين وهو ينافي هذا الصوت المطلوب في النداء فابقيت الهمزة حفظا للالف تحرزا عن المحذور ولا بد ان عاية ما يلزم من ذلك اثبات الهمزة هنا في التلفظ دون الخط لوضوح ان هذا الصوت انما يحصل من التلفظ فقط فلا يتم المدّعى لاختصاص دليله لانا نقول الامر وان كان كذلك لان هذا الصوت انما يحصل عن التلفظ الا ان الخط سبب لتحقق ذلك في الجملة لان القاري من ظهر الخط عن معاد لصوته عند علم الهمزة فلا يلزم المحذور فينبغي ان يثبت في كل موضع دفعا له فنقول ان الاثبات في التلفظ يستلزم الاثبات في الخط ولا عكس كما ان اسقاط الهمزة في اللفظ يستلزم الاسقاط في التلفظ كما في المواضع المتقدمة اذا علمت ذلك فاعلم ان بعض الافاضل علّل اثبات هذه الهمزة بكون حرف التعريف عوضا عن الهمزة فيما نحن فيه جزء عوض فقطعت لئلا يلزم حذف العوض والمعوض عنه وفيه نظر لانا بعد التسليم جميع ذلك نقول ان الامر لو كان كذلك ينبغي ان لا يحذف الهمزة في لفظ الله وليس الامر كذلك قطعا والضم نقول قد يكفي في الاحتراز عن ذلك المحذور ثباتها في الخط فقط لان المعوض عنه قد سقط هنا قد ثبت فلا يلزم الجمع بينهما في الحذف فتامل وعلّل صاحب الصحاح قطع الهمزة فيما نحن فيه بالقطع الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم الاقدس وفيه ايضا نظر تعلم مما استنظرناه على مقالة بعض الافاضل المتقدم قد فصل فهو كل اسم مصدر

بهمزة

همزة الوصل المفتوحة واذا دخل عليه همزة الاستفهام فان همزة الوصل فيه تقلب بالالف كما في قوله تعالى آلله اذن لكم والآن ونحوها وذلك للاحتراز كراهة اجتماع الهمزتين في اوّل الكلمة ان قلت اجعل هذا قسما اخر فلا تحذف فيه الهمزة كما حذفت فيما تقدم في استكبرت واستغفرت وغيرهما حتى يكون من ذلك القسم قلت لعدم امكان حذف الهمزة فيما نحن فيه اما بالنسبة الى همزة الاستفهام فلما تقدم من ان حذفها ينافي ما اتيت لاجله واما بالنسبة الى همزة الوصل فلان حذفها يستلزم الالتباس لا تساويا الاخبار في قوله تعالى آلله اذن لكم انه خبر او انشاء بخلاف ما تقدم من نحو استغفرت فان فتح الهمزة فيه قرينة على انها للاستفهام لا للوصل لانها هناك مكسورة بخلاف ما نحن فيه ولذا جعلنا كل واحد منها قسما على حدة اي الاسقاط في التلفظ والاثبات في الخط فهو غير الاقسام الثلثة فهي وجدت همزة وصل في التدرج ولم يكن من القسم الاول ولا من الثاني ولا من الثالث فهو من القسم الرابع فاثبتها في الخط واسقطها في التلفظ لكن ضبط لكن معرفته موقوف على معرفة مواضع همزات الوصل وان اردت باستقصائها فاعلم ان الكلمة اما اسم او فعل او حرف اما الاول فلا يكون الهمزة فيه وصلا الا في نوعين والاول والاول منهما في غير المصادر والثاني في المصادر واما الاول فهو محصور في عشرة الفاظ وهي اسم است وابن وابنم وابنة وامرءة واثنان واثنتان وايمن في القسم وهو اسم مفرد مفتوح الميم وهو المؤكد وحرف همزة همزة وصل هذا عند البصريين والمحكي عن الكوفيين انه جمع يمين وهمزته قطع هكذا قاله قالوا ينبغي ان يضاف الى الموصلة بالصفة وايم لغة في ايمن فان الهمزة فيها وصل وكذا يكون الهمزة في تثنية السبعة من هذه الاسماء العشرة وصلا وهي اسمان واستان وابنان وابنمان وابنتان وامرءتان واثنان بخلاف الجمع ولذا لم يسقط الهمزة في قوله تعالى ان هي الا اسماء سميتموها وقل تعالوا كذا اثباتها انا علم واما الثاني فهو مصادر الفعل الخماسي والسداسي والضابط فيه بعد همزة فعله الماضي

اربعة احرف فصاعدا واما الثاني اي الفعل فلا يخلو اما مضارع او غيره والاول لا يكون
الهمزة فيه وصلا بل قطعا ابدا سواء كان ثلاثيا او رباعيا او مزيدا فيهما كانوب واكتسب
واسترشد واستغفر وهكذا والثاني لا يخلو اما ماض او امر والاول اما ثلاثي او رباعي
او غيره فان كان الاول والثاني فالهمزة فيهما البتة همزة وصل كاخذ واعطى
وان كان الثالث فيكون الهمزة فيه وصلا كانفعل وافتعل واستخرج ونحوها والثاني
اي الامر فان كان من الرباعي كاكرم همزته قطع وان كان من الخماسي والسداسي فهمزته
همزة وصل وكذلك ان كان من الثلاثي كاضرب وامنع واعلم ونحوها واما الثالث
اي الحرف فلا يكون الهمزة فيه الا وصلا الا في ال المعرفة ونحو الكلام فيها في المعارف ومنها
الهمزة في الموصولات غير ال كالذي والتي وفروعهما على قول اذا عرفت هذه المواضع
فاعلم ان الهمزة منها ان لم تكن مبتدا بها لم يكن من المواضع الثلاثة المتقدمة تسقط
في اللفظ وتثبت في الخط وانت اذا احطت العلم بما ذكرناه ظهر لك ان لفظ اسم فيما نحن فيه
اي في بسم الله الرحمن الرحيم من الموضع الثاني من القسم الاول من جملة الاقسام المحقق
الشرطين فيتحرك الباء والاضافة الى لفظ الجلالة ولهذا اسقط همزته من الخط ايضا
وذلك ان استعمال اسم مع شرطين كثير فطلب التخفيف لفظا وخطا ولا يخفى ان المعتبر في اسقاط
همزة اسم تحقق الشرطين فمتى تحقق اسقط مطلقا سواء قيل بسم الله لفظا او مع ضم الرحمن
الرحيم وقال بعض العلماء ونقضوا من بسم وباسم ربك لعدم الكثرة وفيه نظر من وجهين
اما الاول فلان كل ما قيل بسم الله فقد قيل بسم الله ولا عكس كلية اي ليس كلما قيل بسم الله
فقد قيل بسم الله الرحمن الرحيم فعلى هذا يكون بسم الله اكثر من بسم الله الرحمن الرحيم الا
ان يقال المراد الكثرة في نفس كل منهما وح بسم الرحمن الرحيم وان كان اكثر بهذا الاعتبار
من بسم الله الا ان الكثرة لو كانت باعثة لاسقاط الهمزة ينبغي ان يحذف الهمزة من
الرحمن الرحيم ايضا لاشتراكهما في الاسم والعلة المذكورة بخلاف ما اذا قيل ان الكثرة

في بسم الله

في بسم الله بالاعتبار الحاصل له مطلقا سواء كان في ضمن بسم الله الرحمن الرحيم او لا
فانه على هذا الاعتراض المذكور غير وارد لكن يمكن المعارضة بخصوص لفظ الله فانه
مشترك مع اسم في العلة كاشتراكها مع علم اسقاط الهمزة منه ويمكن الجواب عنه
ان لفظ الله وان كان الاصل فيه كذلك الا ان فيه عوضا عن الهمزة الاصلية فلو اسقطت
يلزم الجمع بين الحرف العوض والمعوض عنه في الحذف وهذا لا يمكن ان يقال بالنسبة
الى الرحمن الرحيم وهو واضح فيبقى الاعتراض من غير معارض ويمكن ان يجاب عن الجميع
بان الكثرة موجبة للحذف وهي قد حصلت بحذف احد الهمزة لا موجبة لحذف جميع الهمزات
حتى يتم ما قلت ولا تخصص الحذف بخصوص لفظ الاسم دون غيره فلان سبقيته جعلته
اولى بالتخفيف واما الثاني فلانه ورد في القران المجيد سقوط همزته في الخط ايضا من
غير ضميمة بالرحمن الرحيم كقوله تعالى بسم الله مجريها لا يخفى عليك ان الحكم بسقوط الهمزة في
بسم الله الرحمن الرحيم وبسم الله هو ما اذا لم يذكر متعلق الظرف كما تقدم واما اذا ذكر فلا
يحذف في الخط وذلك لعدم تحقق ما تقدم من دليل الحذف ح لان كثرة استعمال بسم الله
انما اي مع عدم ذكر المتعلق واما مع ذكره فقليل فلا تسقط الهمزة في الخط وذلك كما
في قوله صلعم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله وقولك ابتدئ باسم الله واستعين با
الله والاهتمام باسم الله واجب وهكذا وهذا كله في شرح المقام الاول
فاقول اعلم انه وقع الخلاف في بيان اصل اسم فذهب الكوفيون الى ان اصله وسم اي
العلامة لكونه علامة لمسماه حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل لئلا يلزم الابتداء با
الساكن والحذف بلا عوض ورد بان الهمزة لم تعهد دخولها على ما حذف صدره في كلامهم
وقيل لا حذف ولا تعويض بل قلبت واوه همزة كاعد فذهب البصريون على ان اصله سمو
كقنو اي العلو وح تسميته الاسم اسما لرفعته بالنسبة الى اخويه فحذفت الواو
لكثرة الاستعمال والاستثقال تعاقب الحركات الاعرابية عليها فنقل سكون الميم الى السين

فادخل عليه الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن والحذف من غير عوض فيكون الاسم بناء على
القول الاول محذوف الصدر وعلى القول الثاني محذوف العجز ومختار البصريين هو
المختار لجمع الاسم على اسماء واصله اسماو فقلبت الواو المتطرفة بعد الالف همزة ونقصه
عند الاسناد الى الضمير المرفوع المتحرك سميت واصله سموت فقلبت الواو المتطرفة الواقعة بعد
ياء ولتصغيره على سمي ولو كان الامر على ما ذكره الكوفيون من كون اصل الاسم وسما
لقيل في جمعه اوسام وكوسمت واويمات في تصريفه سميت كوعلت وفي تصغيره وسيم
كوجيه ووجيه   قوله انما لذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلالة في الاولى التنبيه
على حصول التبرك باي اسم من اسمائه تعالى وعلم المكلف اختصاصه بزمان فاصل والثانية
ان بالله تعالى يمين فقيل بسم الله للفرق بين اليمين واليمن والثالثة هي ان
تصدير الكتاب بذكر اسم الله تعالى تبعا لموافقة الكتاب العزيز وهي تقتضي ذكر
لفظ الاسم كما لا يخفى او لقصد التبرك فلا بد مما يناسب بالاسم فلو قيل بالله
لتوهم التبرك بالذات ولعل الاستعانة فكذلك ايضا لان المراد بالاستعانة عند الفعل
لتلبس بما فيه التبرك نحو كتبت بالقلم ومعلوم انه بالاسم لا بالذات والعلة تقول على
هو كلمة الله الحديث واقتضائه لذكر الاسم واضح او الحديث كل امر ذي بال ما بني ان ذكر
الاسم واشتهاره بذلك على انه يمكن ان يقال بمعنى الذات ان كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه باسم الله بان لم يكن تصدر الله ابتدأ فهو ابتر فيدل على ابتداء ذي البال بنفس اسم
الله تعالى فذكر الاسم كلا بد منه لا بد وانه لا يتحقق الامتثال بمضمون الحديث مع
ذكر بسم الله لانه يتبادر الا انا نقول الابتداء محمول على ما يقال له في العرف ابتداء فيقدم الباء
على الاسم لا ينافي الامتثال بالحديث فاعلم ان اضافة الاسم محمول فيما نحن فيه
الى لفظة الجلالة اي ابتداء باسم الله لكن ذلك لا يصح مع التوصيف
بالرحمن الرحيم لانها صفة الذات لا للفظ الا ان يقال انه كذلك هو لانهما اسند الى اللفظ

مجازا

مجازا باعتبار مسماه او يقال ان الثالث هو الاسم لا المسمى بان كلا من الرحمن الرحيم بدلا اي ابتدأ
باسم هو الله والرحمن والرحيم او لا هيئة اي ابتدأ باسم هو منها او يصح بحسب التوصيف لان
اسماء الله كثيرة ولا يلزم الابتداء بشيء من اسمائه تعالى الا ان يقال انه يصدق الابتداء
وباسمه تعالى في قولنا باسم الله ويحتمل ان يكون الاسم المضاف الى الله بمعنى المضاف المسمى والمراد
من المضاف اليه اللفظ ويكون الرحمن صفة المسمى والتقدير ابتدأ باسم سمي الله فتأمل حيث قد
تم الكلام في الاسم ينبغي   العنان في تأليفه فاقول قد وقع الخلاف في لفظ الله فقيل اصله اله
على وزن فعال بمعنى مالوه اي معبود حذفت الهمزة من غير قياس ثم عوض عنها حرف التعريف فادغم
اللام في اللام فصار الله وانما قلنا حذفت الهمزة من غير قياس اذ القياس في حذف الهمزة ان ينقل
حركتها الى ما قبلها ثم تحذف وهو ههنا غير ممكن لان نقل الحركة موقوف على وجود اللام ووجودها
موقوف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة موقوفا على وجود
اللام ايضا يلزم الدور وقيل كون حذفها خلاف القياس لاجل لزوم العوض لان المحذوف قياسا في حكم
المثبت فلا يحتاج الى تعويض ويرد على ذلك ان الالف واللام لو كانتا عوضا عن الهمزة لما
اجتمعتا في الاله لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه فيعلم منه ان اصلها الاله حذفت الهمزة المتوسطة
تخفيفا فادغمت اللام في اللام فصار الله واجيب عن ذلك بان اجتماع الالف واللام في الاله لا ينافي كونهما
عوضا في الله لانهما في الاله للتعريف فقط دون العوض وفي الله للعوض دون التعريف ولهذا اجتمعتا
مع الياء في النداء كقولك يا الله ولولا ذلك لما جاز الجمع بينهما لعدم جواز الجمع بين اداتي التعريف واختلف في
آلهه مبدأ اشتقاقه فقيل ان اشتقاقه من اله بفتح اللام الهة بكسر الهمزة وفتح اللام والهاء [illegible] بمعنى
عبد ثم اله اي تحير فيه لان العقول يتحير في معرفته او من غيرهما مما لعلها المقام مقام ذكره هذا
كله اذا كان اصله اله وقيل ان اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع لانه تعالى
محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع على كل شيء ثم دخل حرف التعريف وادغمت اللام في اللام فصار
الله هذا كله اذا لم يكن لفظ الله علما ولو قيل هو [illegible] هو علم للذات المخصوصة والعلم مشتق [illegible]

٨

وهو المنقول عن الخليل وللامام الرازي وعند انه نسب ذلك الى سيبويه والاصوليين والفقها
واستدل لذلك باوجه الاول اي هذا اللفظ يوصف ولا يوصف ولهذا قالوا في قوله تعالى صراط
العزيز الحميد الله الذي كلا ان لفظ الله فيها عطف لا نعت وفيه نظر لعدم افادته المدعى لان
مفاده عدم الوصفية وهو غير مستلزم للعلمية الشخصية الواسطة كاسم الجنس ويمكن ان يجاب
عنه بان في المقام قولين احدهما انه وصف والثاني انه علم ولا ثالث وحيث انتفى الاول وتعين
الثاني والثالث هو انه لا بد سبحانه من اسم يجري عليه صفاته لان كلها تتوجه اليه لا ذهان
وتحتاج الى التعبير عنه وقد وضع لها اسم فلكن حال الاشياء انهم كلا ومعلوم انه لا يصلح لذلك
غير لفظ الله مما يطلق عليه سبحانه فليكن هو ذلك ويرد عليه ما اورد في الاول ويجاب بالجواب في
الثالث انه لو لم يكن علما لزم في قولنا لا اله الا الله استثناء الشيء عن نفسه او الكذب بيان
الملازمة هو ان لفظ الله لو لم يكن علما بل كان معناه المعبود بالحق بعنوان الكلي فاصل الوضع
فح لا يخلو اما ان يكون المراد من المستثنى منه اي لفظ الله هو المعبود بالحق ايضا او اعم منه
الحق وغيره وعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني الثاني ويلزمهما عدم افادة هذه الكلمة للتوحيد
وهو باطل لانعقاد الاجماع على افادتها لذلك وفيه ايضا نظر لان غاية ما نعلم من الاجماع افادتها
للتوحيد في الجملة ولعلها بحسب الوضع لكن لما غلب هذا اللفظ عليه سبحانه بحيث لا يطلق على غيره صار
كالعلم فافادة التوحيد وعدم تطرق احتمال الشركة اليه فاجري مجراه في امتناع الوصف به واجراء
الوصف عليه وعنه نظر الجواب عن الدليل الاول والثاني للقائلين بعدم كونه علما بل وجها منها
ان العلم اما يوضع لشيء ذات المتصور بدون ملاحظة صفة من الاوصاف وهو غير ممكن في حضر
تعالى للذات المقدسة من حيث هي بلا اعتبار امر معقول للبشر وفيه نظر لانه يجوز على علم كما انه
المتصور يوجد في وضع العلم انما هو على علم يمكن للبشر هو وضع له تعالى سلطانا اذ يجوز ان
سبحانه لذاته المقدسة علما ومعلوم انه شانه عالم بحقيقة ذاته وان اسمائه نوقيفية فيصح
اذا كان علما للذات المقدسة لما افاد قوله تعالى وهو الله في السموات والارض معنا معنى صحيحا

لان المراد

٩

لان المراد من لفظ الله ح مجرد الذات في السموات والارض فيلزم ان يكون السموات والارض
مكانه تعالى عن ذلك علوا كبيرا بخلاف ما اذا كان صفة للعلم فان معنى الاية هو انه معبود في
السموات والارض وهو معنى صحيح فصحيح اجيب عن ذلك بان العلم قد يلاحظ معه معنى يصح
ان يتعلق به الظرف كقولك انت حاتم عندي حيث لوحظ مع حاتم معنى الجواد فتعلق
به الظرف فليلاحظ هنا المعبود بالحق لاشتهاره سبحانه بذلك في ضمن هذا الاسم المبارك و
منها انه لو كان علما لزم ان يكون لغوا في قوله تعالى قل هو الله احد لغوا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيثبت المدعى وفيه ايضا نظر لانا لا نم لغوية احد على تقدير العلمية اذ الاعلام الشخصية كثيرا ما تكون
مسمياتها متعددة كزيد وبكر وعمرو اذا كان كل واحد منها على الاشخاص المتعددة فعلى هذا
القول ان مفاد هذا القول ان مفاد احد في الاية هو ان مسمى هذا العلم واحد وعلى فرض
تسليم حصول العلم باتحاد المسمى من لفظ احد نقول ان احدا انما يلزم لغويته اذا سبق لاثبات
الواحد وهو ممنوع لجواز كونه لاثبات الاحدية اعني عدم قبول القسمة بالجهات لا الاثبات
الوحدانية ونفي الشركة الرحمن الرحيم علم انهما اسمان بنيا من رحم للمبالغة كالغضبان من غضب
والعليم من علم ان قلت كيف بنيا منها من رحم مع ان الصفة المشبهة لا تبنى الا من اللازم ورحم
متعد قلت قد اجيب عنه بان المتعدي قد يجعل لازما فينقل الى فعل مضموم العين ثم يشتق
منه الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب المدح والذم نص عليه السكاكي في نصين نصين يقيا المفتاح وجا
في الفائق ثم اعلم ان الرحمة في اللغة بمعنى رقة القلب يقتضي التفضل والاحسان وهذا المعنى
انما يصح ارادته النسبة الى غير الله تعالى واما بالنسبة اليه سبحانه فلا كما لا يخفى بل المراد الرحمة
المنسوبة اليه جل جلاله لدرة واحسانه ورزقه لان اسمائه تعالى توخذ باعتبار الغايات التي
هي الافعال دون المبادي التي هي الانفعالات وان شئت ان يتضح لك حقيقة الحال فافرض
انك اذا رايت شخصا في بلية كوقف مثلا حصل لك رحمة فلما حصل ذلك رقة ورافة تشوقك
وتوجبك الى تخليصه من تلك البلية فاذا خلصته منها صدق انك في حقه انك رحيم

بل القصد في ذلك بجر ثمرات الرقة وبالجملة هذا الصدق بالقياس الينا باعتبار المبتداء اعني الرقة التي
هي الانفعال واما بالقياس اليه سبحانه فلا يصدق الا باعتبار الغاية لا باعتبار المبداء الذي هو الانفعال
تعالى عن هذا اذا وصفنا الله تعالى بالرحمة مثلا فهو باعتبار تفضله واحسانه لا باعتبار الرقة التي
هو منزه سبحانه عن ذلك وهذا معنى قول اهل العرفان خذ الغايات واترك المبادي ثم الرحمن
ابلغ من الرحيم لان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني كما في كبر وكبير وقطع وقطيع قال الجوهري
كبر بالضم يكبر اي عظم فهو كبير وكبار فاذا افرط قيل كبار بالتشديد انتهى ومعلوم ان بناء الرحمن
ابلغ من بناء الرحيم فيكون ابلغ والابلغية باعتبار الكمية كما في يا رحمن الدنيا ورحيم الاخرة لان افراد
المرحومين في الدنيا اكثر من افراد المرحومين في الاخرة لان رحمة الدنيا عامة للمؤمنين والكافرين
ورحمة الاخرة مختصة بالمؤمنين فيكون الرحمن ابلغ والرحمن لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الرحيم و
هذا معنى قولهم الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بعكس ذلك اي اسم عام بصفة خاصة وقد تعتبر
الابلغية باعتبار كيفية الرحمة من حيث العظمة والجسامة كما في يا رحمن الاخرة ورحيم الدنيا لان
نعم الاخروية كلها عظيمة ونعم الدنيوية عظيمة وحقيرة وكذا اذا قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم
الدنيا لانه المجموع نعمة الدنيا والاخرة اعظم من نعم الدنيا وان لم كل واحد اعظم منها ثم ان الرحمن
فهو منصرف او لا فيه خلاف مبني على الخلاف المشهور بين النحاة من ان شرط منع الصرف في الوصف
الذي فيه الالف والنون المزيدتان هو وجود انتفاء فعلانة او وجود فعلى وعلى الاول يلزمه
عدم الانصراف وعلى الثاني الانصراف لعدم وجود شيء منهما وانما قدم الرحمن على الرحيم للتبعية
بما جاء من ربنا الكريم لكن ينبغي ذكر السر في ذلك مع ان المناسب تاخيره لتحصيل الترقي من الا
دنى الى الاعلى اولى فنقول في وجه الاول ان معنى الرحمن المولى لحقائق النعم في دار
نعم المؤمن والكافر بخلاف الرحيم ان نعمة الدنيا مقدمة على نعمة الاخرة فيكون تقديم الدال
عليها لكن لا يخفى ان هذا تم على تقديره باعتبار الرحمة في الكمية والثاني هو انك قد عرفت قبل
ان الرحمن مختص بالله ولا يطلق على غيره بخلاف الرحيم فعلى هذا فلفظ الجلالة اولى

كما لا يخفى

كما لا يخفى الثالث هو ان تقديمه لاجل المحافظة على كون نظم الكلام على نهج واحد ولما كان كل من
ايات الحمد سوى الجملة البسملة حرف الاخر فيها ما قبل الياء ساكنة كالعالمين ويوم الدين وهكذا
اخر الرحيم في التسمية ليكون على وفقها في ذلك ثم ان الرحمن وهو صفة الله او بدل قولان
والاكثر على ما قيل على الاول وابن هشام على الثاني وهما مبنيان على انه وصف او علم وعلى الاول
يكون صفة وعلى الثاني بدلا ان العلم لا يوصف به وعلى القول بالصفة يكون الرحيم صفة بعد
صفة وعلى القول بالبدل يكون صفة للرحمن لا لله اذ البدل لا يتقدم على النعت كما صرح به بعضهم
الحمد اعلم ان الاشياء الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء تعلق بالنعمة او غيرها
ان قلت كيف تقول ان الحمد مختص باللسان مع انه قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ينافيه لان
ظاهره يدل على عدم اختصاص الحمد باللسان لان اكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت اختصاص الحمد
باللسان بالنقل من ائمة اهل اللغة كما صرح به بعض المحققين يحمل ما ظاهره يدل على خلافه على
المجاز والشكر هو فعل يقصد به تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان او بغيره والمدح هو الثناء باللسان
بالجميل مطلقا اختياريا او غيره فالنسبة بين الاول والثاني عموم من وجه لصدق الحمد بدون
الشكر فيما اذا كان المتعلق غير النعمة وصدق الشكر بدونه فيما اذا كان بغير اللسان وصدقهما
معا فيما اذا كان كل واحد منهما باللسان ومقابلا للنعمة فالحمد عام باعتبار المورد والشكر بالعكس
وبين الحمد والمدح عموم مطلقا لان كل حمد فهو مدح وليس كل مدح حمدا الا اذا كان في مقابل
الجميل الغير الاختياري وبين الشكر والمدح عموم من وجه لصدق الاول بدون الثاني فيما اذا كان
بغير اللسان وصدق الثاني بدون الاول فيما اذا كان باللسان في مقابلة غير النعمة وصدقهما
مصدق في الحمد والشكر اذا علمت ذلك فاعلم ان اختيار الشارح الاول على الاخرين لان تصدير الكتاب
به اقتداء العمل بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو ابتر ولفظ الحمد و
الموافقة لكتاب الله العزيز هو التيمن بما ذكر ولان الحمد مختص بالله باعتبار وبيع الفواضل
اي الصفات التي يتعدى الى الغير كالنعم والفضائل اي الصفات القائمة بالذات الغير المتعدية

الى الغير كالعلم بخلاف المدح والشكر فان الاول يعم بالاختيار في الجميل والمدح فيه اعم كما تقول
مدحت اللؤلؤ على صفائها والثاني يختص بالفواضل ثم ان كل حمد يتوقف على اربعة اركان
الحامد وهو الشاكر والمحمود وهو الله تعالى والمحمود عليه وهو الذي يدخل عليه لفظ على كقولك هنا
على نعمك والمحمود به وهو الذي حمد به وهو قد يكون اسما لكون الجملة اسمية كما تقول
الحمد لله الحمد وقد يكون فعلا فيكون فعلية وانما اختار الشارح الاخير حيث قال احمدك
ولم يقل الحمد لله مع ان الاسمية تفيد دوام الثبوت وتكون موافقة لكتاب الله
العزيز لان الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي وهو اولى في مقام الحمد بازاء
النعم لدلالته على ان ما يقابل بالحمد انواع النعم واصناف الافضال المتجددة على
الاستمرار وانما اختار صيغة المتكلم الوحدة على صيغة المتكلم مع الغير لكون الاول
اقرب الى الادب وللتنبيه على كمال الاخلاص وشدة المحبة بناء على ان الحمد في مقابلة
النعم والا لا وان كان محتاجا الى معين وظهير ومدد ونصير لكن مع ذلك اتى بكم وحده
للتنبيه على ان الاخلاص والمحبة ينبغي ان يكون حدا يوجب للارتكاب على الافعال الشاقة
والامور المتعسرة من دون امداد واعانة وانما عدل عن اسم نفس الدال على استجماعه
لجميع صفات الكمال واتى بضمير الخطاب فقال احمدك ولم يقل احمد الله للتنبيه على ما يدل
عليه لفظ الجلالة من الاستجماع المذكور من الظهور بحيث لا يحتاج الى بيان اولى بان
ذكر ما يدل على الاستجماع المذكور لمناسبات بحمد الحامد حمدا مناسبا لهذا الا
ستجماع واتى له ذلك او للتنبيه على غاية قربه تعالى من الحامد كما قال سبحانه تعالى
ونحن اقرب اليه من حبل الوريد داعيا الى الانسان وان كان الحامد متصفا بترقي كمال البعد
ولان الكمال رهينة التعبد والحمد عبادة الله على نحو كانه يشاهده كما قال صلعم لنحمده
بان تعبد الله كانك تراه وانما اخر المفعول مع ان المناسب تقديمه لافادة
الحصر لوجوه منها ان المقام مقام الحمد [illegible] عليه ومنها الاشعار على ان ما يشعر به

تقديم

١١

تقديم المفعول عن اختصاص الحمد تعالى امر بين لا يحتاج الى البيان ومنها رعاية الاصل
من تقديم العامل على المعمول   اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنها ميم مشددة
ولذا لا يجوز الجمع بينهما اختيارا وعن الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخففت بالحذف
لكثرة الدوران على الالسن ورده بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ويمكن الجواب عنه بانه
يجوز ان الاصل يا الله امنا بالخير لا تؤمهم بالخير ثم يتجه لو سمع منهم اللهم اللهم لا
تؤمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ لان التقدير يكون هكذا يا الله امنا بالخير ولا تؤمنا با
لخير وهو تناقض صريح   على نعمك على هنا للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
اي لهدايته اياكم والتقدير هنا احمدك اللهم لنعمك علينا والنعم بكسر النون جمع النعمة
بكسرها الالاء واحده الا وهي عطف تفسير لقوله ونعمك اذا كانت رادفة له فلا فرق بينهما
ح وقيل ان الفرق بينهما هو ان الاول مختص بالنعم الباطني والثاني بالظاهري وتقديم
الاول على الثاني لرعاية السجع والقافية لقوله بعد ذلك خاتم انبيائك او لترجيح النعم
الباطني على النعم الظاهري   خاتم انبيائك والخاتم اما بكسر التاء او بفتحها وهو على الاول
لمحمد صلعم صفة وعلى الثاني عطف بيان ومعناه على الكسر الاخر وعلى الفتح معلوم وانما
اختاره من بين صفاته صلى الله عليه وآله اتباعا لكلام الله تعالى حيث وصفه سبحانه
بذلك في سورة الاحزاب ولان من اللطائف التفسير على نحو يمكن حمله على غير المعنى الواضح
وقد عرفت ان الخاتم كلمة بكسر التاء معنى وبفتحها معنى اخر اما على الاول فان المناسبة
ظاهرة واما على الثاني فيحتمل وجهين احدهما هو ان الخاتم لما كان زينة المتختم به فكانه
صلعم زينة للانبياء والثاني هو انهم لما يحتاجون الى الخاتم لحصول الثواب فكذلك الانبياء
فانهم كانوا محتاجين الى نبينا صلعم للخلاص من بعض الورطات المتوجهة اليهم ان قلت
كيف يجوز ان يكون الخاتم صفة مع ان الصفة لا بد ان يكون موافقة مع الموصوف
في التعريف والتنكير وهنا محمد معرفة وخاتم نكرة ولا يكتسب التعريف من المضاف اليه

لان الغرض من الاضافة اللفظية التخفيف لا التعريف قلت اضافة اسم الفاعل انما يكون
اذا كان المراد منه الحال او الاستقبال واما اذا لم يكن كذلك كما في ما نحن فيه فليست اضافة
لفظية بل معنوية وسيجيء تحقيقه في مبحث الاضافة ان شاء الله سبحانه   وعلى آله
وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه اصله اهل بدليل اهيل لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ولم يسمع في تصغير الآل الا اهيل فيعلم منه ان اصله اهل فابدلت الهاء بالهمزة
ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء بالالف لم يثبت حتى يقاس عليه قلبها
همزة فتحقق كالماء فان اصله ماه لان جمعه مياه فقلبت الهمزة الهاء همزة واما قلب
الهمزة بالالف فشايع لكن بينهما اي بين الآل والاهل فرق في الاستعمال وهو
ان الاهل يعم العقلاء وغيرهم والاشراف وغيرهم تقول اهل بيت زيد واهل مصر و
اهل بيت النبوة بخلاف آل فانه يختص بالاشراف من العقلاء فلا يستعمل في غير العقلاء
ولا في غير الاشراف منهم وقيل لا يضاف من العقلاء الا الى المذكر فلا يقال آل فاطمة عم
وقيل ان اصله أأل بهمزتين وتصغيره أؤيل قلبت الهمزة بالالف ثم المراد بالآل هم عند
الشيعة على النقل هم الذين لو كان اليه صورة ومعنى اعني ذوي الحظ الاوفر وهم اهل
العباء وباقي الائمة وعن الامام الرازي انه ذهب الى ذلك ايضا وعن الشافعي ان الآل
هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب بني عبد مناف لانهم اهلوه وطولوا ارد بينهم
اليه ويجيء من الشارح تفسيره بذلك   وصحبه وهو بفتح الصاد وسكون الحاء جمع صاحب
كركب بسكون الكاف جمع راكب كقوله تعالى والركب اسفل منكم وليس جمع صاحب كالاصحاب
على ما توهم بعض العلماء لان الفاعل لا يجمع على افعال كما صرح به جماعة واما الاصحاب الاعلام
فانه جمع صحب بكسر الحاء كنمر جمع انمار ولا يخفى عليك بما قلنا ان كون ركب جمع راكب
هو الذي صرح به في الجمع وغيره لكن قال نجم الائمة في نحو الركب في راكب هو الذي
كالحج وطلب في طالب وغيرهما اما حاصله ان هذه الالفاظ ليست جموعا لهذه
الاحاد

الاحاد لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة وليست هذه
منها بل جموع كثرة لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذه لا ترد بحوله ركيب
وانها لو كانت جموعا لردت في النسبة الى احادها ولم يقل راكبي وانها لو كانت جموعا لم يعد
الضمير الواحد اليها اذا علمت ذلك فاعلم انه وقع الخلاف في تعيين صاحبه ص فالمشهور
عند العامة على ما نقل هو ان الصحابي كل مسلم راى الرسول ص وطالت صحبته وقيل وروى
عنه وقد كان اهل الرواية عند وفاته ص مائة الف واربعة عشر الفا وقال بعض من لا
ما هيئة ان اصحاب النبي ص هم المؤمنون ادركوا صحبة النبي مع الايمان وقد خفي ثم الا
من العبارة لاجل القيد بين اقوال الذين راده هو ان المدرك لصحبة النبي ص اقسام الاول
ان يكون ادرك صحبته مع الايمان ثم كفر والثاني هو ان يكون ادرك صحبته مع الكفر ثم امن والثالث ان يكون
ادرك صحبته مع الايمان ولم يكفر ابدا والظاهر ان غرض هذا القائل تخصيص الاصحاب الذين صلى
عليهم بعبد الصلوة على النبي ص بالاخير واخراج الاولين حيث اخرج الاول منهما بالقيد الاول
والثاني بالثاني فتأمل وقد يقال للعبارة معنى اخر فليس المقام مقام ذكره   الى يوم التلاق متعلق
باصلي واسلم والتقدير اصلي واسلم الى يوم التلاق حذف الفاعل واسند المصدر الى الضمير
بعد حذف الجار ويمكن ان يكون يوم التلاق اسما ليوم القيمة فلا حاجة الى التقدير ويحتمل ان
يكون الظرف ويمكن ان يكون نحو متعلقا بقوله والتابعين   وبعد وهو من الظروف الغايات
التي تلزم الاضافة ابدا والمضاف اليه اما مذكور او محذوف وعلى الثاني اما منسي او منوي
وهي على الاولين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم وهنا كذلك لان التقدير هكذا بعد
بعد الحمد والصلوة والسلم وانما سمي هذه وشبهها من الظروف بالغايات لان غاية كل شيء هو
نهايته وهذه الظروف لكونها قائمة مقام المضاف اليه كانها نهاية الكلام فسموها باسم المضاف
ثم انه قد يسمى هذه الكلمة بفصل الخطاب لفصلها بين ما مضى الكلام وما يأتي اذا عرفت ذلك
فاعلم انه قد وقع الخلاف في ان اول من تكلم بهذه الكلمة من هو فقيل داود بحكم قوله تعالى

واتيناه الحكم وفصل الخطاب وقيل على علم الشرع فتعين بسائل الى صحوته عليه اللعنة الى يوم
القيمة وقيل قيس ابن ساعدة الايادي الحكيم العرب   هذا شرح المشار اليه مبتدا اما معنى
المدلول عليه باللفظ او اللفظ الدال على المعنى المترتبين فى الذهن سواء كان وضع
الديباجه قبل التصنيف او بعده فنزل المعقول بمنزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من
خواصه او كان المشار اليه ما فى الذهن من المفروش التي زيادة على كلام المصنف اذا كان وضع
الديباجة بعد التصنيف والاجزاء اولى بقرينة قوله بعد ذلك ترجمته ثم ان الشرح فى اللغة
الكشف وفى الاصطلاح عبارة عن جملة من النقوش التي يقصد بها كشف كلمات الغير او تفسيرها وقد
يقصد بالمجموع كلمات الكتاب فيكون شرح الكتاب او بعضها فيكون شرحا له ومن هنا علم ان
المشار اليه مبتدا هو الثالث اذ لا يقال للمعاني ولا الالفاظ المرتبين فى الذهن انها شرح كما لا يخفى
لطيف صفة لقوله شرح واللطف من باب طلب اي رقيق يعني ان هذا الشرح الذي
يوصل واقتصر الى ما ينتفعون فى هذا العلم وبقي لهم ما به يغني لهم عن الرجوع الى غيره من الشروح
ويجوز ان يكون لطف بضم العين من باب قرب اي صغير الحجم ومع ذلك مهذبا المقاصد وواضح
المسالك   مهذب المقاصد وهذا صفة اخرى ان قلت كيف يجوز ان يكون صفة للشرح مع
انه واضيف الى المعرفة لكنها اضافة لفظية فلا يفيد التعريف ويجوز ان يكون مبتدا لخبر محذوف
اذا قطع عن التبعية والمعنى ان هذا الشرح مهذب اي مطهر مقاصده الا الفية من الخلل و
الايراد والاشكال واضح المسالك وهي جمع مسلك يعني هذا الشرح توضح طريق التي يسلك
منها الى مطالب الالفية حتى تبدل المطالب لها   المعالم بها هي جمع معلم وهي الاثر الذي يستدل
به على الطريق اي هذا الشرح يهدي الذي طلب الالفية الى الاثر الذي يستدل به على المقصد
منها   مناهج التحقيق مفتوح الطرف اما متعلق بالفعل المذكور في بيد الحصر المذهب
على عامله ومناهج التحقيق مبتدا وخبره مفتوح او متعلق بالعامل المقدر فى محل الصفة
لابحاث ومناهج يكون مناهج التحقيق فاعلا للظرف او فى محل الجر عن مناهج التحقيق وجملة مفتوح

قوله

على التقدير بن حال وعلى الشيء يتوقح الاول لا شك فى صحته والثاني على القول بجواز مجيء الحال
من المبتدا والتقدير على الاول ان هذا الشرح حاو لابحاث حاصل مناهج التحقيق حاصل
منها حال كونها مفتوح منها الى منتشر وعلى الثاني حاو لابحاث مناهج التحقيق حاصل منها حال كونها
منتشر منها بفوح وحا اذ الطاب ريح لا بن الاثير في الريح الطيبة واما فى الريح الخبيثة
فلا يقال الا هبت ريحها   لنكت بضم النون وفتح الكاف جمع النكتة اذ الجمع المكسر اما
بزيادة الحركة والحرف او بنقصانهما او بزيادة احدهما وكذا النقصان او بزيادة احدهما و
نقصان الآخر وهنا كذلك لزيادة فتح الكاف ونقص الهاء   مسمى بالبهجة المرضية البهجة
بفتح الباء وسكون الهاء الفرح وانما سمى هذا الشرح بذلك لكونه باعتبار الفرح مما يدعو على
تصيرة لما يشتمل من الفوائد والنكات تشبيها بالبهجة لمصنفه مع انه مفرح للمبالغة كرجل
عدل   وبالله استعين قدم الظرف لقصد الاختصاص وتنبيها على ان هذا الشرح لما من
من تعريفه من كونه مهذب المقاصد الخ يناسب ان يستعان بالله فقط لا بغيره واصل استعين
استعون كاستفعل قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها الى ما قبلها   انه خبر معين هو في
موضع التعليل فيجوز كسر الهمزة وفتحها لما يجيء انها لو كانت كذلك يجوز كلاهما اما الكسر فعلى انه
تعليل مستانف كانه جواب عن سؤال مقدر تقديره هو انه لما قال بالله استعين كانه قيل
لم تستعين به دون غيره فاجاب انه خير معين واما الفتح فعلى تقدير لام التعليل
ويجيء انها اذا او نصب مجرورة بفتح همزتها وفي بعض النسخ فانه خير معين   ابو عبد الله
جمال الدين ولا يخفى ان مقتضى العادة التي سيجيء في مبحث العلم اليها الاشارة هو انه متى
اجتمع اسم ولقب يجب تاخير الثاني عن الاول فعلى هذا كان على الشارح ان يؤخر جمال الدين
على محمد ويقول هكذا هو الامام ابو عبد الله محمد جمال الدين ابن مالك ويمكن ان يجاب عنه
باوجه الاول هو ما اشير اليه من ان تلك القاعدة ليست على الاطلاق بل فيما اذا كان
لم يكن اللقب اشهر من الاسم ولعل اللقب فيما نحن فيه عند الشارح اشهر والثاني هو ان يحمل

الاسم هنا نسب الشرح المرجي والثالث ان ما يجيء في مبحث العلم هو انه اذا اجتمع اللقب و
الاسم وجب تقديم الثاني واما وجوب تقديمه ولو عند اجتماعهما مع الكنية فغير معلوم
وما نحن فيه من هذا القبيل فتامل   الطائي اصله طيئي فاذا نسب اجتمعت ثلاث ياءات
حذفت الاولى وعوض عنها الالف او قلبت بالالف فصار طائي   ثم ما فسر الحمد
بالمقام ذهبه ليندفع التعارض المتوهم بين الحديثين المرويين عن النبي عليه الصلوة والسلم
تقريره هو انك قد عرفت ان تصدير الكتاب بثناء الله تعم للعمل بمقتضى الحديث وهو
ورد في كلام التسمية والتحميد حيث قال عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر
وفي اخر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتر وح ان صدر الكتاب باسم الله كما هو مقتضى الحديث
الاول لم يمكن تصديره بالحمد وان عكس فتعارض الحديثان تقرير الدفع هو ان المراد بالحمد
هو الوصف بالجميل لا ذكر لفظ الحمد لله او احمدك وعلى هذا نقول ليس المراد من الحديث
الثاني تصدير الكتاب بلفظ الحمد مثلا بل تصديره بالوصف على الجميل سواء كان بلفظ الحمد
او بغيره وح نقول ان ابتداء الكتاب ببسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالحمد ايضا لكونه وصفا
على الجميل فاندفع التعارض لكن يرد على هذا انه لو كان الامر كذلك فلم كان المصنف ذكر
الحمد بعد البسملة ويمكن الجواب عنه بانه اما لموافقة الكتاب العزيز حيث ابتدأ ببسم الله
ثم بالحمد او للتصريح بلفظ الحمد هذا محصل الكلام في دفع التعارض بين الحديثين على
هذا الوجه ويمكن دفع التعارض بينهما بوجوه غيره اذكر الاول ان المراد بالابتداء
في الحديثين الابتداء العرفي اي ما يقال في العرف انه ابتداء وهو صادق في العرف
على البسملة والحمد والثاني ان يكون المراد بالابتداء في الابتداء بالبسملة حقيقيا وهو
لم يسبق عليه شيء وفي الحمد عرفيا والثالث هو ان المراد به في التسمية حقيقي ايضا
وفي الحمد اضافي ثم انه اشتهر فيهم اذا حمل الابتداء في البسملة على العرفي وفي الحمد
على الاضافي حكم بعدم اعتباره وفيه نظر لان الباعث على عدم اعتبار هذا القسم
اما

اما حمل الابتداء في البسملة على العرفي وهو موجود في القسم الاول فينبغي ان لا يكون
معتبرا واما حمل الابتداء في الحمد على الاضافي وهو موجود في القسم الثالث فينبغي
ان لا يكون معتبرا ايضا والرابع ان الباء في قوله لم يبدأ فيه باسم الله وبحمد الله للاستعانة
والتلبس بشيء اخر كذا قيل وفيه نظر يظهر وجهه للتامل والخامس ما ذكره بعض الاعلام
من ان الابتداء في كليهما محمول على الحقيقي فلا تعارض بينهما بناء على ان الحقيقي من
الابتداء ما لم يسبق عليه جزء من الكتاب   الجميل ولم يقيده بالاختياري مع
انك قد عرفت ان الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري لما قيل من انه لا يحتاج على
التقييد بل هو مفسد لقوله تعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقولهم عاقبة
الصبر محمودة ولان الحمد يقع مقابلة الصفات الكمالية لله تعم كالقدرة
والحيوة ونحوهما وهي لا يمكن ان يكون اختيارية له تعم لما ذكره في محله والمقيدون
اجابوا اما الاول فبان الحمد فيه بمعنى الرضا لا المعنى المذكور واما عن الثاني فلانه
تعم كان مستقلا فيها كانه مختار فيها ولا يترتب عليها من الصفات الاختيارية
والضمير في يجب عائدا الى الحمد يعني ان الحمد لاداء بعض ما يجب عليه له
من النعم واحسانه لا يكاد يحصل في قوة احد نعم ما قال عليه السلم في بعض مناجاته
مع الله سبحانه ونعماتك كثيرة قصر فهمي عن ادراكها فضلا عن استقصائها فكيف   عن
يحصل الشكر وشكري يفتقر الى شكر وقلت لك الحمد وجب علي كلا انا قول لك
الحمد   اشار بذلك الى ان في كلام المصنف وان كان على صيغة الاخبار الا انه
ليس المراد منه حقيقة بل المراد منه الانشاء اذ المقام مقام ايجاد الحمد لا الاخبار بانه
مستجد   اشار بذلك الى الحال ههنا مقدرة وهي التي يكون زمانها مغايرة
لزمان عاملها اذ زمان الصلوة غير زمان الحمد كما لا يخفى لا المحققة وهي التي يكون
زمانها متحدا مع زمان عاملها كقولك جئتك راكبا اذ زمان المجيء والركوب

اما حال الابتداء في البسملة على العرفي وهو موجود في القسم الاول فينبغي ان لا يكون
معتبرا واما حال الابتداء في الحمد على الاضافي وهو موجود في القسم الثالث فينبغي ان
لا يكون معتبرا ايضا والرابع هو ان الباء في قوله لو بدأ بغير بسم الله وبحمد الله
للاستعانة والتلبس لشيء آخر كما قيل وفيه نظر فظهر وجه للتامل والخامس ما ذكر
من الاعمال الظاهرية والقلبية والتخلي عن الصفات الذميمة والاثار الردية واضدادها
الاتصاف خلاف ما ذكر من الافعال القبيحة والاحوال الموبقة وهي كالمرآة فكما ان اشراقها
واستنارتها تزيد بالتصفية والتزيين وتنقص بل يبدل بالظلمة والفساد بالاغبرة
والادخنة كذلك النفس تزيد جلاؤها وصفاؤها بالتخلق بالاخلاق الحسنة والتزيين با
الاعمال المادحة من الفرائض والسنن ومتابعة الشريعة المصطفوية واثار الصادقين
عن الائمة عليهم الصلاة السلام والتحية ويحصل لها الكدرة والظلمة بالاشتغال بالافعال
الذميمة والازدواج بالصفات الرذيلة والانغمار في الخصائل الردية وبذلك يبطل
استعدادها للعروج الى مدارج العرفان ويزهق صلاحيتها للصعود الى حظائر الايمان
ويضمحل قابليتها للانخراط في سلك المستغرقين في اشعة جمال الرحمن اذا عرفت ذلك فنقول
ان التخلق بالاخلاق الفضيلة والتزين في الاثار الجميلة مع التضرع والابتهال والانابة
ربما يوجب هبوب رياح الطاف الالهية وتموج اثار اشفاق الرحمانية على تلك النفس
فيكشف الحجب والغواشي عن عين بصيرتها فيتجلى بها جلية المطالب والاسرار بلطف
خفي من الله سبحانه وبتائيد سري منه من شانه ثم وهو اعم مع الاطلاق على السبب المقيد به
وهو مشاهدة الملك المعلم للخطاب من قبل الله ثم وهو المسمى بالوحي يختص بالانبياء
او بدون الاطلاق على السبب الاانه يفترق عنه بعدم اعتبار التصفية ولهذا يقال
بامكان حصوله بالحيوانات علاوة الكشف   بالجزم عطف على قوله بالتشديد
وينبغي ان المقرر عندهم ان الواو العاطفة للجمع فعلى هذا يلزم في لفظ النبي

واحل   هذا التفسير يحتمل ان يكون بوجهين الاول التنبيه على ان قوله مصليا حال
من الفاعل لا من المفعول وجه دلالة هذا التفسير على ذلك هو انه لما فسر مصليا بداعيا
يتعين كونه حالا من الفاعل لان الدعاء عبارة عن الطلب الذي من
الداني الى العالي وثانيهما هذا وان كان حاصلا لكنه يعلم من قوله بعد الحمد فيكون نكتة اخرى
لقوله بعد الحمد فلا حاجة الى هذا التفسير هو ان لفظ الصلوة لما كان له معان مختلفة الرحمة
والدعاء والاستغفار على ما صرح به بعض الاعلام وكان المراد هنا المعنى الثاني فسره
بذلك لاشتمال الشارح التنبيه على المراد وايضاح المقصد   ينبغي على هذا ان يكتفي بقوله
داعيا ولم يذكر ما بعده اذ به يعلم الفائدة المذكورة فكان ذكر ما بعدها لغوا
اللغوية ممنوع لان الصلوة في المقام ليس المراد به مطلق الدعاء بل الدعاء الخاص وهو طلب
الرحمة وذكر الشارح ما ذكره بعد قوله داعيا للتنبيه على نحو ما ذكرناه وجه تفسير الصلوة
بالرحمة في قول بعض العلماء بالرحمة فتامل ولا تخبط واعلم ان النسخ المشهورة في المقام مختلفة فالمذكور
في بعضها على الرسول المصطفى وفي بعضها على النبي ونسخ الشرح مع ان الرسول اشرف
من النبي فكان اختياره اولى فنقول لعل وجه اختيار الشارح النسخة الثاني شيئان الاول
التنبيه على انه لو استحق الصلوة بالنبوة فاستحقاقه لها بالرسالة بطريق اولى الثاني
الثاني هو ان لفظ النبي اقرب بحال الكتاب   هو انسان اوحي اليه بشرع لما ذكر
الوحي في المقام ينبغي لنا تفسير معناه وذكر الفرق بينه وبين الالهام والكشف فاقول
المطلب الحاصل للنفس اما بواسطة الملك وواسطة او بدونها والاول هو الاول و
الثاني اما ان يعتبر فيه التصفية اولا والثاني هو الثاني والاول هو الثالث وان
اردت تحقيق الحال وتوضيح المقال فاعلم ان النفس الانسانية قابلة للاشراق والاظلام
والفساد والظلمة والتجلي بحقائق العلمية والتحلي بالمعارف الحقة لان لها اضدادا
واعوانا واضدادا وعدوانا واعوانا التحلي بالفضائل الحقيقية والخصائل الحسنة

حال الامهال

حين كونه بالتشديد بعض النبوة ان تكون بالهمزة من النبأ وهو بين الفساد والجواب عن
ذلك بوجهين الاول ان الواو هنا بمعنى او فكانه قال او بالهمزة من النبأ والثاني ان
الواو محمولة على معناها لكن ليس معنى قوله ان الواو انه يجب ان يكون المعطوف
والمعطوف عليه مجتمعا فان واحد في الحكم نبه عليه عند قوله بالجر والتنوين و
النداء وال فانظر لان النبي مخبر عن الله تعالى فيه نظر لانه قد مر انفا ان النبي
هو الانسان الذي اوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه وهنا علل تسميته بالنبي
بذلك بكونه مخبرا عن الله تعالى فكيف يكون الجمع بين الكلامين والجواب عن ذلك من
وجهين الاول ان التنافي بين الكلامين انما يكون اذا كان الاخبار عن الله تعالى
متوقفا على الامر بالتبليغ وهو ممنوع بل نقول انه موقوف على عدم النهي عن ذلك فيجوز
الاخبار ولو مع عدم الامر بالتبليغ والثاني وهو ان لزوم المناسبة بين الماخوذ والماخوذ
منه في جميع افراد الماخوذ غير مسلم وح نقول ان النبأ وان كان بمعنى الخبر الا انه يكفي
المناسبة بينه وبين النبي اذا كان رسولا لكونه مامورا بالتبليغ حاوصل اليه كما عرفت
فاعل اي المختار من الناس لما كان القدر اللازم في صدق المصطفى منه سواء كان
بعضا او كلا وكان المراد في المقام الثاني لانه مستخرج من جميع الناس فلهذا فسر الشارح
المصطفى بقوله اي المختار من الناس باسم الجمع المحلى باللام الذي مفاده العموم ولما كان
هنا يحتاج الى شاهد ودليل توصل الى ذكر الحديث قوله من ولد اسمعيل الولد بفتح
الواو واللام وبضمها وسكون اللام يطلق على الواحد والجمع كما في المجمع وفي الصحاح
الولد يكون واحدا وجمعا وكذا الولد بالضم وقد يكون الولد جمع الولد مثل اسد واسد
اختار خلقه والخلق بمعنى المخلوق اي اختار ايجاد مخلوقه فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وانما لم يكتف الشارح بذكر الحديث الاول مع من
دابه الاختصار لعدم افادته تمام المدعى اذ المدعى ان نبينا صلى الله عليه وآله مختار من جميع

الناس

18

الناس والقدر الثابت من الحديث انه مستخار من الناس الى ولد ابراهيم واما قبلهم فلم
يدل عليه الحديث الاول صريحا ولهذا احتاج الى ذكر الحديث الثاني مع افادته تمام المدعى
ثم وجه تاخيره عن الحديث الاول مع انه في بادي النظر من حيث افادة المدعى بتمامه
كان اولى بالتقديم اختار بني آدم ثم اختار يمكن ان يقال في بيانه وجوه الاول ان
يكون الاختيار الاول بمعنى الارادة والمعنى انه لما اراد بني آدم ثم تعلق الارادة اختار
هم وهكذا الى اخر الحديث والثاني ان يبقى اختار الاول على معناه لكن يكون قوله
ثم اختار بني آدم باعتبار ان المصغرية والتقدير ثم اختار بني آدم اختار الى اخر الحديث
والثالث كالثاني والرابع ان يكون اختار في قوله ثم اختار مصدرا على سبيل الاضافة
اصله ثم اختيار بني آدم اختار الى اخره فخفف الاختيار بالاختيار للتخفيف لكن في هذه الوجوه
الثلثة يكون الفاء في قوله فاختاره زائدة اي امير المؤمنين من بني هاشم اما هاشم
فهو الذي حد نبينا صلى الله عليه وآله ابن مناف ويكون السيد عند الشيعة عبارة عنه وعن اولاده وعن
اولاد اولاده الى يوم القيمة وكان اسمه عمرو ثم اشتهر بهاشم وذلك لانه مدا نفق في بعض
السنين قحط شديد في مكة وحواليها وهاشم كان من اكابر القريش وكان له ابل كثير وكان
نحرها للناس بالتدريج وطعمهم بالثريد ولهذا كان شعراء ذلك الزمان يمدحونه ويلقبونه
بهاشم اي كاسر عظام الابل والخبز اليابس اذ الهشم بمعنى الكسر ومن جملة الاشعار التي قالوا
في مدحه عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف وهاشم هو الذي
تولد توأما مع عبد شمس والد امية وهو جد بني امية ونقل انه كان عند الولادة ناصية
ناصيتهما او ظهرهما على الخلاف القولين متصلا فقد فرقوا ذلك بالسيف وكان هناك
في ذلك الوقت شيخ كبير فقال هذا الامر مشوم يدل على وقوع النزاع والقتال بين اولادهما
ابدا كما صار كذلك واما مطلب فهو ليس جد النبي صلى الله عليه وآله عبد المطلب بل هو ابن اخي عبد مناف
اخو هاشم وانما كان اسم جد النبي صلى الله عليه وآله عبد المطلب شيبة وقيل في وجه تسميته بذلك

واما عند اهل السنة فالسيادة مخصصة
بنبينا صلى الله عليه وآله واولاده الى يوم القيمة وكذا
لم يكن مولى علي امير المؤمنين عليه السلام واولاده
الذين من غير فاطمة عليها السلام سيدا عندهم

هو انه كان حين التولد شعرات بيض على راسه ثم اشتهر بعبد المطلب وجه اشتهاره
بذلك على ما نقل انه كان في المدينة عند امه سلمى بعد موت ابيه هاشم وسافر عمه
مطلب بن عبد مناف الى المدينة وراى ابن اخيه بين الصبيان وعرفه بالفراسة فاخذه
فاخذه من غير اطلاع قومه امه واقوامها فركبه على رديفه فجاء به الى مكة وفي الطريق
كل من يفحص عن ذلك الطفل كان يقول في الجواب انه عبدي خوفا لان امه سلمى واقوامها اتلاه
لئلا يتعاقبونه ويأخذونه ولهذا اشتهر بعبد المطلب وكان في مكة حتى مات مطلب ثم
اشتغل برياسة مكة اليه بفتح الشين فيكون مفعولا للمستكملين انما اقتصر على ذلك
مع انه يجوز ان يكون بضم الشين جمع شريف لتكون صفة ثانية للال المنتسبة على عدم
اعتبار هذا الاحتمال حتى كانه غير ممكن الارادة في المقام بيانه هو ان المقام مقام المدح
والعبارة سيقت لذلك فينبغي حمل الكلام على ما هو ادل وابلغ في الدلالة عليه وهو
انما يكون مع فتح الشين لان معناه ح يكون هكذا ان الرسم قد اكملوا الشرافة وبلغوا اقصى
مراتبها بحيث لو بقي الشرافة رتبة لم يصلوا اليها بخلاف ما اذا ضم فان معنى الكلام ح هكذا
ان له شرفا والفرق بين المعنيين بين وابلغية الاول واحسنيته ابين كما لا يخفى على
ذي دراية وظن ان قلت ان المستكملين يحتاج الى مفعول ومع ضم الشين محذوف و
تقديره مكملا له المستكملين الشرافة فلا فرق بين المعنيين اصلا قلت ان التقدير
خلاف الاصل وعلى تقدير تسليمه نقول ان ذكر الشرف ح لغو لانهم عليهم السلم اذا استكملوا
الشرافة وبلغوا غايته رتبتها انهم شرفا ولا محالة فالترقي من الاعلى الى الادنى مرغوب عنه قوله
بانتسابهم اليه وهو متعلق بالمستكملين والمعنى انهم استكملوا الشرافة بسبب انتسابهم
اليه صلعم ويجوز ان يكون بفتح الشين اي لحكم بفتح الشين بسبب انتسابهم اليه صلعم لما عرفت
من ان فتحها ابلغ وادل وح يكون متعلقا بفتح الشين نظم ادعوه نظم معنى الجمع
والرجز بحر من البحور المخترعة من بحور الشعر وهو مستفعلن ست مرات سمي به لتقارب اجزائه
وتلك مؤدية

وتلك حروفه ولا يقدح ذلك في النسبة الغرض من هذه العبارة دفع الاعتراض
المتوهم وروده في المقام تقريره انه كيف يجوز ان يكون الفتية الفان مع انها بصورة
المفرد تقرير الجواب هو ان علامة التثنية تحذف عند النسبة وذلك وذلك لان التثنية
معربة بالحروف والمنسوب الى الياء معرب بالحركات ولا يجوز ان يجتمع في الاسم اعرابان
فحذفت علامة الاعراب والنون ايضا لكونها مزيدة تبين معا فحذف فلذلك فلا فرق ح في
النسبة بين المفرد والتثنية كما قيل يحتمل ان يكون المقول المنفي يعني كما قيل يقدح
ذلك في النسبة والثاني اولى لاظهر وجهه للتامل قوله كما سيأتي في باب النسبة حيث قال
المصنف وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب اي مهما انه لما كان
الاعتراض متوجها على ظاهر كلام المص وجهين احدهما ان المقاصد النحو جمع والمقرر في
الاصول ان جمع المضاف يفيد العموم فمفاد كلام المص على هذا هو ان جميع مقاصد النحو
في الالفية مجموعة وفساده ظ وثانيهما هو ان الالفية ليست مقصودة في مقاصد النحو
بل كثير من مقاصد الصرف مذكور فيها ايضا حمل الشارح كلامه على معنى يندفع معه كلا الا
عتراضين اما الاول فبقوله اي مهماته يعني ليس المراد ان جميع مقاصد النحو ومطالبه
في الالفية كما يتوهم من ظ كلام المص بل المراد مهماته مذكورة فيها والثاني فبقوله والمراد
بالمراد فالخ يعني انه ليس المراد من النحو في قوله مقاصد النحو ما يقابل الصرف ايضا
حتى يرد الاعتراض بل المراد به ما هو مرادف علم العربية لا مطلق علم العربية
اذ هو شامل لعلم المعاني والبيان ايضا بل الذي يطلق على ما يعرف به احوال الكلم من حيث
الاعراب والبناء وهو علم النحو وما يعرف به ذواتها وموادها من حيث الصحة والاعلال
وهو علم الصرف فيندفع بذلك لخروج علم اللغة اذ به يعرف ايضا ذوات الكلم وموادها لكن
لا من حيث الصحة والاعلال لان قلت ان ورود الاعتراض الاول مسلم واما الثاني فغير
معلوم لانه لا يلزم من قوله مقاصد النحو بها محوية عدم ذكر غير النحو في الالفية اذ ثبات

الشيء لا ثباتي في ما عداه فلك على تقدير تسليم عدم دلالة كلام المص عليه نقول
انه في مقام الاشارة الى ذكر مهمات الصرف بها اضن كما لا يخفى قوله كثير المعنى في قبل قوله
القاموس اختصر كلامه اوجزه اوجز كلامه قلله انتهى فعلم منه ترادف المختصر
والموجز وفرق بعضهم بينهما قائلا ان الاول حذف وهو الاطناب والثاني حذف
الغرض وهو تكرير الكلام مرة بعد اخرى ولا بدع في كون الايجاز سببا للفهم
المفهم من هذا الكلام دفع الاعتراض الذي يتوهم وروده في هذا المقام تقريره هو
انك كيف تحمل الباء في قول المص على السببية ومن المعلوم ان السبب ما يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه العدم وعلى هذا يكون مقتضى العبارة هو ان ايجاز الالفية سبب
لفهم الا بعد المسائل لو انتفى الايجاز لم يحصل الفهم وليس الامر كذا اذ لو لم يكن حصول الفهم
من غير الايجاز اسهل فلا اقل التساوي واجاب عن ذلك بانه لا بدع اي لا بدعة ولا
عجب في كون الايجاز سببا للفهم دون غيره واستشهد لذلك بقوله كما في رايت
عبد الله واكرمته دون اكرمت عبد الله حيث لم يفهم منه ما فهم من الاول مع كونه
الحول لان المراد ان عبد الله الذي وقع عليه الاكرام هو من وقع عليه الرؤية وهو
لا يعلم من قولك رايت عبد الله لاحتمال المغايرة وفي الجواب نظر اما اولا فلانا لا نسلم
ان المفهوم من قولك رايت عبد الله واكرمته لان القاعدة عندهم كما نقله ابن هشام
عنهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت
المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول فعلى هذا نقول ان عبد الله في المثال
المذكور معرفة اعيدت معرفة فيكون الثاني عين الاول واما ثانيا فلانا لو سلمنا
انه لا يعلم من قولك رايت عبد الله واكرمته نقول ليس ذلك لاجل عدم كونه ايجازا
بل لاجل عدم كون هذا الاستعمال على وفق استعمال العرب والكلام انما اذا استعمل
بالنهج المتعارف والمتعارف في مثل هذا المقام ان مثل الاول لا الثاني فعلى هذا

كون الباء

كون الباء في البيت بمعنى مع انسب واولى ان قيل يمكن ان يكون قول الشارح ولا بدع في
كون الايجاز سببا للفهم على حذف مضاف اي سببا لسرعة الفهم فعلى هذا لا
يلزم انتفاء الفهم فيما اذا كان الكلام مطنبا مع اللازم انتفاؤه عنه وهي كذلك الوجه
الوضوح احتياج المردد ما الكلام الموجز لو جاز شرح ربما يخرج الى فكر زائد فيكون زمان
الفهم فيه زائدا بالنسبة الى كلام مطنب والوعد في الخير والايعاد في الشر اذا
لم تكن قرينة قال الصحاح الوعد يستعمل في الخير والشر قال الفراء وعدته شرا الى ان
قال الفراء وعدته شرا الى ان قال فاذا اسقطوا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والوعد
والعدة وفي الشر الايعاد والوعيد قال الش واني وان اوعدته او وعدته لمخلف
ايعادي ومنجز في قوله اذا لم تكن قرينة مرفوع ليكون فاعلا ليكن وهي تامة فلا
يحتاج الى المنصوب والمعنى اذا لم توجد قرينة او ناقصة ويكون قرينة اسمها والخبر
محذوف والتقدير اذا لم يكن هناك قرينة بان لا يعترض عليها او الظاهر ان الباء
للسببية ومقتضى الفيه رضا من قاريها بسبب ان لا يعترض عليها بشوب الشوب
الخلط والضمير منصوب يعود الى رضا الزواوي وهو منسوب الى زواوة بلدة في
المغرب ولد ابن معط فيها سنة اربع وستين وخمسمائة ورحل دمشق وسكن فيها
طويلا واشتغل عليه خلق كثير فيها سنة ثم الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب
الى ان توفي لتفضيل السابق شرعا وعرفا قال الجد في تركيب ما هذا كلامه وهو مبتدا
يرجع الى ابن معط وبسق متعلق بحائز والباء للسببية حائز بالحاء المهملة والزاء المعجمة
خبر المبتدا وفاعله مستتر فيه وتفضيلا مفعوله على تقدير مضاف اليه والتقدير وهو
بسبق حائز تفضيلي جزاء اقامة السبب مقام المسبب اذ الحائز للشيء هو الذي يضمه الى
نفسه انتهى قد اشتبه بهم المراد من هذا الكلام على كثير من الطلبة فلا باس بكشف
الحجاب عنه حتى يزول الاشكال فاقول توضيحه هو ان ظاهر معنى معنى قول المصنف

ان ابن معط بسبب السبق حايز تفضيلي اياه وهو الاصح لا اصح مع حقيقة لما ذكره
ان حايز الشيء الذي يضم الى نفسه فاشار الى ان المص اقام السبب مقام المسبب يعني
ان التفضيل الذي هو فعل المص سبب لفضل ابن معط وهي مسببة له فالمراد ان
ابن معط بسبب سبقه حايز ان يكون مفضلا عليه ايضا ويرد عليه انه لا يجوز ان
يكون تفضيلا في البيت بمعنى المفضل اسم المفعول فعلى هذا يصح المعنى من غير
اشكال اذ المعنى هو بسبق حايز ان يكون مفضلا لكن الباعث على حمله البيت من
اقامة السبب مقام المسبب هو انه لما راى في المصرع الثاني لفظ الثناء حيث اضافه
المص الى نفسه حمل المصرع الاول على تقدير المضاف اليه فلما قدره لزمه لزوم القول
باقامة السبب مقام المسبب فقدر اراده هذا تمام الحال وحل عليه كلام المص والاحسن
ما نبهه الش فهذا المقام ملخصه هو ان الفضل اما شرعي او عرفي وابن معط
بسبب سبق زمانه اولى وضع كتابه وتقدم عصره جامع لهما اما جمعه الفضل الشرعي
فلما روي عنه صلعم خير سبقه قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهكذا واما
العرفي فظاهر ثم هل الامران مسببان لجمع الفضلين او واحد منهما الظاهر الاول
لان وضع الكتاب من غير تقدم العصر ليس سببا لذلك وكذا تقدم العصر من غير
وضع الكتاب وهو واضح فيكون كل الامرين سببا ولذا فسر الش السبق الكلام فيهما
فلا يغفل لا انتفاعي بما الفراشارة الى انه تقدم من سبق ابن معط الى وضع
الكتاب وتقدم العصر ليس شيء منهما سببا لاستجابة ثناء المص عليه اما عدم سببه
الى وضع كتابه كك فلان وضع الكتاب من حيث هو لم يكن سببا للثناء وهو
ظ واما تقدم العصر فكذلك ايضا واما عداه مما ترى ثم ان الثناء مختص بالمدح
نوسفدح بالجميل كما قال المتوجب ثناء الجميل لا وصف كما شفا يعم الذم ايضا فالوصف
مختص حينئذ لكن الظاهر الاول باب شرح الكلام انما قال هذا باب شرح الكلام

ولم يكتف

ولم يكتف بان هذا باب الكلام لان الكلام ليس له وجود في الخارج وانما المذكور هو النقوش
فيكون الباب لاجل شرح الكلام الذي هو مشهور في السنة النحاة ثم ان الكلام في اللغة هو
ما يتكلم به الانسان سواء كان قليلا او كثيرا وفي الاصطلاح هو ما ذكره بقوله كلامنا لفظ
الخ فالنسبة بينهما عموم مطلق لان كل كلام اصطلاحي هو كلام لغوي ولا عكس واعلم
ايضا ان النسبة بين الكلام الاصطلاحي والجملة ايضا عموم مطلق لان كل كلام جملة ولا
عكس لان الكلام هو ما يكون النسبة فيه مقصودة لذاتها بخلاف الجملة فان النسبة فيها لا
يلزم ان يكون مقصودة لذاتها كالجملة الخبر مثلا كابوه قائم في زيد ابوه قائم ثم ان تقديم
الكلام على الكلمة لاشرفيته لافادته معنى يحسن السكوت عليه بخلاف الكلام الكلمة و
لان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الذي في الكلام بسبب العقد والتركيب
فخرج به ما ليس بلفظ لا يقال ان اللفظ جنس والاحتراز بالجنس غير صحيح لانا نقول
ان ذلك على تقدير تسليمه انما يسلم اذا كان الجنس اعم من الفصل مطلقا واما اذا
كان اعم منه من وجه فلا بل يجوز الاحتراز به كما صرح به بعض الائمة وما نحن فيه من هذا القبيل
لان اللفظ وان كان اعم من المفيد من حيث ان اللفظ يكون غير مفيد ايضا كالمهمل الا انه
اخص منه ايضا لان المفيد كما يكون غير اللفظ ايضا كالدوال الاربع للطلاقه على الراي
والاعتقاد وفيه نظر لان اطلاقه عليها اما بطريق المجاز او الحقيقة وعلى الاول معلوم
ان استعمال اللفظ في معنى بعنوان المجاز لا يقدح ذكره في التعريف اذا اللفظ محمول على
الحقيقة الا مع القرينة الصادقة وقد يقول ان لم يكن القرينة فهذا الحد موجودة على
عدم ارادة المعنى المجازي فلا اقل من عدمها على ارادته فالطلاق القول على الراي
والاعتقاد على هذا لا يمنع من ذكره في الحد وعلى الثاني نقول على تسليم بكون اللفظ القول
مشتركا واستعمال اللفظ المشترك في التعريف وان كان معيبا لكن في قوله بعد ذلك
وعكس في الكلام قرينة لان القول جنس قريب نظرا لعدم جواز اخذ اللفظ المشترك في الحد

الا اذا كان مشتركا معنويا نبه دانه على تقدير تسليمه لا فرق بين القول واللفظ من
هذه الجهة لان اللفظ كما يكون جنسا بعيدا لاطلاقه على المهمل فكذا القول لاطلاقه
على الرأي والاعتقاد وكلامه انما يسلم اذا كان بين القول واللفظ عموم مطلق بان يكون
كل قول لفظا دون عكس وليس الامر كذلك بل بينهما عموم من وجه لافتراق القول عن اللفظ
في الراي والاعتقاد وافتراق اللفظ عن القول في المهمل واجتماعهما معا في لفظ غير المهمل
فالاولى ان يقال انه لما كان لكل من اللفظ القول واللفظ جهة رجحان ومرجوحية على ما عرفت
فالمص لاحظ كليهما فلاحظ جهة رجحان اللفظ هنا فذكره في التعريف وفي الكافية لاحظ
جهة رجحان القول فاخذه هناك في تعريف الكلام   اي عنهم معنى يحسن السكوت
عليه انما فسره بذلك للتنبيه على ان المقصود من الافادة في المقام ليس انه افادة كانت
لتحقق الافادة في الكلمات كزيد مثلا   والمراد سكوت المتكلم لعل وجه اختياره هذا
القول دون الاخرين الى قيل هو ان المتبادر من السكوت هو ان يكون ممن صدر منه
التكلم وهو المتكلم فيكون المراد من السكوت في قولهم يحسن السكوت عليه سكوته ايضا
ان المتكلم لما كان الغاء الكلام منه لمناسب ان يأتي بكلام يحسن في العرف سكوته
عليه لا سكوت المخاطب اذ سكوته حسن في العرف ولو في اول شروع المتكلم في التكلم اذ
شان المخاطب الاصغاء والاستفادة فالسكوت مطلوب ولو عند الاخذ بالتكلم   كما فعله
الجزولي وغيره وقوله كما فعله الجزولي يحتمل ان يكون اشارة الى النفي كما يحتمل ان يكون اشارة
الى المنفي والمرجع لضمير كغيره يحتمل ان يكون فاعل لم يصرح اي المص كما يحتمل ان يكون الجزولي
وعلى التقديرين كغيره ايض يحتمل ان يكون اشارة الى النفي كما يحتمل ان يكون اشارة الى
المنفي مع التوافق والتخالف فههنا احتمالات الاول ان يكون كما فعله وكغيره اشارة الى
المنفي والضمير عائدا الى المص والمعنى لم يصرح المص باشتراط كون الكلام مركبا كما صرح به
غير المص والجزولي وهذا بعيد اذ لو كان المراد ذلك فينبغي ان يكتفي بقوله كغيره فلا حاجة

الى قوله

الى قوله كما فعله الجزولي كما لا يخفى والثاني ان يكون الضمير عائدا اليه وكان كما فعله
وكغيره اشارة الى النفي والمعنى لم يصرح المص باشتراط كونه مركبا كما لم يصرح به غيره
والجزولي وهذا ايض بعيد لما تقدم والثالث ان يكون قوله كما فعله وكغيره كالاول
لكن الضمير يكون عائدا الى الجزولي والمعنى انه لم يصرح المص باشتراط كونه مركبا كما صرح
به الجزولي وغيره والرابع ان يكون كما فعله وكغيره كالثاني والضمير كالثالث والمعنى
انه لم يصرح باشتراط كونه مركبا كما لم يصرح به الجزولي وغيره وهذان ايضا بعيدان
لما تقدم ولانه لو كان الامر كذلك فينبغي ان يعطف غيره على الجزولي بالواو كما ذكرناه والخامس
ان يكون قوله كما فعله اشارة الى المنفي وكغيره الى النفي ويكون الضمير فيه عائدا الى المص والمعنى
انه لم يصرح باشتراط كونه مركبا كما لم يصرح به غيره كما صرح به الجزولي والسادس عكس الخامس
مع بقاء المرجع بحاله وحاصل المعنى انه لم يصرح باشتراط كونه مركبا كما صرح به غيره الا
الجزولي فانه لم يصرح به ايض والسابع كالخامس الا ان المرجع للضمير الجزولي والمعنى انه
لم يصرح باشتراط كونه مركبا كما صرح به غير الجزولي والثامن كالسادس الا في المرجع فكا
السابع والمعنى انه لم يصرح باشتراط كونه مركبا كما لم يصرح به الجزولي كغير الجزولي فانه
صرح بذلك والاحتمالات المتصورة في العبارة وان كانت اكثر مما ذكرناه الا ان غير
ما ذكرناه لغاية بعده تركناه لا يخفى ان اولى الاحتمالات الثمانية المذكورة خامسها وعليه
كان الاولى تقديم كغيره على كما فعله الجزولي   موضوعا اي مقصودا انما فسره
بذلك للتنبيه على عدم ارادة المعنى المش للوضع في المقام اذ المقصود من هذا القيد اخراج
كلام النائم والساهي ومعلوم انه لا يلزم ان يكون غير موضوع بل كثيرا ما يكون الا
الالفاظ الصادرة منهما موضوعة بالوضع بالمعنى المش لكن يرد عليه انه على هذا
كان ذكر موضوعا غير محتاج اليه لامكان ان يقول وانشاء الى اشتراط كونه مقصودا
الخ   ونحوهما كالمغمى يعني والمجنون والمغمى عليه   وتبرع في التسهيل المقصود بكونه

لانه انما نسب هذا الاشتراط الى التسهيل ولم ينسب الى كلام المص كما فعله في اشتراط
كونه مقصودا على ما اشار اليه بقوله ولما اشترط كونه مقصودا الى اخر لتطرق المنع
في دعوى حصول العلم بكون النسبة في قولها ستقم مقصودة لذاتها ثم ان في قوله لتخرج
المقصود لغيره كجملة الصلة والجزاء نظرا الى ان جملة الصلة والجزاء مع وصف كونهما كك
قد خرجت بقوله مفيد نظرا الى ما تقدم من التفسير الذي ذكره الش له لظهور ان
الفائدة في جملة الصلة والجزاء مع كونهما كك ليست مما يحسن السكوت عليه فتامل
هي الكلم التي يتالف منها الكلام لا غيرها اشار بهذا القيد الى ان الكلم هنا خبر مبتداء
محذوف وادخال الالف واللام في الخبر لافادة الحصر والجملة في محل الرفع الخبر المبتدا
اي قولها اسم مع كونه نكرة لوقوعه مقام التقسيم اذ المراد بيان تقسيم الكلم الى الاقسام
المذكورة لا ان يكون الكلم في البيت مبتدا مؤخرا وكل واحد من اسم وفعل وحرف
خبره فتقدير كل واحد منها الى الجمع اي الاسماء والافعال والحروف والقول بكون نفس
الكلم محذوفا والتقدير والكلم الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف وذلك لان وجود
الواو في قوله واسم وفعل يدفعهما لانه لو كان الكلم مبتدا وجزء اولها اسم لما يحتاج الى
دخول الواو فلا يقال زيد وقائم وكذا الكلم اي الكلم المؤلف منها الكلام واسم والحكم بزيادة
الواو وكذا الحكم بتاخر المبتدا عن الخبر خلاف الاصل فتامل واعلم ان قول الش لا غيرها
يحتمل ان يكون المقسم منزلة الكلام اسم وفعل وحرف هي الكلم التي يتالف منها الكلام لا من
غيرها اي لا يتالف الكلام من غيرها لكن على الاخير يكون لا غيرها معطوفة على الضمير
المجرور في منها من غير اعادة الجار لكن مع ذلك تعين اراد في المقام لما يجي ولفساد الاحتمال
الاول لان مقتضاه ان الكلم لا يكون غير الاسم والفعل والحرف مع انه يتحصل
من نوعين منها بل من نوع واحد كما لا يخفى ومن هنا تعلم نكتة اخرى لما ذكره من قوله
وهي الكلم التي يتالف منها الكلام لا غيرها فلا تغفل   وذكر الامام علي بن
ابي طالب

ابي طالب عليه السلم المبتكر في هذا الفن لا ابتكار لا ابداع اذ هو عليه السلم مبدع وموجد
لهذا الفن وذكر علي ع في جملة كلامه ان الكلام كله اسم وفعل وحرف ومنه يعلم تعين احتمال
احتمال الثاني من الاحتمالين المذكورين في قوله لا غيرها وتحقيق الحال هو انه قال ابو القاسم
الزجاج في الامالي حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
قال يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثني ابي
عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على الامام علي بن ابي طالب ع فرايته
متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال ع اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هكذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم
اتيته بعد ثلثة ايام فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل و
حرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى
ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة
ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء به في معرفة ما ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه السلم فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم
تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها انتهى كلامه   وعطف الناظم الحرف
ثم اشعارا الى اشارة بذلك الى الرد الى بعض الشارحين توهم ان ثم في كلام المص نائبة
عن الواو التقسيمية وذلك لان الاصل في الالفاظ حملها على المعاني الحقيقية فحمل لفظة ثم على
ما ذكره خلاف الاصل لا يصار اليه الا بدليل على ان في حملها على المعنى الحقيقي نكتة شريفة
وهي ما ذكره من الاشعار بتراخي رتبة الحرف على الاسم والفعل   ثم الكلم على الصحيح
اسم جنس جمعي اعلم ان اسم الجنس على قسمين اسم جنس افرادي وجمعي والاول هو ما وضع
وضع الماهية لا بشرط شيء اي مع قطع النظر عن وجودها في ضمن فرد او اكثر من ذلك و

لا يصدق على القليل والكثير لوجود الماهية كلفظ الماء والعسل والسمن وغيرها والثاني
ما وضع للماهية بشرط وجودها في اكثر من فردين والكلم لا يمكن ان يكون من قبيل الاول
لعدم صدقه على الواحد مثلا ولذا قال انه اسم جنس جمعي فهو كالجمع في المعنى اي مدلوله كمدلول
الجمع وكاسم الجنس لا فرادي في اللفظ ولذا يجوز في الضمير الراجع اليه التانيث نظرا الى المعنى
والتذكير نظرا الى اللفظ وعليه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقول المص واحده كلمة و
قيل انه جمع وهو المنقول عن صاحب الكشاف واللباب ورد بقوله اليه يصعد الكلم الطيب
اذ لو كان جمعا لقال الكلم الطيبة او الطيبات فتفسيره ببعض الكلم الطيب خلاف الاصل وتصغيره
على كليم اذ لو كان جمعا لكان في التصغير رد واحده اليه واحده فيقال في التصغير كليمة لا كليم
وقيل انه اسم جمع وفيه ايضا نظر لان اسم الجمع على ما صرح به جماعة هو ما دل على ما فوق الواحد
الاثنين لا واحد له من لفظه والكلم ليس كذلك لما صرح به المص من ان واحده كلمة فتامل ثم
ان بين الكلم والكلام عموما من وجه لصدق الاول بدون الثاني فيما اذا اجتمع الكلمات الثلث
ولم يكن مفيدة وصدق الثاني بدون الاول في ضرب زيد وصدقهما معا فيما اذا اجتمع الكلمات
الثلث ويكون مفيدة كقولك ان جاءك زيد فاكرمه لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او
تقديرا خرج بالاول ما ليس بلفظ كالخطوط والعقود والنصب والاشارة ان قلت كيف يمكن
اخذ الاستقلال في الاشياء فيصير التعريف غير جامع لخروج بعض اقسام الكلمة منه قلت الا
ستقلال على قسمين استقلال في الدلالة واستقلال في التلفظ بعنوان لا يكون جزء شيء
اخر وعدم استقلال الحروف انما هو على المعنى الاول لا المعنى الثاني والمراد بالاستقلال هنا
هو المعنى الثاني لا الاول فيشمل الحدود واحترز به عن بعض الاسم كياء النسبة كمكي
وبعض الفعل كالف ضارب مثلا لان كلا منهما لفظ دال بالوضع لكن ليس بكلمة بل بعضها
لخروجها عن تعريفها لكن لكون كل منهما جزء كلمة ان قلت على هذا يلزم انتم خروج بعض
الاسماء كالضماير المتصلة مثلا كالياء في غلامي وضربني والكاف في زيدك وضربك مثلا
لكون

لكون كل منهما جزء كلمة اخرى وكذا بعض الحروف كالباء مثلا في بزيد قلت المراد با
الجزء هو ان يكون متمحضا في الجزئية وليس شيء من الياء والكاف كذلك ويشهد على
ما قلنا رجوعك في معنى يضرب وضرب فان معناهما قبل لحوق الياء والكاف و
بعده واحد وكذا زيد فان معناه بعد دخال الالف وقبله واضح فلا نقول ان
الهاء والكاف يمكن ان يكونا متلفظا عليهما بعنوان الاستقلال في الجملة وذلك اذا
اتيا بالمنفصل واحترز بقوله دال بالوضع عما لم يكن دلالة وضعية كالمهمل مثلا فان
الديز من وراء الجدار يدل على وجود اللافظ لكن دلالته ليست وضعية بل عقلية فلم
يكن كلمة تحقيقا او تقديرا اراد بالتحقيق كامرء القيس مثلا فان مجموعه حال العلمية كلمة
دالة بالوضع لان المسمى حينئذ لا يدرك الا بالجزئين وبالتقدير جزئيته فان كلا من الامرء
والقيس في التقدير اي في تقدير عدم العلمية كلمة ومجموعه حال العلمية كلمة تحقيقا وكلمتان
تقديرا او منوي معه لكن عطف على قوله لفظ بتقدير موصوف والتقدير الكلمة
منوي مع اللفظ ونقل عن شرح التسهيل ان المشار اليه بقوله كل هذه الدلالة والاستقلال
المذكوران فقط فلا يشمل التحقيق والتقديري وذلك مثل الفاعل في اضرب مثلا انت
فانه مستقل دال بالوضع لكنه ليس بلفظ بل منوي معه اللفظ واحترز بذلك عن الاعراب
المقدر في مثل عصى فانه منوي مع اللفظ لكنه ليس بمستقل دال بالوضع فلا يكون كلمة
اي يطلق على كل واحد منهما قول فيكون بين وكل واحد منهما عموم مطلق اما بينه و
بين الكلام فلان كل كلام قول ولا عكس اذ القول يصدق على كلمة ايضا ولما بينه وبين الكلمة
فلان كل كلمة قول ولا عكس اذ القول يصدق على الكلام والكلم ايضا كما عرفت ولا يطلق
على غيرهما فيه نظر واضح اما اولا فلان هذا الكلام مناقض لما سبق منه في تعريف الكلام
من ان القول يطلق على الراي والاعتقاد وهنا قد صرح بعدم الاطلاق على غير الكلام
والكلمة وليس هكذا الا تناقض ويمكن الجواب عنه بوجه الاول ان مراده هنا

من نوع اطلاق القول على غيرها بعنوان الحقيقة وما سبق من التصريح باطلاقه على الرأي
والاعتقاد وهو اطلاق المجازي فارتفع التناقض بين الكلام لكن يرد على هذا ما اوردناه
سابقا من استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا يقدح من ذكره في التعريف فلعله هناك
علم ذكر لفظ القول في حد الكلام باطلاقه على الرأي والاعتقاد لبس في محله والثاني
هو ان في الكلام موصوفا مقدرا وقوله غيرها صفة له والتقدير هو ان لفظ القول
يطلق على كل من الكلام والكلم والكلمة ولا يطلق على لفظ غيرها ومعلوم ان كل من
الرأي والاعتقاد ليس بلفظ فلا ينافي بين الكلامين ايضا والثالث هو ان اطلاق
كلامه يفيد عما سبق لتصحيحه هو ان قوله ولا يطلق على غيرها وان كان مطلقا شاملا للرأي
والاعتقاد ايضا لكن تصريحه سابقا باطلاق القول عليهما يصير قرينة لتقييد اطلاق
قوله هنا بما عدا الرأي والاعتقاد واما ثانيا فلان القول كما يطلق على كل من الكلام والكلم و
الكلمة يطلق على مثل غلام زيد ايضا مع عدم الملائمة شيء من الامور الثلثة عليه ويمكن
الجواب عنه بانه راجع ذلك تحت الكلمة بناء على تولهم المضاف والمضاف اليه حكم كلمة واحدة
فيكون المراد من الكلمة الحقيقية والحكمية ثم ان الشيخ بنى على م في قوله المص والقول عم
فصل واخص كما نرى وربما حمل على انه افعل التفضيل واصله اعم والتقدير والقول اعم من
الكلام والكلم والكلمة حذفنا الهمزة من اسم التفضيل والمتعلق او اسم فاعل واصله عام حذفت
منه الالف كما في بر فان اصله بار وهو مختار الشيخ ماذكره حملا على المتعلق اي المتعلق
فقط واما على الاحتمالين الاخيرين فانه يلزم عليه حذف في الفضلة فقط فلا شك ان ما يبنى
عليه الشيخ اسب واولى هذا مع ان حذف الهمزة في افعل التفضيل ليس قياسا بل حذف
كلمة خير وشر سماعي يقتصر فيه على مورد السماع وهو خير وشر واعم هذا بحسب اللفظ
واما المعنى فيتفاوت لانه على الاول يكون هكذا ان القول اعم الكلام والكلم والكلمة
وعمومه بها ولا يشمل غيرها وكذا على الثالث واما على الثاني فيكون هكذا والقول اعم

من الكلام

من الكلام والكلم والكلمة ولا يلزم منه عدم شموله القول على غيرها
اي يقصد كثيرا في اللغة لا في الاصطلاح وفيه نظر لان هذا التفسير لا يعلم من قول المص
اذ لفظة قد في الفعل المضارع للتقليل وايضا ليس في البيت لفظ اللغة ولا الاصطلاح
اش فتدبر ويمكن الجواب عنه باحتمال كون معنى قوله لا في الاصطلاح هو انه لا يقصد الكلام
كثيرا بالكلمة في الاصطلاح بل يقصد بها قليلا وهو مفاد قول المص ثم لان المص في متنا
بيان معنى الاصطلاحي فينبغي حمل كلامه عليه واما ثانيا فلانه لا يقوله يقصد كثيرا في
اللغة قليلا بيان فائدة لفظة قد في كلام المص حيث خصص كلامه بالاصطلاح كما عرفت
فكان معنى قوله هو ان الكلمة يقصد بها الكلام في الاصطلاح قليلا او يحمل كلام
المص على انه بيان للاطلاق اللغوي لا الاصطلاحي وصرف قد عن كونه للتقليل وان
دخل على المضارع لان كونه للتقليل اغلبي بناء على ان الكلمة في الاصطلاح لا
يطلق على الكلام ولو قليلا واستعمال الكلمة فيه كما في لا اله الا الله كلمة الاخلاص
تبعا لاهل اللغة لا منهم فعلى هذا يكون لا في الاصطلاح نفيا لمطلق الاطلاق الكلمة
على الكلام في الاصطلاح وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه كقوله تعالى عتق رقبة
مؤمنة حيث اطلق الرقبة على العبد وهذا انما يصح في الاصطلاح واما في اللغة ما يتكلم
به الانسان قليلا كان او كثيرا فجزء الكلام في اللغة ايضا كلام وقيل بعلامة الاسم
هذا ما وعدنا ذكره فانه سابقا فاقول قد وقع الخلاف بينهم في بيان اصله
فعند البصريين انه من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال في الاعلال في لامه
ح لان اصله سمو حذفنا الواو كما ذكر ولا استثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها
ونقل سكون الميم الى السين ليمكن تعاقب الاعراب عليها فصار السين ساكنا فادخل
عليه همزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن واستشهد لذلك بعض الافاضل بجمعه على
اسماء اذ اصله اسماو قلبت الواو المتطرفة بعد الالف همزة وكذا سميت اذ اصله سموت

قلبت الواو المتطرفة الرابعة ياء فلو كان اصل اسم وسم كما هو قول الاخر الكلام فيه لكان جمعه وتصغيره على اوسام ووسيم وسمت سمو بمعنى علو وجه تسميته اسما لرفعة رتبته بالنسبة الى اخويه وعند الكوفيين ان اصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم يعهد دخولها على حذف صدره في كلامهم وقيل لا حذف ولا تعويض بل قلبت واوه همزة كاعاء ثم كثر استعماله فجعلت همزته كهمزة الوصل

فتامل يحتمل ان يكون وجه الاشارة الى ضعف الجواب لانه لا وجه لترك المجتهد مذهبه وبرايه مذهب غيره ويحتمل ان يكون اشارة الى ضعف الايراد لانه لا يلزم من كون مذهبه في مبحث الاضافة ان المضاف اليه مجرور بحرف جر مقدر ان يكون هنا ايضا مذهبه كك اذ ربما يتفق للمجتهد في كتاب واحد في مسألة واحدة اقوال متعددة ويحتمل ان يكون على تسليم المذهب في المقامين اشارة الى انه لو قال بحرف الجر لتبادر منه ما كان بحرف مذكور فلا يشمل المجرور بالحرف المقدر فلا يشمل كلامه عليهما ويحتمل وجها رابعا وهو ان الجر بالاضافة المعنوية او بالاضافة اللفظية وقد صرح جماعة منهم ان الجر في الاضافة اللفظية ليس بحرف مقدر ولئن قلنا يكون الجر في الاضافة المعنوية بتقدير الحرف وح لو قال المص بحرف الجر لم يشمل الجر في الاضافتين ولذا قال بالجر ثم انما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب الحركات الثلث وبمنصوص المضارع الذي هو فرعه واحدة منها فنقصوا منه ما لا يكون معمولا ولان الحروف الجر مختصة بالاسماء لانها وضعت لاجل جر معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يختص اثرها بالاسم ايضا والعامل الجر في الاضافة فكذلك ايضا ان قلنا انه بالحرف المقدرة والا فنقول ان المضاف لا يكون الا اسما وكذلك المضاف اليه كما سيجيء فيلزم من ذلك اختصاص الجر به ايضا المقسم التمكن والتنكير والمقابلة والعوض اشار بذلك الى ان كلام المص ليس على اطلاقه لان من جملة اقسام تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسماء بل تدخل على الافعال ايضا اذ هو

مالحق

ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف تسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من حسن الغناء اذا عرفت ذلك فاعلم ان العرب في اواخر الابيات والمصاريع اعني القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا يحصل باشباع حركته واحد من الالف والياء والواو وسميت هذه الحروف بالاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قوله مخاطبا الى محبوبه اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الا وصل اشباع فتحها الالف وابدل لفظ الالف عند التغني التنوين واما في القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا سواء كان صحيحا او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليستتر امتدادا لغنت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فالروي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت فيها فحركت بالفتح والكسر عند التغني والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ولا يخفى ان ما ذكرنا مبني على قول جماعة منهم كابن يعيش حيث ادعى ان الترنم يحصل بالنون نفسها وقد تابع اللباب حيث صرح انما اتي بها لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مد في الحلق فاذا ابدل منه بالتنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وغيرها وذهب جماعة الى انها لترك الترنم لان الترنم وهو التغني انما يحصل بحروف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا اريد عدم الترنم جي بالنون في مكانها وليسمى هذا القسم من التنوين التنكير ايضا لان الغلو هو التجاوز عن الحد ويتجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن واما تنوين التمكن وهو الذي يدل على امكنية الكلمة اي كونه متمكنا باقيا على اصله من كونه معربا وغير مشابه للحرف حتى يبنى والفعل حتى يمنع صرفه ليسمى تنوين الصرف والامكنية ايضا فلا يتصور هذا التنوين في غير المنصرف وفي غير الاسم واما تنوين التنكير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فانه اذا دخل على الاسم يكون نكرة

فعلى هذا ما ذكرنا سابقا من انحصار التنوين بذكر تنوين التمكن والتنكير والمقابلة والعوض عن تنوين الترنم انما هو لاجل الاشتراك اللفظي في الجملة اي الصلاحية لتفسيره تنكلة بذلك للتنبيه على انه من خواص الاسم مطلق دخل حرف النداء لدخولها في الحرف والفعل اما الاول فكقوله تعالى يا ليت قومي يعلمون واما الثاني فكقوله تعالى في قراءة الكسائي الا يا اسجدوا والمراد منها الصلاحية بان ينادى وهو لم يكن الا الاسم فتامل قوله المعرفة اشار بذلك الى ان ال في كلام المص وان كانت مطلقة شاملة للموصول ايضا الا ان المقصود بها هنا ال المعرفة لما نبه عليه من انه سيأتي ان ال الموصولة تدخل على المضارع ايضا اراد ما سيجيء من قول المص في مبحث الموصولات حيث قال وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل وانما اختصت ال المعرفة بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات كذلك والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه وكذا الكلام في امر حي اي الاسناد اليه نبه بذلك على ان مسند في البيت ليس المراد منها هو وهو واضح لان مسندا ليس من خصائصه لان الفعل ايضا يكون مسندا بل المراد منه كون الاسم مسندا اليه قال ابن هشام ان الاسناد اليه انفع علامات الاسم اذ به عرف اسمية التاء في ضربت مخاطبا كان او مخاطبة او متكلما وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه والفعل لا يدل على الذات كك والحرف لا يدل على معنى في نفسه مطابقة اي بكل هذه الامور المقصود من هذا الكلام دفع الاعتراض الذي يتوهم وروده في هذا المقام تقريره هو ان المص عطف كلا من التنوين والنداء وال ومسندا بالواو على قوله بالجر ومعلوم ان الجمع فيلزم من ذلك توقف الحكم باسمية الشيء على اجتماع جميع هذه الامور وهو لا يكاد يحصل ابدا فيلزم من ذلك

كلم

علم وجوده اسم وفساده ظاهر تقريبا الدفع هو ان منشأ الاعتراض عدم الاعتراض عدم الاطلاع من اصطلاح القوم لان قولهم ان الواو للجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة حتى يرد الاعتراض بل المراد انهما يجتمعا في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا من قبيل الاول لان المراد بكل واحد من هذه الامور يحصل تمييز الاسم من اخويه فجميع هذه الامور مجتمعة في كونها محكوما عليها بان كل واحد منها يحصل به تمييز الاسم من اخويه ولهذا اشار بجميع ما ذكرنا بقوله اي بكل من هذه الامور فلا تغفل متعلق بقوله حصل اقول تمييز مبتدأ وخبره قوله حصل ويلزم على هذا تقديم المعمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع عدم جواز تقديم العامل فعلى جواز المعمول لطريق الاولى وقيل للاسم خبر مقدم وتمييز مبتدأ مؤخر وحصل في موضع النعت وبالجر متعلق به ورد عليه ايضا انه يستلزم تقدم معمول الصفة على الموصوف وذلك لا يجوز الصفة فلمعموله لطريق اولى وانما اختار الشيخ الاحتمال الاول لكونه المتبادر من البيت ولانه بحسب المعنى احسن لكن عندي في كليهما نظر لان الظرف واخويه اذا وقع موقع الخبر او الصفة وكان متعلقهما من افعال العموم يجب حذفه وقد صرح بذلك جماعة ومنهم الشيخ حيث صرح بالاول في مبحث المبتدأ والخبر وبالثاني في مبحث النعت هذا ثم شرع الشيخ بذكر الامثلة باللف والنشر المرتب فقال فقال ما دخله ذلك اي المذكورات من الجر والتنوين الخ واتى الجر بالحرف والاضافة بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان جر لفظ الاسم بالباء ولفظ الله بالاضافة او بالمضاف او بالحرف الجار المقدر وذكر الرحمن الرحيم لذكر الجر بالتبعية بناء على القول من ان الجر في التابع بالتبعية واما على القول بان الجر في التابع بالعامل في المتبوع فذكر الرحمن الرحيم بالتبع اذا علمت ذلك فاعلم انه لا يخفى لطف ذكر بسم الله في هذا المقام حيث حصل منه المطلوب

وكلا معرفة كصه بالتنوين فان معنى طلب سكوت ما بخلاف صه بغير تنوين فان معناه طلب السكوت
المعهود المعين ويتعين المعدود بتعيين متعلقه اعنى السكوت عند اي اصل السكوت من هذا
الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب من غير الحديث المشار اليه فهذا التنوين يدل
على ان مدخوله غير معين كما تقدم وكذا في صه وسيبويه وظاهر جماعة منهم ان بين التنوين
قال
التمكن والتنكير تباين لكن نحو الا تمر وفاصل الا تمرا ثالثا لا ادري متعاين ان تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا قرب حرف يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن واما تنوين
المقابلة وهو في جمع المؤنث السالم كمسلمات واما حكموا بكون هذا التنوين للمقابلة لعدم
كونه للترنم لان تنوين الترنم كما ترى هو ما يجيء اخر الابيات والمصاريع وهذا يوجد في غير الاواخر
ايضا ولا تنوين التمكن لوجوده في عرفات كقوله فاذا افضتم من عرفات ولو كان للتمكن لما ثبت
فيها لوجود العلتين المانعتين للصرف وهما العلمية والتانيث ولا للتنكير لوجوده في العلم
كما ترى ولا للعوض لعدم مساعدة المعنى على ما سيجيء فلم يبق الا ان يكون انه في مقابلة النون في
جمع المذكر السالم وهذا معنى مناسب اذ الالف في قولنا مسلمات علامة الجمع كما ان الواو
في مسلمون كذلك ولم يوجد فيها ما يقابل النون في الجمع المذكر السالم فزيد التنوين في اخرها
ليقابله فيعلم من وجه تسميته وجه اختصاص هذا التنوين بالاسم ايضا واما تنوين العوض فهو
ما كان عوضا عن محذوف سواء كان المضاف اليه او غيره وهو على اقسام ستقف عليها في الشرح
امثلة التي سنذكرها ثم توجيه اختصاص هذا القسم من التنوين ايضا بالاسم لما قيل من
ان كون الشيء مضافا اليه يختص بالاسم فكذا عوضه واما قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل
فيقال ما اجبتم لم يجمع الله الرسل هذا انما يتم اذا كان التنوين عوضا عن المضاف
اليه واما اذا كان عوضا عن الحركات كما سيجيء فلا ويمكن ان يوجه اختصاصه بالاسم
على
ايضا
هو ان الظاهر من بعضهم هو ان هذا التنوين الا في الجمع المجموع المتناهي الابنية على وزن فواعل
كجوار وغواش فان اصلهما جواري وغواشي في غير الاسم فاعل فعله نون تثبت

لفظ الاخطا

لفظا لا خطا اعلم ان الفرق بين الحد والخاصة هو ان الاول مطرد ومنعكس والثاني
مطرد غير منعكس توضيحه هو ان المراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله
مبتدا او تجعل المحدود خبره وتقول هكذا كل نون تثبت لفظا لا خطا فهو تنوين و
بالانعكاس هو ان تجعل مكان هذه القضية نقيضها فيقال كل لم يثبت لفظا من غير
خط فهو ليس تنوين واما الخاصة فهي ككون الجر والتنوين والنداء وال والمسند اليه
بالنسبة الى الاسم فان كل واحد منها خاصة للاسم فاذا قلت الاسم ما دخله الجر والتنوين
مثلا فهو لم يكن حدا للاسم لما عرفت من انه مطرد ومنعكس وهنا وان كان مطردا
لكنه ليس منعكسا اما الاطراد فلصحة قولك كلما دخله الجر مثلا فهو اسم واما عدم الا
نعكاس فلعدم صحة قولك كلما لم يدخله الجر مثلا فهو ليس باسم وهو واضح فعلم مما
ل
قررنا ان كل واحد من المذكورات من خاصة الاسم ولهذا علل الشارح تعريف المصنف
الاسم بكل من الجر والتنوين الى عن الفعل والحرف بقوله لاختصاصهما به ولم يقل
لانها حد له ان قلت يكون حصول المذكورات مجموعا حدا له بان يقال الاسم ما يصلح
الجر والتنوين او النداء او ال او الاسناد اليه فانه مطرد ومنعكس لصحة قولك كلما يصلح
لواحد من المذكورات فهو اسم وقولك كلما لم يصلح لواحد منها فهو ليس باسم قلت لا نسلم
صحة الانعكاس لعدم وجود شيء من المذكورات في اذ واذا الظرفيتين وغيرهما مع كونهما
اسما ولذا عد بعضهم من خواص الاسم الاضافة ومن خواص الاسم ايضا رجوع الضمير عليه
وبه استدل على اسمية مهما وما ء التعجب وال الموصولة الاول في قوله تعالى مهما تاتنا به
والثاني ما احسن زيدا والثالث كقوله فما انا بالمنفي به اما الضمير في قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل لا الفعل نفسه اعلم انك عرفت
ان من اقسام التنوين هو تنوين الترنم وهو قد يثبت في الخط ايضا كما في البيتين
المذكورين سابقا ولذا قال بعضهم ان اطلاق التنوين عليه مجاز لا حقيقة فعلى

مع انه اشار بسم الله في ابتداء الشروع بذكر الامثلة فلا تغفل فتحيرت مثال للتنوين
التمكن وصه للتنكير ومسلمات للمقابلة وحينئذ وكل وجوار كلها للتنوين العوض الا قل
لكون التنوين فيه عوضا عن الجملة ظاهرا او المقدر حين اذ كان كذا مع انه يؤول المفرد
ايضا والثاني لكونه عوضا عن المفرد صريحا اي كلهم والثالث لكونه ضمرا عوضا عن حرف
واحد اذ اصل جوار جواري وقدم الاول والثاني على الثالث لكون العوضية فيهما اظهر
وكذا الاول بالنسبة الى الثاني ولذا قدم عليه في بقية الامثلة واضحة ولا تقبح ذلك
جواب عن سؤال مقدر تقديره هو انه قد علم مما سبق ان كل واحد من المذكورات من الجر
والتنوين وغيرهما من خاصة الاسم وكيف يجوز ذلك مع ان خاصة الشيء ما لم يوجد
في غيره وهنا ليس كذلك لوجود الجر والتنوين والالف واللام والنداء والمسند اليه في
غير الاسم حيث ان الاربعة الاول وجدت في الحرف الاول والثاني والثالث منها في
قولنا الام على لو واياك والو والرابع في ليت كان ذكر والمسند اليه في الفعل وقوله لجمل لو
في الاولين متعلق بقوله لا تقبح تاء الفاعل اي التنبيه على انه من الاولى فيجب ان تاء
الفاعل التي علامة الفعل ليست مختصة بتاء فعلت بل شاملة لكل تاء متحركة لاحقة للافعال
والثاني هي ان هذه التاء اسم لا حرف فاشار اليه بذكر الفاعل لان الفاعل لا يكون الا
اسما ثم ان الشارح لم يبين سر تقديم المصنف التاء على غيرها من لافعال الثلاث الاولى ان نقول به لا جل
نعمانه سابقا على زمان غيره فالمناسب ان ذكره سابقا ايضا تاء التانيث الساكنة علم
تقييد هذه التاء بالفاعل للتنبيه على انها حرف لا اسم والحكم بحرفية التاء الساكنة اللاحقة
للماضي مشهور بين النحويين ولكن نقل عن الجزولي انها اسم ورده ابن مالك بانه حرف لاجماعهم
لاجماعهم وعليه يكون الاسم المذكور بعده بدلا من التاء كقولك قامت هند وفيه نظر
لما صرح جليته من ان المبدل منه في حكم السقوط فينبغي ان يصح قولك قام هند وفساده
ظاهر من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وكلا تنبيها
هذا الرد

هذا الرد على جماعة كالفراء وغيره حيث ذهبوا الى ان نعم اسم لا فعل وذلك للحوق التاء
الساكنة وقد عرفت انها من علامة الفعل ومعنى الحديث هو ان من توضا يوم الجمعة فبها
اي فبالرخصة اخذ ونعمت اي ونعمت الرخصة الوضوء واستدل القائل باسميتها دخول
حرف الجر عليها في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقد تقدم ان الجر
بها
من خواص الاسم واجيب بانه على حذف الموصوف وصفته باقامة معمول الصفة مقامها
والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد نخرج المتحركة اللاحقة للاسماء كقولك انه
هند قائمة فان هذه التاء وان كانت للتانيث لكنها ليست بساكنة بل متحركة قوله ولا
ورب وثم عطف على الاسماء في قوله للاسماء اي التقييد بالساكنة يخرج اللاحقة
للاسماء واللاحقة للا ورب وثم لكونها متحركات مثلا وهذا مبني على ما يجيء من كون هذه التاء
اللاحقة للتانيث واما لو لم يكن كذلك وسيجيء اليه الاشارة فيحتمل ان لا المشبهتان بليس
فخرج بقيد التانيث فلا يحتاج الى قيد المتحركة لاخراج هذه التاء اي اللاحقة للا
وهات وتعالي ذكرهما في هذا المقام للرد على جماعة منهم حيث ذهبوا الى انهما من اسماء
الافعال وذلك لان الفعل الامر هو ما يدل على الطلب ويقبل ياء المخاطبة وهما كذلك
تنكون من فعل الامر اعلم ان الفرق بينهما ان اخرهما مكسور مطلقا سواء كانت لمذكر
او مؤنث الا اذا كانت لجماعة الذكور فمضموم كقوله تعالى هاتوا برهانكم واما تعال فاخره
مفتوح ابدا سواء كانت لمذكر او مؤنث مفرد او غيره وقال الله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم
عليكم وقال تعالى فتعالين امتعكن قوله ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله اما
اقائلن احضروا الشهودا هذا جواب عن سؤال مقدر تقرير السؤال والجواب واضح لكن ينبغي
دا
توضيح البيت فاقول فاعلم ان صدره اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا
اقائلن الهمزة للاستفهام اصله ما شاني ظننت املودا يقال غصن املود اي ناعم مرجلا
بالجيم اسم مفعول من رجل شعره رجيلا اذا سرحه وقيل ويروى رجلا بالحاء اي ركبا

والبرعة جمع البرع بضم الباء قيل هو ثوب مخطط والتركيبان بكسر الهمزة شرطية وضمير
المؤنث لامرأة المخاطبة وضمير للولد ولعلوّا نصب على الحالية وكذا رجلا و يلبس البرودا
في محل النصب على الحالية ايضا أ فائلن اصله افائلنّ فانهن لكونه جوابا للشرط غير صالح
لمباشرة اداته فادخل الفاء فيه للزوم والهمزة فيه زائدة مؤكدة للهمزة الواقعة في البيت
لتمام المعنى بي وفيه والشاهد في افائلن لكونه اسم فاعل مؤكدا بالنون احضروا فعل
امر معمول للقول احضري خطابا للتي جاءت بالولد وبحذف الاول خطابا للجماعة التي قابلة
المرأة والمعنى انقلن ان اتت هذه المرأة بولد تام البدن رجل الشر لا يلبس البرد و
تقول لها احضري لي شهودا او تقول لقوابلها احضروا لي شهودا ليشهدوا بكونه ولدي
اي ما الحق فعل ذلك قوله ولانيا في هذا ما سياتي في باب الاشتغال الغرض من هذه
العبارة الجمع بين قوله هنا باشتراك هل بين الاسماء والافعال وما سياتي في باب
الاشتغال من الحكم باختصاصه بالافعال حيث قال فيه في هل عمرو وجد تشده انه يجب نصب
عمرو لاختصاص هل بالفعل بان هل مشتركة بين الاسماء والافعال بمعنى ان يدخل في
كليهما لكن اذا كان في حيزها فعل تختص به كما تختص بالاسماء اذا كان في حيزها اسم
اي يقع بعدها لما كان عبارة المص يحتمل وجهين احدهما ان في قوله يلي لم يكون فاعلا
فيكون المعنى ان الفعل المضارع يليه لم والثاني هو ان يكون مفعولا اي يتبع الفعل المضارع
بعد لم وهذا هو المراد لا الاول افاده اشار الشارح بقوله بعد كما شاء الفاعل الى ان الالف
واللام في قوله بالتاء للعهد اي المراد منه التاء المذكورة من قوله بتاء فعلت واتت وانما قيد
الساكنة بناء على التاء الفاعل مع ان مقتضى السابق تسبقها عليها للتنبيه على ان الساكنة مقدمة
تضمنا المتقدمة الغائبة على المخاطب والمخاطبة والمتكلم فالمناسب تقديمها عليهما في الذكر
انتهى وعنى بذلك علامة الخ المقصود من ايراد هذا الكلام دفع الاعتراض الذي يتوهم
وروده في هذا المقام وهو ان قوله وماضي الافعال بالتا مز لا يخلو اما ان يكون المراد الخ

الماضي

من الماضي فيه مما يكون لفظا ومعنى فح لم يلزم عدم جواز لحوق التاء في نحو ضربت لكونه
ماضيا لفظا ومستقبلا معنى واما ان يكون المراد ما يصدق انه ماض سواء كان لفظا او
معنى فيلزم جواز لحوق التاء في المضارع المنفي بلم نحو لم تضرب مثلا لكونه ماضيا معنى و
فساده ظاهر وقد نقل الشارح بذكر كلام المص في شرح الكافية حاصله ان ماضي الافعال التي تميز بالتاء
ما يكون ماضيا بحسب الوضع وان كان مستقبل المعنى في العارض فدخل ان ضربت و
خرج لم تضرب لكون الاول موضوعا للماضي والثاني موضوعا للمضارع مما يقبلها والثاني
على هذا القيد ان المص لما كان في مقام ذكر العلامات التي يمتاز بها كل واحد من اقسام الفعل
من الاخر وذكر علامة المضارع التي يمتاز عن غيره اولا ثم ذكر علامة الماضي كذلك ثم بعد
ذلك ذكر علامة الامر وهي قبول النون المؤكدة فيتوهم من ظاهر كلامه ان كل ما
يقبل النون فهو فعل امر ودفع هذا التوهم بقوله ان امر لم يحذف المتعلق اشار الشارح بقوله
مما يقبلها الى حذف هذا المتعلق يعني ليس كل ما يقبل النون فعل امر لان المضارع ايضا يقبلها
بل انما يكون ما يقبل النون فعل امر اذا فهم الامر اي طلب ايجاد الشيء بخلاف ما اذا لم يكن
القابل للنون مفهما للامر فانه يكون مضارعا مفهم الامر اشار بذلك الى ان في البيت
مضافا محذوفا وجهه واضح لان اسم الفعل على الامر ليس هو الامر بل المفهم للامر اذ قولك
صه مثلا ليس امرا بل مفهم لاسكت وهو امر قوله بمعنى طلب ايجاد الشيء لما كان لفظ الامر
مستعملا في معان متعددة الاول الفعل كقولك امر فلان مضبوط اي فعله والثاني الشيء
كقولك هذا امر عظيم اي شيء عظيم الثالث الاهوال والعجائب كقوله ثم حتى اذا جاء امرنا
فسر ذلك بالاهوال والعجائب التي فعلها الله ثم وخرق بها العادة اشار الشارح الى ان
لفظ الامر هنا ليس المراد منه المعاني المذكورة وغيرها بل المراد منه طلب الشيء فليس (ايجاد)
بفعل اشار بذلك الى ان قوله هو اسم ليس جوابا للشرط لان جواب الشرط اذا كان جملة
اسمية يجب ادخال الفاء فيها وكذا اذا كان الفعل الغير المتصرف في جواب الشرط ولذا

رفع ونصب وجر نعامل حاصل است   ضم وفتح وكسر بي عامل هست

قال فليس فعل تامل   هذا باب المعرب والمبني وهو بحذف المضاف اي شرح
المعرب والمبني او باب في بيان المعرب والمبني والالف واللام في المعرب والمبني
الموصولة اي الذي اعرب والذي بني ويجوز ان المعرب والمبني من باب غلبة الاسمية
على الوصفية وح يكون الالف واللام فيها للعهد اي المعرب المعهود في السنة النحاة وكذا
الكلام في المبني   وجار على الاصل لان الاصل في الاسم ان يكون موضوعا للمعاني
المختلفة عليها اذ اللفظ الواحد كلفظ زيد مثلا قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وحرف
غيرهما وتشخيص هذه المعاني للسامع موقوف على ظهور الاعراب فالاسم في اعرابه جار على
الاصل قد عرفت وجهه واعلم ان الفرق بين المعرب والمبني وجوه الاول ان اخر المعرب
يختلف باختلاف العامل بخلاف اخر المبني فان اخره لم يختلف بل وان العامل مقتضيا
لذلك والثاني هو ان الاعراب والسكون في اخر المعرب بمقتضى العامل نحو ضرب زيد ولم
يضرب بخلاف اخر المبني فان حركاته وسكونه ليست العامل والثالث هو ان الحركة والسكون
في اخر المعرب يدل على المعنى بخلاف الحركة والسكون في اخر المبني   كاين فللاستفهام
والشرط اما الاول فكقوله ثم فبأي حديث بعده يؤمنون واما الثاني فكقوله ايما الا
جلين قضيت فلا عدوان ثم اعلم ان في تعبيرك بقوله في الاستفهام والشرط نظرا لان
الموصولة كذلك لانها ايضا اشبهت الحرف في المعنى لكن عارضها الزومها للاضافة فلا فرق
بينهما وبين اي الاستفهامية والشرط ويمكن ان يجاب بانه سيجيء في مبحث الموصولات ان
لاي الموصولة اربع صور وفي ثلث منها معربة وفي واحدة منها مبنية ولذا احترز
عنها فتامل   ويكفي في بناء الاسم الى قوله فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين هذا
الكلام تمهيد وتوطئة لبيان السر في كفاية شبه الاسم بالحرف من وجه واحد في
بنائه وعدم كفاية شبهه بالفعل من وجه واحد في عدم انصرافه ثم توضيحه هو انه اذا كان
الاسم مشابها للحرف باحدى الشبه الاتية حكم ببنائه ولا في الحكم بعدم انصرافه فلا يكفي

من شبهه

مشابهته واحدة بالفعل بل لا بد من مشابهته به من وجهين بيانه هو انهم حكموا بعدم انصراف
الاسم اي بعدم دخول الكسر والتنوين فيما اذا اجتمع فيه علتان من العلل التسع المشهورة
اي حين اجتماع العلتين فيه مشابها للفعل من وجهين والفعل لا يدخله كسر ولا تنوين (لا يدخل كسره)
وكذا ما ابا به وانما قلنا ان الاسم عند اجتماع العلتين فيه يكون مشابها للفعل من وجهين
لان كل علة من العلل المانعة للصرف فرع لشيء اخر كالتعريف والتانيث مثلا فان الاول
فرع للتنكير والثاني فرع للتذكير فاذا اجتمعا في الاسم حصل فيه فرعيتان كزينب مثلا
فيشبه الفعل من حيث حصول الفرعيتين في كل فعل احدهما كونه مشتقا من الاسم و
معلوم ان المشتق فرع المشتق منه والثاني افتقاره الى الفاعل ومعلوم ان المفتقر فرع
المفتقر اليه فكل اسم فيه علتان من تلك العلل يشبه الفعل من وجهين اذ بالنسبة الى كل
فرع شابهه بالنسبة اليه شابهتان فمنع من دخول الكسر والتنوين فيه كالفعل لكونهما
من خواص الاسم كما نقطع ان قلت اذا شابه الاسم الفعل لم صرفنا الفعل فقد شابه الفعل
ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس قلنا لان الاسم تطفل عن الفعل فيما
هو من خواصه ولعدم ذلك لمحلق المناسبة بينهما   ولا بد من شبهه اي لا بد له من شبهه
ونظائر هذه العبارة متكررة في الكتب ولا تستثمر فلا بأس بكشف الحجاب عن تركيبها الاول
كلمة لا لنفي الجنس وتبنى على الفتح اسم للا وخبرها الجار والمجرور المحذوف كقولك لا باس (لا باس رخ)
المتعلق محذوف وجوبا اي لا فراق حاصل للاسم اي الحكم بعدم الصرف من شبهه بالفعل
من وجهين وح لابد في قولهم لا بد بيد بدا اي فرق والبد الفرق وبند اي تفرق
ويجوز ان يكون لا بد بمعنى لا عوض اذ البد يجيء بمعنى العوض ايضا كما صرح في الصحاح
وغيره وح يكون المعنى لا عوض حاصل الخ ويجوز على قول البغداديين ان يكون الظرف اي
له في لا بد له متعلقا بالمنفي اعني بد لانهم اجازوا اطالة جملة نحو لا ثقلين شيء
اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه السلم

لامانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت لكن الاولى ما قدمناه وعلله ابن الحاجب الى قوله
الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف توضيحه هو ان ابن الحاجب علل في الكافية بناء الاسم بشبهه با
لحروف من وجه واحد وافتقار منع الصرف في الاسم الى مشابهته بالفعل من وجهين بان
الشبه الواحد في الاسم بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه بالحرف الذي ليس بينه
وبين الاسم مناسبة الا في دخولهما تحت جنس واحد وكونهما نوعين له وهو الكلمة اذ
قد عرفت ان كل واحد من الاسم والحرف نوع الكلمة وكذا الفعل فيصير الاسم بسبب الشبه
الواحد مبنيا هذا كله علة الكفاية شبه واحد يخرجها عن الاسم واما علة افتقار منع الصرف
الى مشابهته بالفعل من وجهين فهي ما اشار بقوله وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا
اخر اي وان كان الفعل نوعا اخر بالنسبة الى الاسم كالحرف فيكون بعيدا عن الاسم ايضا
الا انه اي الفعل ليس في البعد عن الاسم كالحرف اي كبعد الحرف من الاسم وذلك لتحقق
المناسبة والمشابهة بين الاسم والفعل في كثير من الامور احدها هو ان الاسم يقع مسندا
فكذا الفعل الثالث هو انه كما يكون معربا فكذلك بعض اقسام الفعل كالمضارع اذا عرفت هذا نقول
ان الفعل وان كان نوعا اخر بالنسبة الى الاسم الا انه مع تحقق هذه المناسبة بينهما لا
تؤثر المشابهة الواحدة للاسم بالفعل في خروج الاسم عن ذلك الاسم اي الذي فيه مشابهة
واحدة لان مع تحقق تلك المناسبة بينهما كان المشابهة الواحدة لا تظهر ولهذا احتيج
في الحكم بمنع الصرف في الاسم الى مشابهته بالفعل من وجهين الا في الجنس الاعم وهو
كونه كلمة واحدة اعلم ان الامام الرازي صرح بان الكلمة لا يصح ان يكون جنسا لهذه الانواع
الثلثة لانها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلثة بفصله وجودي مع ان
الحرف ممتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية
والاسم ايضا ممتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على الزمان المعين
اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد المشترك بين هذه الثلثة وفهم من حصر المصنف الخ قوله
علة البناء

علة البناء مفعول لقوله حصر المصنف وفي شبه الحرف متعلق به وقوله علم اعتبار نائب
عن الفاعل لقوله فهم والضمير في غيره يرجع الى شبه الحرف وفي قوله سبقه ولا سلف له
الى المصنف والمشار اليه بقوله الى ذلك وفي ذلك هو حصر علة البناء في شبه الحرف توضيح
المقام هو ان كثيرا من النحويين حكموا ان الاسم انما يبني اذا اشابه فعلا مطلقا او امرا او حرفا
وتزاد جماعة منهم في علة بناء الاسم فعدم وقوعه مركبا وعلى هذا يكون المبني على قسمين
احدهما ان بناؤه لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع وجوه مشابهته
للحرف او الماضي او الامر بناء على انه من مبني الاصل والثاني هو ان بناؤه لفقدان موجب
الاعراب الذي هو التركيب والمعاني المتعاقبة على الاسم واحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة كالاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو اثنان وثلثة واسماء حروف
التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد وبكر وعمرو فان جميع ما ذكر مبني اصلا عند المحققين
لان الاسم انما يكون معربا عند تعاقب المعاني المذكورة وهي انما تحدث في الاسم عند
تركيبه مع العامل وهنا قد فقد والظاهر من المصنف هو انحصار علة بناء الاسم في
مشابهته بالحرف فقط حيث قال لشبه من الحروف مدني وعرض الشارح هنا التنبيه
على فساد قول المصنف والرد على من توهم انه لو سلم المصنف احد حصر علة البناء في
شبه الحرف وعلم اعتبار غيره حيث اشار الى الاول بقوله وفهم من حصر
المصنف الخ والى الثاني بقوله وسبقه الى ذلك ابو الفتح وغيره فيما هو الاصل ان يوضع
عليه اي لشبههما في جنس بالحرف لكونه موضوعا على حرف واحد وكذا انا لكونه موضوعا
على حرفين كل واحد من الوضع على حرف واحد وعلى حرفين الاصل ان يكون للحرف
عليه هذا اذا كان هو في كلامه عائدا الى الموصول ويحتمل ان يكون الى الحرف في
قوله لشبههما الحرف اي لشبههما الحرف في الوضع على حرف واحد وحرفين الذي
يكون الحرف اصلا ان يوضع عليه ثم ان هذا لا يقتضي بناء جميع المضمرات اذ من

جملتها انت وانتما ونحوهما وليس شيء منها وضعه على حرف او حرفين كما ترى
لكن يمكن ان يقال انهم اجروا هذه الضمائر التي وضعها على اكثر من حرفين مجرى ما
كان وضعه عليها او على حرف طردا للباب ويمكن ان يقال في جميع الضمائر ان بناءها
بناؤها لعدم موجب الاعراب فيها لانك قد عرفت مما ذكرنا ان اعراب الاسم لتوارد
المعاني المختلفة على لفظ واحد وهو غير متحقق في الضمائر لاختلاف صيغها اذ لكل
من المرفوع والمنصوب والمجرور ضمير خاص او يقال ان بناءها لاجل مشابهتها
بالحرف مشابهة افتقارية لان الحروف كما يحتاج الحافظ فهم به معناها الافرادي
فكذلك الضمائر لاحتياج المخاطب والمتكلم الى الحضور والغائب الى تقدم الذكر
ونحو يد ودم اصله ثلثة هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره هو انك قد حكمت ان الا
سم اذا كان اذا كان على حرفين يكون مبنيا وهو يقتضي بناء يد ودم مع انهما معربان
وتقرير الجواب هو انهما وان كانا على حرفين ظاهرا الا انهما من الاسماء المحذوفة
الاعجاز اذا اصل يد يدي واصل دم دمو على ما صرح به الجوهري من ان اللامهما واو وغيره
فيكون وضعهما على ثلثة حذف منها الياء والواو فصار يد ودم الاول بالفتح والثاني والي
فلهذا الحق بالثلاثي وما المراد من تحريك يد ودم كل اسم يكون باقيا على حرفين بعد حذف
اللام كاب واخ ونحوهما بان يكون متضمنا معنى من معاني الحروف لما كان هنا مظنة
سؤال وهو انه كيف يجوز ان يكون الاسم شبيها بالحرف في المعاني اذ جوازه يوهم اتحاد معنى
الاسم والحرف فيلزم ترادفهما وهو فاسد لان الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دون
الحرف فكيف لم يدل على معنى في نفسها احدهما بغير الاخر اشار الشارح الى دفع هذا السؤال
بقوله بان يكون متضمنا معنى من معاني الحروف يعني ان المراد من مشابهة
الاسم بالحرف في المعنى حقيقة هو ان يكون ذلك الاسم متضمنا المعنى الذي يؤدى
بالحروف لا ان يكون متحدا معه في المعنى حتى يلزم الترادف لتضمنها معنى
انا الشرطية

ان الشرطية وهمزة الاستفهام اعلم ان متى اما شرط او استفهام اما الاول كقولك متى
تقعد اقعد فانه مبني لتضمنها معنى ان الشرطية وهو تعليق الجزاء على الشرط واما الثاني
كقولك متى نصر الله فانه مبني ايضا لتضمنه معنى همزة الاستفهام وهو طلب الفهم خطاب
المفسر لتضمنها معنى الاشارة الذي كان من حقها ان يوضع له حرف لكنه لم
يوضع له حرف لكنه لم يوضع وذلك لما قال بعض المحققين من ان عادتهم جارية غالبا
في كل معنى يدخل الكلام او الكلم ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضرب زيد
والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي وكالابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه المعنى
الموضوع لها ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في
عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغير الصيغة في الجمع المكسور
وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا
المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده اذا عرفت ذلك فاعلم ان
معنى الاشارة في اسماء الاشارة ولو يوضع هذا المعنى حرف وكان حقه ان يوضع حرف
الضمائر لاضافته في قوله معنى الاشارة بيانية اي المعنى الذي هو الاشارة كالخطاب
كالخطاب اي كمعنى الخطاب الذي وضع لها الكاف المسماة بكاف الخطاب وسيجيء في
مبحث اسماء الاشارة وجه تسميتها بكاف الخطاب انشاء الله تعالى واما اعرب ذان وتان
الى قوله من خصائص الاسماء هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ان مقتضى ما ذكر
لزوم بناء ذان وتان لتضمنها معنى الاشارة الذي كان من حقها ان يوضع له حرف
مع انهما معربان لاختلافهما حالتي الرفع والنصب والجر واجاب عن ذلك بان مقتضى
ما ذكر وان بناءهما لكن عارض مقتضي البناء مقتضي الاعراب وهو ما اشار اليه بقوله
وهو التثنية التي هي من خصائص الاسماء فاذا تعارض المقتضيان تساقطا فبقي
الاسم على اصله من الاعراب وهذا ما اراد الشارح لكن في اطلاق التثنية على مثل ذان

وثان نظر لان من شرط التثنية لعارض قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما صرح به ابن هشام في بعض كتبه ويمكن الجواب عن ذلك ان اجيب في المضاف في العبارة اي وبخصوص التثنية التي هي من خصائص الاسماء او بعد التسليم كون قبول التنكير شرطا في التثنية مثلا وقد ذهب ابن الحاجب الى ان الاشارة كلها مبنية وان كان مثنى واجاب عن اصل الايراد بعد تسليم الاختلاف في آخر المثنى فقال ان ذان صيغة المرفوع في حالة النصب مثلا ذين وليس كذلك بل عنده كل من صيغتي الرفع والنصب موضوع على هيئتها هيئتهما وكذا اجاب في اللذان واللتان ايضا ثم ان في المقام شبهة وهي انه كيف حكم التثنية والجمع وما اشبههما معربا مع ان المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل واخر التثنية والجمع وما اشبههما غير مختلف بل لان آخر التثنية والملحق بها نون مكسورة وآخر الجمع نون مفتوحة وابقاؤهما على حالهما مسلم ولو في حالة الرفع والنصب في التثنية وما اشبهها وحالة الرفع والكسر في الجمع وما اشبهه فكيف تكون معربة والجواب هو ان النون فيما ذكر كالتنوين الملحق باخر الاسم فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف والكلمة فكذا النون في التثنية والجمع والملحق بها وكالتشبيه الاستعمالي بان يلزم طريقة من طرائق الحروف المفهوم من هذا الكلام دفع الاعتراض المتوهم وروده على المص في هذا المقام تقريره هو انه قد ظهر من المص سابقا حصر علة البناء في شبه الحرف مع انه علل المشابهة المقتضية لبناء الاسم بنيابته عن الفعل وكيف يجمع هذا مع سابقه واشار الى جوابه بادخال هذا النوع في المشابهة بالحروف فقال وكالتشبيه الاستعمالي ثم جعل له ضابطة منطبقة على جزئياته فقال بان يلزم طريقة من طرائق الحروف والضمير في يلزم يعود الى الاسم فالعمل قبل النيابة بتلك للتنبيه على ان وجه المشابهة بين الاسم النائب عن الفعل وبين الحرف المقتضية لبناء الاسم انما هو نيابته عن الفعل في العمل لا في المعنى ولا في غيرهما ثم ان مطلق

البنائية

النيابة عن الفعل في العمل لما كان غير جاري لان المصدر ايضا قد ينوب عن الفعل في العمل كما يجيء في مبحث المفعول المطلق مع انه غير مبني اشار الى الاحتراز عنه بقوله بلا تأثر يعني ان الاسم النائب عن الفعل في العمل انما يكون مبنيا اذا لم يقع معمولا ابدا لشابهته بالحروف في الاستعمال كليت ولعل مثلا فان الاول نائب عن اتمنى والثاني عن اترجى وكلاهما عاملين غير معمولين ابدا فخرج المصدر في قولك ضربا زيدا لوقوعه معمولا ايضا لان ضربا في المثال منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وكذا الصفة النائبة عن الفعل كنحو اقائم الزيدان فانه وان كان نائبا عن يقوم في العمل لكنه معمول ايضا لكونه مرفوعا بالابتداء اذا العامل اعم من ان يكون لفظيا او معنويا فانها عاملة غير معمولة على الارجح اشار به الى ان ما ذكر من كون اسماء الافعال غير معمولة ليس اجماعا لوقوع الخلاف فيه فلا باس بالاشارة اليه اقول وقع الخلاف بينهم في ان اسماء الافعال هل اسماء الالفاظ الافعال كما عن جمهور البصريين او لمعانيها من الاحداث والازمنة كما عن صاحب البسيط وظاهر سيبويه وجماعة او اسماء المصادر النائبة عن الافعال كما عن جماعة من البصريين او هي افعال كما عن الكوفيين وعلى القول الثاني قيل موضعها رفع على الابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول الثالث ان موضعها نصب بافعال المصادر النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع النصب كما ذهب اليه المازني وما لم يكن كلا القولين مرضيا عند الشارح حكم بانها غير معمولة على الارجح فلا موضع لها من الاعراب كما في الموصولات وكذا حيث من ظروف المكان واذ من ظروف الزمان فان كلا منهما اشبه الحروف في افتقاره لافادة المعنى افتقارا متاصلا الى جملة الا ترى انك اذا قلت رايتك حيث زيد فلا يتم المعنى حتى تقول حيث زيد قائم وكذا اذا قلت رايتك اذ الذئب يكتب وهكذا وفي المقام اشكال وهو انهم يحكمون ان الاضافة من خواص الاسم ويثبتون اعراب كثير من الالفاظ بهذا

لها الاصل وقد تقدم من الشارح ايضا في اي الشرطية والاستفهامية من انها انما احيل بناؤهما للاضافة فمع شبههما بالحرف مع ان الاسماء المذكورة انفا كحيث واذ واذا ايضا تلزم الاضافة وبنائها مما لا شبهة فيه وقد اوردت الجواب عن مثل هذا الاشكال في مبحث الاضافة فمن اراد الاطلاع فليرجع اليه ثم ان في قوله الموصولات بحث لان من جملتها اي وهي مبنية مطلقا كما يجيء وبعضا من جملتها ال وصلتها لا يكون جملة بل اسم فاعل ومفعول فلا تفتقر الى الجملة كما في سبحان حيث ذكر اولا ان الافتقار لا بد ان يكون الى الجملة في الحكم ببناء الاسم اشار الى فائدة اضافة الجملة فقال بخلاف افتقار اي الاسم المفرد فانه معرب كما في سبحان اي كالافتقار الذي في سبحان فان افتقاره وان كان بالاصالة لكنه ليس الى الجملة بل الى المفرد تقول سبحان الله و سبحان ربي العظيم وهكذا فلذلك اعرب اذ هو منصوب على المصدرية والناصب له فعل محذوف وهو اسبح ولا يخفى ان ما ذكر من كون الافتقار في سبحان اصليا انما هو المشهور بينهم وعن فخر الرازي ان سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف ولذا لم يضف ترك تنوينه ايضا فقيل سبحان من زيد اي براءة منه وقال الغاوي منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون وهو العارض كالافتقار الفاعل الى الفعل اعلم ان الافتقار الاصلي يكون على قسمين قسم الى جملة وقسم الى مفرد وكذلك الافتقار الغير الاصلي فهو يكون على قسمين ايضا افتقار الى المفرد وافتقار الى جملة اشار الى الاول بقوله كافتقار الفاعل للفعل فانه غير اصلي والى المفرد اما كونه غير اصلي فلانه اذا لم يكن مستعملا معه لم يكن مفتقرا اليه واما كونه الى المفرد فلان الفعل وحده ليس الا مفردا واشار الى الثاني بقوله والنكرة لجملة الصفة اما افتقارها الى الجملة فلانه المفروض واما كونه غير اصلي فلانه اذا لم يكن صفته جملة لم تفتقر اليها كقولك جاءني رجل شاعر واعرب اللذان واللتان لما تقدم

جواب

جواب

واعرب اللذان واللتان لما تقدم جواب عن سؤال مقدر تقديره وتقدير الجواب يظهر من تقرير هي هنالك ما اشار بقوله لما تقدم الى قوله ان شبه الحرف عارضه ما يقتضي الاعراب وهو التثنية التي هي من خصائص الاسماء لكن يرد عليه ما اوردناه هنالك ويجاب بما يجاب كذلك نفواتح السور ظاهره يقتضي ان يكون جميع فواتح السور كذلك لان جمع المضاف المحلى باللام يفيد العموم وفيه نظر بعد تسليم ذلك اذ من السور سورة الفاتحة والانعام و التوبة وكذا النور والحاقة والقارعة ونحوها لان فواتح السور في جميع هامعرب ويمكن فالتحمل بفواتح السور بالعموم لا وجه له الا ان يقال في المقام مضافا محذوفا ويخص بمثل الم والر ونحوها السابق ذكره التقييد بذلك لدفع الاعتراض المتوهم وروده على المص تقديره هو ان المص قال ومعرب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف مطلقا لم يكن معربا وليس كذلك اذ كثير من الاسماء مشابهة بالحروف كما في الشرطية والاستفهامية و ذان وتان وغيرها وتقريب الدفع هو انه ليس المراد من شبه الحرف هنا اي مشابهة كانت بل المشابهة المقتضية للبناء التي تقدم الاشارة اليها اي الاسم المعرب هو الذي سلم من شبه الحرف المقتضي للبناء فاندفع الاعتراض بضم السين انما حكم بضمها مع انها لو كسرت لصح وزن البيت ايضا لان الكتابة لا تناسب الكسر يكتب بالياء هكذا سمى ثم انه لو يذكر وجه الاتيان بالمثالين في البيت لوضوحه لكن نحن نذكره للتنبيه فاقول الاتيان بهما للتنبيه على ان اسم المعرب على قسمين قسم يظهر فيه الاعراب كارض تقول هذه ارض حال الرفع محدث شاربها حال النصب وجلست على الارض حال الجر وقسم لا يظهر ذلك فيه كسما تقول هذا اسما كما كسما مبارك وسمعت سما كذلك بضم الاول والكسر مع همزة وحذف فاء القصر فيكون في الاسم ست لغات اذ بضم الاول وكسره مع الهمزة لغتان وهما اسم واسم وبضم الاول وكسره مع حذف الهمزة من دون قصر ايضا كذلك سم وسم وبضم الاول وكسره ايضا مع القصر كذلك

كما وسمي كرمني على السكون ان كان صحيح الاخر فيه نظر ايضا لان احر فعل
الامر المعتل انما يحذف في صيغة المفرد كاضرب مثلا واما في التثنية والجمع فهو
كالصحيح والاولى ان يقال ان فعل الامر بناؤه على ما يجزم مضارعه وهو مع
اختصاره شامل للصحيح والمعتل والتثنية والجمع فيهما فانصر مثلا مبناه على السكون
لان مضارعه وهو ينصر يجزم به وانصرا بناؤه على الفتح حذف الاخر لان مضارعه
يجزم به وكذا هذا في الصحيح واما في المعتل فارم مثلا بناؤه على حذف الاخر لان
مضارعه هو يرمي يجزم به وارمينا مبني على حذف النون اذ مضارعه كان كذلك
ثم ان ما ذكر من بناء فعل الامر الظاهر انه المشهور بينهم وذهب الاخفش وعن
الكوفيين الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانما حذفت حذفا مستمرا في نحو
قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة و
انتصر لهذا القول ابن هشام فقال لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو
النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده لانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت
يا ابن خير قريش كي تقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث
لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول
كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الا
نشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت واقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا با
تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له
حالة غير هذه وح فيشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام
لا الفعل انتهى والثاني على الفتح ما لم يتصل به واو جمع فيضم ولا ضمير رفع متحرك
فيسكن واما لو نقل والثاني على السكون ناقص الا اذا اتصل به واو جمع فيضم

ابو محمد ...

اولم يتصل به ضمير رفع متحرك فيفتح مع ان احوال الماضي في اكثر صيغه ساكن اذ الفتح
في مفرد الغائب والغائبة وتثنيتهما والضم في جمع المذكر الغائب والسكون في
في التسع الباقي للتنبيه على ان الاصل في الماضي ان يكون مبنيا على الفتح وكل من
والسكون عارض لموجب بيانه هو ان الاصل في المبني وان كان السكون لكن الماضي
خرج عن ذلك الاصل لمشابهته بالمضارع في كثير من الامور كوقوعه جزاء وحالا وصفة
وصلة وشرطا فبني على الحركة والضم والكسر لثقلهما وخفة الفتح عدل عنهما اليه لثقل
فصار الاصل في الماضي ان يكون بناؤه على الفتح وانما عدل عنه في جمع المذكر الغائب
الى الضم لمناسبة الواو والى السكون فيما اذا اتصل به ضمير رفع متحرك لكراهتهم توالي
اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير رفع المتحرك وهو التاء لشدة
الاتصال بالفعل نزلت منزلة الجزء منه في اعتوار المعاني المختلفة عليه اي على
المضارع الاعتوار يعني التعاقب اي في تعاقب المعاني المختلفة عليه تقول زيد
ضرب ولم يضرب ولا يضرب وهل يضرب وهكذا لتركيبه مع تركيب خمسة
عشر اي لتركيب المضارع مع النون كتركيب خمسة عشر اعلم ان خمسة عشر اصله
خمسة وعشر لكن كانت الواو مقيدة للمغايرة وكان المقصود امتزاج احدى الكلمتين
بالاخرى وتركيبهما حذف الواو فمزجت احديهما بالاخرى لكونهما معا عددا واحدا
فكان الاسمين بمنزلة اسم واحد وهنا ايضا كذلك لشدة اتصال هذه النون بالمضارع
فكانهما كلمة واحدة فبني بخلاف ما اذا لم يكن مباشرة ولهذا كان المضارع ح معربا
لان الاعراب لا يدخل الا في اخر الكلمة ودخوله في اخر المضارع ح غير ممكن لما عرفت
من انه مع النون لشدة اتصالها به كالكلمة الواحدة فكان اخر المضارع وسط الكلمة و
كذا في النون لانها ليست اخر المضارع حقيقة ما تقدم وهو قوله لمعارضة شبهه

الاسم بما يقتضي البناء وهو النون التي هي من خصائص الافعال لانه كما يكون نون
التاكيد من خواص الفعل فكذا نون الاناث فيكون فعل المضارع معه مبنيا كقوله
والمطلقات يتربصن خلافا للسهيلي فقال بانه معرب تقديرا لانهما تستويان
في اصالة السكون وعروض الحركة هذا علة لقوله حملا على الماضي بيانه هو انا
نقول انهما فعلان والاصل في الافعال البناء فالاصل فيهما البناء فنقول ايضا انهما
مبنيان اصلا وكلما كان مبنيا اصلا فالاصل فيه السكون وعروض الحركة
مقدم كان حال بينه وبين الفعل الف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة وتقديم
الاول على الثاني والثالث لتقدمه عليهما فالمناسب ان يقدم عليهما وضعا وكذلك
على الثالث اما اذا كان الحائل الف الاثنين فكقولك لا تضربان اصله قبل ادخال
لا الناهية والحاق النون المشددة تضربان فبعد ادخال الاول صار لا تضربا
والحاق الثاني التقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يمكن حذف احدهما اما
الالف فلاستلزامه الالتباس بالمفرد واما الثاني فلاستلزامه فوات المقصود
اذ المقصود من الاتيان به افادة التاكيد وهي مع الحذف مفقودة فحركت النون
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف لكن على هذا يكون المثنية
معربة لفظا لا تقديرا الا ان اسقاط نونها بحرف النهي كما اذا لم تكن مؤكدة بالنون
الثقيلة فان ان يمثل بالتثنية التي لم يكن معها عامل الجزم بل انما يكون حذف
نونها لاجل نون التاكيد لتوالي ثلث حركات نونات وح يكون المضارع معربا
تقديرا واما اذا كان الحائل واو الجمع فكقوله تعالى لتبلون اي لتبلون في المفعول لجماعة
الذكور من بلي يبلون البلاء وهو التجربة اصله قبل دخول نون التاكيد تبلوون
بواوين لام الفعل وواو الجمع لتبلوون فحذفت الضمة لاستثقالها على لام الفعل

فالتقى الساكن

فالتقى الساكنان فحذفت الاولى فصار لتبلون ثم اكد بالنون المشددة
فصار لتبلونن اجتمع ثلث نونات متواليات فحذفت نون الرفع فالتقى الساكنان
كنان الف واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وكان حذف احدهما او الواحد
هما متعذرا لما مر فحركوا الواو بالضمة لانها تجانسها فصار لتبلون
ولعروض هذه الضمة لم تقلب الواو الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها
فيعلم مما ذكرنا ان نون الجمع هنا وهو علامة الاعراب محذوف
لتوالي النونات لكنه بتقدير الثبوت فيكون المضارع ح معربا
تقديريا واما اذا كان الحائل ياء المخاطبة فنحو لتضربن فاذا
اكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي النونات فالتقى ساكنان
ياء المخاطبة والنون المدغمة فحذفت الياء ايضا وابقيت الكسرة دالة عليها فصار
تضربن ونون التاكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها غير مباشرة في
الاصل لان الياء المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا وكذا الكلام في الجمع مثل
هل تضربن بضم الباء والحاصل ان الفعل المضارع ان كان رفعه بالضمة
فانه اذا اكد بالنون بني وان كان رفعه باثبات النون فانه اذا اكد بها
يبقى على اعرابه الى هنا وجوبا صفة لمحذوف اي بنيا وجوبا فبناء لا
استحقاق بالوجوب دفعا للاعتراض الوارد على المصنف في المقام بيانه هو انه قال
وكل حرف مستحق للبناء ولا يلزم من استحقاق الحرف للبناء التزام جميع الحروف البناء
اذ كثيرا ما يقال للشيء انه مستحق بالشيء مع ان جميع افراد ذلك الشيء لا يلزمه
كما تقول كل اسم مستحق للاعراب مع ان كثيرا من الاسماء مبني وكذا تقول كل الا
الافعال مستحق البناء مع ان فعل المضارع معرب وكذا تقول انه لا يلزم من

من قول المص وكل حرف مستحق للبناء بناء جميع الحروف ولهذا قيده الشارح بالوجوب
يعني ان استحقاق الحروف للبناء استحقاق وجوبي فلا يجوز التخلف عنه بخلاف
استحقاق جميع الاسماء الاعراب فانه استحقاق رجحاني وكذا استحقاق الافعال البناء
واستحقاق المبني السكون ولهذا يجوز التخلف في كل منها كما عرفت   اذ المعاني المحوجة
المفتقرة اليه لا تعتوره اي المفتقرة الى الاعراب انما قيد المعاني بذلك تنبيها على
ان المعاني الغير المفتقرة اليه ربما تعتور الحرف كمن مثلا فانها تكون للابتداء والتبيين
والتبعيض والظرفية وهكذا لكن المعاني المفتقرة الى الاعراب لا تعتوره ولذا صار
كل الحروف مبنيا   وقولك ليت بقولها المحذوف الخ هذا جواب سؤال مقدر تقديره ٢٦
هو انا لا نسلم ان المعاني المفتقرة الى الاعراب لا تعتور الحرف اذ قولك وليت بقولها
المحذوف ان ليت فيه حرف مع انه مبتدا مرفوع خبره بقولها تقرير الجواب هو ان
ليت هنا وان كان مبتدا لكنه ليس بحرف بل اسم للبيت الحرفية فصار ليت هنا
اسما لا حرفا كقولك من حرف جر حيث تقعت مبتدا ومن حرف جر خبره لانها اسم لمن الحرفية
فيكون اسما لا حرفا وكذا قولك في الظرفية ومثلها قولك ضرب فعل حيث ان ضرب وقع
مبتدا مع ان الفعل لا تقع مسندا اليه وذلك لان ضرب هنا اسم لضرب الفعلية
لا فعل   علم وفا انها لمقتضاها اي ليت في قولك وليت بقولها المحذوف اسم
لا حرف لان ليت الحرفية لها مقتضى لفظا ومعنى اما بحسب اللفظ فهو النصب للاسم
ورفع الخبر لكونها من احرف المشبهة بالفعل واما بحسب المعنى فهو التمني وهي هنا
لم تفد التمني كما لا يخفى   وكانت نحو للمختصر اعلم انه بعد ثبوت البناء للكلمة تطلب
علة ان اصلها البناء على الحركة لان اصل البناء السكون كما مر ولا اخرى لتعيين الحركة
من بين الحركات دون غيرها ولهذا قال اولا فالاول حركت لالتقاء الساكنين

اذ هو موجب للحركة كالشرط كانت ومثلها كانت فحذفت المحذوفة وكذا فيما بانى
وجير وهي حرف جواب بمعنى نعم وجوز ابن هشام فتحها ايضا   تشبيها بقبل و
بعد فيما اذا كانا مبنيين وذلك لان حيث وان كان جانبا لزم الاضافة لكن لما
كان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لعدم ظهور اثرها ولان المضاف اليه في الحقيقة
هو المصدر المستفاد من مضمون الجملة فشبه بقبل وبعد في عدم ذكر المضاف اليه
مع ارادته ولهذا بني على الضم وهذا تعليم الجواب عن الاشكال المتقدم وسيجيء في بحث
الاضافة ايضا   واجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر كما اذا
وقع بعد قام زيد ونحوه واعلاما للمستخبر كما اذا وقع بعد استفهام كقولك اقام
زيد ووعدا للطالب كما اذا وقع بعد الطلب كقولك اضرب زيدا كما صرح به ابن
هشام وغيره وقيد بعضهم الخبر الذي يقع اجل جوابه بالمثبت والطلب بغير النهي
فعلم مما مثلت به ان البناء على الفتح يكون في الثلث اي الاسم والفعل والحرف
اذ قد عرفت ان البناء على الفتح في الاسم كاين وفي الفعل كضرب وفي الحرف كواو و
على السكون في الاول كم وفي الثاني كاضرب وفي الثالث كاجل اذا علمت ذلك
فاعلم ان قوله مثلت يحتمل ان يكون من صيغة المتكلم فح نسبة التمثيل الى نفسه مع ان
بعض الامثلة من كلام المص كاين وكم فالحمل على الاكثر وح كون البعض من كلام لا ينقض
نسبته الى نفسه لانه وان كان من كلام المص في الاصل لكن من حيث ان الش ذكره
هنا يصح نسبته الى نفسه ويحتمل ان يكون مثلت من صيغة الغائبة مبنية للمفعول فيشمل
ما ذكره المص وغيره وح لا بأس بصيغة المؤنث مع ارجاع الضمير الى الموصول لتأويله
الى الامثلة اي من الامثلة مثلت به لكن ذكره بعده بما فيه   وعلى الكسر والضم لا يكون
في الفعل فيه بحث لانه لا يعلم ذلك من كلامه الآن حيث انه لا يذكر مثالا للفعل المبني
على الضم اذ ذكره دليل على العدم فلو كان له مثال لذكره لما ذكر المبني على الفتح والسكون

وح نقول كما انه مثلا للفعل المبني على الضم كذا لم يذكر مثالا للحرف المبني على الضم
وح ينبغي ان يقال وعلى الكسر لا يكون في الفعل وعلى الضم لا يكون ولم يذكر المثال للحرف المبني
على الضم بعد حيث كما ذكر المثال للحرف المبني على الكسر بعد امس هل هذا الا هو التعيين على
لوجود المبني على الضم في الحرف كمنذ فكان عليه ان يقول ونحو الضم نحو حيث وانما ضم الى
اخره ما ذكره ثم يقول ومنذ وعدم ذكر المثال للحرف المبني على الضم بعد حيث اما
غفلة من الش او من اسقاط الكتاب ثم ان نفيه المبني على الضم في الفعل ينافي ما مر
من ان الماضي اذا اتصل به واو جمع بني على الضم فتنبه   وفيه نظر لعل وجهه في نحو ضربوا هو
ما تقدم سابقا من ان مثل هذا من المعللات على خلاف الاخر وفي نحو ربه هو ان ٢٦
المبني ما كان لازما واحدة ولا ينتقل منها الى الاخرى كحيث وامس وغيرهما وليس
الامر كذلك بجواز الضم والفتح والكسر في دالها   واعلم ان الاعراب ما جيء به الخ
المقصود من هذا الكلام التنبيه على عدم اختصاص الاعراب بالحركات بل يعمها و
الحروف اي الالف والواو والياء والسكون والجزم ايضا وذلك لوجهين احدهما
هو ما ذكره من قوله ان الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة الخ والثاني
هو ان الاعراب في اللغة البيان كما قيل وح نقول تسمية هذه الحركات بالاعراب
لان فيها ابانة وكشفا عن المعنى وهو يصدق على تلك الحروف ايضا لان فيها ابانة
وكشفا عن المعنى ايضا اذ بالالف في قولك جاءني مسلمان يعرف انه فاعل وبالياء
في قولك رأيت مسلمين يتبين انه مفعول وهكذا فيشمل الاعراب كليهما اذا عرفت
ذلك فاعلم ان هنا اشياء الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر بالتاء ولم
يغيرها والظاهر من بعضهم ان الثلثة الاول لا يطلق الا على المعرب ولا يقال في المبني
نحو حيث انه مبني على الرفع او ضرب مبني على النصب او امس مبني على الجر واما الضم
والفتح والكسر فنقول انها اما بالتاء او بمرادفة وعلى الثاني هل انها مختصة بالمبني

فلا يقال لرفع المعرب انه ضم كذا الكلام على الفتح والكسر بل قال بعض المحققين ان الضم
والفتح والكسر لا يطلق على حركة المعرب الا على حركة غير اعرابية واما على الاول فمشتركة
بين المعرب والمبني فعلى هذا نقول انه ظهر مما قلنا ان بين كل من الرفع والنصب والجر والضم
والفتح والكسر تباينا كليا واما بين الضم والضمة فعموم مطلق لان كل ضم ضمة ولا عكس
اي بعض الضمة ليس بضم كما يكون في المعرب وكذا بين الفتح والفتحة والكسر والكسرة
واما بين الضمة والرفع فعموم من وجه لصدقهما الاول بدون الثاني في المبني كحيث مثلا و
صدق الثاني بدون الاول في الف التثنية والواو في الجمع واسماء الستة وصدقهما في
مثل رأيت زيدا وكذا بين الكسرة والجر لتفارقهما في المبني والمعرب بالحروف وصدقهما
في المعرب بالحركة مثل مررت بزيد ولا يخفى ان ما قلنا من اختصاص الضم والفتح والكسر
في الحركات البنائية انما هو عند عدم القرينة ولا مع القرينة يجوز اطلاق كل من
القابين احد النوعين على الاخر كما سيجيء في البيت فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا
بل عن الكوفيين تجويز ذلك مطلقا ثم بقي الكلام في وجه تسمية الضم بالضم والفتح بالفتح
والكسر فنقول اما الضم فانه عند التنطق به تضم الشفتان واما الفتح فعند التنطق به تفتح الشفتان
وكذا الكسر اذ فيه لا سفل عند التنطق به يهوي الى الاسفل فهو كالكسر يسقط ويهوي
الى الاسفل واما الرفع فلارتفاع الشفة عند التنطق به او لرفع مرتبته بين اخواته بكونه
علامة العمدة واما النصب فقد افاد بعض المحققين ان نصب الفم تابع لفتحه فكان الفم كان
شيئا ساقطا فينتصب بفتحك اياه واما الجر فلان الفك يجر الاسفل عند التنطق به
وانواعه رفع ونصب وجر وجزم اعلم ان الرفع اشياء الضمة والالف والواو
كقولك جاءني زيد ومسلمان او مسلمون او ابوه والنصب بعشرة اشياء الفتحة و
الكسرة والالف والياء كقولك رأيت زيدا ومسلمات واباه ومسلمين والجر ثلثة اشياء
الكسرة والفتحة والياء كقولك مررت بزيد او باحمد او ابيه او مسلمين واما الجزم

نحو بالحذف ما يحذف حركة او حرف وقد عرفت انفا وجه تسمية كل من الرفع والنصب والجر تقوي الكلام في وجه تسمية الجزم بهذا لان الجزم بمعنى القطع والجازم كالقاطع فكانه قطع اخر الكلمة واللفظ مجزوم اخره اي مقطوع اخره واما تسمية السكون بذلك فلانه لعدم تغيره كالساكن الذي لا يتحرك نحو ان زيدا قائم ولا يجيء انه كان الا ولي تقديم الا وكذا الرفع على النصب كاصله في الفعل بان يذكر كان زيد قائما او نحوهما في هذه العبارة قلب اعلم ان القلب هو ان يجعل احد جزئي الكلام او اجزائه مكان الاخر كقولك عرضت الناقة على الحوض فكان عرضت الناقة على الحوض على الناقة اي اظهرته عليها للشرب وقد جعلت مكان الحوض الناقة ومكان الناقة الحوض وكذا قول المص والاسم قد خصص بالجر حيث جعل مكان الجر الاسم ومكان الاسم الجر و الباعث على جعله من القلب فساد المعنى لو لم يكن من ذلك اذ معناه ح ان الاسم يخص بالجر ويلزم منه عدم قبول الاسم شيئا غير الجر وفساده ظاهر وكذا قوله بعد ذلك كما قد خصص الفعل بان ينجزما ايضا من باب القلب قوله هذا تبيين لانواع الاعراب خاص بالاسم اسم الاشارة مبتدا وخبره تبيين والجار والمجرور متعلق به وخاص خبر لمبتدا محذوف اي هو خاص خبر لمبتدا محذوف اي هو خاص بالاسم والغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض على المص تقريره هو انه قد علم من المعاني ان الجر يختص بالاسم حيث قال بالجر والتنوين والندا وال البيت وذكره هنا ايضا تكرار فدفع هذا الاعتراض بما ذكره فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه وذلك لان الجوازم وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط او الطلب الفعل كلام الامر وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل اعلم انه لام الامر حركتها الكسر نحو ليضرب مثلا وعن سليم انه يفتحها وهذه اللام ساكنة بعد الفاء والواو كقوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وكذا بعد ثم كقوله

ثم ليقضوا

ثم قراءة الكوفيين ثم ليقضوا تفثهم اي اذكر الباعث على هذا التفسير هو ان المص لم يذكر وصف جميع الاسماء الستة بل ذكرها نصا واصفا عما يناسبها اذ ذكر وصفها او تخصيص المقام على وجه تبعا لعلم الجواب عن وجه المراد هو ان يقال الاسم المعرب لا يخلو اما معرب بالحركات او بالحروف اما الاول فعلى ثلثة اقسام ما يكون معربا بالحركات الثلث كل حرف منها في محله اي مضموما في حالة الرفع ومفتوحا في حالة النصب ومكسورا في حالة الجر وهو في موضعين الاول المفرد الذي يجتمع فيه شرطان الاول ان يكون من الاسماء المنصرفة والثاني ان لا يكون من الاسماء الستة التي ذكرها بقوله من ذلك ذو ان صحبة ابانا الخ وتختص بالمفرد ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فيشمل المضاف ايضا كقوله جاءني غلام زيد ورايت غلام زيد ومررت بغلام زيد حيث ان الاول مضموم بالرفع والثاني مفتوح بالنصب والثالث مكسور بالجر وهذا القسم من المعرب قد يكون اعرابه ظاهرا كما مر وقد لا يكون كذلك كما سيجيء بيانه انشاء الله سبحانه والموضع الثاني ما يكون اعرابه بجميع الحركات كل واحد منها في محله هو الجمع المكسر المنصرف و بالجمع ما لا يكون جمعا كالتثنية وبالكسر الجمع السالم اذ اعرابهما بالحروف كالتثنية والجمع السالم من المذكر وبعض الحركات كالجمع السالم من المؤنث كما سيجيء بيان الجمع و بالمنصرف غيره كمواضع اذ اعرابه ليس بجميع الحركات وسيجيء واما اعرب هذان القسمان بالحركات بجميعها لان وضع الكلمة كما عرفت للافادة والاستفادة و قد عرفت كلتيهما اكثر ما يحتاج الى الاعراب ومع تقول اما اعراب الاول من القسمين بالحركة فلانه اصل للتثنية والجمع والمعرب بالحركة اصل بالنسبة الى المعرب بالحروف فيعطى الاصل بالاصل واما كون اعرابه بجميع الحركات لان بنائه حركة اخرى خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل واما اعراب الثاني منهما بجميع الحركات ايضا فلشبهه بالمفرد وهو لكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ولكون بعض

مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المخالفة الصيغ ولانه لو اطرد في اخره حرف صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون والقسم الثاني ما يكون اعرابه بالحركة هو ما كان مضموما في حالة الرفع ومكسورا في حالة النصب والجر وهو الجمع المؤنث السالم كمسلمات وما في حكمه وسيجيء ايضا بخلاف غير الجمع كالمفرد والتثنية او جمع غير المؤنث كالسالم من المذكر او جمع غير السالم كالمكسر والقسم الثالث كالثاني في الضم وبعكسه اي مفتوح في حالة النصب والجر لما مر في المبني واما الثاني اي المعرب بالحروف فعلى ثلثة اقسام ايضا الاول ما يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء والثاني ما يكون رفعه بالالف ونصبه بالياء كالتثنية وما حمل عليها و الثالث كالاول في الالف وكالثاني في الاخرين كجمع المذكر السالم وما حمل عليه ويجيء الكلام بينهما بعد هذا وكلامنا الان في الاول فنقول انه كالاسماء الستة التي ذكرها المص وهي ذو وفم واخ وحم وهنو بالشروط الاتية وانما جعل اعرابه هذه الاسماء بالحروف لانه لما حصل اعراب التثنية والجمع بالحروف لكونهما فرعين للمفرد فينبغي اعرابهما ايضا كذلك اي فرعا لاعراب المفرد فظهر تنافر ووحشة بينهما فجعل اعراب هذه الاسماء ايضا بالحروف لرفع المنافرة والوحشة بينهما وانما تكون المفرد الذي اعرابه بالحروف مشتملا من ذو نقص وزيادة لانه لما كان اعراب كل من التثنية والجمع ثلث فجعل الجواب في مقابلة كل اعرابا اسما ولانه لما كان المعرب بالحروف في الفرع والملحق به من المثنى وكلا والجمع لو وعشرين جعل في مقابلة كل فرع اصلا هكذا قيل وفيه نظر لان هذا انما يصح اذا ثبت تقدم اعراب المثنى والجمع على المفرد وهو غير معلوم فالاولى ان يقال ان جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف للتوطئة لجعل اعراب المثنى والجمع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون في اعرابهما بالحروف لاستيفاء المفرد الحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات حيث تولد بها

فاستبد بها

فاستبد بالمفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها حركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء فاعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي اقوى منها مع كونها فرعا لها وانما جعل اعراب هذه الاسماء بجميع الحروف دون التثنية والجمع للفرق بين الاصل والفرع وانما جعل هذه الاسماء الستة معربة بالحروف دون غيرها قيل لمشابهتها المثنى والمجموع لدلالتها على المعاني على التعدد وفيه نظر اما اولا فلانه موقوف على تقدم المثنى والمجموع على المفرد وهو غير معلوم كما عرفت واما ثانيا فلعدم تحقق ذلك في جميعها اذ من جملتها هن وفم وما ذكره غير متحقق فيهما وان اريد مجرد انتساب شيء الى اخر يلزم ان يكون كثير من الاسماء كذلك كالبد والاب نفس ولا دخل والسن ومثلها مع هو مسلم في اب واخ الا انه متحقق في مثل ام وابن واخت ومثلها مع انها لم يكن كذلك فالاولى ان يتمسك في وجه اختيار هذه الاسماء على غيرها بما ذكره بعض الائمة وهو ان ذلك لوجود حرف صالح الاعراب فيها لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان تقوم مقام الحركات فانه اواخر كلمة حلا حرفا اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل لشبهها في اذن بالحركات المجلوبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب فتامل ثم يعني الكلام في ان اللام في اربعة من هذه الاسماء وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك وكذا العين في ذو وفم وهل هي من اصل الكلمة او لا نقل كلام بعض الائمة كما ترى ذلك وقال ايضا ولا ريب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام المعاني المتساوية كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو وقال نعني في حال الرفع لام الكلمة ادعينها دعلم الكمرو في فيه

النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بالاخر لام الكلمة وعينها انتهى وذهب
ابن الحاجب الى عدم كون اللام والعين فيهما من اصل الكلمة حيث قال ان الواو والالف
والياء في هذه الاسماء بدل من لام الكلمة في اربعة وعن عينها في الباقيين لان دليل الا
عراب من سنخ الكلمة فهي بدل بقيت على الوضع المبدل عنه وهو الاعراب كالتاء في بنت
تضيعا التانيث خلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى دعوى على حرف واحد لقيام البدل
مقام المبدل عنه وهذا كلامه وربما تحل ويلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة
لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي
من سنخ المثنى والمجموع يكون اعرابه معربا بعوامل مما قيد هنا ذو الذي يكون اعرابه
بالحروف بقوله ان صحبه اي ما قيد في العمدة بكونه معربا اي ذو انما يكون اعرابه بالحروف
اذا كان معربا واحترز به عن ذو بمعنى الذي فانه مبني وفيه لغات اعلم ان فم اصله بفتح
الفاء وسكون العين كما نبهنا عليه في فصل المضاف الى ياء المتكلم حذفت لامه نسيا منسيا
وقلبت الواو ميما ومن اراد لتظهر له حقيقة الحال فعليه الرجوع الى ما ذكرناه في الفصل
المذكور ويرجع الى الاصل عند اعرابه بالحروف تجيء بالواو في حالة الرفع وابدلت الفاء
في الفتح ياء في الجر واما عند عدم اعرابه بذلك فقد عرفنا ان الواو تقلب
ميما فيصير فما ولعله اشار الشارح بقوله لغات بتثليث الفاء مع تخفيف الميم والمراد
بتثليث الفاء ضمها وفتحها وكسرها ثم ان الظاهر ان تثليثها بلا خطاء مع كل من الحركات الثلث
في اخر الواقع مع الرفع والنصب والجر بقرينة قوله بعد ذلك واتباعها في الحركات فهل
هذا القسم العاشر ملاحظة بتثليث الفاء مع كل من الحركات الثلث في الاخر تسعا
مع تخفيف الميم يحصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة حالات الثلث للفاء على كل من الحركات في
الاخر هكذا ضم الفاء وفتحها وكذا كسرها مع رفع الميم وجره هذا اذا كان الميم منقوصا
وكذا اذا كان مقصورا فيصل الاقسام ثمانية عشر وكذا بلا خط مع تشديد الميم

دابالها

نسخة: علامة التثنية والجمع في حالتي الاعراب من سنخ الاسم

قوله واتباعها في الحركات عطف على قوله بتثليث الفاء اللغة الاولى في فم بتثليث الفاء
مع ... والثانية بتثليث الفاء لكن مع تشديد الميم والثالثة اتباعها في الحركات اي اتباع
الفاء للميم في الحركات فلو كان الميم مرفوعا فالفاء تابعة له في الضم وان كان منصوبا
فهي تابعة له في الفتح وان كان مجرورا فهي تابعة له في الكسر كقولك هذا فم ورايت
فما ونظرت الى فم ومن كل لغة لغات وكذا اتى بصيغة جمع الكثرة وهذا مع ان استعمال
كل من صيغ جمع الكثرة والقلة على الاخر شايع فقال وفيه لغات كما فصل كما في
بعض امرء وابنم مما اضيف حذفت النون والجار والمراد بعينهما الراء والنون حيث
اتبع الراء في الاول والنون في الثاني لحرف الاعراب اتفاقا كما صرح بعض المحققين فتقول
هذا امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم ومنه قوله تعالى لكل امرئ بكسر الراء
وهو قريب الزوج ولهذا لا يضاف الى المؤنث يعني هذا حموها ابو زوجها
او اخوه او ابنه وهكذا يكون غير مماثل قروا او قرءا وخطا يعني وقيد في التسهيل
الحم الذي يكون اعرابه بالحروف بان لا يكون مثل قرء في الواو ويجوز ان يكون الميم في
الواو وان لا يكون مثل قرء مقصورا كعصا ويحتمل لسكون الراء في الهمزة كما
يكون الميم كالخ وان لا يكون مثل خطا بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة كما لا انه لو كان
مماثلا لشيء من ذلك لم يكن اعرابه بالحروف بل بالحركات مطلقا وان اضيف الى غير الياء
وظاهر العبارة ان الحم لو لم يكن مماثلا لشيء من ذلك اعرب بالحروف وهو باطل اذ
غير ... وقد صرح بعض الائمة بانه لو كان مماثلا للخبء ولو شاء كما بكسر الخاء المراد
حما بكسر الحاء اعرب بالحركات مطلقا وان اضيف والمناسب ان يقال وان
اضيف الى غير الياء كما ذكرناه لما سيجيء من ان اعراب هذه الاسماء بالحروف انما هو
اذا كان مضافا الى غير الياء وفيه ان الاب والاخ قد يشدد اخرهما والعين الحرف
يعود الى التسهيل لا تمام انما سمي المعرب بالحروف من هذه الاسماء انما ما

والمعرب بالحركة نقصا للنقص الحرف في الثاني وعلى الاصل في الاول من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قيل تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاء مشددة اي
من انتسب وانتمى وهو الذي يقول انا فلان ليخرج معه الناس الى القتال في الباطل فا
عضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة اي قولوا له ذلك
اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تكنوا عنه
الى الفتا الا الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي الدعيا نسبا اليه عساه ان ينفعك
واما نحن فلا نجبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون اي لا تذكر والذكر
كناية والهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وروي عن مولانا علي عليه السلام انه قال من طال
عن ابيه نفل تمنطق ولا يام الى ان نشر الجعناه فاعلم ان هن كما تقدم عن الذكر والمراد
به المقام الولد تسمية للمسبب باسم السبب فطوله كناية عن كثرة الاولاد والتمنطق كناية
عن شد الحزام فالحاصل ان ما النكتة اخوانه فقد تكثر وقر لكثرة الخوان وقيل في معنا
ان من سمع كثيرا وصف ابيه بالقبايح فقد يعرف التهمة له لدفعها فعلى هذا يكون اليا
بمعنى الام مع تقدير المضاف المعنى الاول ولا بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه
ابه فما ظلم الشاهد في بابه ومن يشابه حيث استعمل الاب مع كونه مضافا معربا بالحركة
واختلف في معنا نفي الظلم عنه فقيل ما ظلموا بعض علم وضع الشيء في غير موضعه فنفي
الظلم حصر الى موضعه ان عديا اقتدى بابيه حاتم في كرمه ومن تبع اباه
في صفاته فما وضع الشيء في غير موضعه فقد فعل ما ينبغي ان يفعله وقيل القول
فظلمت اي امه حيث لم تزل بدليل على الولد متابها لابيه بان يكون بالالف
مطلقا اي ولو كان في غير حالة النصب كما استشهد لذلك بقول الشاعر وهو ابو
النجم كما نقل ان اباها وابا اباها ينبغي صرف عنان الكلام الى توضيح البيت ثم الاشارة
الى المطلوب فنقول مثل البيت اي قلوص راكب تراها شالوا علاهن فعل علاها

واشد

قوله

واشده بمثنى حقب حقواها ناجية وناجيا اباها ان اباها وابا اباها قد
بلغا في المجد غايتاها اللغة القلوص بفتح القاف الشابة من النوق وقيل اول ما يركب
من اناث الابل شالوا من شال يشول اي رفعوا فيكون فعل امر منه اي فارتفع والحقب بالتحريك
على ما قال في الجمع حبل يشد به رحل البعير الى بطنه كي لا يتقدم الى كاهله والحقو بفتح
الحاء المهملة وسكون القاف موضع شد الازار والناجية الناقة السريعة يتجوز بركبها
والمجد الشرف والتركيب اي استفهامية مرفوع على الابتداء اضيفا الى قلوص وهو الى
راكب وربما يكتب قراءة بالتنوين وجمل راكب صفة لها بمعنى اسم مفعول اي مركوبة وفيه
انه على هذا ينبغي على هذا النزيق واكثر نراها خبر المبتدا والضمير البارز فيه عايد الى
قلوص شالوا خبر اخر وضمير الجمع فيه عايد الى الركبان وعلاهن متعلق به بمعنى عليهن
على لغة كنانة على ما قيل من عادتهم ابدال الياء الساكنة المفتوح ما قبلها الفا وفعله
قوله علاها وحقواها وغايتاها وضمير الجمع المجرور يعني للقلوص لان المراد بها الجنس
فشل كانه جزاء الشرط محذوف وعلاها متعلق به كانه اراد وصف ناقة معينة اي تلك
الناقة وصفها كذا دون غيرها فاذا كان كذلك فشل عليها واشدد عطف على فشل
بمثنى متعلق به حقب مفعول اضيف الى حقواها ناجية حال من مفعول تراها وناجيا عطف
عليه وابا ها فاعله على قراءة بالالف في جميع الحالات ان اباها وابا اباها الاول
اسم لان والثاني عطف عليه والثالث مضاف اليه قد بلغا خبر لان وضمير التثنية للعطف
والمعطوف عليه في المجد متعلق بالجر غايتاها مفعوله والضمير المجرور للقلوص على حذف
مضاف اي غاية مجدها وجملة ان اباها الخ كانها جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول
هل كان ابوها وابو ابيها مثلها في الشرف فقال ان اباها الخ ونقل بعضهم البيت هكذا
واها لليلى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها ياليت عينها لنا وفاها بثمن نرضي
به اباها ان اباها وابا اباها الخ ولا يخفى عليك انه لا شاهد في اباها الاول لما ذكرنا

وكذا ما عطف عليه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بالفتحة مقدرة على الالف بل الشاهد في اباها الثاني
حيث قرأه بالالف مع انه مضاف اليه وهو نص في القصر فهو مجرور بكسرة مقدرة على
الالف وعلى هذا لا يثبت من هذا الشعر استعمال الاب بالالف اي مقصورا في حالة الرفع
لكنه معلوم من خارج لان كل من قرأه مقصورا في الجر قرأه مقصورا في الرفع ايضا كما انه لا
يعلم منه استعمال اخ وحم مقصورين في جميع الحالات اما النصب والجر فظاهر واما الرفع
فلكون اباها المعطوف مرفوعا عطفا على محل اسم ان بناء على مذهب الكسائي حيث جوز
ذلك قبل مضي الخبر ايضا كما سيجيء فتأمل فيعلم من جميع ما ذكر ان للاب وللاخ والحم ثلث
لغات احداها كونها معربة بالحروف ويعلم ذلك من قوله ابوك اخو كما ك والثانية استعمالها
منقوصة فتكون معربة بالحركات ويعلم ذلك من قوله والنقص في اب وتاليه يندر و
الثالثة استعمالها مقصورة كما اشار اليه بقوله وقصرها من نقصهن اشهر وغم لا يجي
فيه من هذه اللغات الثلث ما هو اذا كان كل من الثلثة مضافا والا فيكون معربا بالحركة كما تقول
هذا اب ورأيت ابا ومررت باب وهكذا اخ وحم وكذا يعلم مما ذكر ان الهن يفتقر الا تمام
والنقص واما ذو وفم اذا ذهب منه الميم ويكون مضافا الى غير ياء المتكلم فيعلم من
عدم ذكر غير المعرب بالحروف فيهما التزامهما لذلك وقد صرح به بعضهم والشارح الاول
ايضا حيث قال في وجه تخصيص وتقديمه للزوم هذا الاعراب فيعلم من جميع ما ذكر ان
اسماء الستة في حال الاضافة الى غير الياء فيما يضاف اليها على ثلثة اقسام بعضها ما فيه
لغتان وبعضها ما فيه لغة واحدة واللغة المشتركة في جميعها كونها معربة بالحروف وعن
سيبويه انها ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كما في
كاعراب المقصور ولكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال وبقي الواو ساكنة ما قبلها وقلبت

الواو المضمومة الفاليا بكسرها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه بانه كيف خالفت الاربعة منها
اعني المحذوفة اللام اخواتها من بلي ودم في ترد اللام في الاضافة واي شيء يكون الغرض
من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب اثقل فلا
وايضا يستفاد من الحركات في اللفظ لا يجعل لا مثلها في كونها اعلاما على المعاني وعن
الكوفيين ان لهذه الاسماء اعرابين اعرب بالحركات على ما قبل الحروف واعرب
بالحروف ايضا وهو ضعيف ايضا لحصول الكفاية باحد الاعرابين وعن الربعي انها معربة بحركات
منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه
كما في يا جل وهو ضعيف ايضا لما صرح به بعض المحققين من ان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
سوى لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول المثنى وهو الرفع بالواو و
النصب بالالف والجر بالياء في الاسماء المذكورة وفيه نظر لان هذه
العبارة بعمومها شاملة لذي وهو لازم الاضافة فلا معنى لاشتراط الاضافة
لانه لتحصيل ما ليس بحاصل وايضا هذه العبارة مع ملاحظة قوله بعد ذلك ان
يكون الاضافة لا للياء المتكلم والا فغير بالحركة تفيد جواز اضافة ذو الى الياء وهو كما ترى
لانه لا يضاف الى الضمائر وقد ذكرها المحقق في مبحث المضاف الى ياء المتكلم واخي
هو جئت لا املك الا نفسي واخي هو كذا والاول مرفوع وهو فعل مقدر والثاني
منصوب كذلك لكونه معطوفا على نفسي وهي منصوبة لان المثنى المفرغ اعرابه
بمقتضى العامل ويحتمل ان يكون مجرورا بان يكون معطوفا على ضمير المتكلم الا
انه يلزم من العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ويحتمل مع قطع النظر عن كلام
الشارح ان يكون مرفوعا اما بكونه مبتدا محذوف الخبر اي واخي كذلك اي لا يملك الا
نفسه او بكونه معطوفا على الضمير في لا املك لان العطف على الضمير المتصل مع تحقق
الفصل للشبهة فيه في حالة التثنية والجمع اعرابها سواء كان الجمع سالما او مكسرا

في غير كما تقدم من لبيد جمعه على افواه واما في ذو فالظاهر لحاقه بابه لما عرفت ان ذو
حملا على باب طوبت لانه اغلب الاواو فتأمل واذا كان لفظ مدلولي الثاني عطف
على دلالة قوله لعدم دلالة الاول الا لعدم دلالة لفظ مدلولي الثاني وهو القمران لا
مدلوله شمس وقمر لا ثم وقمر وما ذكره من اعتبار اتفاق لفظ المدلولين فقط في المثنى يقتضي
جواز التثنية كلما كان لفظ المدلولين فيه متفقا وان كان مختلفا الماهية كالا
بيضين للانسان والبقر وكالاسم المشترك كالعينين في الذهب والفضة مثلا
وتفرع الجزولي والاندلسي جواز تثنية الاسم المشترك ايضا حيث قال الثاني
اتفاق العينين في الشمس وعين الميزان وقال وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق
اللفظ دون المعنى قال ابن هشام المثنى هو ما وضع لاثنين يغني عن المتعاطفين
فيدخل فيه نحو القرين والابوين اذ الاول الشمس والقمر والثاني الاب والام ما غني
بصيغة التثنية عن العطف فها انا اذكر الشروط المعتبرة في المثنى حتى يحملها عاقل ويتميز
الحق عن الباطل فاقول المنقول عن اكثر النحويين انه يشترط في كل اسم اريد تثنيته شروط
الاول ان لا يكون ذلك الاسم مما استغني عن تثنيته بتثنية غيره فعلى هذا لا يثنى سي
لاستغنائهم بتثنية سي عن تثنية ظالوا سيان ولم يقولوا سوان الثاني عدم التركيب
فلا يجوز تثنية المركب مطلقا تركيبا اسناديا او مزجيا لكن الاول اتفاقي دون الثاني و
اما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغني بتثنية المضاف اليه والثالث هو انه لا بد
ان يكون ذلك الاسم مفردا فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير
له في الاحاد الرابع ان يكون معربا فلا يثنى المبني وقد تقدم الكلام في هذان و
هاتان ونحوهما انها من صور التثنية دون التثنية الحقيقي كما هو عند اكثر النحويين البصريين
على ان فيهما مع اخر وهو ان المثنى لا بد ان يكون مما يقبل التثنية التنكير كما سيجي
واسماء الاشارة ملازمة للتعريف الخامس اتفاق اللفظ الاسم والمعنى لان المثنى

ما ثبتا في الاولين اعرابهما بالحروف وفي الثالث بالحركة تقول جاءني ابوان واخوان
ابوين ومررت بابوين وكذا جاءني ابوك ورأيت ابيك ومررت بابيك واعلم انه الحق
الجمع من هذه الاسماء الا الاب والاخ وحم كما صرح به ابن هشام وتقول في الجمع
المكسر جاءني اباؤك ورأيت اباءك ومررت بابائك اذا عرفت ذلك فاعلم
انه ينبغي تتميم هذا البحث بذكر ان هذه الاسماء ما هو في قولي تقدير الاصل
في ذو واما في الباقي من الاسماء الخمسة فقيل اصلها كلها الا من فعل بفتح العين
فكان قياسها ان يكون في الاحوال مقصورة ابدا لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار
اعرابها معها بالحروف اذا لم يكن الى الياء جعلوها في ترك القصر مفردات على حال الا
ضافة اما كون الاصل في اخ واب وحم مفتوحة العين فلمجيء الجمع فيها على افعال
كاخاء واباء واحماء وقياس فعل مفتوح العين كذلك كافراس في فرس واما ذو
فهو وان لم يدل على اذواء على كونه مفتوح العين اذ قياس الجمع في فعل ساكن
العين ومعتلها ايضا ذلك كبيت اذ جمعه ابيات لكن قيل دليل كون العين متحركة
فيه ايضا وهو ذات اصلها ذوات لغلطها في هاذوانا فحذفت العين في ذات
لكثرة الاستعمال بيان دلالة ذلك ان مجيء مؤنثه على ذلك تحريك عينه لانه لو كان ذو
ساكنا في الاصل لقيل في مؤنثه ذية كظبية كما صرح به بعض المحققين واما هن فقد قيل
ان اصله ايضا فعل بفتح العين لكن صرح بعض المحققين بانه لم يسمع فيه ما هنا حتى
يستدل به على كون العين فيه متحركة ومؤنثه على هنة بتحريك العين لا يدل على ذلك
لانه يمكن ان يكون العين ساكنة في الاصل لكنه لما حذف منه اللام حركت العين لعارض
وهو كونها ما قبل تاء التانيث لان ما قبل تاء التانيث لا يكون الا مفتوحا فمن ان اللام
المحذوفة واو في اخ واب وهن وحم وقد مر اليه الاشارة بدليل قولهم في التثنية
اخوان وابوان وهنوان وحموان لكن تقدم في حم ان لامه قد يكون همزة في

لفظ خبر البه لفظ اخر مثله فلا يكون نحو القمرين والابوين تثنية وكذا لا يجوز تثنية الاسم المشترك لعدم اتحاد المعنى بالنسبة الى المعنيين المختلفين في الماهية وان كان لفظ المدلول متفقا يكون عينا وعينا بخلاف رجلين فان الماهية فيهما غير مختلفة وكذا الزيدين مثلا واما نحو ابوين وكذا القمرين فهو من باب التغليب ولا يكون مثنى حقيقة وكذا لا يجوز تثنية الاسم بالنسبة الى معنى الحقيقة والمجاز لعدم الاتحاد فيها الثاني التنكير نحو رجلين فان المفرد رجل وهو نكرة فلا يجوز تثنية العلم باقيا على العلمية بل ينكر ثم يثنى ولذا يقال ان مثل ذان وتان صورة التثنية لا تثنية حقيقة فلا يجوز تثنية العلم الا بعد زوال التعريف العلمي منه لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين مثلا لجبلين متقابلين يق لاحدهما ابان الرباب لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه ولهذا ذهب ابن الحاجب الى انه اذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكر الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الغائب باحضار اداة التعريف وهو اللام فلا يكون المثنى العلم ومجموعه عنده على ما نقل الا معرفتين باللام العهدية وقال بعض المحققين تعويضا لابن الحاجب الاستقراء يقوي ما ذهب اليه مع القياس فاجرى مجرى العلم الحقيقي والعلم اللفظي يقال في تثنية اسامة الاسامتان وفي الجمع الاسامات لا يق انه هذا يلزم قلة التثنية والجمع في الاعلام لان تنكيرها على هذا من لوازم التثنية والجمع وتنكير العلم قليل فنقول التثنية والجمع في العلم موقوف على تنكيره وتنكير العلم قليل فالتثنية والجمع في العلم قليل وليس الامر كذلك لكثرة الاعلام فلو لم يثنوها ويجمعوها لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ورجل ورجل لانا نقول على تسليم قلة التنكير في الاعلام فلة التثنية والجمع في العلم انما يلزم اذا لم نقل بوجوب الجبر التعريف الغائب باللام

ومن

وقد عرفت ذلك ونحن نقول ان تثنية العلم وجمعه لما كان مؤديا الى تنكيره الذي كان قليلا مخالفا للقياس قصد الى تثنية العلم وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبر التعريف الزائل بالزائد الا لام لوجود التعريف العلمي له فكان فيه نوعية الامرين جميعا التنكير حفظ العلمية التنكير تعريف الاخر والتعريفان منه متغايرين والزيادة في الباقي الالف واللام في الزيادة للعهد اي لعدم زيادة الا الفا وياء او نونا في الباقي وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان لا يق ان كلا منها يخرج بما خرج به الفراد بعدم اتفاق اللفظ هنا ايضا لا يق كل وكلت وهكذا لانا نقول هذا توهم فاسد قد سمعناه من بعض ولهذا تعرضنا لدفعه بيانه هو انه ليس المراد من اتفاق اللفظ الا اتفاق مدلول المثنى لا المثنى لفظ نفسه الا ترى قوله التثنية هو الاسم الدال على شيئين متفقي اللفظ وقوله متفقي اللفظ صفة لشيئين لا للدال سوالا للدال وهو واضح من ذلك قوله ثانيا لعدم اتفاق لفظ مدلوله الثاني ونحن نقول اذا قلت جاءني الرجلان كلاهما مدلول كلا في هذا المقام هو رجل فاتفاق لفظهما بالاشبهة فيه ولذا اخرجوا بعده بقوله والزيادة في الباقي ان قلت خروج كلا وكلتا بقيد زيادة الالف والياء والنون مسلم لكن لا نم خروج اثنان مثلا بذلك وكيف مع ان في اخره الفا ونونا في حالة الرفع وياء ونونا في حالتي الجر والنصب الماخوذ في تعريف المثنى زيادة الالف والياء والنون في اخره لا وجودها ونحن نقول ان الالف والنون مثلا وان كانا موجودين في اخر الاسم المذكور لكنهما ليسا بزائدتين لعدم ثبوت اثن في مفرده حتى يصدق الزيادة بل وضعه وضع المثنى فاثنان كقولك ابانان بخلاف كلا فانه ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى وهو اسم مفرد عند البصريين يطلق على اثنين مذكرين فيوحد لفظا ولهذا يجد في الضمير الراجع اليه الافراد مراعاة للفظ والتثنية مراعاة لمعنا

لكن الافصح الاول ترجيحا لجانب اللفظ وكذا الكلام في كلتا وسيجيء كقوله نعم كلتا الجنتين آتت اكلها حيث افرد الضمير تقول كلا الرجلين قائم ويجوز قائمان فاذا قلت الرجلان كلاهما قائم يكون الرجلان مبتدا وكلاهما مبتدا ثانيا وقائم خبره والجملة خبر الاول واما اذا قلت الرجلان كلاهما قائمان نجزه والجملة خبر الاول فيحتمل وجهين الاول ان يكون الرجلان مبتدا وكلاهما تاكيدا لهما وقائمان خبر له والثاني يحتمل ان يكون كلاهما مبتدا وقائمان والجملة خبر الاول لكن الاول اولى لما عرفت من ان الارجح في الضمير العائد اليه الافراد ثم انما جعل اعراب كلا واخته باعراب المثنى لشدة شبههما به وذلك لانهما يشبهانه لفظا ومعنى اما معنى فظاهر واما لفظا فلوجود الالف في اخره كالمثنى وهو وان استلزم وجود النون في اخره وهي ليست موجودة فيهما لكنهما لاجل لزومهما الاضافة وعدم انفكاكهما عنها لم يتميزا عنه لعدم كون النون في اخرهما لوجوب سقوطها في اخر المثنى اذا اضيف فان لم يضفا الى مضمر بل الى مظهر كالمقصور في تقدير اعرابه على اخره اعلم ان كلا وكذا كلتا ما يلزم الاضافة ابدا لفظا ومعنى الى معرف سواء كان ذلك المعرف ضميرا او اسما ظاهرا او يشترطان يكون مثنى لفظا ومعنى كما تقول جاءني كلا الرجلين او كلاهما جاءني او معنى نحو كلانا وسيجي تحقيقه في باب الاضافة ان شاء الله سبحانه وانما يجب اضافتهما الى المعارف لا قيل من انهما موضوعان للتاكيد المعنوي للمعارف و في المقام اشكال بيانه هو ان كلا كلا وكلتا من المثنى وهو معرب بالحروف وفرعه معرب بالحروف والحركة فيلزم زيادة الفرع على الاصل والجواب هو انا لا نسلم لزوم زيادة الفرع على الاصل في المقام لانه لما كان لكل من كلا وكلتا جهة الافراد والتثنية لما عرفت من انهما مفرد اللفظ مثنى المعنى فهما باعتبار لفظهما عند يقتضيان الاعراب بالحركة وباعتبار معنيهما يقتضيان الاعراب بالحروف فروعي

فيهما

فيهما كلا الاعتبارين لكن لما كان المظهر اصلا بالنسبة الى الضمير والاعراب بالحركة اصلا بالنسبة الى الحروف الاعراب بالحروف روعي فيهما حال الاضافة الى الظاهر جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي الاصل وفي حال الاضافة الى المضمر جانب المعنى الذي هو الفرع بالحروف التي هي الفرع نعم لو لم يكن لهما الا جهة التثنية للزم للفرع زيادة على الاصل فاشار بقوله فهو كالمقصور الى ان اعرابه حال الاضافة الى الظاهر تقديري في جميع الحالات تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين فالالف في اخره بعد الاضافة الى مثل هذا الظاهر تسقط بالتقاء الساكنين فيصير الاعراب تقديريا فيكون المحذوف الالف في كلا كالف في عصى وفي كلتا كالف حبلى ثم نفي الكلام في ان الالف في كلا هي منقلبة عن الواو وعن الياء اقول فيه خلاف فعند سيبويه انها منقلبة عن الواو اذ اصل كلا كلو على وزن فعل عينه ابدلت الالف من الواو كما ابدلت التاء منها في المؤنث كما في اخت وعن السيرافي انها منقلبة من الياء واما الف في كلتا فللتانيث ووزنها فعلى لكن يلزم على هذا اجتماع علامتي التانيث في كلمة واحدة وهما التاء والالف وجوابه هو ان التاء هنا ليست متمحضة للتانيث بل بدلا من لام الكلمة كما مر والذي يدل على ذلك وقوعها في الوسط وعدم انفتاح ما قبلها ولو كانت للتانيث لوجب فيه ذلك فهما ليستا من التانيث لعدم ادخالها في المذكر في كلا وادخالها في كلتا واما الالف فيها فهي وان كانت للتانيث لكن لتغيرها في الاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وايضا لو كانت التاء في كلتا للتانيث لما جاز الاستغناء عنها ابدا وليس الامر كذلك وقد صرح نجم الائمة ان الحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريدها وهو صريح في جواز الاستغناء عنها وعن الجرمي ان وزنه فعتل ورد بانه لم يثبت مثله كلامهم وما ذكرنا من كون الالف في كلا منقلبة عن الواو وفي كلتا للتانيث هو الحق الذي صرح به جماعة وعن الكوفيين

انما عندهم منها التثنية ولذا حذف نونهما للاضافة ونقل انهم قالوا ان اصل كلا وكلتا كل بقيد الاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظها كلفظ سواء وفي قولهم نظر لانهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع الضمير المفرد اليهما وجوازه مما لا ريب فيه كما مر وقال الله سبحانه كلتا الجنتين آتت اكلها ولم يقل آتتا واتيتا لو كان الامر على ما ذكروه لكانا معربين بالحروف مطلقا وان اضيفا الى الظاهر كما لا يخفى وقد عرفت ان الامر ليس كذلك وهم لا يقولون به ايضا ثم ان ما ذكرناه من كون اعراب كلا وكلتا بالحروف اذا اضيفا الى المضمر وبالحركات اذا اضيفا الى المظهر هو المشهور بينهم والمنقول عن الكنانية اعرابهما بالحروف مطلقا وان اضيفا الى المظهر والمحكي عن الجاربردي اعرابهما بالحركات المقدرة كل وان اضيفا الى المضمر

واما اثنان ذكرا ما في المقام للتنبيه على عدم كون قول المص اثنان واثنتان عطفا على المثنى في قوله بالالف رفع المثنى ولا على كلتا في قوله كلتا كذلك وان كان المآل في العطف وغيره واحد وذلك لانه لو كان معطوفا على الاول لكان مفعولا فوجب ان يقول اثنين واثنتين وعلى فرض تسليم صحة ذلك بان يكون محكيا لا يجوز ذلك ايضا لعدم الاحتياج الى قوله بعد كابنين وابنتين يجريان على تقديره ومنه يعلم وجه عدم كونه معطوفا على كلتا وانما اجريا كالمثنى الحقيقي في حكمه بلا شرط لكونهما مثل المثنى لفظا ومعنى فيجب ان يكونا مثله حكما ايضا مطلقا بخلاف كلا فانه مثله معنى لا لفظا كما عرفت ولهذا احتيج في كون اعرابه مثل اعراب المثنى الى شرط كما مر فقد علم ان ما ذكر انه الملحق بالتثنية اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا ولفظان بغير شرط وهما اثنان واثنتان سواء اريد الاعم في حال التركيب والاضافة ام لا

ما سياتي ام اضيفا نحو اثناك واثناكم حيث اضيفا اثنان الى ضمير المفرد في الاول الى الجمع في الثاني ولم اعربه بالحروف وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان اثنين اذا اضيف الى الضمير لا بد ان يكون اما مفردا او جمعا ولا يجوز اضافته الى ضمير التثنية فلا يجوز ان يقال جاء الرجلان اثناهما وعلل ذلك ابن هشام في بعض تصنيفاته بان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه اقول وعلى ما ذكره ينبغي ان لا يضاف اثنان الى التثنية مطلقا سواء كان ضميرا او ظاهرا كما لا يخفى مع ان جماعة منهم صرحوا بجواز اضافته الى ضمير المثنى المظهر ومنهم هو وابن خروف انه في شرح المفصل اضافته الى ضمير التثنية ايضا حيث قال بعد الحكم بكون اعراب اثنان واثنتان اعراب المثنى اذا لم يكونا مضافين ما هذا كلامه بغيرهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثناهما والظاهر نحو اثنا اخويك انتهى

الالفاظ المتقدم ذكرها وفيه نظر نعم والذي تقدم ذكره لفظ المثنى حيث قال بالالف ارفع المثنى وهو غير مراد في المقام اذ المراد هنا مصداق لفظ المثنى لا لفظ المثنى نفسه ويمكن ان يقال ان لفظ المثنى ايضا تخلفا الياء في جميعها فيجر بالالف في حالتي الجر والنصب فانك اذا دخلت فيه الالف والنون فيصير مثنى حقيقة تقول مثنيان في الرفع وبالياء في الجر والنصب فالياء بالياء عن الالف في لفظ المثنى في حالتي الجر والنصب ايضا او يقال انا لا نسلم عدم ذكر المثنى الحقيقي في البيت بل هو مذكور في قوله كابنين وابنتين يجريان وكيف كان فلا اولى ان يفسر المرجع في قوله وتخلف الياء في جميعها بان يقول اي جميع المثنى وكلا الخ ويراد بالمثنى مصداق لفظه نفسه وكيف والامر بعد وضوح المراد سهل واعلم ان قوله المتفق صفة للالفاظ ومع ذلك لم يقل المتقدمات لان الصفة اذا رفعت ضمير الموصوف تطابقه في اربعة امور من العشرة المعهودة واما اذا رفعت ظاهرا كما هنا لانه فاعل الوصف ذكرها فانما يطابق مع خامسين من الخمسة وهما واحد من انواع

الاعراب والتعريف والتنكير وفي الاثنين الباقيين وهما واحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التانيث والتذكير الوصف فيهما بمنزلة الفعل الواقع محله فاذا كان اسم الظاهر مونثا يؤنث الوصف تقول مررت برجل قائمة امه لتانيث الام واذا كان مذكرا يذكر كما في المقام فان ذكرها في قوله المتقدم ذكرها في قوله مذكر ولهذا قال المتقدم ذكرها فلفظ المتقدم هنا تابع للالفاظ في التعريف والاعراب ولما بعده في الافراد والتذكير كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها اي في حالتيهما اشارة الى ان نصبا وجرا منصوبان بنزع الخافض وقد توهم انهما مفعولان له وذلك لان من شرط نصب المفعول له اتحاده مع العامل في الفاعل وههنا ليس كذلك فان تخلف الياء وهو ليس فاعلا للجر المثنى وما الحق به بضرورة بل انما ينوب مناب الالف في حالتي الجر والنصب ولا تغفل ان الناظم لم يبينه على وجه تقدم المص الجر على النصب فاقول انه انه لاولوية الجر بالياء بالنسبة الى النصب ولكون النصب محمولا عليه في التثنية والجمع لما سنذكره ان شاء الله تعالى ما قبلها اي ما قبل الالف و لا يجوز ان يعود الى الياء بقرينة قوله بعد افتح وما الباعث للشارح على ارجاع الضمير الى الالف دون الياء هو قول المص اذ الضمير فيه نائب عن الفاعل يعود الى فتح وجملة فتح الف في موضع نعت لفتح والتقدير هكذا بعد فتح ما الوف فيها قبل الالف في حالة الرفع وانما ابقى فتح ما قبل الياء في المثنى على حاله مع ما يجيء ثم نفي الكلام في انه لم جعل التثنية وجمع المذكر السالم والملحق بهما معربا بالحروف وانه لم جعل الالف في التثنية والواو في علامة الرفع والياء فيهما علامة النصب والجر اقول اما جعلهما معربين بالحروف فلانه قد مر سابقا ان التثنية والجمع فرعان لاحادها وهي معربة بالحركات كما تقدم فاريد ان يجعل اعرابا الفرع ايضا فرعا للاعراب الاصل ولما كان في آخر المثنى وجمع المذكر

السالم ما يصلح للاعراب من الحروف وهي الالف والواو والياء وكان المعرب بالحروف فرعا للمعرب بالحركة جعل اعرابهما بالحروف لذلك بخلاف جمع المؤنث السالم والمكسر فلم يكن فيهما ذلك لعدم ما يصلح للاعراب من الحروف في آخرها مضافا الى ما مر وما جعل الالف علامة الرفع في المثنى والواو علامة الرفع في الجمع فلانك قد عرفت ان احرف الاعراب ثلاثة وكان اعراب كل من التثنية والجمع كذلك ولو اعطى كل من احرف الاعراب لكل من التثنية والجمع لم يحصل الفرق بينهما الا بحركة النون وهي كثيرا ما تحذف فالتبس احدهما بالآخر فلدفع الالتباس لم يجعل واحدا منهما توزيع هذه الاحرف بينهما اذ تخصيص جميعها بواحد منهما غير ممكن لاستلزام بقاء الاول بلا اعراب مطلقا لكن لما كان الالف في المثنى حين قبل الاعراب علامة التثنية والواو في الجمع علامة الجمع لانهما الالف صفات الكلمة والصفات موخرة من الذات فيستلزم المسبوقية بالذات وكان الالف في الاول صالحا لقبول الاعراب وكذا الواو في الثاني جعل كل منهما علامة الرفع لاسبقية الرفع على النصب والجر لانه اعراب الفاعل وهو مقدم على المفعول والمجرور ولا شرفيته لكونه علامة العمدة دون النصب والجر ولم يبق لنا من حروف الاعراب غير الياء وههنا اعرابان نصب وجر فاختص الاخير بها على الاصل فانقلب الالف في التثنية والواو في الجمع بالياء فبقي الضمة قبل ياء الساكنة وهو غير جائز لاستثقال الحاوج لا يخلو اما يقلب الياء بالواو لسكونها وانضمام ما قبلها او تقلب الضمة قبل الياء بالكسرة لكن الاول غير ممكن لاستلزامه حصول الالتباس في الجمع بين حالة الرفع وغيرها كما كان فتعين الثاني مع ان تغير الحركة اولى مع انه من تغيير الحرف فحصل الفرق بين حالة الجر في التثنية والجمع وان حذفت نونهما بالاضافة لان ما قبل الياء مفتوح في التثنية على ما كان في الرفع ومكسور في الجمع كما

عرف بمكان بقي وجه اخر لفتح ما قبل الالف والياء في التثنية وكسر ما قبل الياء
في الجمع وهو ان التثنية لاكثريتها ناسبا الفتح والجمع لقلته ناسب الكسر الفتح
حتى يقابل ثقل الكثرة خفة الفتحة وخفة القلة ثقل الكسرة وذلك لان هذا
الجمع يلزم المثنى ولا عكس لان رجلان مثلا مثنى ولا جمع له هذا الجمع فتامل و
على هذا لم يبق للنصب حرف فاتبع الجر لاشتراكهما في كون كل منهما من علامة
الفضلة دون الرفع تقول رايت مسلمين بفتح الميم في التثنية وبكسرها في الجمع
وبكسر النون في الاول وفتحها في الثاني وذلك لان الكسر يناسب الالف في المثنى
حالة الرفع لثقل الكسرة وخفة الالف والفتح في الجمع يناسب الواو لخفة الفتحة وثقل
الواو ان قلت يناسب على هذا فتح النون في التثنية في حالتي النصب والجر ايضا
لثقل الياء وخفة الفتحة قلت الياء لا عبرة بها لانها ريثة للاعراب على ان ما قبل
الياء في التثنية مفتوح وما بعدها مكسور وفي الجمع بعكس ذلك للتعادل وربما
توهم بعض ان الفرق في المثنى والجمع بكسر النون في الاول وفتحها في الثاني فقط في
المعتل في حالتي الجر والنصب لا بحركة ما قبل الياء لسقوط لام الفعل نحو في مثنى
الاشقى اشقيين وفي الجمع ايضا كذلك فلا يحصل الفرق الا بفتح النون وكسرها وهذا التوهم
فاسد لان لام الفعل لا يحذف في المثنى نحو اشقيان واشقيين ثم يحذف في الجمع فلا
اشتباه هنا وسنذكر فيما بعد عند قول المص ونون مجموع وما به التحق تمام الكلام
في نون التثنية والجمع فانظر   اذا سمي بمثنى فهو على حالة قبل التسمية يعني اذا
جعل المثنى علما قوله فهو على حالة مبتدا وخبر متعلق بمحذوف يحتمل ان يكون لفظ حالة
فيه مع التاء المثناة الفوقانية كما يحتمل ان يكون الهاء ضميرا اضيف لفظ الحال اليه راجعا
الى المثنى وقوله قبل التسمية على الاحتمال الاول صفة لحالة وعلى الثاني حال عن المضاف
وعلى الاحتمالين حذف متعلقه واجب والضمير في به يعود الى مثنى في قوله بمثنى
والجار والمجرور

والجار والمجرور متعلق بالتسمية والمعنى به اذا جعل المثنى علما فهو باق على حالة
ثابتة او على حالة ثابتة قبل التسمية اي بالمثنى اي قبل جعله علما في كون اعرابه
بالحروف مثلا اذا جعل زيدان علما لشخص يكون رفعه بالالف وجره ونصبه
بالياء كما قبل جعله علما ان قلت كيف يجوز ان يكون المثنى علما اذا جعل معربا باعرابه
قبل العلمية مع انه اذا جعل علما يكون كزيد مثلا فيجب ان يكون اعرابه بالحروف
الاخر قلت الامر سهل وان كان كذلك الا انه حمل المثنى علما عليه قبله لتحقق المشابهة
بينهما لفظا ويمكن ان يكون المراد بالحالة الشخصية بانه جعل المثنى علما وهو مع
الالف والنون او مع الياء والنون فهو بعد العلمية يبقى على تلك الحالة الشخصية
في جميع الحالات بناء على ان الاعلام لا تغير هنا واعلم ان بعضا منهم جعل اعراب
المثنى اعراب ما لا ينصرف للسببين العلمية والالف والنون المزيدتان لكن هذا انما
يتم لو سمي المثنى وهو في حالة الرفع   هو كل علم لمذكر ومرجع الضمير مشبهها
فيكون قوله وهو كل علم لمذكر الى قوله وجمع معرفا لمشبه عامر مذنب بان يكون
قوله هو كل علم لمذكر الى قوله من التركيب معرفا لمشبه عامر وقوله وكل صفة الخ
معرفا لمشبه مذنب هذا اذا كان لفظ عامر علما ويحتمل ان يكون وصفا للجن و
كما يكون المذنب للزيد فيه وح يكون قوله وكل علم الخ مبنيا ومعرفا لمشبه كل
من عامر ومذنب وكذا وكل صفة الخ والا قيل اولى واحترز بقوله علم ان مثل رجل
مثلا فان جمعه بالحركة نحو رجال وذلك لحصول الفرق بين جمع العلم وغيره اذ لو كان
اعراب جمع كليهما بالواو والياء لما يعلم انه جمع علم او غيره وانما خص اعراب جمع العلم
بها مع حصول الفرق بالعكس ايضا لان الجمع بهذا الاعراب يكون صحيحا وهو اولى
بالعلم من المكسر لوقوع التصرف الكثير في الاسم باعتبار معناه ثم جاريه بالمحافظة
على العلم من التصرف بقدر ما امكن وبقوله لمذكر عن علم مؤنث فان اعراب

جمعه انما يكون بما ذكر نحو هند مثلا فانها تجمع على هندات واعرابها بالحركة
واحترز بقوله عاقل عن علم مذكر غيره كواشق مثلا علم لكلب فان جمعه لا يعرب
بما ذكر لان جمع بالواو والياء يختص باولي العلم وبقوله خال من تاء التانيث
من علم لمذكر عاقل لم يكن خاليا منها كطلحة مثلا فانه علم لمذكر عاقل مع انه
جمعه ليس بالواو والياء والنون بل يقال طلحات خلافا لما حكي عن الكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها نحو طلحون وهو ضعيف
لان مع اثبات التاء يجتمع علامتا التانيث والتذكير ومع حذفها كما في المذكور
لو تعلم انه حذف منه التاء ام لا فيلتبس مع المجرد عنها   قيل ومن التركيب و
القائل ابن هشام وغيره لكن خص الاول لاشتراطه بالمركب الاسنادي والمزجي
بل نقل اتفاقهم في الاول وذلك لان المحكي لا يغير وقيل بالجواز في المركب المزجي
يعني يجوز ان يجمع بهذا الجمع واعرب باعرابه مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا
فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويه ومنهم
من يحذف فيقول سيبون واما المركب الاضافي فيجمع المضاف ثم يضاف الى الثاني فيقول
غلامو زيد في حالة الرفع وغلامي زيد في حالتي النصب والجر والكوفيون على
ما حكي عنهم اجازوا جمعهما معا فيقول جاءني غلامو الزيدين ورايت غلامي الزيدين
وهكذا   وكل صفة كذلك عطف على قوله كل علم اي وهو كل صفة لمذكر عاقل خال
من تاء التانيث اما شرط كونها لو كانت صفة المؤنث كحائض مثلا لا يجمع هذا الجمع فلا
يعرب باعرابه والمراد بالوصف الذي يعرب بهذا الاعراب ويجمع بهذا الجمع هو اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب اليه وبعض صيغ المبالغة وهو المصغر انما الغير
من الصفات لعدم جريه على موصوف كجريانها على موصوفاتها وذلك لان المصغر يدل
على صفة وموصوف معين معا اذ معنى قولك رجيل رجل صغير فلا لا يذكر
الموصوف

الموصوف قبله بخلاف سائر الصفات كالضارب والمضروب والطويل والبغدادي فانها
لا يدل على موصوف معين من كونه صغيرا او كبيرا او غيرهما ولذا يذكر الموصوف
قبلها تقول جاءني رجل ضارب ولا تقول جاءني رجل صغير رجيل وهكذا و
لهذا اي ولاجل عدم جري المصغر على موصوفه كجري الصفات على موصوفاتها
لا يعمل عملها فلا يعمل في الفاعل ولا في غيره ولو كان ظرفا واما شرط كون الصفة للعاقل
فانها لو كانت لغيره لا يعرب بهذا الاعراب فلا يقال في فرس انها طويلون وذلك لان
العاقل اشرف من غيره والجمع بسبب هذا الاعراب يكون صحيحا والصحة في الجمع اشرف
من التكسير فاعطي الاشرف للاشرف وفي اعتبار العاقلية مطلقا نظر اذ كثير من هذه
الجموع جمع بهذا الجمع واعرب بهذا الاعراب مع انه صفة لغير عاقل كقوله ثم قلت
العنا قيا لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين وقوله ائتيا طائعين والجواب هو انه
قد يشبه غير ذي العلم بذي العلم في الصفات فيجمع نحو جمعه وذلك اذا كان مصدر
تلك الصفات من افعال ذي العلم كما في الامثلة المذكورة فتامل واما شرط كونها خالية
من تاء التانيث فلانها لو كانت للمذكر ولم يخل منها لم يعرب جمعها بهذا الاعراب كالعلامة
اذ مع اثباتها يلزم اجتماع علامتي المذكر والمؤنث ومع حذفها لم يعلم انه جمع لذي التاء
او غيرها   مع كونها ليست من باب افعل فعلاء كاحمر حمراء ولا فعلان فعلى كسكران وذلك
لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء نقول قائم وقائمة وكذا
لتاديتهما معنى الفعل والفعل كذلك نقول الرجل قام والمراة قامت وكذا ما يؤدي
معناه والمذكور من البابين قد يخالف ذلك فجاء الفرق بين المذكر والمؤنث فيهما بوضع
صيغة مخصوصة اذ مذكر الباب الاول على افعل ومؤنثه على فعلاء كاحمر وحمراء ومذكر الباب
الثاني على فعلان كسكران ومؤنثه على فعلى كسكرى ولهذا حصل للبابين مشابهة
بالاسماء الجامدة اذ الغالب فيها ان يفرق بين المذكر والمؤنث بوضع صيغة مخصوصة

لجمل وناقة او يستوي بين مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس اذ الاول لمطلق الانسان
ذكرا كان او انثى والثاني لمطلق الدابة المعلومة مذكرها ومؤنثها فقد عرفت انفا
ان الاسم لا يجمع بهذا الجمع ولا يعرب باعرابه الا مع الشروط المتقدمة وكل ما اشبهه
اعلم انه قد خرج عن الاصل المذكور افعل للتفضيل فانه يجمع بالواو ويعرب بهذا
الاعراب ويقال الافضلون في الرفع والافضلين في النصب والجر مع انه لم يجعل التاء
للفرق بين المذكر والمؤنث بل صيغة المذكر افعل وصيغة المؤنث فعلاء وانه قال
المؤنث بابا افعل فعلاء ولم يقل بابا افعل فعلاء ولا فما يستوي فيه المذكر والمؤنث
كصبور وجريح اذا كان بمعنى مجروح وذلك لاستواء المذكر والمؤنث فيهما لانهما اسم
الجامد كفرس وبشر كما عرفت وانه لو اعرب كل واحد منهما بهذا الاعراب بان جريحون
في الجمع المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الا
ختلاف بين صيغتي الواحدين فيلزم مزية الفرع على الاصل وانما قيدنا جريح بقولنا
اذا كان بمعنى مجروح لان صيغة فعيل انما تكون يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان
بمعنى مفعول واما اذا كانت بمعنى الفاعل لا يستوي كذلك بل يفرق بين المذكر والمؤنث ح
بالتاء نحو رجل جريح وامرأة جريحة اي جارحة فاذا اجتمع في كل من الاسم والوصف
الشروط المذكورة فيهما يعرب بالواو والياء ان قلت كيف يجوز ان يكون واو الجمع وكذا
الف التثنية اعرابا مع انه يلزم منه توارد المؤثرين على اثر واحد قلت توارد المؤثرين
على اثر واحد انما يمتنع اذا كانا لفظين وهنا ليس كذلك وفي الجواب نظر لان توارد المؤثرين
ممتنع مطلقا سواء كانا لفظين ام لا الا ترى ان اكثر النحويين لا يجوزون العطف على
محل اسم ان قبل مضي الخبر وعللوا باستلزامه توارد المؤثرين على اثر واحد وهو
الرفع وهما ان والابتداء مع انهما معنويان وكذا نقول في التثنية والجمع فان
الالف والواو فيهما اثران لقصد المتكلم تثنية الاسم وجمعه فلو جعلا اعرابين
لكانا

لكانا اثرين للعامل ايضا فيلزم توارد المؤثرين على اثر واحد فلهذا الفظي ولا
محل ذلك والجواب الحق انا لا نسلم توارد المؤثرين في التثنية والجمع على اثر واحد لان المؤثر
في الاصطلاح هو اللفظ كالفعل مثلا او ما هو في معناه كالابتداء مثلا واذا عرفت
ذلك نقول لا توارد في التثنية والجمع لان المؤثر فيهما هو العامل واما قصد المتكلم
فليس بمؤثر في الاصطلاح لانه ليس لفظا ولا في معناه ولا توارد نعم هو مؤثر في الحقيقة
فلا يلزم توارد المؤثرين ايضا لكونه مؤثرا حقيقة [illegible] الزوج طالق ثلاثين على
تسعة وذلك لان اقل الجمع لا بد ان يكون مدلوله ثلاث مع [illegible] فيلزم جواز اطلاق
ثلاثين على تسعة حقيقة وهو فاسد وهكذا الكلام في عشرين واربعين وخمسين
وستين وسبعين وثمانين فيلزم جواز اطلاق عشرين على ثلاثين واربعين على اثنا
عشر وخمسين على خمسة عشر وستين على ثمانية عشر وسبعين على واحد وعشرين و
ثمانين على اربعة وعشرين وتسعين على سبعة وعشرين كل ذلك على سبيل الحقيقة
وفساده بين والجمع للعشرين في مدلوله وكذا الاسماء المذكورة معتبر لكنها
ملحقة بالجمع السالم لتحقق المشابهة بينهما لكثرة مدلولها لا انها مدلول جمع وصالح للاعراب
في واخرها انما قال للزوجة طالق ثلاثين ولم يقل للزوج طالق عشرين الخ كما قال
فيما بعد لوجوب دلالة عشرين الخ للتثنية على ان الاثبات بالدلالة في ثلثين غير
مناسب لانه لا يدل على القصر عند استعماله في معناه لان الدال على الكل دال
على الجزء بالحالة وانما قدم الثلثين على العشرين ولكونه مذكورا في البيت لان المتبادر
في اطلاق الثلثين على الثلاثة اكثر من اطلاق العشرين على الثلثين ولان الثلاثة
اقرب من غيرها فالحمل في عشرين [illegible] عند كونه جمعا لذلك لان اقل الجمع ثلاثة
وليس الظاهر ان الضمير في به يعود الى الزوجة في قوله للزوج طالق او [illegible]
في قوله لعل جزيه الخ لكونها بمعنى واحد والجملة في موضع الحال اي ليس بجزء [illegible] وابه

جعل الزوج طالق على تقديره والحال انه ليس بجزم او ليس بلازم والحاصل ان الشاعر استدل
المطلوب بالقياس الاستثنائي تقريره هو ان ثلثين مثلا لو كان جمعا لزم اطلاق على
التسعة الثلثين بلازم فيلزم انه ليس بجمع لان القياس الاستثنائي ينتج برفع التالي
رفع المقدم ولهذا وقع الناظم بقوله وليس بلازم وما ذكر من لزوم اطلاق الثلاثين على التسعة
هو اللازم من تقدير الشرطية وقوله لان اقل الجمع ثلاثة دليل له وانما قال لان هذا الا
طلاق ليس بلازم على ما قلنا ولم يقل ليس بجائز لان جواز اطلاق الثلثين مثلا على
التسعة مجازا لوجود العلاقة وهي اطلاق لفظ الكل على الجزء وبعكسه في
العشرين لكنه ليس بلازم فلهذا نفى اللزوم لا الجواز لان مفرده اهل دليل على علم
المستعار اهلون للشروط المتقدمة بناء على جار محل الرفع بالواو والجر والنصب
بالياء انما هو اعراب الجمع السالم المفرد الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة لا لمطلق الجمع
السالم فاهلون وان كان جمع سالم لكن مفرده اهل فقد اشار اليه بانه ليس علما ولا صفة
لخاصة الشيء الذي يعتبر اليه ولفظ الخاصة ليست تاؤه للتانيث ولذا اي
الموصوف المذكر صفة والضمير في ثبتت يعود الى الموصول وفي اليه الى الشيء هو مع انه يحتمل
ان يكون الموصول صفة الشيء ح والنائب عن الفاعل ما ضمير ثبتت يعود الى الخاصة و
الضمير في اليه يعود الى الموصول [illegible] كقولك ضرب بالعصي [illegible]
ان قلت كيف يجوز ان يكون الذي صفة لخاصة مع انه نكرة ولا يتعرف بالاضافة لان
الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا قلت اضافة الصفة انما يكون لفظية اذا اريد منها الحال
او الاستقبال واما اذا اريد منه الاستمرار كما في المقام او الماضي فلا [illegible]
في محلها لا اضافة اصحاب جمع اصل [illegible] اسقطت النون للاضافة بمعنى
اصحاب جمع بكسر الحاء وفي بعض نسخ الكتاب بمعنى اصحاب جمع صاحب وليس بصحيح
كما ذكرنا في الديباجة [illegible] عالمون والى على العقلاء وهو بفتح اللام اذا
بكسرها

بكسرها جمع عالم بكسرها ولان العالمين بكسرها اللام ليس دالا على العقلاء فقط
بل بشرط اتصافهم بالعلم اذ هو اسم لما سوى الباري تعالى وهو علم لكن جميع
القائلين بكون العالمين جمعا للعلم لا يقولون بان مدلول العالم الذي هو الجمع
ذلك ذهب ابو الحسن وغيره الى ذلك لكن منهم ابو عبيدة وهو ذهب الى انه
اصناف العقلاء فقط وهم الانس والملائكة والجن وح يلزم التسوية بين مدلول
الجمع ومفرده وهو غير جائز لما ذكر من لزوم زيادة مدلول الجمع على مفرده و
لعله لهذا لم يقل لعدم جواز كون مدلول الجمع اقل من مدلول الجمع مفرده اذ
هو لا يرد هذا المذهب والحق انه اسم مفرد بزاي بالجمع المذكور وقوله لانه
دليل لقوله اسم مفرد لا جمع عطف على قوله اسم مفرد وقيل هو في الاصل جمع
علي بكسر العين مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو وعن يونس انه
واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى
حين فيما يأتي والمراد بهذا النوع كل اسم مفرد على هذا الوزن والمراد بما
يأتي هو ان يكون معربا بالحركات على النون مع لزوم الياء نحو
البحرين الماطرون [illegible] الاجزاء بمعنى [illegible] والمعنى
وكذا التركيب [illegible] والشاهد في ماطرون اذ هو اسم موضع في ناحية الشام وقرئ
بالجر على نونه مع لزوم الواو [illegible] وان تلزمها الواو وفتح النون اي في
الحالات الثلث في هذا النوع اربع لغات الاولى الرفع بالواو والجر والنصب
بالياء الثانية ان يلزمه الياء واجري الحركات على النون والثالثة ان يلزمه الواو واجري
الحركات ايضا على النون والرابعة ان يلزمه الواو لكن مع لزوم فتح النون
في جميع الحالات وقيل بالماطرون اذا اكل النمل الذي قد جمعا وهذا البيت قد
نقل ليزيد بن معوية [illegible] في نصرانية [illegible] عند الماطرون
خراب

والضمير في لها يعود الى تلك الشرابية والجار والمجرور في موضع الجر لقوله حرفة
في البيت بعد والباء في قوله بالمطارف للظرفية والمعنى ان تلك الشرابية
حرفة وقت اكل النمل الذي جمعه اراد به ايام الشتاء والحرفة ما يحترف من الثمر
اي يجتنى لانه بكسر ومفرده مؤنث دليل الشذوذ وذلك لفقد ما ذكر من الشروط
من وجهين احدهما هو انه جمع تكسير وهذا الاعراب قد عرفت انه للجمع السالم والثاني
هو ان مفرده مؤنث وقد عرفت ان شرط اعراب الجمع هذا الاعراب كون مفرده علما
لمذكر وانما فتح فيه مع ان الواو والنون فيه في مقام الالف والتاء فكانه قيل
ارضات والتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة انتهى وقد صرح بجواز الا تجمع بالـ
يجوز فيه اسكان الراء واعلم ان الحال لا يجعل قوله المصر والاهلونا وعالمون عليونا
وارضون كلها عطفا على قوله عشرون باسقاط العاطف في بعضها وجعل قوله
شذ في موضع الحال منها كلها والشارح عدل من هذا وجعل قوله وارضون مبتدأ
وشذ خبره وذلك لانه على تقدير كون شذ حالا يلزم ان يكون مشتملا على
ضمير مطابق لذي الحال وهاهنا ليس كذلك كما لا يخفى وعلى تقدير تسليمه بان الضمير
فيه يعود على كل واحد منها نقول انه على تقدير قوله والاهلونا وعالمون عطفا
على عشرون يكون مبتدأ محذوف الخبر فيلزم مجيء الحال من المبتدأ وهو مرضي
والظاهر ان الشارح لا يجعل ما ذكر عدل عما حمل عليه الحال كلام المص وحمله على
ما ذكرنا والحق ان ابا السنونا واعلم ان الشارح لم يجعل قول المص والسنونا
وبابه عطفا كما جعله بعضهم كذلك لاستلزامه حذف الجر وهو خلاف الاصل
ولم يجعله ايضا عطفا على الضمير في شذ لاستلزامه العطف على الضمير المستتر
من غير فصل بل جعله عطفا على ما عطف عليه الاهلونا ان قلت على تقدير جعله
معطوفا على ما عطف عليه الاهلونا يلزم ذلك لان الاهلونا انما عطف على ضرورين
فيلزم

فيلزم حذف الخبر او على الضمير في الحق في قوله وبه عشرون او بابه الحق فيلزم العطف
على الضمير من غير اعادة فصل ايضا فلما ذا الشارح انه جعله من قبيل الثاني فيقال
يلزم ايضا العطف على الضمير من غير فصل قلنا ان اردت من لزوم العطف على الضمير
من غير فصل في قوله والسنونا فهو واضح الفساد لتحقق الفصل وان اردت لزوم
ذلك في جعل قوله والاهلونا عطفا على الضمير فمسلم لكنه لا بد منه لانك اذا جعلته
عطفا على عشرين يلزم حذف الجر واذا جعلته عطفا على الضمير في الحق يلزم العطف
على الضمير المستتر من غير تحقق الفصل فانت مخير في الاختيار ايهما شئت ان لم
تقل بترجيح الثاني لا قربيته فلا تغفل فحمل كلام الشارح الجليل على صدد ورده منه
عن غفلة وذهول عن جادة الجليل السبيل ما ذكر في ارضين اي لانه جمع تكسير
ومفرده مؤنث كانه اشار بذلك الى علة الحاق هذا الجمع بالجمع السالم في اعرابه لئلا
يتوهم انه من الجمع السالم فلم علم المصر من الملحقات وفيه نظر لان ارضين بسبب هاتين
العلتين لعل به هذا الاعراب شاذ ولو لم يجعل السنين ايضا من ذلك مع وجود العلتين
فيه ايضا لكن الباعث للشارح على عدم جعل قول المصنف والسنونا وبابه معطوفا
على ارضين والضمير في شذ بان يجعله ايضا من الشذوذ كما فعله بعض زيادة على
ما مر هو قول المص بعد ذلك ومثل حين قد يرد ذا الباب اذ يعلم منه ان كون باب
سنين مثل حين شاذ واما كونه اعرابه اعراب الجمع السالم المذكر فليس كذلك فتامل
ولم تكسر بتشديد السنين اي ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات والا فسنين قد عرفت
انه جمع مكسر وكذا عزة مما سنذكره محذوفة فانه يقال فيه فجمعها عزات وبخلاف
اللام نحو عدة لان المحذوف منها فاء لا اللام اذ اصلها وعد حذف الفاء وعوض
عنها الهاء فالاخر وعلها زنة لان اصلها وزن نعل فيه ما مر وبالتعويض
نحو يد لان المحذوف منها وان كان لاما لكن لم يعوض عنها شيء اذ اصل يد يدي

فتح الدال كما عن الكوفيين او بسكونها كما اختاره فحذف اللام واجري الاعراب
في العين ولم يعوض عن اللام المحذوف شيء وهكذا دم فان اصله اما دمو بتحريك
العين كما نقلنا سابقا من الصحاح او دمي بالتسكين او التحريك على الخلاف فيه
حذف اللام ايضا ولم يعوض عنها كذلك وبالهاء اي خرج بقولنا وعوض عنها
هاء التانيث نحو اسم اذ اصله سمو كما مر فحذف اللام وعوض عنها الهمزة لكن
لم يعوض عنها الهاء ولا يخفى ان ما ذكر من كون اللام فيه حذف وما بني على القول
القول بان اصله وسم كما مر ايضا فيخرج بحذف اللام اذ المحذوف فيه فاء لا لام
ولذا جمعه لا يكون بالواو والنون وفيه نظر لان ابن مثلا اسم في حذف اللام
وعلم التعويض عنها بالهاء مع ان جمعه وهو بنون اعرب بهذا الاعراب اما كونه
محذوف اللام فلان اصله بنو حذف اللام الواو وعوض عنها الهمزة اما كون اللام
المحذوف منه الواو فلان مؤنثه بنت قال الجوهري ولو تر هذه التاء يلحق مؤنثا
الا ومذكره محذوف اللام الواو بالاجر نحو شفة اي خرج بقيد الاجر و
هو قوله لم تكسر نحو شفة وهي ثلاثي حذفت لامها وعوض عنها هاء التانيث مع
ان جمعها لا يعرب باعراب الجمع السالم المذكر لانها كسرت تكسيرا يعرب بالحركات
اذ تكسر شفاه اما اجتماع غير قيد الاجر فيها فلان اصلها شفهة حذفت لامها
وهي الهاء وعوض هاء التانيث مع انها لم تجمع بالواو والنون لاثبات التكسير فيها
كما مر وانما قلنا ان لامها هاء لتصغيرها على شفيهة وتكسيرها على شفاه وكل
من التصغير والتكسير يرد الاشياء الى اصولها وقيل ان لامها واو لتكسيرهم على
شفوات قال في الصحاح ولا دليل على صحته وخرج بهذا القيد ايضا مثل اخت
وبنت لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات لان اخت كسر على اخوات وبنت
على بنات مع انها ثلاثي حذفت لامها وعوضت عنها هاء التانيث لان
اصلها

اصلهما كما قيل اخو وبنو حذفت اللام وعوض عنها التاء في المؤنث هذا ان قلنا
باتحاد التاء والهاء لكن الظاهر بينهما فرق وهو ان هاء التانيث هي ما تبدل في حالة الوقف
هاء بخلاف التاء وهي رسم الكتابة ايضا بينهما فرق لان هاء التانيث تكتب مدورة بخلاف
هاؤه كما لا يخفى وعلى هذا يخرج مثل اخت وبنت بقيد هاء التانيث لان المعوض
عن لامها التانيث لا هاؤه ترد عن سيبويه ان التاء فيهما ليست للتانيث لان ما قبل
تاء التانيث مفتوح ان كان حرفا صحيحا وما قبلها فيهما ساكن صحيح ولانها لا تبدل
في حال الوقف هاء واذا عرفت ذلك فقولنا اذا كان الاسم على ما ذكر اي يكون
ثلاثيا حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يات له تكسير يعرب بالحركات لم يجمع
جمعه باعراب الجمع السالم المذكر سواء كان ذلك الثلاثي مفتوح الفاء او مكسور
الفاء او مضمومها اما الاول فكنحو سنة سيذكر الفتح بالكسرة في الجمع كما مر واما
الثاني فكنحو عضة فان جمعها في حال الرفع عضون وفي غيره عضين كقوله الذين
جعلوا القران عضين وذلك لان اصلها عضة فان جمعها في حال الرفع عضون وفي
بالهاء حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث وتصغيرها على عضيهة دليل على ذلك و
لم يات له تكسير على ما مر ايضا والعضة هي الكذب والبهتان وقيل اصلها عضو لجمعه على
عضوات ومثلها عزة وهي الفرقة من الناس واصلها عزي حذفت الياء وعوض عنها
هاء التانيث ولم يات لها تكسير يعرب بالحركات فاعرب اعراب جمع المذكر السالم فتقول
عزون في الرفع وعزين في غيره كقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين ولا يغير حركة
الفاء في هذا النوع واما الثالث فكنحو ثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة اصلها
ثبو حذفت وعوض عنها الهاء فجمعه ثبون في الرفع وثبين في غيره بضم الثاء كما
في المفرد وبكسرها قيل وهو الاكثر وقيل اصلها ثبي من ثبيت اي جمعت فعلى هذا لا
يابه في كونه معربا بالحركات على النون مع لزوم الياء وقد له المشابهة بهذا

للتنبيه على ان وجار الشبر بينهما هو ذ الت لا عبرة كالمعنى اذ باب سنين ح باق على
دلالته على الجمعية وليس له واحد لفظ الحين يقع معموله لان على ما جى في باب
ما ولا وان المشبهات بليس بخلاف باب سنين وهكذا دعاني من نجد فان سنينه
اخر البيت لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا اللغة دعاني اي اتركاني خاطب به حبيبه
ومن عادتهم مخاطبة الواحد بصيغة التثنية واصله دعني دعني للتأكيد فحذف
احدهما وجعل الف الاثنين بمنزلة تكرار الفعل ونجد على ما قال الجوهري
من بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض
العراق فهو نجد وهو مذكر ولعبن بنا من قولهم لعبت به اي بدل الايام اذا اذلته
وصرفت به وشيبا جمع اشيب والاصل الضم الكسر لكسر لمحافظة على الياء وشيبننا
اي جعلنا شيبا ومردا جمع امرد وهو الشاب الذي طر شاربه ولم تنبت لحيته على ما
في القاموس التركيب دعاني فعل امر والضمير فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم
مفعوله من نجد متعلق به على حذف مضاف اي من ذكر نجد والفاء في فان للتعليل
وسنينه اسم لان وجملة لعبن بنا خبره والرابطة الضمير في لعبن وشيبا حال من الضمير
فيه يرجع الى سنين وضمير المتكلم مفعول له ومردا حال عنه والمعنى ظاهر مما ذكروا
والشاهد في سنينه حيث اعرب بالحركات على النون لا يقال انه لا يتم الاستشهاد بما بين
لما ذكره لانه لو كان السنين معربا بالحركات لكان ذلك لكونه اسما لان بالياء لانا
نقول انه لو كان معربا بالحروف لسقط نونه بالاضافة وعدم الاسقاط دليل على
العدم بل هو مثل حين فنصبه الفتحة على النون مثاله اي الورود واشار بذلك
الحان يرجع الضمير وان لم يذكر صريحا لكنه مذكور ضمنا اذ هو الورد الذي تضمنه
قوله يرد والالف واللام في قوله الورود عوض عن المضاف اليه اي ورد باب
سنين مثل حين في كونه معربا بالحركات على النون مع لزوم الياء عند قوم

العرب

من العرب بطرد وذكر ابن هشام ان بعضهم يطرد هذه اللغة اي الاعراب على النون
مع لزوم الياء في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان الجمع ثقيل والفتح
خفيف فتعادلا بخلاف المثنى فانه خفيف بالنسبة الى الجمع والاحركة بالكسر الثقيل
اما ثقل الجمع فلكثرة مدلوله واما خفة المثنى فلقلته فاعطي الخفيف للثقيل والثقيل
للخفيف وفيه نظر لان الجمع وان كان ثقيلا لكثرة مدلوله لكن وجوده بالنسبة الى المثنى
خفيف كما اشرنا اليه سابقا فلاحظ والمثنى وان كان خفيفا لقلة مدلوله لكن لكثرة
وجوده ثقيل فكل منهما جهة ثقل وجهة خفة فتساويا فالاولى ان يتمسك في المقام
بما ذكرناه سابقا فلا تغفل نحو وقد جاوزت حد الاربعين اوله وماذا يبتغي
الشعراء مني التركيب ما للاستفهام مبتدأ وذا موصولة خبرها ويبتغي
الشعراء فعل وفاعل والجملة صلة ذا بحذف العائد والتقدير يبتغيه ويحتمل ان
يكون ماذا كلمة واحدة في محل النصب على المفعولية على الغاية ومني
متعلق بيبتغي وجملة وقد جاوزت حد الاربعين حال من ضمير مني الابتغاء بمعنى
الطلب والشعراء جمع على جبر العباس حد الاربعين حد الشيء ما يمانيه وغايته
وروي وقد جاوزت حد الاربعين راس الاربعين وفتحها لغة اعلم ان العكس
الحنبلي الذي ببغداد من قول المصنف هو ان الناطق بفتح نون التثنية والجمع بها قليل
لان فتحها لغة ولا يسلم من قول المص هو ان الناطق الاقل الثاني لان كلها قوله قل
من بكسره النطق صحيح وان كان الناطق بكسرها بعض من نطق بفتحها ايضا والظ
من قول الشم فتحها لغة هو ان الناطق بفتح نون المثنى غير الناطق بكسرها وهو
كذلك لانه لغة لبني اسد كما حكاه الفراء للتنبيه على ذلك قال العكس بما ترى ولعله
لهذا بعد قول المص وقل من بكسره نطق الى قوله قال في شرح الكافية هو لغة كقوله
على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب هذا البيت قيل

في وصف قطاة اللغة الاحوذي بفتح وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال
المعجمة والياء المشددة والياء والنون علامتي التاء نيثا التثنية اراد به جناحا
واستقلت اي ارتفعت اذ استقلا لا الطائر جادة عن ارتفاعه في الهوا كما عن الصحاح
والقاموس وباقي الالفاظ والتركيب على احوذيين متعلق باستقلت وهو فعل و
الضمير المؤنث فيه فاعله يعود الى القطاة وعشية نصب على الظرفية فما هي الا لمحة
الفاء للتفريع وما حرف النفي ملغى عن العمل لانتقاض النفي بالا هي مبتدأ الا لمحة
خبره ان قرئ بالرفع والتقدير فانه ان مشاهدة تلك القطاة الا لمحة وحذف
المضاف والمضاف اليه واقيم ما اضيف اليه المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ويجوز
ان تقرأ لمحة بالنصب على الظرفية ويكون الخبر محذوفا والتقدير فما هي مشاهدتها الا لمحة
وتغيب عطف على النفي والمنفي جميعا او هو من عطف الجملة الفعلية على الاسمية والمعنى
ان القطاة ارتفعت الى الهواء على جناحيها في عشية فما امكنت مشاهدتها الا ساعة
ثم صارت غائبة كما هو ظ عبارة المص بانه هو ان المص اطلق القول في كسر نون
الجمع مثلا حيث قال وقل من بكسره نطق ولم يقيده بحال الرفع والنصب والجر
ثم اطلق القول بان نون المثنى عكس نون الجمع من غير تفصيل بين حالة الرفع و
غيرها فيعلم منه ان الحكم مطلق والا لقيده هذا مقتضى سياق كلام الشم لكون
تمثيله بقول الشاعر اعرف منها الانف والعينانا يدل على ان الحكم ادعم في قوله وكذا
الالف لغرض اجري المثنى بالالف في كل حال ومع فتح النون هو كلام المص عليه كما
تنبه اليه كلامه لان قوله وان كان مطلقا لكن يحمل على مذهب المجوح عنده وتمام
البيت ومنخرين اشبها ظبيانا المنخر بكسر الميم ثقب الانف وظبيانا انه قيل مثنى
ظبي وعلى هذا يكون الشاهد في موضعين وقيل هو اسم رجل بعينه لا تثنية وح
يكون الشاهد في العينانا فقط لانه مع الالف في حال النصب وفتحت نونه ح في

الكلام

الكلام في ان هذا النون هل هو عوض عن الحركة والتنوين معا او عن الحركة معا فقط وهي
المفرد لك فاقول فيه خلاف بينهم وعن سيبويه انها في الاصل عوض عن حركة الواحد
وتنوينه لان حرف المد عنده حرف واعرابه تقديري من الحركة فجيء بالنون بعدها
عوض الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما لكن جعلت عوضا عن الحركة فيما
اذا كان كل منهما معربا بالاسم كالرجلين والمسلمين لا من التنوين لانه لما اجتمعت مع اللام
علم ومن التنوين فيما اذا كان خاصا من نحو يا ابا خويلد ويا ساببها حيث حذفت
منهما للاضافة كما حذف التنوين المفرد لما دخلهما معا في مثل جاءني مسلمان وكلون
واكرمتها او من حركة ساكنة فقط في مثل يا زيدان ويا زيدون وهو لتحكم ظاهر
ومع ذلك يلزمه ان يقول ان النون فيهما حال الوقف لم يكن بدلا من شيء منه لكن
رجلان ومسلمون لثبوت النون ح وعدم ثبوت شيء منهما حال الوقف وعن الفراء
هي للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وفيه نظر لانها
لو كانت لذلك ينبغي ان لا يلحق المثنى في غير حال الوقف لعدم الالتباس والجمع لذلك
وقيل انها بدل عن الحركة وثبوتها في حال الوقف وكذا مع الاضافة ضعيف وقال في
اللباب هي عوض من الشيئين وفي شرح اي الحركة والتنوين وضعفه بظهر مما علمت فالاولى
ان يقال انها كالتنوين في الواحد في دلالته على كون الكلمة تامة وغير مضافة فقط لما كان
التنوين مع دلالته على هذا المعنى دالا على معان اخر كما مرت اليه الاشارة لم يجتمع مع اللام لكون
التعريف فكرهوا ان يجتمع مع التنوين الذي يكون في بعض الاوقات للتنكير فلم يبق حاله
التنوين كما تقول بأن زيد لكن قد قام مقامها مع كونه دليلا على تمكن الكلمة في وقت خلاف
التنوين فانها لما لم تكن للتنكير ولم يكن جزء من اقسام التنوين اجتمعت مع اللام وبقيت
حال الرفع كما عرفت ونون قيد بذلك ليخرج ابيات وامهات فانهما ايضا جمعا
بالالف والتاء ومع انه لم يتم ضمها ضمها نائبا الجر بل على اصله قال الله تعالى كنتم امواتا

فاحبالرى وتقول سكنت ابياتا لان الالف فيهما وان كانت زائدة لكن التاء فيهما ليست
مزيدة معها بل العكس اي اذا كانا التاء في الجمع زائدة والالف اصلية فان تنصبه على الاصل
كقضاة وغزاة فان التاء فيهما وان كانت زائدة لان مفردهما قاضي وغازي
لكن الالف غير زائدة بل منقلبة عن الحرف الاصلي لان اصلها قضية وغزوة لكونها
من قضيت وغزوت لكن لما كانت الياء والواو فيهما متحركة وما قبلهما مفتوحا قلبت
الالف فالالف فيهما اصلي لانها منقلبة عن الاصلي اصلي ولذا تقول رأيت قضاة بالـ
بالنصب على الفتحة والقائل ان تقول كان المتبادر من قول المص وما بتا والف قد جمعا هو
ما زيد كل من الالف والتاء لاجل بناء الجمع فلا يشمل مثل ابيات وغزاة ولما عرفت من
ان التاء في الاول والالف في الثاني غير مزيدتين فلا حاجة الى الاخراج ويحتمل ان يق
الظاهر ان هذا التبادر انما نشأ من جعل الباء في قوله وما بتا والف للسببية واما
اذا حملت على المصاحبة فلا فلهذا قيدنا بقوله مزيدتين ليتم على الوجهين وانما اشترط
في كون نصب هذا الجمع تابعا للجر بكون الالف والتاء مزيدتين لان حمل اعراب هذا
الجمع بالحركة دونها لعدم وجودها بعد الاعرابية الحروف فاجزم وكان النصب
في التثنية والجمع تابعا للجر بل اجري على الاصل لعدم الاصل الباعث من الخروج عنه
مؤنثا كان مفرده ام مذكرا اقول فيعلم منه ان قول المص وما بتا والف قد جمعا
احسن من قول جماعة جمع المؤنث لان الحكم وهو قوله يكسر في الجر وفي النصب معا ليس
مختصا بجمع المؤنث بل يعم كل ما جمع بالالف والتاء المزيدتين سواء كان مفرده مذكرا
كاصطبلات وحمامات اذ مفردهما اصطبل وحمام او مؤنثا سواء كان تانيثه بالمعنى او
باللفظ او بهما فالاول كهند وهندات وزينب وزينبات والثاني كطلحة وطلحات
لان تانيثها بالتاء في اللفظ والمسمى مذكر والثالث كفاطمة وفاطمات ومسلمات
هذا في غير التانيث بالالف وكذا اذا كان تانيثها بها مقصورة او ممدودة كحبلى و

وحبليات

وحبليات وصحراء وصحراوات فان النصب فيها في جميعها تابع للجر ولا فرق في ذلك بين
كون بناء المفرد سالما او متغيرا كالحالين الآخرين وسجدة وسجدات فان الاول قلبت
الضم بالياء والثاني واوا والثالث حرك وسطه خلافا للاخفش وهو منصوب على
الحالية اي اقول مخالفا للاخفش ويحتمل ان يكون على المصدرية اي خالفت خلافا
تامل نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول به ونصبه بالكسر وما ذكرنا
من كون السموات مفعولا به هو ما ذهب اليه الجمهور وذهب بعضهم في المغني فقال الصواب
انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك
ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت
لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات
مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح ولا يخفى عليك ان ما ذكره يحتمل دعاء
وان تعكس الامر فتقول انك لو قلت السموات مفعول به كان صحيحا ولو قلت انه مفعول
مطلق لم يصح ثم قال ايضاح ان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم
اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه ثم اوقع هو فعل ايجاده والذي
عن اكثر النحويين في هذه المسألة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد
وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق
لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد
للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه ثم قال الامام وممن قال بهذا
الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه انتهى اقول ان ما ذكره من الفرق بين المفعول
والمفعول المطلق من ان الاول هو ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل
به فعلا والثاني ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده دعوى مجردة عن الدليل
فاقول ونحن لا نسلم ان المفعول المطلق هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده

لكن لا نسلم ان المفعول المطلق هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده فهو مفعول مطلق
بل نقول ان المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل سواء كان موجودا قبل الفعل العامل
فيه او لا ولذلك ترى انه اعترض عليه الشارح الدماميني في المقام بان ما ذكره دعوى
الشامخ لا دليل عليها والشمني لو سلم له فمع ان من عادته دفع الاعتراض عليه باي نحو يمكن
كما هو ظاهر للمطلع على حاشيته ورأيت سرادقات واصطبلات فانهما مفعولان ونصبهما
بالكسرة قال في القاموس السرادق الذي يمد فوق صحن البيت جمعه سرادقات والبيت من الكرسف
والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء والاصطبلات على ما قيل انه جمع
اصطبل وهو موضع الدواب والمثال الاول وهو قوله خلق الله السموات مثال
لما اذا كان مفرد هذا الجمع مؤنثا والمثالان الاخيران مفردهما مذكر ولا ابيات بيانا لمثالية
غيره صحيح نحو سمعت لغاتهم بنصب لغاتهم ومفردها لغي او لغو حذفت اللام وعوض
عنها هاء التانيث فجمعت بالالف والتاء وقد جاء في الشاذ ان فرد بناءها على الفتح كسمعت
لغاتهم بالنصب واصل ذلك لاجل توهم كون تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد فقال
ابو علي بل تاء التانيث في الواحد والالف قبلها اللام المردودة وفيه نظر لانه يلزم
الجمع بين العوض والمعوض ولان بناءها بناء الجمع فكيف يكون مفردا ونظر العبارة على
ان هشام يجوز نصبه بالفتحة في المعتل مطلقا وان كان ردوها اللام بان يقول في
لغة لغوات مثلا مع انه قد صحح بعض منهم ان نصبه بالكسرة اتفاقا واما رفعه
فعلى الاصل بالضم اشار بذلك الى ما علم ذكر المص رفع هذا الجمع لكونه جاريا على الاصل
من كونه بالضم اذ هو بالحركة وما خرج عن خلاف الاصل والمعرب بالحركة انما اصل بالنسبة
الى المعرب بالحروف اي الجمع المؤنث حتى يكون مشتبها به بل السابق الجمع بالالف
والتاء وقد عرفت انه اعم من جمع المؤنث وقد اخذ من الشارح بذلك انه لا نظر فلا
تغفل فاصطلاح انه جمع المؤنث لان الاغلب فيه يتقيد باللام ولست هي جمعا

للمؤنث

للمؤنث بل جمعا للمذكر فالاولى ان يقول اي كالجمع بالتاء والالف المزيدتين في نصبه
بالكسر وكان الباعث للشارح على عدم ذكره كون اولات بالالف والتاء لكنه لعله لبس
لان اولات وان كانت بالالف والتاء لكن لا يصدق عليها انها جمعت بالالف والتاء
لان الظاهر انه يقال للاسم انه جمع بالالف والتاء ليس الامر هنا كذلك لعدم ثبوت المفرد لها
فلا يقال انها جمع بل هي اسم جمع اذ لا مفرد لها من لفظها على انه لو سلم كونها جمعا بالالف
والتاء يكون جمع مؤنث لا محالة وان كن اولات حمل كن من افعال الناقصة وضمير النسوة
اسمه وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل
مضموم العين ولما كانت الضمة على الواو ثقيلة نقلت الى ما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين هكذا قيل ويحتمل ان يكون اصلها كونن بفتح الواو قلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان حذفت الالف فابدل فتح الكاف بالضم ليدل على ان
المحذوف الواو كما في قلن والتاء هذا في اولات لكونها جر الكن ونصبها الجر وبعضهم
يعرب اعرابها لا ينصرف فالاقوال في اعراب هذا الجمع اذا جعل علما ثلثة الاول اعرابه اعرابه
قبل العلمية من التنوين في حالة الرفع والجر وكون النصب تابعا له والثاني كالاول
لكن مع حذف التنوين والثالث كالثاني لكن مع جعل الجر تابعا للنصب عكس ما كان عليه
اعني اجراءه مجرى الاسم الذي لا ينصرف فاذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق المقام يقتضي بيان السر في اختلافهم
الى هذه الاقوال مع حكمهم بعدم انصراف الاسم اذا وجدت فيه علتان او علة واحدة تقوم
مقامهما مع ان الظاهر في بادي النظر ينبغي الحكم بعدم انصرافه لوجود العلتين فيه وهما العلمية
والتانيث فاعلم ان سر الاختلاف يظهر بعد الاطلاع على مستند الاقوال فاقول اما مستند
القول الثالث فواضح وهو ما مر من وجود العلتين المانعتين للصرف فيعرب اعراب غير
منصرف لذلك واما مستند القول الثاني فهو رعاية كل من الجمعية والعلتين فجعل
النصب تابعا للجر رعاية لجانب الجمعية وترك التنوين رعاية لجانب العلتين وهذا

العوامل قبل تداخل العلتين فانه احذ من اللغة الاولى بتبعية النصب والجر ومن
الثانية ترك التنوين واما مستند القول الاول فاعلم ان اصحاب هذا القول كلامهم
مختلفة فبعضهم تمسك بان التنوين فيه تنوين المقابلة لا التمكن وهو لا يجوز لحوقه
في غير المنصرف هو الثاني لا الاول وفيه نظر اما اولا فلان هذا الجمع بعد جعله علما كا
المفرد فالتنوين فيه كالتنوين في المفرد واما ثانيا فلان الظاهر انه كما لا يجوز لحوق تنوين
التمكن في غير المنصرف كذا لا يجوز لحوق تنوين المقابلة ايضا لما مر من ان غير المنصرف
يمنع من لحوق التنوين فيه لمشابهته بالفعل لسبب اجتماع العلتين وهو كما يقتضي عدم
جواز لحوق تنوين التمكن فيه كذا يقتضي عدم جواز لحوق تنوين المقابلة ايضا لاشتراكهما
في كونهما من خواص الاسم كما مر ولا يخفى ان كلام هذا البعض كالقولين المذكورين في
جواز تسليم اجتماع العلتين في هذا الاسم وبعضهم كالزمخشري وصاحب اللباب
وغيرهما ذهبوا الى عدم اجتماع العلتين فيه فقال الاول انما لم يسقط التنوين في
عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء
فيه علامة جمع المؤنث لا لمحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف وقال الثاني ما
هذا مضمونه ان عرفات منصرف لانه لم يوجد فيها الا العلمية واما تانيثها فغير معتبر
اذ لو اعتبر لكان بالتاء والتاء اما ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان
تاءها ليست للتانيث ولذلك لا ينقلب هاء في الوقف واما التقدير فغير ممكن لانه انما
يقدر التاء اذا لم يوجد تاء لفظا وعرفات مخصوص بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء
فيه ومما ذكره نظر ايضا لان عرفات مؤنث بدليل ما يدل على هذا عود الضمير المؤنث
اليها تقول هذه عرفات مباركا فيها وقال نجم الائمة ولا يجوز ان يقال مباركا فيه
الا نادرا وبلى بعيد كما في قوله والارض ما تقل اثقالها وتانيثها لا تقصر عن تانيث مصر
الذي هو ثابت بالبعض وما ذكر من ان تانيثها لو كان معتبرا لكان بالتاء والتاء اما ان يكون

لفظا

لفظا او تقديرا نقول لا نسلم الحصر الثاني واما ما ذكره من انه انما تقدر التاء الى ان قال وما يكون
لجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه ممنوع لان ذلك انما يسلم اذا كان جمع المؤنث باقيا
على جمعيته والمقام ليس كذلك اذ الكلام فيما اذا جعل علما فالعرفات كالمفرد وكما يجوز تقدير
التاء في المفرد وان كان معربا لم يكن للتانيث فكذا هنا فالاولى ان يقال اذرعات و
وعرفات اعرابه حال العلمية كما كان حال الجمعية واجتماع العلتين فيه واما لم يسقط التنوين
فيه مع وجودهما لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع
السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فالتنوين فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة فتامل و
لان عرفات مثلا على حكاية الجمع فالتنوين فيها بازاء النون في مسلمون كما عرفت في اقسام التنوين
التنوين ولو سميت امراة بمسلمون لم يحذف نونه تقول اقبلت مسلمون ورايت مسلمين و
مررت بمسلمين فكذا ما هو بازائه فان كان جر بالكسرة اي فان كان مضافا او مدخولا
بعد الادام او مدخولا به جر بالكسرة وذلك لان منع صرف الاسم لقوة شباهته بالفعل
فلما كان كل من الاضافة والدخول من خواص الاسم حصل للاسم بسببهما قوة في الاسمية وضعفت
تلك المشابهة فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخل عليه الكسر هكذا قال جماعة منهم وقد جرى
الكلام على وتيرته فيما سبق وفيما ذكروه نظر لانه كما كانت تلك المشابهة مانعة لدخول
الجر على الاسم الذي فيه علتان مثلا لكونه من خواص الاسم فلم لا يكون مانعة لدخول ال عليه
ايضا وكذا الاضافة هذا اعلم ان من ذهب الى ان منع الكسر في غير المنصرف لاجل تبعية التنوين
له المحذوف لمنع الصرف كشارح اللباب وغيره قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة
لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعهما الكسر بل حذف لاجل اجتماعهما ومن
لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء
فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم فيرد عليه ما مر
قال بعض القائلين بالتبعية انه لا يجوز ان يقال الكسر تابع للتنوين وجودا وسقوطا

وامّا وجوده دون التنوين فيما اذا كان غير المنصرف مع اللام والاضافة فلانهما لا تاسيا
لا عاقبا التنوين صار كالعوض عنه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر وقال نجم الائمة والاقرب
الاقل اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك لانه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا
تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عود الكسر اذ الوزن مستقيم بالتنوين وحده ولو كان الكسر
حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا على
قدر الحاجة وانما قيد الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف
ومع اللام والاضافة والبناء فاراد والنص اولا ثم على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل
لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا
تولى نون العماد في تحو ضربني ويضربني مررت باحدكم وانتم عاكفون في المساجد
واحد كوجي بالكسر للاضافة وكذا المساجد لدخول المعرفة كالاعمى والاصم وظ النظم
لصريح الموضح اعتمادا لان ال الموصولة وهو مبني على جواز كون الصفة المشبهة صلة
ال ماولة باسم الفعل والصفة المشبهة على ما صرحوا للثبوت وتقديرها بالفعل ينافيه و
ممن صرح بعدم جواز كونها صلة لال ابن هشام في المغني والتفتازاني في المطول وعلى
هذا حمل ال في المثالين على التعريف لازم وظ عبارة المص انه باق على منع صرفه مطلقا اي
سواء بقيت العلتان ام لا وذلك لان مفهوم كلامه هو ان ما لا ينصرف لم يجر بالفتحة اذا
اضيف او كان بعد ال وحرف فيعلم منه انه بعد الاضافة ودخول اللام يسمى بما لا ينصرف
من غير تقييد ببقاء العلتين او بقاء في حكمها كالاربعة الاخيرة من الامثلة او لا كالمثال
الاولى فان العلمية فيه زالت وبقي الاسم على سبب واحد وهو وزن الفعل وذهب
السيرافي بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتانية نسبة الى مدينة سيراف وهي
من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن
المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد حسن الاخلاق فقيرا وكان لا ياكل الا

من كسب يده

[illegible]

من كسب يده وكان ابوه مجوسيا فاسلم توفي في رجب سنة ثمان وستين وثلث
مائة والمبرد بضم الميم وهو ابو العباس محمد بن يزيد عبد الاكبر الازدي اخذ عن
ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني واخذ عنه نفطويه وكان يحب المناظرة
مع ابي العباس احمد الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح فيابى ثعلب وذلك لان المبرد
فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد بالظاهر الا ان يعرفا الباطن توفي المبرد
سنة ست وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد مطلقا اي سواء بقيت العلتان
ام لا وان بقيت العلتان فلا اقول او علة واحدة اقيمت مقامهما فانهما الى غيرها
العلتين اعلم ان ما يمنع من صرف الاسم هو مجموع الاثنين من الفروع التسعة الا انه يرفع
تسميتهم لكل منها علة وسببا من باب المجاز لانه ليس كل منها علة وسببا بل جزء علة
كل العلة هي مجموعهما اذ بها يحصل الحكم وهو عدم الصرف او واحدة اقيمت مقامهما
كالجمع والفي التانيث ثم اعلم ان اختلافهم في غير المنصرف بعد الاضافة ودخول
ال عليه الى الاقوال المذكورة من القسمية بغير المنصرف فالمنصرف في حالة
مطلقا والمنصرف كذلك والتفصيل مبني على ان غير المنصرف هل هو ما يكون فيه
فرعان من الفروع التسعة او واحد يقوم مقامهما كما يظهر من ابن الحاجب حيث قال
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وغيره وهو ما لا يدخله
الكسر والتنوين السببين او ما يقوم مقامهما كما عرفه كثير من النحاة ومنهم صاحب اللباب
حيث قال والاسم اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف او لا
يستوفيهما مع التنوين ويكون بالفتحة جرا والمص هنا وان كان في عبارته قصور عن
افادة ذلك لان ما قال كلام مبهم ادلنا وهو ما كان ممنوعا بالسببين من الجر والتنوين بالاصالة
واما سقوط الكسر فانه بالتبعية فانه على القول الاول يكون الاسم غير منصرف وان
كان مضافا او مدخولا للام اذا كانت فيه علتان كالاحمر للوصفية والوزن وما نقله

من المص في مقدمة ابن الحاجب وغيره مبني على هذا القول الثاني من ان غير المنصرف
ما لا يدخله الكسر والتنوين السببين مثلا فان دخل احدهما فهو غير منصرف وان
كانت فيه علتان من العلل المعهودة واما ما ذكره اولا من ظ عبارة المص هنا وصرح
في شرح التسهيل فهو مبني على ما مر من ان غير المنصرف هو ما كان ممنوعا بالسببين
من التنوين بالاصالة وان قلت لا يصدق على الاسم المضاف والمعرف باللام
انهما منعا من التنوين بالسببين لان منعهما من التنوين بالاضافة واللام بالسببين
قلنا عدم الصدق مط ممنوع لانهما كانا قبل الاضافة واللام ممنوع من التنوين بالسببين
وبعد القطع عن الاضافة مثلا ايضا يصدق ذلك فهذا القدر كاف كما لا يخفى التسمية
فتفعلا ويفعلان اشار بذلك الى ان المص اراد بقوله نحو يفعلان ما لحق
به الف الاثنين سواء كان غائبا او غائبة او مخاطبا او مخاطبة تقول الزيدان يفعلان
والهندان تفعلان يا زيدان انتما تفعلان ويا هندان انتما تفعلان لا لغائب فقط
لا شتراك الكل في الحكم الذي ذكره ثم اعلم ان المص حيث حكم اولا باشتراك
الاسم والفعل في الرفع والجر والنصب جعل اعرابا للاسم وفعل الى ان قال
غير ما ذكر ينوب ذا النائب في الاسم الى هنا وهو الواو والالف والياء في الاسماء
الستة والمثنى والجمع والكسرة الجمع بالالف والتاء المزيدتين حيث ناب عن الفتحة
الفتح في غير المنصرف ثم شرع في بيان ما ينوب في الفعل عن الرفع والنصب والجزم فقال
واجعل لنحو يفعلان النون الخ ويفعلين ذكر ذلك دفعا لتوهم اختصاص الحكم الذي ذكره
بلفظ تفعلين لان المتوهم يتوهم ان اذا ارادوا تفهيم عموم حكم لمثل هذا
الصيغ يأتون بميزانه بلفظ تفعلان تفعلين مثلا وهنا بالعكس وجه زيادة
قوله وليفعلون وتفعلون مع انه زيادة لفظ تفعلون اشار الى ان مراد المص من
لفظ تفعلون ما هو لحق به واو الجمع سواء كان مخاطبا او غائبا تقول يا زيد ون

انتم

انتم تفعلون والزيدون هم يفعلون وقيل لا فرق بين ان يكون الالف والواو
ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون وهكذا في
تفعلين واحمل حذف نهاق ما الفعل هما تقيها على كون حذفها معطوفا على قوله النون
ردا على من توهم كونها مبتدا وسمه جزء وذلك لان المقام يناسب العطف ولان الاصل
في الواو العطف فحملها على الاستيناف خلاف الاصل وجعله من قبيل عطف الجملة على
الجملة مع كون عطف الجملة الاسمية على الفعلية يستلزم عطف الاخبار على الانشاء
وهو على تسليم صحته انما يرتكب للضرورة اذا لم يكن ما هو احق منه وقد عرفته كما
حمل على الجر في المثنى والجمع اي كما حمل النصب على الجر فيهما لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء واما قوله تعالى الا ان يعفون هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره هو ان مقتضى ما ذكر حذف النون من المضارع اذا اتصل به واو الجمع في حالة النصب
اي فما تقول في قوله تعالى الا ان يعفون حيث استعمل مع الحرف الناصب مع انه نونه لم تحذف
واجاب بان الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل مبني كما في يخرجن
توضيحه هو ان النون انما تحذف اذا كان الواو ضمير الجمع والنون نون الرفع ويكون
الفعل معربا وهنا ليس كذلك لان الواو فيه ليس واو الجمع بل لام الفعل اي واو التي
في المفرد كقولك زيد يعفو وليس النون نون الرفع بل ضمير النسوة يعود الى المطلقات
في صدد الآية وهي قوله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فنصف ما فرضتم لهن الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وقد مر ان الفعل
المضارع اذا اتصل بنون الاناث مبني وهنا كذا يعفون مثل يخرجن الا ان حرف
الاخير من المضارع هنا حيم وهناك واو نعم اذا قلنا الرجال يعفون وجب فيه حذف
النون مع كل من الناصب والجازم اذ الواو فيه واو الجماعة اذ اصله يعفوون بواوين
ضم الاولى فيهما حذفت الضمة لاستثقالها على الواو فالتقى ساكنان حذفت الاولى

منهما وهي واو المفرد وبقيت واو الجمع ولذا تحذف النون عند الجازم تقول الرجال لم
يعفوا وعند الناصب كقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى وانما حذفت واو الاولى
وبقيت الثانية لوجوه منها ان الواو الاولى حرف الكلمة والثانية كلمة وجزء الكلمة اولى
بالحذف ومنها ان الثانية تدل على معنى بخلاف الاولى ومعلوم ان حذف ما لا يدل
على معنى اولى من حذف ما يدل ومنها ان الثانية علامة الفاعل بخلاف الاولى
فحذفها اولى اذا اتصل بهذه النون نون الوقاية المشار اليه بحذفه هو نون الاعراب
وتحقيق المقام ان يقال نون الوقاية يلحق الفعل اذا اتصل به ياء المتكلم قبلها لان ما قبل الياء
يجب كسره فالحقت تلك النون لتقي اخر الفعل من الكسر فلذا تسمى نون الوقاية و
سيجي وجه تسميتها بذلك عن قريب لكن اليه واما نحو قولك اعطاني ويعطيني فالمذكور
انه لا يصدق في حقه لان كسر ما قبل الياء انما هو اذا لم يكن معتلا كما سيجي في المضاف
الى الياء لكنها الحقت فيه ايضا طردا للباب اذا عرفت ذلك فاعلم ان الفعل الذي
لحقته تلك الياء اما ماض او امر او مضارع ووجد في جميع صيغ الاولين تلك النون
قبل الياء لانها لازمة فلا يجوز حذفها وان كان مع نون الضمير كقولك ضربتني واضربني
واما المضارع فلا يخلو اما ان يكون من الصيغ التي فيها نون الاعراب وقد عرفتها
اولا وعلى الثاني الحاق تلك النون فيها ايضا لازمة مطلقا سواء كان فيه نون
التوكيد نحو هل تضربني او نون الضمير نحو يضربني او لم يكن شيء منهما نحو يضربني
وعلى الاول الحاقها غير لازمة ولذا يجوز حذفها اذا اجتمعتا على الفعل بكون المحذوف
من هو نون الوقاية كما سيجي ان قلت فتقتضي ما ذكر في وجه الحاق تلك النون قبل
الياء الحاقها في جميع المذكورات ممنوع اذ منها الماضي المتصل بالضمير كضربتني
وكذا الامر كاضربني مثلا والمضارع سواء كان مع نون التوكيد او مع نون الا
الاعراب والضمير فانه لا يلزم في جميعها كسر اخر الفعل عند عدم الحاق تلك

النون

النون كما هو ظاهر فما وجه لحوقها فيها ثم بالفرق بين نون الاعراب وغيرها حتى يجوز
الحذف في الاول دون الثاني قلت ما ذكرت مسلم لكن لما كان كل من نون التوكيد
والاعراب والضمائر المذكورة كجزء الفعل عومل فيها معاملة الجزء فالحقت النون
في جميعها لذلك واما الفرق بين نون الاعراب وغيرها حيث جاز حذف النون في
الاول دون الثاني فهو جواز قيام نون الاعراب كنون الوقاية في عدم المعنى
لها بخلاف الضمير ونون التاكيد جائز حذفها تخفيفا اي حذف نون الاعراب تخفيفا
منصوب على انه مفعول له اي جاز حذف نون الاعراب حال كون الباء في نون الوقاية
وهو مذهب سيبويه والمص وابن هشام في التوضيح والمغني ولم على ذلك وجوه
الاول هو انك قد عرفت ان نون الاعراب كالجزء من الفعل فمتى هذا لو ابقيت و
حذفت نون الوقاية لوجب كسرها لما عرفت من لزوم كون ما قبل الياء مكسورا فلزم
دخول الكسر على ما هو بمنزلة الجزء من الفعل والثاني هو ان نون الرفع نائبة عن الضمة
وهي تحذف للتخفيف فليكون الفرع تابعا للاصل في الحذف فافهم وذهب الجزولي و
الاخفش والمبرد وجماعة الى ان المحذوف نون الوقاية وهو الحق وجهه هو ان
التكرار انما يحصل بالثاني بسبب الاستثقال فكانت اولى بالحذف لو تعذر ولان نون
الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى والجواب عن ادلة الاولين اما عن الدليل
الاول فهو ظاهر مما ذكرنا من ان نون الرفع وان كان بمنزلة الجزء من الفعل لكن لما كان
مشتركا مع نون الوقاية فيما مر فجاز ان يعامل معاملتها واما عن الثاني فهو ان نون الرفع
بعد الناصب والجازم انما حذفت لكون كل منهما مقتضيا لذلك ولا يلزم من حذف شيء
لوجود المقتضي له حذفه مطلقا وان لم يكن المقتضي له موجودا واما توالي التوالي
الامثال في لتبلونه فلكن انه بيانه هو ان المقتضي لحذف نون الرفع هنا انما هو
هو الثقل من توالي الامثال ولا يمكن حذف نون التوكيد لا ستلزامه فوت الغرض

الباعث على اثباتها فتعين حذف نون الاعراب وقد تقدم انفا انه لا يلزم من حذف
شيء في موضع لدليل حذفه في غيره مع غيره واما عن الثالث فيمنع الاصل وعلى تقدير
التسليم نقول ان الذي ثبت بنيابة النون عن الضمير الضمة في الرفع والنصب
والجر مثلا في جميع الاحكام توضيح هو انه لما لم يمكن حصول التخفيف في الضمة الا
بحذفها حذفت لاجل ذلك واما فيما نحن فيه فلا ينحصر حصول التخفيف على حذف
نون الاعراب لحصوله بحذف نون الوقاية ايضا فقياس نون الاعراب على الضمة
قياس مع الفارق فاذا عرفت ذلك فاعلم ان من جملة القائلين بحذف نون الاعراب
فيما نحن هو ابن هشام في المغني وغيره كما عرفت مع انه صرح في الباب الخامس من
الاول اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى ومقتضاه
حذف الوقاية في المقام لا حذف نون الاعراب وادغامها في نون الوقاية اي
ادغام نون الاعراب بعد سلب حركتها وذلك انه متى اريد ادغام احد المثلين وكان
اولهما متحركا سلب عنه حركته ثم ادغم في الثاني وقرئ بالثلاثة اي الحذف والادغام
والفك معا كما في تامرونني وتامروني وكذا تحاجوني المتمكنة قيد بذلك
لاخراج الاسماء المبنية كهذا وذي وغيرهما وذلك لان هذه الاسماء لا تسمى
معتلا مع صدق التعريف المذكور للمعتل عليها لوجود الالف في اخر الاول والياء
في اخر الثاني وقد صرح بعض الائمة ان الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه
صحيح فيكون المعتل على هذا في اصطلاحهم ما حرف اعرابه ليس بصحيح فلا يشمل نحو
هذا وذي لانه لا حرف اعراب لهما ولما سيجيء من قوله فالاول الاعراب فيه مقدر الخ
لانه لا يتمشى في هذا في قولك جاءني هذا مثلا فان الاعراب فيه مقدر لكونه مبنيا
والاعراب انما يتقدر في الاسماء المعربة لعدم ظهوره في اخرها اما للتعذر او الاستثقال
كما سيجيء بل يقال في هذا في المثال المذكور انه في محل الرفع اي في محل الرفع
اعني محل

اي في محل الاسم المرفوع والفرق بين الاعراب التقديري والمحلي هو ان الاول في
الاعراب الذي يكون المانع من ظهور الاعراب فيه حرف اخره فيقدر الاعراب في ذلك
الحرف والثاني في غير المعرب الذي يكون المانع عنه في مجموع اللفظ كهؤلاء وامس
مثلا فان المانع من ظهور الاعراب فيهما في نفسهما وهو مشابهتهما المبني سواء كان
المانع عنه في اخره ايضا كهذا او لم يكن كما مر فحاصل الفرق الذي ينبغي ان يعلم في المقام
ان المبني المانع فيه ذاتي لعدم استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بسبب ذلك المانع
فلا يقدر في اخره اعراب بل يقع هو في محل اسم اخر له اعراب واما المقصور مثلا فمستحق
للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في اخره اذ لا عجز له عن التحمل التقديري اخره
الف اشار بذلك الى ان مراد المص في كالمصطفى ما كان اخره الفا سواء كانت منقلبة
عن الواو كالمصطفى او عن الياء كالفتى وسواء كانت في الثلاثي المزيد فيه كالمثال
الاول او في غيره كالمثال الثاني لئلا يتوهم ان مقصوده ما كان الفه منقلبة عن الواو
في الثلاثي المزيد فيه كما في قوله كالمصطفى اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال وكالقاضي
اشار بذلك الى ان مقصوده من قوله كالقاضي ما كان اخره ياء سواء كان الاسم
من مزيد الثلاثي كالمثال الذي ذكره او من الثلاثي كالقاضي لئلا يتوهم اختصاص
الحكم بالاول ويحتمل ايضا ان يكون مراده التنبيه على ان المراد من نحو المرتقي
ما كان حرفا لاخر منه ياء ليخرج مثل غلامي المضاف الى ياء المتكلم لانه وان كان فيه ياء
لكن ليس حرفا لاخر من لفظ الغلام هو الياء بل هو الميم والياء كلمة اخرى مضاف
اليها ولعل الحاجة الى الاحتراز عنه على هذا الاحتمال لان المص في مقام بيان المعتل
من الاسماء وهو غير صادق في مثل غلامي جزما ولعدم شمول الحكم الذي يجيء له
وهو قوله والثاني منقوص والضمير ظهر لعدم صدق المنقوص عليه لان تسمية
المنقوص في مثل القاضي اما لاجل نقصان بعض الحركة وظهور الامر فيه او الحذف

اللام لاجل التنوين كقاض مثلا وكلاهما لا يصدق في المضاف الى ياء المتكلم اما
الاول فلاجل عدم ظهور الاعراب فيه اصلا واما الثاني فظاهر لعدم حذف
اللام فيه ايضا في كون اخره الفا لانه فاي كانت موجودة في احوال الاعراب
كلها لفظا كقولك جاءني الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى او تقديرا كما اذا جر
من اللام فقول جاءني هكذا فان الالف فيه لا زمة تقديرا واحترز بقوله لازمة عما
لم يكن كك كالالف في الاسماء المثنى كرايت اباه مثلا فانها غير لازمة وهذا
لو تقدر الاعراب فيها بل هي نفس الاعراب لتعذر تحريكها مع بقائها الفا فانها لو
حركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت همزة ومناسب المقام ما كتبه بعض الشراح
الى العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي حيث كانت مشتاقا اليه وهو هذا
سلم على المولى بهاء ومصف له شوقا اليه وانني مملوكه ابدا يحن اليه تشوقي
جسمي بمسطوره لوكه فلقد غدت لبعده كانني الف ولمس عكس نحو يكم ان مثل
قول المص فالاعراب فيه تقديرا جميعه ليس باطلاقه صحيحا لانه انما يصح في الاسم المنصرف
كالفتى والعصى واما في غير المنصرف منه كيحيى وموسى فلا لانه لا يتقدر فيه جميع
الاعراب بل يقدر فيه الضمة والفتحة لا الكسرة قلت هذا الاعتراض لا وجه له اما اولا
فلان مراده من جميع الاعراب جميع الاعراب بالنسبة الى الاسم المقدر فيه الاعراب فان
كان منصرفا فاعرابه الضمة والفتحة والكسرة وان كان غير منصرف فالاولان وهو
واضح فلا يحتاج الى التصريح به لان الالف في اخر الاسم لا يجعل غير المنصرف منصرفا
كما لا يخفى واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الاعراب جميعه يقدر في غير المنصرف لانه جر الكسرة
الا ان كسره بالفتحة قال الرضي وهو اولى لما يلزم على الاول من اطلاقه على المضاف
الى الياء نحو غلامي لسمية المقصور مقصورا لكونه غير ممدود اولما مر الشيمية
بذلك لكونه محبوسا عن الحركات لانه يلزم على كونه وجه التسمية حبسه مع انهم لا
لا يسمونه

لا يسمونه بذلك واعترض عليه بانه لا يلزم من وجه التسمية كالقارورة للزجاجة
المعروفة سميت بذلك لقرار الماء فيها اطرادها ولا يلزم من ذلك تسميته كل ما يقر
فيه الماء قارورة وهذا الاعتراض عليه قدس سره اعاصيتي على عدم الاطلاع على كلامه
بالتمام او لنشاء عن عين طريق الانصاف وها انا اذكر كلامه حتى يظهر لك عدم ورود
هذا الاعتراض عليه فاقول انه قال سمي نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد
الممدود ولكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى
نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب
اطراد الالقاب انتهى وانت بعد الاطلاع على هذا الكلام لا انك بانيا في ريب
من عدم ورود الاعتراض عليه فلا يحتاج الى البيان وما نقله الشارح هنا ليس نقل
كلام كما عرفت ثم اقول لما احتيج في المقام الى ذكر غلامي فلا باس ان نجم الكلام في حكمه
فاعلم ان المص لما لم يذكره هنا لانه في مقام بيان المعتل من الاسماء واعرابه لا بيان
كل ما يقدر فيه الاعراب ومعلوم ان غلامي ليس بمعتل فها انا اذكره تطفلا
فاقول اعلم انه كما يقدر جميع الاعراب في الاسم المقصور كما عرفت كذا يقدر جميعه في باب
غلامي والمراد بباب غلامي كل اسم معرب بالحركات لفظا من المفردات والجموع المكسرة
وجمع المؤنث السالم اذا اضيفا الى ياء المتكلم فان الاعراب جميعه مقدر فيه وذلك لان
الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع مقتضيه وقبل التركيب معه لا يقتضيه يستحقه
وهذا التركيب في الاسم المضاف مسبوق بالاضافة لانك اذا قلت رايت جارية هند
لفظ الجارية انما يستحق النصب بعد تركيبها مع رايت وهو واضح اذ قبل ذلك لا يصدق
انه فضلة وتركيبه معه فيما نحن فيه مسبوق بالاضافة الى المتكلم اولا بل لاحظ نسبة
الجارية الى هند مثلا ثم يثبت لها حكم الفضلة او العمدة اذ ليس المقصود من قولك رايت
جارية هند رؤيتك مطلق الجارية بل الجارية التي منسوبة الى هند فاعراب

الاسم مسبوق بتركيبه مع ما يقتضيه والتركيب معه في المضاف مسبوق بالاضافة فاعراب
الاسم بالمضاف مسبوق بالاضافة اذا عرفت ذلك فنقول انك اذا ركبت مثل غلامي
مضافا الى الياء مع العامل وجدت اخر المضاف مكسورا للزوم كسر ما قبل الياء كما سيجي
ومعلوم ان كل الاعراب هو اخر الكلمة وح لو اعربته بالحركة على ما يقتضيه العامل
يلزم تحريك الحرف بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهو محال لان قلنا استحالة تحريك الحرف
بحركتين مسلمة وان كانتا متماثلتين لكن لا نجوز كسرها حرا ايضا قلت للزوم توارد
المؤثرين اللفظيين وهو العامل والياء على اثر واحد وهو الكسر وهو ممتنع فثبت
ان الاعراب جميعه يقدر في المضاف الى الياء ثم اعلم انا قد احترزنا بقولنا كل اعرب
بالحركات عن التثنية والجمع السالم من المذكر فان اعراب الاول بحاله اذ تقول
في حالة الرفع غلامي مثلا وفي الجر والنصب غلامي على ما سيجي في الجمع ليس جميعه
مقدرا بل انما يقدر الرفع فقط فانك تقول في جاءني مسلمون عند الاضافة الى الياء جاءني
مسلمي واصله مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين والاول منهما ساكنة مستعدة
للادغام فقلبت اثقلهما اعني الواو ياء ~~مع تماثلهما في اللين~~ والى اخفهما اعني الياء ثم
ادغمت وابدلت الضمة بالكسرة لاجل مناسبة الياء فصار حرف الاعراب اعني الواو
مقدرا واما في النصب والجر فحرف الاعراب الياء ثابتة فليس الاعراب مقدرا
لكنها مدغمة مع المضاف اليه وكذا الحكم في التثنية ويجي الكلام في الاسماء الستة حال
اضافتها الى الياء وبقولنا بالحركات لفظا عما كان مقدرا اعرابه كما اذا كان الاسم
مقصورا فان حكمه مذكور في المتن وكون اخره ياء خفيفة احترز بذلك عما
اذا كان الياء في اخر الاسم مشددة فانه يظهر اعرابه كما تقول علي كرم الله وجهه
امين الله وهكذا لا نعت للمؤكرة لا رفعة صفة لعلة ياء خفيفة وقوله
للمؤكرة صفة اخرى له واحترز بالاولى من الياء في الاسماء الستة كابيك
مثلا

لانا
مثلا ليست بلازمة فلا يشمل الحكم لها وبالثانية عن نحو ظبي فان ياؤه وان كانت
لازمة لكنها غير تابعة للكسرة بل تابعة للسكون فلا يكون اعرابه مقدرا كما تقول
رايت ظبيا وهكذا لكن لثقل الضمة على الياء اشار بذلك الى الفرق بين القسمين حيث كان
التحريك في الاول متعذرا وفي الثاني مستثقلا ثم اعلم انه لو قال لثقل الضمة عليها او قال
في الاول اي بتقدير الياء لثقل الضمة عليها كان اولى كما لا يخفى ولو قدمه على
المقصور كان اولى لان لو قدمه على وضع سوى اوذكره بعد تمام البيت كان اولى
ثم ان الكلام في الاعراب المقدر فان التقدير فيه اكثر كان تقديمه انسب واولى
١ ليس في الاسماء المعربة اسم اخره الف وقبلها ياء بقوله وسم معتلا من الاسماء
وقيل كالمصطفى والمرتقى مكارما لم يذكر الاسم المعرب الذي اخره واو مع انه في الفعل
ذكر الاقسام الثلاثة حيث قال وكل فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرفا ايد
التي تقوله وليس في الاسماء المعربة الخ الى وجه ذلك يعني علم ذكر المص ذلك لعدم
وجوده في الاسماء الا الاسماء الستة واعرابه ليس بتقدير بل بالحرف مع ان الكلام
في الاسم المعرب الذي يكون كل من الالف والياء لازما للكلمة والواو في الاسماء الستة
ليست بلازمة كما اشار بقوله الاسماء الستة حالة الرفع وتقييد الاسماء بالمعربة لاجل
ذلك في المبني كنذو يعني الذي لا يتاتى ولو من الاسماء المعربة مع ان اخرها واو
وقبلها ضمة وكيف يجوز للشارح هذا الحصر لانا نقول الكلام في الاسماء المفردة
او لو ليس كك عند النحاة اشار بذلك الى مخالفة اصطلاح النحاة في المعتل لان المعتل
فان المعتل عندهم ما يكون احد الاحرف الاصلية من احرف العلة سواء كان اخرا
او اولا او وسطا بخلاف اصطلاح النحاة فان المعتل عندهم كما ذكر المص
هو ما يكون اخر الحرف الاصلي من حروف العلة لما تقدم وهو قوله لتعذر
تحريكها اي في حالة الرفع والنصب في الالف لتعذر تحريكها لما تقدم اي لثقل
الضمة يعني ان ظهور النصب على الواو والياء لخفته ويعني مقتضى اللف

النشر المرتب تقديره تا مثل بان بين كلم نحيش وبني وبيم سيجي الزيادة اذ
اصلها ذوي حذف الواو مع عدم الجازم لالتقاء الساكنين وهذا اللفظ في حذفه
في الخط لسبيل لازم هذا باب النكرة والمعرفة بحذف مضاف اي هذا باب بيان النكرة
والمعرفة او شرحهما اعلم ان النكرة والمعرفة اسما مصدرين فلكه لتنكير وعرف اي
للتنكير والتعريف ثم نقلا وسميا بهما الاسم المنكر والمعرف وقدمهما على المباحث
الاتية لتوقف كثير منها اليهما فانا نقول شرط المبتدا التعريف وشرط الخبر التنكير وشرط
ذي الحال التعريف والحال التنكير والصفة لا بد ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير
وهكذا وقدم الاول على الثاني لكونه الاصل لانه لا يحتاج في دلالته معناه الى قرينة بخلاف
المعرفة كما ستعرفه ان شاء الله تع اعلم ان التاء فيهما قيل للتانيث بل من نفس الكلمة و
اما الوقف عليهما وكونهما صفة للمؤنث فباعتبار وجود التاء فيهما انتهى ولعل لهذا
ذكر المص الخبر المشتق المسند الى نكرة حيث قال نكرة قابل ال ولم يقل قابلة ال
والظاهر ان قابل مبتدا وقوله نكرة خبره اذ المعلوم يجعل مبتدا والمجهول خبرا والنكرة
غير معلوم فينبغي ان يكون خبرا مثل في المقام بعد جعل قوله نكرة مبتدا وقابل خبره ولم
يقل قابلة لمطابقة المبتدا في التانيث لان وصفي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم وهو
مذكر وعلى تقدير كونها مبتدا المسوغ بها وقوعها في مقام التقسيم التعريف المراد به
المعنى اللغوي وهو اعم من معنى الاصطلاحي فلا يرد ان التعريف جعل الكلمة معرفة فيلزم
تعريف الشي بما يساويه في الجهالة كرجل فانه يمكن لك ان تقول الرجل بال المؤثرة
للتعريف وسيجي تمام التحقيق في المعرف بال ان شاء الله تع فان ال الداخلة على العلم لا تؤثر
في تعريفه لانه حسن علم فتعريفه بالعلمية وال لا يؤثر فيه تعريفا وانما يدخل للمح الصفة
كما يجي في المعرف باداة التعريف ثم لو كان صفة مشبهة تؤثر فيه التعريف فيكون
نكرة او ليس بقابل ال لكنه الخ عطف على قول المص قابل يعني ان النكرة على ضربين
قسم يقبل ال المؤثرة كما تقدم وقسم لا يقبلها لكنه واقع موقع ما يقبلها كذي مثلا
فانها

فانها وان لم يقبل ال لكنها واقعة موقع ما يقبلها وهو صاحب اذ تقول الصاحب وفيه
نظر لان الكلام في الحرفية وال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولة لا حرف
تعريف وح نقول ان ذي وان وقع موقع صاحب لكن ال التي فيه حرف تعريف
والجواب ان صاحب وان في الاصل اسم فاعل لكن معنى الوصفية قد نحي عنه وجعل
من قبيل الجوامد فليست ال فيه موصولة بل للتعريف لكن يبقى الاشكال في اسم الفاعل
اذا لم يكن كك وكذا اسم المفعول فان ال الداخلة فيهما ح موصولة فلا يكون الحد الذي
ذكره المص للنكرة منطبقا على المحدود ولان كلا من اسمي الفاعل والمفعول اذا كانا
باقيا على معناه الوصفي لا يصدق عليه انه قابل ال ولا واقع موقع ما يقبلها المعرفة
من ان ال الداخلة عليهما موصولة ويمكن الجواب عنه بان في اسمي الفاعل والمفعول انما
يكون للموصول اذا لم يكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب واكرمت
الضارب فلا خلاف في حرفيتها كما حكي عن بعض وكذا اذا لم يكن كل من اسم الفاعل والمفعول
للتجدد ولما اذا كان كالمؤمن مثلا فالتحقيق ان ال فيه ايضا ليست الموصول لما
عرفت سابقا ان ال الموصولة مع صلته مؤولة بالفعل وهو ينافي الثبوت فعلى هذا
يصدق في كل من اسمي الفاعل والمفعول انه يقبل ال المؤثرة وهذا القدر كاف
للحكم بالنكرة واعلم ان مثل ذي في الحكم المذكور من وما موصوفتين كما في قولك
مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما نعتا بنكرة فتكونان نكرتين مع انهما لا يقبلان
ال لكنهما وقعتا موقع ما يقبلها ال لان الاول وقع موقع انسان والثاني موقع شي
وهو يقبل ال اذ تقول الانسان والشي فيقال انكر النكرات شي ثم موجود ثم جسم ثم
نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة تقابل كل منها ما هو
في رتبته انتهى اي غيرها ذكر فيه بذلك لان الضمير في البيت يعود الى واحد
ما يقبل ال وما وقع موقع ما يقبلها بحكم العطف باو فيكون المعنى ان المعرفة

الم

غير واحد منهما وهو تا بصدده الإرادة المعرفة غير القسمين لاغير احد هما فتفسيره غير
ما ذكر ليشمل القسمين بهذا ويحتمل ان المرجع نكرة بناء على ما مر ان ثانية البيت للتأنيث
والمنكر المستفاد منها ايماء عليه . لعطفها الى معرفة نحو ايتى لرجل لاضافته بالجملة
كان الظهر ان الاضافة اللفظية لاتعريف ولو اضيف الى المعرفة ثم ان المصنف لو ذكر
هذا القسم بعد ذكر جميع الاقسام كان اولى . وزاد ابن كيسان من وما الاستفهامية
واحتج لذلك بتعريف جوابها فانك اذا سئلت من عندك تقول في الجواب زيد
وما عندك الى كذا تقول الخاتك والجواب مطابق للسؤال وفيه نظر اما اولا فلانا
لا نسلم ان جوابها يلزم ان يكون معرفة بل يصح ان تقول في المثال الاول رجلا
من العلماء وفي الثاني حاتما وامّا ثانيا فلانه ليس معنى قولك ان الجواب مطابق
للسؤال انه مطابق معه في جميع الامور حتى في التنكير والتعريف بل المراد انه يحصل
السؤال حيث ارتبط بينهما مثلا اذا سئل عن المذكر لم يجز الجواب بالمؤنث وبالعكس
العكس وهكذا وهو في مثل هذا المقام يقال ان الجواب ليس بمطابق للسؤال فليس بصحيح
وامّا لزوم مطابقته له في التعريف بانه اذا كان الجواب معرفة يستدل بتعريفه
على تعريف السؤال غير مسلم وكيف مع انك لو سئلت بأي شيء عندك يجوز
ذلك ان تقول في الجواب ذهب السلطان وهو معرفة مع ان أي شيء نكرة بلا كلام
وهكذا ان قلت ان الاسم على قسمين نكرة ومعرفة ولا ثالث ومعلوم ان من وما
المذكورتين ليستا نكرتين لعدم صدق الحد الذي ذكره المصنف عليهما لعدم قبولهما
ال ووقوعهما موقع ما يقبلها فتعين ان يكونا معرفتين قلت قد استدل لتنكيرهما
بوقوع الاول موقع أي شيء انسان والثاني موقع أي شيء وكل من الانسان والشيء
يقبلان فيكونان نكرتين وكذا استدل بتنكيرهما اذا استعمل في الشرط معرفة
الا قدح كلا انسان والثاني كل شيء وقد عرفت ان انسان وشيء يقبلان ال

قوله

وابن خروف ما في دققته دقا نعما اي ما التي يتقدمها اسم يكون هي وعاملها
صفة له في المعنى ويقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم كما في المثال المذكور فان ما يتقدمها
اسم وهو دقا يكون ما وعاملها وهو نعم صفة لذلك الاسم معنى ويقدر كلمة من لفظ
الاسم المتقدم تقول دققته دقا نعم الدق هو ومثله غسلته غسلا نعما اذ تقول غسلته
غسلا نعم الغسل هو وليس من هذا القبيل قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي اذ لم
يتقدمها اسم يكون هي وعاملها صفة له اذ الظاهر ان معناه ان تبدوا الصدقات فنعم
الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والفصل فارتفع . من هذه المعارف فقيد بذلك لانه يلزم من ظاهر كلام المصنف
تسمية كاف الخطاب ضميرا ايضا لانه يعد من عليه انه الذي حضور مع انه لا يسمى بالضمير
فاخرجه بقوله من هذه المعارف لانه ليس بمعارف بل حرف وسيجيء عن المصنف اخبار
اسميته وسنحققه المسئلة ان شاء الله سبحانه . موضوعا اعلم انك اذا اخبرت عن
غائب مسمى بزيد ان زيدا قال كذا او قلت مخاطبا الى زيد يا زيد ادركني او قال
المسمى به ان زيدا فعل كذا يصدق على الاول انه لذي غيبة وعلى الثاني والثالث
انهما لذي حضور المخاطب في الاول والمتكلم في الثالث فيلزم تسمية زيد في الامثلة
المذكورة ضميرا غائبا في الاول ومخاطبا في الثاني ومتكلما في الثالث مع انه ليس كذلك
قطعا فلهذا اشار الشارح الى دفع اعتراض ذلك بقوله موضوعا يعني ما يكون من هذه المعارف
موضوعا لغائب ولحاضر متكلم او مخاطب فلو المسمى بالضمير فخرج زيد فيما تقدم لانه
موضوع ليس للغائب ولا للحاضر بخصوصه بل لان لفظ زيد وضع لمسماه فقط
سواء كان غائبا او حاضرا ولهذا قال المصنف في الذي غيبة باللام الجيدة الاختصاص
ولم يقل بغير اللام . لغائب تقدم ذكره لما كان لقائل ان يقول انه وضع لفظ الشخص
غائب بخصوصه يصدق عليه انه موضوع لذي غيبة فيلزم تسميته ضميرا اشار

[illegible]

اشار الى دفعه بان مطلق الوضع للغائب غير كاف بل لابد من تقدم الذكر فيه حتى لو اسم الظاهر
فان تقدم له ذكر فيه غير مربوط كما هو واضح ثم المراد من الغائب كما اشار اليه ما تقدم ذكره
وان لم يصدق عليه انه غائب كما في حقه تعالى فان ضمير الغائب يعود اليه مع ان الغائب
لا يطلق عليه سبحانه وكذا يكنى عن الحاضر الذي لا يخاطب بضمير الغيبة مع انه ليس بغائب
فالمراد بالغائب الذي يكنى عنه بضمير الغيبة هو ما لم يكن متكلما ولا مخاطبا وان كان
حاضرا هذا مع انه يمكن ان يقال ان الغائب وان لم يطلق عليه سبحانه
مطلقا لكن يقال انه غائب من نظرنا وهذا القدر كاف في عود ضمير الغيبة
لفظا او معنى او حكما يعني ان التقدم الذي يعتبر في ضمير الغائب على اقسام الاول
التقدم اللفظي بان يكون المرجع متقدما لفظا سواء كان متقدما تحقيقا كما في قولك
زيد ضربته او تقديرا كما في قولك ضرب غلامه زيد وان كان متأخرا لفظا هو لكن
متقدم تقديرا لكونه فاعلا والثاني التقدم المعنوي بان يكون المرجع متقدما
معنى لا لفظا وهو ايضا على قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمرجع
بان يكون المرجع جزء مدلول ذلك اللفظ كقولك ان تصدق كان خيرا لك فان الضمير
في كان يعود الى الصدق وهو غير مذكور لفظا لكنه جزء مدلول لفظ قبل الضمير
وهو تصدق اذ الفعل يدل على المصدر والزمان فهو مذكور معنى ومثاله قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب والثاني ان يكون المرجع مدلولا عليه بها
الالتزام لا بالتضمن كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد
فان الكلام لما سبق قبل في ذكر الميراث علم من ذلك ان هناك مورثا فارجع
الضمير اليه هذا اذا كان قوله لفظا في متصلا للتقدم فقط او للذكر فقط واما
انه متصل للجمع اي للتقدم والذكر فالاحسن ان يقال ان كلا من لفظا ومعنى
وحكما منصوب بنزع الخافض اي في اللفظ والمعنى وهكذا او ان يقبل المطلوب

هكذا

هكذا ان تقدم الذكر اما في اللفظ سواء كان صريحا كما في قولك ضرب زيدا غلامه
وضمنا كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل وهو ان لم يذكر لفظه
صريحا لكنه مذكور ضمنا وهكذا في قولك ان تصدق فهو خير لك ومثلهما وعلى هذا القول
القسم ايضا ما تقدم ذكره لفظا وسواء كان في المعنى ايضا متقدما كما في المثال الاول
فان الفاعل متقدم معنى من المفعول او لم يكن كما في قولك ضرب عبده مولاه فان المفعول
مؤخر من الفاعل معنى وامّا في المعنى فقط فهو على قسمين ايضا الاول ان يكون ذكر
الغائب مؤخرا لفظا لكنه متقدم معنى كالفاعل والمبتدأ والمفعول الاول كقولك ضرب
غلامها هند وفي داره زيد واعطيت درهمه زيدا فان الفاعل متقدم معنى بالنسبة
الى المفعول في الاول والمبتدأ كذا بالنسبة الى الخبر في الثاني وكذا المفعول الاول بالنسبة
الى الثاني في الثالث والثاني هو ان يكون تقدم ذكر الغائب في المعنى فقط من غير ان
يذكر لفظه لا صريحا ولا ضمنا بل انما يفهم معناه من سياق الكلام كما تقدم في قوله
تعالى ولابويه والفرق بين هذا التقرير والتقرير الاول هو ان القسم الثاني من الاول
صار اولا الثاني في تقرير الثاني والاول من الثاني من الاول صار ثانيا الاول من الثاني و
القسم الثالث من التقدم الذي يعتبر في ضمير الغائب هو التقدم الحكمي بان يكون المفسر في
حكم المتقدم وان كان متأخرا لفظا وبعبارة اخرى واوضح هي ان تقدم الحكمي هو ان يكون
المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فيه انه
وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع
ضمير الغائب ثم لا اخفاء في كون القسم الاول والثاني من هذا الضمير معرفة واما
القسم الثالث فظاهر السيد كالمصنف واكثر النحويين انه نكرة لانه حصل جزء ما قامت
بنكرة المفسر بعده بلا فصل تمييز للمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه اعني
في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا ونساء مثلا فظاهر لان الاسم المبهم

المنصوب لم يؤت به الغرض التميز و التفسير فنصب على التميز مع علم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر فالجزان مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسر نحو مررت به زيد اذا لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعدها وان لم تكن كالتميز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع انفصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما كما قيل فهذا الضمير عندهم معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الضميرين الاولين لان تفسيره يحصل بعد ذكره بما يقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وقال بعض المحققين والذي ادى ان هذا الضمير نكرة وهو الظاهر لاشتراكه مع النكرة في الابهام وقبول الابهام لو كان باعتبار تعريفا لمبهم لكان كثير من النكرات معرفة اذ قولك جاءني رجل وهو ابن عمرو مثلا ان رجلا فيه نكرة وان فسر ابهامه ولم يكن معرفة اذ المعارف مخصوصة في اشياء معروفة وليس هذا منها ان قلت على هذا ينبغي ان يكون ضمير الغائب نكرة وان تقدم ذكره كقولك جاءني رجل وهو فاضل لان رجل مبهم لا تعيين فيه قلت مرجع الضمير هو الرجل الجائي دون غيره من الرجال فلا ابهام فيه وانما الابهام في مطلق رجل وهو ليس بالمرجع والحاصل ان قولنا ان المعرفة ما اشير به الى متعين مخصص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات لكن اذا كانت مختصة قبلها كالمثال المذكور ويخرج من هذا الضمير في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وهكذا وكذا نحو رب شاة وسخلتها او رب رجلا واخيه لان الضماير فيها ليست مخصوصة اي الحاضر اشار بذلك الى ان ما ذكره المص هو بمعنى حاضر لان اسم الفاعل هو عبارة عن ذات تعقله المبتدا فقوله ذي حضور ذي عبارة عن ذات وحضور

عن المبتداء

عن المبتداء فاذا اردت قلت حاضر بهذا المعنى ثم ان هذا التعريف للضماير نظرا الى انه غير جامع لان اياه واياك واياي لان الضمير مصرح به هو ايا وهو غير موضوع للغايب والحاضر لعدم دلالته على شيء منها بل دلالة عليها موقوفة على اللواحق من الهاء في الغائب والكاف في المخاطب والياء في المتكلم اللهم الا ان يقال انه موضوع للغائب في اياه بالوضع التركيبي وكذا في المخاطب في اياك والمتكلم في اياي والمضمر عند البصريين هو بفتح الميم الثانية اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته او سترته واطلاقه على البارز توسع فعلى هذا يكون الضمير بمعنى المضمر وقوله عند البصريين والظاهر انه خبر لمبتدا محذوف اي تسميته بذلك عند البصريين لكن هذا نقله المص بنظر وجيه عند النظر في المعنى فهذا اذا كان اسم فعل ان كان هو الظاهر واما اذا كان فعل ماض مبني للمفعول حذف عجزه للضرورة ببكره متعلقا عليه فلا يحتاج الى تقدير شيء زائد والكناية والمكني عند الكوفيين عطف على الضمير في قول المص بالضمير والكلام في عند الكوفيين كالكلام في عند البصريين والكناية بكسر الكاف وهي في اصطلاح اهل البيان استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع وجه يجوز ارادته معه وهي غير مراد في المقام لان الضماير مستعملة فيما وضعت له بل يكون اطلاق الكناية على الضماير باعتبار معناها اللغوي لكونه بمعنى الستر يقال كنيت اي سترت لانك اذا اضمرت الضمير في الفعل مثلا فقد اخفيته واسترته فعلى هذا اطلاقها على غير المخفي اي البارز منها توسع كما مر واما المكني فهو بفتح الميم وسكون الكاف وكسر النون اسم مفعول بمعنى مستور على ما ذكرنا والكناية بمعناه كما ان الضمير في الاصطلاح الاول بمعنى المضمر ولا يرد على هذا اسم الاشارة هذا جواب عن سؤال تقريره هو ان يلزم من التعريف المذكور للضمير كون

اسم الاشارة ضميرا لانه يصدق عليه انه لذي حضور والجواب هو ان اسم الاشارة لم يوضع لما ذكر بل وضع للمشار اليه الذي يلزمه منه حضوره وحاصل الفرق بينهما هو ان الحضور ملحوظ في وضع الضماير مجملا واسم الاشارة فان الملحوظ في وضعه المشار وهو يلزمه الحضور ولا الاسم الظاهر وهو ما ذكرناه وقد عكس المص المثال الحال الاخر يعني ان المص قدم ضمير الغائب على الحاضر في مقام التعريف حيث قال الذي غيبته او حضوره فهي مقام التمثيل قد عكس فجعل المثال الثاني اي هو للاول والاول للثاني وهو الذي يسمى عند اهل البديع باللف والنشر المشوش ثم انه لم يبينه على وجهه ذلك فاقول الظاهر انه لما كان ضمير الغائب مقدما على ضمير الحاضر فلاحظ ذلك وقدم تعريفه ولما كان ضمير الحاضر اعرف من الغائب وكان المقام مقام بيان التعريف فالمناسب تقديم ما هو اعرف من غيره فالمص لاحظ كلا الاعتبارين ثم اقول حيث قد انجر الكلام الى ذكر اعرفية الضماير فينبغي تحقيق مراتب التعريف فاقول فالنجم الائمة المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وهما سواء واما كون المتكلم والمخاطب من الضماير اعرف المعارف فظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما هو عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع ذات معينة كانت و تعينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم وكذا لم يفصل بين اسم الاشارة وصفته لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف

بالله

باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب وكذا مدلول الموصول ولا شك ان ما اجتمع فيه المعرفة بالعين والقلب اعرف مما يعرف باحدهما هذا وعن الكوفيين ان الاعرف عندهم العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لا يقصد الا مدلول واحد معين بحيث لا اشتراك فيه اسميا وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف ومذهب ابن كيسان الى ما ذكرنا اولا الا انه فرق بين ذي اللام والموصول فجعل الاول اعرف من الثاني وعن ابن سراج ان اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه كان بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ولم ينقل الموصول عنه ولعله يرى شمول ذي اللام له ايضا ومال الصيمري ان اعرفها ضمير المتكلم ثم علم الخاص اي الذي لم يتفق له مشاركة وضمير المخاطب جعلهما في مرتبة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من الابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة هذا كله في نفس المعارف واما المضاف اليها فقد اختلفوا في ذلك ايضا فعند سيبويه ان تعريف المضاف الى المضمر في جميع المعارف يكون المضاف اليه كل ومن البعض كك قال لانه يكتسب التعريف منه والبه ذهب المص وعن المبرد القول بان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر ان قلت على هذا ينبغي ان يقال جاءني غلام الرجل الظريف لان تعريف الغلام انقص من المضاف اليه فلا يجوز ان يكون الظريف صفة له لان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا مع ان جواز هذا الاستعمال وقع وحصل ذلك في كلامهم مما لا شبهة فيه قلت جواز مثل ذلك غير موقوف على كون الظريف صفة للمضاف اليه لجواز كونه بدلا اذا عرفت ذلك فاعلم ان كلا ورد ما يوهم ذلك وقوع الادون من المعارف موصوفا لا عرف منها حمله على ما ذكر كقولك رايت زيدا هذا فيجعل هذا بدلا من زيد على قول السيرافي حيث جعل اسم الاشارة اعرف من العلم واما على مذهب غيره فيجعله

لم

ان يكون صفة وهكذا قوله تعالى من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور
الناس يجوز ان يكون الموصول صفة الخناس بناء على ان ذي اللام والموصول في رتبة
من التعريف واما على مذهب الكوفيين حيث جعلوا المبهم اعرف من ذي اللام فلا
بل بدل ان اراد والموصول من المبهم وسيجيء في مبحث النعت تمام الكلام انشاء الله
على حذف قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم
تمام الاية اكفرتم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون حيث جعل سبحانه الاول
وهو قوله تعالى فاما الذين اسودت الثاني وهو قوله تعالى وتسود وجوه وجعل الثاني
وهو قوله جل ذكره بعد الاية واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله للاول
وهو قوله عز اسمه يوم تبيض وانما فعله سبحانه هكذا مع ان الترتيب عكس ذلك لان
الظاهر تعقيب قصد الكلام واختتامه بوم حلية المؤمنين وثوابهم ولئلا يعقل الناس
عن جزاء المنافقين ليجتنبوا افعالهم اذ لو اخره ربما غفل عنه بعض فلا يجتنب عن افعالهم
فيقع معهم في جزائهم ومعنى قوله ففي رحمة الله اي في جنة الله انما عبر عنها
بالرحمة تنبيها على ان المؤمن وان استغرق عمره في طاعة الله سبحانه لا يدخل الجنة الا
برحمته وفضله تنبيه مما وقع فيه حذف الفاء اما الشرطية الاية الشريفة ولهذا قالوا
انها على ارادة القول اي اما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم اكفرتم بعد ايمانكم و
الهمزة للتوبيخ ولا يتوهم انه لم يحذف الفاء في الاية لان جواب الشرط هو قوله تعالى فذوقوا
العذاب لما يشهد به الرجوع الى المعنى فيم لعلم يمنع قوله سبحانه اكفرتم بعد ايمانكم يكون
تقريرا للجواب هنا بان يكون التقدير فيقال لهم ذوقوا الخ كان غير مستقل بنفسه
اي بذلك لئلا يتوهم ان المراد من قوله حالا لا ابتداء وهو حالا يقع دفعه بقوله غير
مستقل بنفسه لان المبتدأ لا يكون الا مستقلا وللاشعار على وجه تسمية هذا
القسم من الضمير بالاتصال انه لانه غير مستقل بنفسه فيحتاج الى شيء ليتصل به حال

حال الاستعمال

٧٠

حال الاستعمال ولذا يسمى صلة متصلة بر اشار بذلك الى ان عائد الموصول محذوف
وهو في موضع الرفع ليكون نائبا عن الفاعل ليبتدئ مثاله اي يقع بعد الا نبه
بذلك على ان الا في كلام المص مفعول لبلى لا فاعله اي الضمير المتصل هو ما
لا يقع بعد الا وليس المراد انه لم يقع بعد الا لوقوعها بعده تقول ما ضربت الا زيدا
كقوله لا تجاورنا اياك ديارا وقبله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا التركيب
وما نبالي اذا فعل وفاعل من المبالاة اذا شرطية تخصيصه بالجمل الفعلية وحملها على
المصدرية بما فيه وجار مجرور خبر كان ومع الاسم والخبر مضاف ما البد الا لا وتجاورنا اصله
ان يجاورنا اياك وبلا المهمزة لقوله يا الى الامر فاستغناء والكاف مستثنى منصوب على
المستثنى منه والشاهد فيه حيث وقع بعد الا مع انه ضمير متصل للضرورة ودبار مستثنى
منه بمعنى احد وحاصل المعنى انه ليس لنا هم لعدم مجاورة احد غيرك ان كنت جارتنا
وجواب الشرط محذوف والتقدير اذا ما كنت جارتنا ما نبالي وهل الناصب للشرط
فعل الشرط او جزاؤه قولان لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف و
ذلك لان انا قائم بالمتكلم وانت بالمخاطب وهو قائم بمن تقدم ذكره كقولك جاءني
وهو فاضل لا ابتداء الغيم الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة الى الكوفة قائم
بالبصرة هو معنى الحرف فكذا التكلم والخطاب والغيبة لاشتراكها معها في القيام والمتعلق
بالغير واتهم كما لا ينفك من الاستعمال الا مع وجود المتعلق كذا هنا فان لفظ انا لا ينفك
عن الاستعمال الا مع وجود المتكلم وكذا الخطاب والغيبة هنا غاية ما يمكن ان يقال في هذا
المقام لكون لا يضاف عدم استقامة ذلك يظهر وجهه بعد التأمل وقيل في الاضطار
الى قوله باختلاف صيغته وقد ذكرنا جميع ذلك في بحثنا المبني من اراد الاطلاع فليرجع
اليه من الضمائر المتصلة قيد بذلك لوجهين احدهما ان الضمير المنفصل لا
يستعمل مجرورا الا نادرا كما سيجيء وذلك لان الاصل في الضمائر الاتصال ويشترك

حال الاستعمال ويشترك

انشاء الله تعالى فالعدول الى الانفصال لا يجوز الا لمانع من الاتصال وهذا المانع كما
سنعرفه في المرفوع والمنصوب دون المجرور فالعدول عن المتصل في حالة الجر
الى الانفصال غير جائز ولذا لا يقع ضمير المنفصل مجرورا الا نادرا والثاني هو
ان المص في مقام بيان المتصل من الضمائر فيجب حمل كلامه عليه ياء المتكلم و
كاف الخطاب وهاء الغائب اعلم ان الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب ينقسم
الى ثلاثة اقسام الاول ما يشترك فيه النصب والجر اي يكون محله الرفع النصب والجر و
الثاني ما يكون محله الاعراب الثلثة والثالث ما يكون محله الرفع فقط اما الاول
فهو ما اشار بقوله وذلك ثلاثة الفاظ ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب
والاول كقولك اكرمني عبدي لان محل الياء في الاول نصب وفي الثاني جر و
الثاني كقولك انك فاضل وابنك جاهل حيث ان محل الكاف في الاول النصب
وفي الثاني جر والثالث كقولك اكرمه عبده فان الهاء في محل النصب في الاول
وفي محل الجر في الثاني وكل من الياء والكاف والهاء في الامثلة المذكورة لفظ
المجرور منه كلفظ المنصوب لا يقال ان ياء المتكلم يكون في محل الرفع ايضا كقولك
ضربي العبد حسن فان محل الياء كما يكون جرا يكون رفعا لكونه فاعلا بحسب
المعنى لانا نقول الظاهر ان المراد ان هذه الثلاثة لا يقع في محل الرفع فقط كما هي
في محل النصب والجر كما يقرينة القسمين الاخرين ان قلت ان هاء الغائب ليس
في حال الجر كحال النصب لفظا اذ قولك به وفيه وعليه الهاء في محل الجر ليس لفظه كلفظ
المنصوب لكونه مكسورا ولفظ المنصوب مضموما قلت ليس المقصود ان حركة الهاء في
حال الجر كحركتها في حال النصب بل المراد ان لفظها في حال الجر كلفظها في حال النصب
كما هو ظاهر قوله ولفظها جر كلفظها نصب ولفظها فيهما واحد والحركة مختلفة او
يقال ان كسر الهاء فيما ذكر عارض بعد بتبعية لاجل السبب الكسر الا ولى واما

القسم الثاني

٧١

واما القسم الثاني اي ما يكون محله الجر والنصب والرفع فهو ما اشار اليه بقوله للرفع
والنصب وجر نا صلح الخ ومثاله قوله تعالى ربنا اننا امنا والاول محله الجر والثاني محله
النصب والثالث محله الرفع واعترض ابو حيان على المص في المقام انه لا يختص ذلك
بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك لانك تقول في بي واكرمني صديقي وهم فعلوا وانهم فلهم
ولهم مال حيث ان الياء في المثال الاول فاعل في محل الرفع وفي الثاني مفعول وفي
اليه وهم في المثال الاول مبتدا وفي الثاني اسم ان وفي الثالث دخل عليه حرف الجر
فيثبت ان كلا من الياء وهم في محل الثلاثة وفيه نظر واضح اما في الياء فلانه وان كانت
فاعلا في الاول لكنها ياء المخاطبة وفي الثاني وان كانت مفعولا ومضافا اليه لكن
ليس ياء المخاطبة بل ياء المتكلم فالياءان مختلفان معنى وان اتحدتا لفظا والكلام
فيما اذا اتحد المعنى ايضا واما في هم فلانك قد عرفت ان الكلام في الضمير المتصل لان المنفصل
يذكره بعد ذلك حيث قال وذو ارتفاع وانفصال جعلا الخ فلا يرد النقض بالمنفصل
واما القسم الثالث فهو ما اشار اليه بقوله بعد ذلك وما علا ما ذكر يختص بالرفع
وهو تاء الفاعل الخ اراد بتاء الفاعل ما كان مضموما كما في المتكلم كضربت او مفتوحا
او مكسورا كالمخاطب والمخاطبة كضربت انما قيد بتاء الفاعل لاخراج التاء في مثل هند
ضربت وكذا ضربتا لانها حرف للتانيث لا ضمير كما مر ونقل ابن هشام عن الجرجاني انه ذهب
الى ان هذه التاء اسم ورده بانه حرف لاجماعهم وبالالف الدالة على اثنين كالغزاء
او اثنين كالغزاء في المخاطب والمخاطبة وتنصران في المخاطب والمخاطبة والغائبة
وينصران وتنصل ونصرنا وبالواو الدالة على جمع المذكر كما نصروا وتنصرون
وبنون الاناث كانصرن وتنصرن وينصرن وتنصرن وتنصرتن ان قلت ان
الحصر الذي يستفاد من قول الشيخ وهو تاء الفاعل والالف والواو وياء الخ
المخاطبة ونون الاناث ممنوع اذ هو لا يشمل بما في ضربتما وتم في ضربتم مع

انما انه بختصان بالرفع تلتاصل ضربتا ضربتما الا الالف التثنية وضربتم ضربتوا
بواو الجمع وقد ذكر هها الشارح الا انهم زادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في
تموئلا يلتبس المثنى المخاطب عند اشباع فتحه بالاطلاق والجمع بالمتكلم عند
اشباع ضمته وذلك لان مقتضى عادتهم زيادة حروف العلة فيما ارادوا زيادة
حرف فيه الا ان زيادتها هنا غير ممكن لاستثقال حرف العلة قبل الالف لانها
سعوية كالواو مثلا وزادوها هنا ولذلك اى ولاصل كونها كالواو ضم ما قبلها
فقيل ضربتما وضربتموا هذا لكن حذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير
اشهر من اثبات الواو وضموا ما قبلها قيل وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها
كان القصد من وضع المتصل من الضماير التخفيف والاختصار لم يأتوا سوى المثنى و
المجموع بعد الفصل الالف والواو كما اتوا بالنون في هذان والذان مثلا فوقع الواو
في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها للاحترز من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون
الجمع اما من اثبات الواو مع بقاء ضم ما قبلها فلعل ذلك لاجل ان استثقاله انما
هو في الاسم المعرب كما اشار اليه الشارح سابقا بهاجث قال ضابطه ليس في الاسماء
المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة الا الاسماء الستة حالة الرفع وخص ذلك بالاسماء
المعربة واعلم ان ما ذكر من كون الف التثنية وكذا واو الجمع ضميرا هو المشهور و
ذهب بعضهم وهو المازني الى انهما حرفان وعلامتان للتثنية والجمع وهو ضعيف
ولعل الباعث لهذا القائل على ذلك هو ان الالف والواو كان فاعلا يلزم وقوع
الفاعل في وسط الكلمة او اثر لما راى الفعل مسندا الى الظاهر مع الالف والواو فجعلها   فجعلهما
فجعلها حرفا لعدم جواز اسناد الفعل مرتين كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
وقوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فلو جعل الواو ضميرا
يلزم اسناد الفعلين الفعل مرتين وهو غير جائز والجواب اما عن الاول فلان

ليس

فلا شرفي وسط الكلمة اما في الماضي والامر فظاهر واما في المضارع لسقوط النون
بالعامل فكان في اخر الكلمة واما عن الثاني فلان اسناد الفعل مرتين انما يلزم اذا
جعل الاسم الظاهر فاعلا ونحن لم نقل بذلك بل نقول انه اما بدل من الضمير في الفعل
بدل الكل من الكل او مبتدأ والجملة خبره قبله وسيجيء تمام الكلام فيه في باب الفاعل ان شاء الله
وكذا الخلاف في ياء المخاطبة فما ذكره الشارح من كونها ضميرا هو مذهب سيبويه وجماعة
منهم وذهب الاخفش والمازني الى انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر كما ذهب الى
ان نون الاناث حرف لا ضمير وليس الامر كذلك فلا يخفى عليك ان ما ذكر من كون الالف
التثنية وواو الجمع ضميرا انما هو اذا كانتا في الفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا واما
في الصفات كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فينبغي القطع بكونهما حرفا و
علامات للتثنية والجمع لا ضمير كقولك هما حسنان وفاضلان مع انهما مطلوبان
وهم حسنون وفاسقون مع انهم مكرمون فالالف والواو فيهما حرف لا ضمير لوجوه الاول
اتفاقهم على انهما اعرابان للتثنية والجمع فلا يكونان ضميرا وفاعلا لان الفاعل هو الدال
والاعراب صفة وبينهما تناف فكيف يكون شيء واحد اعرابا وفاعلا والثاني هو انه
لو كانا ضميرين فاعلين لهذه الصفات لا يتغيران بدخول العامل على هذه عاملهما
لكنهما يتغيران بدخول العامل على عاملهما لكنهما يتغير تقول جاءني الضاربان و
رايت الضاربين وهكذا في الجمع فلا يكونان ضميرين بل حرفان لان الفاعل لا يتغير بدخول
العامل على عامله كقولك جاءني زيد ضاربا غلامه قدامه وكذا تقول مررت برجل
ماش غلامه قدامه فلم يتبدل جاءني والباء في فاعل الماشي وهو غلامه فلا يتغير
ليسهما والثالث هو ان الصفة متاخرة عن الجامد لتاخر الصفات عن الذوات فتكون
رعاية الالف والواو في الاسماء الجامدة اي في تثنيتهما وجمعهما كالزيدان والزيدون
حرف قطعا فينبغي ان يكون في الصفة ايضا كذلك   للفرع لئلا يعلو الفرع على الاصل

ان قلت ان الالف والواو في الصفة لو لم يكن ضميرا لصح قام الزيدان وقائمون الزيدون
على ان يكون كل من الزيدان والزيدون فاعلا للصفة اذ علم جوازه دليل على ان الالف
مثلا في الصفة فاعل قلت عدم جواز ذلك غير موقوف على كون الالف والواو فاعلا
بل هو لما قالوا من ان علامتي التثنية والجمع في الوصف يدل على تحمله ضمير الفاعل فلو كان
الاسم الظاهر بعده فاعلا ايضا يلزم اجتماع الفاعلين وهو خارج من الحد ورد اما
الزيدان في المثال المذكور وكذا الزيدون فهو اما مبتدأ والوصف خبره او بدل
من الضمير في الصفة هذا وما ذكرنا ظهر لك كالشمس في وسط النهار ان الالف والواو
في الصفات ليستا بضميرين مع انه صرح بعض المحققين بان لا يرى ضميرا في الصفات
الا في نحو قائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل فيه ليس
بفاعل بل هو تاكيد له علم انه كما يستتر ضمير الفاعل المستتر في الصفات كذلك يستتر في
مخاطب فعل الامر اذا كان مفردا وفي اسماء الافعال والظروف وفي الفعل المضارع المبدوء
بالهمزة والنون وتاء المخاطب كما سيجيء وكذا في واحد الغائب والغائبة من وضع الماضي
كما سيبين ان شاء الله تعالى   والمراد بالمخاطب لما كان ظاهر العبارة المصنف وكان على ان
الفاء الضمير وواوه وكذا نون المتكلم ايضا لان قوله والالف والواو والنون لما
غاب وغيره ومعلوم ان غير الغائب شامل المتكلم ايضا ولو يكن مستثنيا منها حمل الشارح
الشرايات المراد بالمخاطب   وجوبا هو لما صغر لحذف فعاد تمييز بذلك مع ان كلام
المصنف مطلق بغرينة قوله كافعل او افعل تنبسط اذ ثبت لان اسناد الفاعل فيها
اعلم ان الفعل بالنسبة الى فاعله من حيث الاسناد والعدم على اقسام احدها وجوب
الاستتار وهو ما مر ان قلت كيف يكون اسناد الفاعل فيما ذكر واجبا مع انه قد يقع
ظهوره كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وعلى ذلك ان تقول اضرب انا وكذا
نضرب نحن وتضرب انت قلت ليس هذه الصفات الضماير ما كان مستترا في الصيغ

المذكورة

المذكورة قطعا وكيف مع ان الضماير المستترة ضماير متصلة وانما هي تاكيد للفاعل
المستتر والثاني واجب الابراز وهو في التثنية والجمع مطلقا مذكرهما ومؤنثهما وان كانا
من الغائب والغائبة وصيغة المفرد المخاطب والمتكلم مطلقا اذا كانا من الماضي والمفردة
المخاطبة مطلقا سواء كانت من المضارع والماضي والامر والثالث جائز استتاره وهو في
مفرد الغائب والغائبة كقولك زيد ضرب وهند ضربت ومثله تقول في المضارع
لانك ان شئت قدمت زيد وهند واستترت الفاعل كما مر فيكون الفاعل ضميرا
مستترا وان شئت اخرتها فتقول ضرب زيد وضربت هند حتى يكون الفاعل اسما ظاهرا
وكل من الضماير المستترة والبارزة فيما ذكر ضماير متصلة واما قولهم الفاعل في نحو
زيد ضرب هو وهند ضربت هي لاجل تطبيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين
لفظ فعبر عنهما بلفظ المرفوع المنفصل يكونه ضميرا مرفوعا مثل ذلك المقدر وليس
المراد ان المقدر هو المذكور وكيف مع ان المذكور يقع تاليا لالا فتقول ما ضرب
الا هو مثلا وقد عرفت ان الضمير المتصل لا يقع تاليا لها وقد صرح بعض منهم
ان المقدر في نحو ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف هو نصف او ثلثه الا
الضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من الضمير المثنى   بخلاف ضمير النصب والجر
فلا يستتر لا وجوبا ولا جوازا وذلك لانهما فضلة فلا يستتر ان لان المستتر
لا بد ان يكون كجزء الفعل حتى يكتفى بلفظ الفعل عنه كالفاعل لانه لما كان
كجزء الفعل جوزوا في الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا
عن بلفظ الفعل الا ترى انهم اسكنوا اخر الفعل اذا اتصل بضمير الفاعل كضربت لئلا
يلزم توالي حركات اربع فيما هو في حكم الكلمة الواحدة لكون الفاعل بمنزلة الجزء
بخلاف المفعول ولذا لم تسكن اخر الفعل في نحو ضربك   فعل الامر ينبغي تقييده

بالاذا كان من صيغة المخاطب لان ضميره في غيرها بارز كما قدمنا الا ان يجعل المثال من حذف المعرف فلا يحتاج الى التقييد قوله والفعل المضارع المبدو بالهمزة احترز با
القيد الاول عن المضارع فانه كان مبدوا بالهمزة كاكرم مثلا وبالثاني عن
المضارع الغير المبدو بها وان كان مخصوصا بالمتكلم ولا يخفى انه لو اطلق الفعل و
قيده بالهمزة بالمتكلم لكان مفيدا للمطلوب ايضا الا انه عدل عن ذلك لان تقييد الفعل
بالمضارع كما يغني عن تقييد الهمزة بالمتكلم كذا يغني عن تقييد النون فيما بعده ايضا بخلاف
اطلاق الفعل وتقييد الهمزة بالمتكلم فانه لا يغني عن تقييد النون به كان التقييد
لا يغنيان عن تقييد التاء في قوله بعد هذا والمبدو بالتاء عن التقييد بالمخاطب
فكان الاولى ان يقيده بالمخاطب ليخرج الفعل المضارع المبدو بتاء الغائب لهند
تضرب بل المخاطب الواحد ليخرج مثل تضربان وتضربون مما هو مبدو بتاء المخاطب
لكنه لغير الواحد والمفردة المخاطبة لعدم استتار الضمير فيها الا ان يقال انه اكتفى عن
هذا التقييد بالمثال المذكور فالمعنى لكونه للمخاطب الواحد فتامل كقاموا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا اعلم ان خلا لازم في الاصل ويتعدى الى المفعول بمن تقول خلت
البلدة من العالم وخلت الدار من الانيس وقد يتعدى بغير حرف الجر بتضمين معنى جاوز
كما تقول خلا القوم البلد اي جاوز البلد لكن الاول اكثر استعمالا كما لا يخفى على
المتتبع لكن قد التزم هذا التضمين في باب الاستثناء فنصبوا الاسم بعدها وما عدا
فهو متعد في غير الاستثناء وايضا كما صرح به بعض المحققين وانما اتى بما مع ما الا انها لا
يكون حرفا ايضا لان استتار الضمير في الحرف واما مع ما فانها فعلان لان ما قبلها
مصدرية وهي مختصة بالفعلية على ما ذكره جماعة ويجيء تمام البحث الكلام في بحث
الاستثناء ان شاء الله والمفهوم هنا ان فاعلها مستتر فيهما وجوبا فينبغي من الذكر

ذكر الش

ذكر الش فيما في ذلك فاقول مذ لك لكونهما ملحقين بالا في الاستثناء والتزم اضمار
الفاعل فيها ليكون ما بعدها الاسم المنصوب من غير فصل كما في الا اذا عرفت ذلك فاعلم
ان هذا الضمير المستتر فيهما اما ان يعود الى مصدر الفعل المتقدم كقيام في المثال المذكور
على نحو ما ذكرنا في قولك ان تصدق فهو خير لك فيكون التقدير هكذا قاموا ما خلا
قيامهم زيدا وما عدا قيامهم عمروا اي وقت خلو قيامهم ومجاوزتهم زيدا واما ان
يعود الى اسم الفاعل المفهوم من ذلك الفعل اي قاموا ما خلا القائم منهم زيدا اي
وقت خلو القائم منهم زيدا على ما قال كثير منهم لكن ما صرحوا في بحث الضمائر جواز عود
الضمير في مثل هذا المرجع خصوصا الا ان يقال ان المرجع المعنوي شامل له ايضا وقال
جماعة يجوز ان يعود الضمير ايضا الى البعض المدلول عليه بالمستثنى منه فيصير التقدير الان
التقدير هكذا قام القوم وقت خلو بعضهم ومجاوزته زيدا ولا يلزم من مجاوزة البعض
اياه مجاوزة الكل التي كانت مفهومة من قولك قام القوم ما خلا زيدا فتامل ثم ينبغي
التنبيه للباعث على ارتكابهم هذه التكلفات في مرجع هذا الضمير مع انه لو عاد الضمير
فيها الى القوم لصح المعنى ايضا اذ قولك جاء في القوم ما خلا زيدا معناه جاء وقت
خلوهم ومجاوزتهم وهو معنى صحيح يراد بهذا الكلام فاقول الظاهر ان الباعث على
ارتكابهم تلك التاويلات هو انهم راوا الفعل مسندا الى ضمير الجمع مع عدم لحوق الف
او ضمير الجمع فالجاوا الى ارتكابها فان قولك قام الرجال ما خلا زيدا لو كان الضمير
في خلا عايدا الى الرجال كان الواجب ان يقال ما خلت زيدا او ما خلوا زيدا ولما كان
الاستعمال على خلاف ذلك ارتكبوا ما مر ليكون على وفق القاعدة لحفظ الكلام من
صدوره على خلاف القاعدة ولا يكون حالا وجه لتوهم اضمار الفاعل هنا
المصدر ما مر في خلا وما عدا فلا حظ ان الضمير غير يعود الى ما عاد اليه الضمير فيهما الا في

العبض

المستفاد من الفعل المتقدم لعدم جواز كون خالدا في المثال المذكور خبرا عنه كما لا يخفى
كما احسن الزيدين فان في احسن ضميرا عايدا الى ما يجب استتاره وقد اختلفوا
في تركيبه فقال سيبويه ومن الاخفش في احد قوليه ان ما نكرة يكون مبتدا واحسن
خبره وفيه ضمير يعود الى ما وسوغ الابتدا بالنكرة افادة التعجب فيكون المعنى شيء
احسن الزيدين وضعف ذلك بان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر وقال
الاخفش في القول الاخر ان ما موصولة وجملة احسن الزيدين صلة والخبر محذوف
فالتقدير الذي احسن الزيدين موجود وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
ويجيء تمام الكلام في باب فعل التعجب ان شاء الله سبحانه وافعل التفضيل وليس
على اطلاقه اذ يجيء في بابه ان افعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر كقوله ما من
ايام احب الى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وكذا كقولك
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حيث ان لفظ الصوم في
المثال الاول والكحل في الثاني مرفوع على ان يكون فاعلا لافعل كما سيجيء
وفيما عدا هذه وهو الماضي والظروف والصفات يستتر جوازا ولا يخفى عليك انه
ليس المراد في قولهم ان هذا الفعل مثلا يستتر الفاعل فيه جوازا ان ذلك الفاعل
المستتر بخصوصه وعدم استتاره كما عرفت مفصلا بل المراد هو انك ان شئت اضمرت
الفاعل فيكون الفاعل ضميرا مستترا كما تقول زيد قام وهكذا ما زيد في الدار و
زيد قائم وان شئت اظهرته بان تجعل الفاعل اسما ظاهرا فتقول قام زيد وما في الدار
زيد والعاقل زيد وينبغي ذكر اسم الفعل لانه اذ هو ايضا مثلها فتقول زيد هيهات
وهيهات زيد الا ان يقال انه اكتفى بذكر الماضي عنه فتامل ثم في نسبة جواز الاستتار
الى مطلق الماضي نظر لان من صيغه ما فيه يجب ابرازه الضمير كالمتكلم والمخاطب وغيرهما

كما مر

كما مر وانما ترك المضارع هنا لا وجه له اذ هو ايضا مثل الماضي كما تقول في الغائب
والغائبة زيد يضرب وتضرب زيد وهند تضرب وتضرب هند هذا وما عرفت
كلامه يستتر جوازا معناه انه ان شئت اضمرت الفاعل فيكون الفاعل الخ وان شئت
اظهرته بان تجعل الفاعل اسما ظاهرا مع انه عند عدم الاستتار يجوز ان يكون ا
لفاعل ضميرا منفصلا ايضا على عدم جواز ذلك وذلك لما سيجيء من القاعدة المتفق عليها
وهي انه متى يمكن الاتيان بالمتصل فالعدول عنه الى المنفصل غير جائز ثم المراد با
الظرف الذي يستتر فيه الضمير هو الذي يكون متعلقه محذوفا وجوبا
واستقل الضمير منه اليه وذلك اذا وقع في محل الصلة او الخبر او الحال او الصفة
كقولك جاء الذي عندك وزيد فوقك ورايت الهلال بين السحاب ومررت
برجل عندك كما سيجيء كل في موضعه ويدخل فيه الجار والمجرور لاشتراكه معه
في الحكم المذكور وهي نحن وهي مبتدا راجع الى الفروع خبره اما مجموع نحن
الى قوله وانتن او محذوف والتقدير هكذا وهي على ثلاثة اقسام الاول نحن و
الثاني هي الى قوله وهن والثالث انت بكسر التاء الى قوله وانتن اذ الاول فرع
لانا لان المتعدد فرع للواحد والثاني فرع لهو والثالث فرع لانت لان هذين القسمين
اما مفرد مؤنث او جمع ومعلوم ان المؤنث فرع المذكر والتثنية والجمع فرع للمفرد
وانما قدم المصنف ضمير الغائب على المخاطب تبعا للش في ذكر الفرع والا كان الاولى تقديم
المخاطب على الثاني وقد مر وجهه اذا عرفت ذلك فاعلم انا نذكر اختلافهم في اصل
الاصول المذكورة ليكون على بصيرة فنقول اما انا فعند الكوفيين ان الضمير هو مجموع
الاحرف الثلاثة من الهمزة والالف والنون بينهما واختاره المص وعند البصريين ان
الضمير همزة ونون مفتوحة والالف بعدها زائدة لبيان الفتح في حال الوقف اذ
لولاه لالتبس بان الحرفية حال الوقف لسقوط الفتح هذا في الوقف واما

فى الوصل نحو بنى تميم اثباتها لا لغتح مطلقا وعن عبرهم عليها الا فى الضرورة وقال
ابن هشام فالاكثرون على فتح النون وصلا وعلى الاتيان بالالف وصلا ووقفا
وقيل فى قراءة نافع اثباتها اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة
وعن ابى على لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها قال الاولى ان لا يثبت الالف فى موضع
هنا وقال نجم الائمة وقد يبدل همزة هاء نحو هنا وقد عد نحو انا فعلت فكيف كان
فهو للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا واما انت فعن البصريين ان الضمير
عندهم ان والتاء حرف خطاب وفقا للتاء دعى الاجماع على ذلك ومنه يعلم حال
فرعه وعن ابن كيسان ان التاء هى الضمير وهى التى كانت مرفوعة متصلة بالفعل
كفعلت فلما اريد انفصالها ادخل عليها ان ليستقل لفظا وذهب الفراء الى انها
بتمامها اسم والتاء من نفس الكلمة واما هو فالمحكى عن الكوفيين ان الضمير هو الهاء
والواو للاشباع بدليل التثنية والجمع فانك تحذف فيهما وكذا الكلام فى هى وعن البصريين
ان الواو من اصل الكلمة فالضمير مجموعها وكذا الياء فى هى وقال نجم الائمة وهو الوجه
لان حرف الاشباع لا يثبت ضرورة وقال الاعلم حركتا الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون فكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما
وهمو وهين فخفف بحذف الواو والياء وزيدت الميم للمار مثاله انا انا
الى اخر الظاهر ان الضمير مجموعها الى الفرع الذى يستفاد بدل عليه التفريع
ولا يخفى عليك ان ذكر الاصول الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغيبة ثم الاشارة
الى عدم اشكال الفرع كما فعله فى البيت السابق فلو بدل البيت الثانى بهذا ابى
اياك واياه ترى لذا انتساب فرعها فيهما كان اولى او بهذا اياى اياك
واياه اشهد لذا انتساب فرعها فيه كان اولى ايضا فانه اعلم انتك

نال عرضه

قد عرفت مما ذكره المصنف ان الضماير على خمسة انواع ثلثة للمتصل منها وهى ضمير الرفع و
النصب والجر واثنان للمنفصل منها وهما ضمير الرفع والنصب دون الجر وكل من
هذه الانواع الخمسة لثمانية عشر معنى فينبغى ان يكون لكل منها ثمانية عشر لفظا فيصير
فكان القياس ان يبلغ مجموع الضماير الى تسعين لفظا وذلك لان كل واحد من الا
نواع الخمسة اما للمتكلم او مخاطب او غائب وكل من هذه الثلثة اما مفرد او مثنى او مجموع
تحصل تسعة معان وكل من التثنية والجمع لمذكر او مؤنث تحصل ثمانية عشر معنى فينبغى
ان يكون بازاء كل معنى لفظ فيكون فى كل من الانواع الخمسة ثمانية عشر لفظا فيلزم
ان يكون المجموع لتسعين لفظا هكذا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فى كل
من الانواع الخمسة لكنهم جعلوا المتكلم لفظين وتركوا اربعة للمخاطب والغائب خمسة
تركوا فى كل منهما واحدا وبيان ذلك هو انهم جعلوا انا ونا فى ضربت وضربنا
وانا ونحن للمتكلم بان جعلوا الاول مشتركا بين معنيين اى للمذكر والمؤنث
اذا كان مفردا والثانى مشتركا بين الاربعة وهى مثنى المذكر والمؤنث وجمع
المذكر والمؤنث وذلك اما الاشتراك بين وبين المؤنث فى المتكلم فلعدم الالتباس
والقلة واما الاشتراك بين التثنية والجمع فى لفظ واحد وهو نا او نحن وعلة
زيادتهم بين المثنى فقال كان متصلا انه يعتبر فيه اتحاد لفظ مدلوله فعلى هذا القول
انه لا يجوز جعل نحن مثلا تثنية لانك لو عبرت عن نفسك وزيد تقول نحن فعلنا كذا
بدخول الفا التثنية فيها وسئلت عن تفصيل هذا المثنى تقول فى الجواب انا وزيد
فيعلم منه عدم جواز جعلها تثنية لعدم اتحاد لفظ مدلولها وهكذا فى الجمع وكذا
تثنية المخاطب والغائب فانك اذا قلت لزيد وعمرو انتما فعلتما وسئلت عن
تفصيل هذا المثنى قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهو صحيح لاتحاد لفظ
المدلول فكانك قلت انت وانت وكذا اذا قلت لزيد وعمرو وذكرهما فعلا كذا

يصح انهما لانه بمنزلة هو وهو وكذا جمعها اذا انتم بمنزلة قولك انت وانت مثلا وهم
بمنزلة قولك هو وهو وهو ولما كان شرط المثنى والجمع غير متحقق فى المتكلم جعلوا
التثنية صيغة نحن وجعلوا الجمع مشتركا معها فى هذا اللفظ للامن من الالتباس بسبب
القرائن هذا فى بيان المتروك من ضمير المتكلم واما فى بيان ما ترك من المخاطب والغائب
فهو لفظ المثنى المؤنث فيهما اذ تقول فى مثنى الاول ضربتما سواء كان للمذكر
والمؤنث وكذا فى الغائب ضربا وضربتا والضمير فيهما واحد وهو الالف والتاء
فى الثانى حرف تانيث كما تقدم بيانه فظهر لك من المتروك فى كل من الانواع الخمسة
ستة ومجموعها ثلثين فبقى لكل من الانواع اثنا عشر لفظا فيبقى مجموع الضماير ستين
لفظا يحصل من ضرب الخمسة فى اثنا عشر والضمير ايا واللواحق له عند سيبويه
حروف الى قوله مضافا اليها اعلم انهم قد اختلفوا فى هذه المسئلة حتى تحقق بينهم
اقوال سبعة الاول هو ما نسب اليه سيبويه من ان الضمير ايا واللواحق من الياء
فى المتكلم والكاف فى المخاطب والهاء فى الغائب حروف وهو المنقول عن جمهور
البصريين واختاره فى اللباب والفاضل البيضاوى وابن الحاجب فى شرح المفصل واستدل
عليه بان تلك اللواحق الفاظ اتصلت بيتبين بها من رجع الضمير اليه
فيجب ان يكون حروفا كالتاء فى انت والثالث ما نقله عن المصنف من ان ايا ضمير ايضا
واللواحق اسماء مضافا اليها وهو المنقول عن الخليل والاخفش والمازنى واستدلوا
على ذلك بما حكى عن بعض العرب اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه الشباب حيث
وقع ايا مضافا الى الاسم الظاهر فينبغى ان يكون تلك اللواحق ايضا اسماء مضافا
اليها لانه اذا ثبت الاضافة الى المظهر جاز الاضافة الى المضمر ايضا والثالث
هو المروى عن الزجاج والسيرافى من انها اسم ظاهر خص بالاضافة الى المضمرات
والرابع ما نقل عن جماعة من الكوفيين من ان الضماير هى ما بعد ايا وايا عامة

ودعية

وذهب بعضهم الى التلفظ بها منفصلة لانها لما فصلت عن العوامل تعذر النطق بها
مفردة فضم اليها ايا لتستقل به والخامس ما نقل عن جماعة اخرى منهم الفراء من ان
اياها مثلا بكلها اسم مفرد والسادس ما ذهب اليه المبرد من انه اسم مبهم يخص
اسما بالاضافة والسابع ما حكى عن الخليل فى القول الاخر من انه اسم مظهر نائب
مناب المضمر فهذه هى الاقوال فى المسئلة فها انا اذكر الجواب عن غير المختار
عنها ثم اشير اليه فاقول اما عن الاول فبما سيجئ واما عن القول الثانى فبما صرح
به جماعة منهم نجم الائمة من عدم جواز اضافة الضماير وابن جنى فى منع الا
الاضافة عدم اضافة المعارف اضافة معنوية وقد عرفت ان الضماير اعرف
فتعين الجواب اولى فتامل واما استدلالهم بالمثل المذكور فقد اجاب عنه الز
الزمخشرى والبيضاوى وغيرهما انه شاذ فلا يلتفت اليه واما عن الثالث فبانه
لو كان كذلك للزم اعرابه لان وجه اعراب اضافته لان المقتضى للبناء خارجه
المقتضى للاعراب وهو الاضافة التى من خواص الاسماء فينبغى الاسم على اصله
من الاعراب مع انه بالاتفاق ليس كذلك وبه يجاب عن القول الثانى وسيجئ عنه
واما عن الرابع فبان معاده عدم كون ايا ضميرا منفصلا مع ان الظاهر اتفاقهم على
ذلك وايضا لو كان الامر كذلك لو كان اللازم تاخير الضمير وتقديم الدعامة
مع ان العكس كان الاولى محلا واولوية الاصل التقديم كما فعل ذلك فى انت
بناء على ان الضمير ان والتاء حرف كما تقدم واما عن السادس فبما مر فى الثالث
واما عن السابع فبانه نيابة الظاهر عن الضمير خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل
وايضا ليس فى الاسماء الظاهرة ما يختلف اخره بياء وكاف وهاء ولا موجب لالتزام ذلك
لما سلكه وايضا قد يرد على القول الاول والثانى ان حكمهم بان الضماير اعرف
المعارف ينافيهما اذ كيف يكون ايا ضميرا مع انه لا يفهم المراد منه الا بذكر الغير معه

واضح حكمهم بان الضمير اما موضوع للمتكلم او المخاطب او الغائب بناء فيها لانه لا يصدق
على ايا اذ الا بما هي كيف يكون ضميرا اذا عرفت ذلك نقول ان المختار من هذه الا
الاقوال الخامس لسلامته من هذه الايرادات واصدق التعريف المذكور للضمير
من انه موضوع اما للمتكلم او المخاطب او الغائب عليه ح اذا باي على هذا موضوع
للمتكلم واياك للمخاطب واياه الغائب هذا واعلم قد ذكر نجم الائمة انه قد تفتح همزة ايا
وقد تبدل الهمزة مفتوحة ومكسورة هاء انتهى وقال الفاضل البغدادي وقرئ
واياك بفتح الهمزة وهياك بقلبها هاء والظاهر انه قراءتها واحد وانما ذكر اياك
لان المقام يقتضي ذلك لذكره ذلك عند قوله تعالى اياك نعبد لما فيه من الاختصاص
المطلوب الموضوع لاجله الضمير فيعلم منه ان الاصل في الضمائر المتصلة اذ علم جواز
الاتيان لشيء مع وجود اخر واتيانه مع عدم امارة الفرعية وكانك قد عرفت ان
المضمر انما يؤتى للستر حقيقة واطلاقه على البارز من المتصل مجاز فلا عن المنفصل
وانما يؤتى بها المضمر لاجل الشباهة فيكون البارز من المتصل والمنفصل فرعا في عبارة
المتن نظر اذ مع قوله وفي اختياره لا يحتاج الى قوله اذا تأتى وكذا بالعكس فالمناسب
ان يقول هكذا اذا تأتى ان يجيء المتصل فلا يجوز اتيانك بالمنفصل اذ هذا مع
ورود ما ذكر عليه مذكور فيه جواب الشرط بخلاف ما ذكره فان جوابه فيه محذوف
فصل هو جواب الشرط اعني قوله فان لم يتأت اي وان لم يمكن الاتيان بالمتصل
بان كان عامل الضمير متأخرا او محذوفا الى اخر ما انا ابين وجه عدم امكان الاتيان
بالضمير المتصل في هذه المواضع باعانة الله سبحانه فاقول اما عدم امكانه اذا كان
العامل متأخرا كقوله تعالى اياك نعبد فلان الضمير انما يتصل بالجزء الاخير من الفعل سواء
كان مرفوعا كقولك ضربت او منصوبا كقولك ضربك وهنا عن ممكن ذلك اذا المفروض
انه مقدم فلا يجوز ان يتصل بالجزء المقدم من الفعل لما عرفت فيجب انفصاله

وانما

والثاني تقدم مر ان الضمير المتصل ما لا يصلح لان يتبدل به واما عدم امكانه اذا كان
عامله محذوفا كقولك ان اياه ضربته فلما عرفت ايضا من انه يتصل بالجزء الاخير
من الفعل وحذف العامل يمتنع من ذلك ومنه قولك اياك والاسد وقولك لمن يسألك
من اضرب واياه ولا يخفى ان القسم الاول لا يتصور الا في الضمير المنصوب لان العامل
لا يتقدم واما الثاني فيعم المرفوع ايضا وقد عرفت المنصوب واما المرفوع فكقولك ان
انت مضروبت واصله ان ضربت ضربت حذف العامل وابقي الضمير فانفصل واما
عدم امكانه اذا كان عامله معنويا كقولك انا زيد فلان الضمير لفظي والعامل معنوي
والاتصال للفظ بالمعنى غير ممكن فيجب الانفصال هذا على القول بان العامل في المبتدأ
الابتداء واما على القول بان العامل فيه الخبر فلا مر في المعمول المتقدم واما عدم
امكانه اذا كان محصورا مثل ما ضربك الا انا فلما مر في تعريف المتصل من انه لا يلي
الا وكذا اذا كان محصورا بمعنى الا كقولك انما هو قائم واما عدم امكان اتصال
الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هي له كقولك زيد عمرو ضاربه هو فلانه
لو اتصل الضمير وقيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو لكونه اقرب بخلاف زيد الى الضمير المستتر في الوصف بخلاف ما لو انفصل
وقيل زيد عمرو ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم منه ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر اعني زيدا اذ لو لم يكن ذلك لا حاجة الى انفصاله وهذا الالتباس
وان لم يتحقق في جميع المواد اذ قولك هند زيد ضاربته يصدق عليه ان الضمير اسند
اليه صفة جرت على غير من هي له مع انه مع الاتصال لا التباس فيه اذ يعلم منه ان
الضمير في الصفة عائد الى هند لكن الحكم مطلقا طردا للباب فيجب ان يقال هند زيد
ضاربته هي هذا على مذهب البصريين وعند الكوفيين اختصاص جواز الانفصال بصورة
خوف اللبس وعدمه عند عدمه وهو اولى لما عرفت من عدم جواز الاثبات بالمنفصل

بالمنفصل عند التمكن من الاثبات بالمتصل والصورة المذكورة الاثبات بالمتصل فيها ممكن
فالعدول عنها الى ما يتوقف وجوده على عدم التمكن منه غير جائز ثم المراد بالصفة هو
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وبالجري على غير من هي له هو ان يكون حالا من
ذلك الغير كقولك رأيت زيدا وحالا لما ضاربه هو او خبرا عنه كقولك زيد عمرو ضاربه
هو او صفة له كقولك مررت برجل ضاربه هو ففي جميع هذه الصور وجب انفصال
الضمير لدفع الالتباس وهذه المواضع التي اشار الشارح اليها لوجوب انفصال الضمير
فيها وقد اوضحناها وزادوا مواضع اخر ليس المقام مقام بيانها ثم ان هذه المواضع و
غير ليست ليست هنا الا موجبة للاثبات بضمير الرفع او النصب دون الجر ولهذا
تقسموا الضمير المنفصل الى الرفع والنصب وحكموا بعدم مجيء المجرور من المنفصل
كما تقدم اليه الاشارة على الاسم لان الاصل في الضمير المتصل كما عرفت
لا يحتاج الى دليل نعم اجراؤه على خلاف الاصل يحتاج الى دليل ولهذا قال في الشرح
المطول والحاصل تفريعا انه متى امكن الاتيان بالمتصل لا يجوز العدول عنها الى المنفصل
لكن يستثنى من هذه الكلية صورتان كما سنبينه وننبه الى كل منهما عند ذكرهما
ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع احترز بقوله ثاني ضميرين عن الاول
فانه لا يجوز فيه الا الاتصال وبقوله اولهما اخص عما اذا كان الثاني اخص او مساويا
فان في الاول يجب الانفصال لانه لو كان متصلا يتعلق بالضمير فلزم تعلق
الاشرف بالادنى كقولك زيد اعطاك اباه ونقل سيبويه عن النحاة تجويز
الاتصال ايضا قال وانما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب وفي الثاني كما على
ما سيجيء من قوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا الخ وبقوله غير مرفوع عما اذا كان
اول الضميرين مرفوعا كالجزء من الفعل فكان ضمير الثاني ح متصل بنفس الفعل
فلا يجوز فيه الا الاتصال هذا مع ما ذكره سلمنيه فان اول الضميرين فيه اخص

من الثاني

من الثاني وغير مرفوع فيجوز لك ح اتصال الثاني كما تقول سلنيه وانفصاله فيقول سلني
اياه كما ذكره اما الاول فلما عرفت من ان الضمير الاول اخص فلا كراهة لتعلق الادنى
بالاشرف وبه جاء في الكتاب قوله تعالى فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم وقوله تعالى
انلزمكموها وغيرهما واما الثاني فلان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال
المرفوع واعلم انه ليس الحكم مختص في خصوص سلنيه بل يعم كلما كان فيه ضميران
يكون الاول منهما اخص وغير مرفوع وهو المراد بقوله وكذا ما اشبهه الا اذا كان
العامل من النواسخ كقولك خلتنيه فانه يصدق عليه ان فيها ضميرين يكون الاول منهما اخص
الا انه ليس مشتركا مع ما ذكر في الحكم المذكور ولهذا لم يرجح المص في الاول اتصال
الضمير الثاني او انفصاله مع انه في خلتنيه حكم بالاتصال وهذه احد الصورتين
اللتين تقدم اليهما الاشارة من انه يستثنى من القاعدة الكلية المذكورة قد صورتان احدهما هي هذه يعني اذا اجتمع في الكلام ضميران يكون الاول منهما
اخص وغير مرفوع ولم يكن العامل فيهما من النواسخ فح يجوز في ثاني الضميرين
الاتصال والانفصال من غير ترجيح بينهما كما يظهر من المص والشارح وان كان الاولى
اولى الاتصال لانه الاصل والمخرج عنه عين ثابت والصورة الثانية المستثناة
من القاعدة المذكورة هي ما كان الضمير منصوبا بالفعل الناسخ سواء كان هناك
ضمير اخر كان او لم يكن مرفوعا كما في كنته او لا كما في خلتنيه فان الضمير فيه
الياء والهاء منصوبان وهو ما اشار بقوله في كنته الخلف انتمي الخ اولم يكن فيه الا
ضمير واحد منصوب كما كانه زيد في اتصال وانفصال ما هو حين الكلام اذا
اخوتها اراد بالشارح التنبيه على الفرق بين الصورتين اذ في الاولى يعتبر عدمه
كون الضمير الاول مرفوعا بخلاف الثانية وفيها يعتبر في ثاني الضميرين كونه منصوبا

بالفعل الناسخ سواء كان الاول مرفوعا ام لا كما تقدم والتنبيه على عدم اختصاص
الحكم بكان فقط كما توهم بعض منهم وظاهر عبارة الشرح حيث قال في اتصال وانفصال
يدل على ان الخلاف في جواز الانفصال وعدمه وهو الظاهر الدليل الذي سيذكره
والمفهوم من الدليل الذي ذكره لسيبويه تعين الانفصال وعدمه والمستفاد من جماعة
ان خلافهم في الرجحان والعدم لا في الاصل الجواز لانه وارد في الفصيح كقوله
تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم وكقوله صلى الله عليه وآله لعمر ان اراد ان
يقتل ابن الصياد ان يكنه فلن تسلط عليه فان لا يكنه فلا خير لك
في قتله الشاهد في موضعين حيث جيء فيهما بالمتصل دون المنفصل فيعلم عنه
ترجيحه لكونه في الصورتين خبرا في الاصل اي في باب كان واخواتها وباب
خلت ونحوه وذلك لانه قبل دخولهما كان خبر المبتدا فكذا اي سيبويه ولو يصرح
به تاديا والمراد بهذا الكلام رفع ما يرد على المصنف في المقام وهو ان قوله وعن اختيار
الانفصال لا الظاهر ان كل من عبر المصنف اختار الانفصال ولبس الامر كما عرفت
من نقل الشيخ جماعة اختيار الاتصال في المقام مع ان عمله بما نرى كما تقدم قول
ما تقدم الا يصلح لان يكون منشا الاختلاف في بيان المواضع التي يؤتى فيها
بالضمير المنفصل او كان منصوبا اي كان عامله معنويا وهو انما يصح اذا كان رفع
الخبر بالابتداء وهو منافي للسيجيء في باب الابتداء عند قول المصنف كما رفع
خبر المبتدا وهو الصحيح الذي نص عليه سيبويه ويمكن ان يبنى ما تقدم في
بحث الضمائر ان الضمائر المتصلة ما كان غير مستقل بنفسه فلا يصلح ان يكون
خبر المبتدا او يحتمل ان يكون مراده مما تقدم ذلك وهو وان كان غير صريح
في تعين انفصاله خبر المبتدا الا انه لا يخلو عنه وكذا قول المصنف واتصال منه

ما لا يبتدا

ما لا يبتدا اذ قد عرفت انه ليس المراد منه وقوعه مبتدا بل المراد انه لا يصلح لان
يقع كلمة مبتداة بها ولو يكن جزء الشيء اخر ومعلوم ان خبر المبتدا كلمة مبتداة
مستقلة والمقصودة المقيدة على ما يصلح لان يكون ضميرا متصلا اما على القول بكون
عامل الابتداء فظاهر لما عرفت عنه قوله او كان معنويا واما على القول بكونه عامله
الابتداء بان عامل المبتدا فلان المرفوع بالفعل انما يتصل به لان الفعل مقتضى له
اصالة ولهذا لا بد لكل فعل من مرفوع ولا يخلو منه ابدا وليس الاسم كذلك اذ كل اسم
رافعا له فتامل وبما ذكر ظهر لك عدم جواز كون المبتدا ضميرا متصلا اما على القول
بان عامله الخبر فلما ذكرنا انفا لان الخبر اما اسم او جملة وليس المرفوع من لوازم اصلها
وهو الاعرف على غيره اعلم ان مقتضى القياس عدم التعريف بالاعرف
لان اصل التفضيل لا يبنى من الثلاثي المزيد فيه اذ عادة التعريف لان ما فطر
جميع الحروف فيه يتعذر كالاجنبي ومع الحذف لا يعلم منه انه ثلاثي بني منه افعل
التفضيل ام لا بل مقتضاه ان يؤتى باكثر تعريفا كما يجيء في افعل التفضيل ونحوه الا انه
السماع جواز ذلك اذ صرح بعضهم بسماع الاعرف منهم الضماير الاثنان بصيغة
الجمع اما لتعدد الامثلة او بالحمل على اكثر ما يبلغ فيه الضمير عدد الجمع كالمثال
الذي ذكره اذ يجوز ان يكون هناك ضميران للدرهم كما تقول الدرهم اعطانيه زيد على
الاتصال او اعطاني اياه واعطاه اياي على الانفصال اذ ضمير المتكلم اخص من
ضمير المخاطب الى قوله من ضمير الغائب قد عرفت ذلك فيما ذكرنا سابقا وان اردت
ان يتضح لك حقيقة الحال فاعلم انك اذا سمعت من متكلم ما تعرفه بخصوصه وان كان
هناك اشخاص متعددة واما اذا سمعت من متكلم الى مخاطبات ويكون هناك اشخاص
متعددة لا يعلم بمجرد ذلك الخطاب المخاطب وكذا في الغائب لان المخاطب اعرف

كما سيجيء والاعرف من الاعرف فاعرف واما اخصية المخاطب فلان المتكلم يعرف المخاطب
بالعين والقلب بخلاف الغائب فان اللازم فيه ان يعرف بالقلب ولا يجوز في
نحو اعطيتك اياه تقديم الغائب وذلك لان زيد يصلح لان يكون معطى ومعطى به
كان المخاطب كذا كل منهما يصلح للاخذية والماخوذية فاذا جوز التقديم والتاخير
في كل من الضميرين يلتبس الاخذ والماخوذ فلذلك خص التقديم باحدهما ليصير فيه
قرينة على انه اخذ بخلاف المثال الاول المذكور في الشرح فان القرينة فيه قائمة لتعيين الاخذ
والماخوذ وهي عدم صلاحية الدرهم الا للماخوذية ولهذا جوز التقديم والتاخير في كل
من الاخص وغيره وفيه ان الحاصل ان الموضع الذي يجوز فيه اتصال الضمير وانفصاله
وهو ما كان اول الضميرين فيه اخص وغيرهم مرفوع كما تقدم عند الاتصال لا بد من
عدم تاخير الاخص وعند الانفصال يجوز لك تاخير الاخص وعدمه لان لك تاخيره
وابقائه على حاله الا اذا خيف اللبس كما تقدم اما عدم جواز تاخير الاخص في صورة
الاتصال فواضح اذ تقديم الادون على الاشرف مع تساويهما في الاتصال غير جائز
واما جواز تاخيره في صورة الانفصال فلان الاصل في الضماير الاتصال وهذا الضمير
وان كان من حيث الاخصية اشرف ولكن ذلك من حيث جريانه على الاصل يجوز تقديمه
عليه كما ذكره بقوله اعطيته اياك اما عكسه فواضح في هذا الحكم وكذا تمثيله بقوله اعطيته
اياك لا يساعد ما ذكره اولا في بيان جواز اتصال الضمير وانفصاله من تخصيص ذلك
بثاني ضميرين اولهما اخص فان اياك هنا كان اول الضميرين مع انه قد انفصل
ان قيل ان المراد من كونه ثاني الضميرين وقوعه في المقام الثاني فعلى هذا يصدق ان
اياك في المثال المذكور ثاني الضميرين قلنا على التسليم ذلك يرد عليه ما ذكره اولا
من كون اول الضميرين اخص فانه على هذا يكون اول الضميرين الهاء وهو غير اخص

كالاجنبي

كالاجنبي فانه على هذا لا يعني لقول المصنف وقدم الاخص في اتصال الا ان يحمل القول
الثاني بعد قول المصنف انما سبق من الاخص كما هو واضح فالاحسن في المقام عبارة
ابن الحاجب حيث قال واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف
وقدمته فلك الخيار في ضمير الثاني نحو اعطيتكه واعطيتك اياه وضربتك وضربي اياك
والا فهو منفصل انتهى كلامه والى ما ذكره ذكر في هب منهم الثاني وذلك لانه لو لم
ينفصل الثاني من الضميرين بل يتصل في تقديم كل منهما الترجيح من غير مرجح اذ المفروض انهما
متحدان في الرتبة فانفصل الضمير الثاني تحرزا عن ذلك اي الترجيح من غير مرجح مثاله
اذا كانا متكلمين قولك ظننتني اياي وللمخاطبين نحو قولك علمتك اياك وللغائبين نحو
حسبته اياه كان يكون احدهما مثنى والاخر مفردا وذلك لئلا يلزم اجتماع المثلين
لفظا ومعنى ومقتضى ما ذكر ناه من لزوم الترجيح من غير مرجح عدم جواز الاتصال الا ان يقال ان
الاختلاف الذي اعتبره الشارح من جهة ان المثنى مثلا لكثرة مدلوله بالنسبة الى المفرد اشرف
فتقديمه اولى وكذا الجمع هذا اذا كان المقدم مثنى مثلا واما اذا قدم المفرد فنقول انه
من حيث كونه اصلا للمثنى مثلا اولى باختلاف الحيثيات وهذا القدر الصدر
لعله يكفي للتحرز عن الترجيح من غير مرجح الا ان هذا الاختلاف لو كان سببا لوصل الضمير
ينبغي جوازه في المتكلمين والمخاطبين ايضا لامكان هذا الاختلاف فيهما الا انا نقول انه
انه لا يصح فيهما الاختلاف في المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يبنى على المثنى و
لا على الجمع فلا ظننتكما اياكما فلهذا لا يجوز فيهما الا الفصل في الثاني كما ذكره على انه
نقل عن المبرد واتصال الثاني في غير الغائب ايضا ونحوه والضمير يعود الى مصدر
الفعل الناقص او الى اسم باعتبار تاويله بالمصدر وما لها واحواتها لكون احد الضميرين
للغائب مثنى والاخر مفردا ونحوه كان يكون احدهما مفردا والاخر جمعا او مثنى
وجمعا وجمعا وانما رجح الشارح بين الاحتمالات ما ذكره ثم قدم المثنى على المفرد

معا ان العكس كان اولى بتعا لمشاهد النعب ذكره فى الوجهين اذا المذكور فيه المبتدأ
والمفرح بتقديم الاول على الثاني نحوانا الجاه تعفوا اكرم والد بحالة لوجهك
فى الاحسان لسط تهجر النفر المسبط البشاشة قال الجوهري الانبساط ترك
الاحتشام والبهجة بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء الفرح والسرور والعفو
معنى الاتباع التركيب لسط مبتدأ سوغ الابتداء تقديم الخبر الظرفي وبهجة عطف
عليه ولوجهك خبره متعلقه محذوف وجوبا وفى الاحسان متعلق بمحذوف وجوبا
ايضا فى موضع الحال من الضمير فى الخبر انال فعل تعفوا فاعله اكره والدمضاف
اليه والشاهد فى الضميرين اي هما حيث انهما متصلان مع اتحادهما فى الرتبة الاول
ضمير المثنى والثاني ضمير المفرد هما مفعولان لقوله انال والاول يعود الى البسط
والبهجة والثاني الى الوجه المعنى لبشاشة وفرح ثابت لوجهك حال كون ذلك
البشاشة مثلا فى حالة الاحسان اعطى ذلك البشاشة والسرور اتباع الكرم والد
ونحو قول الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض
فى دهر الدهارير جواب عن سوال مقدر تقريره هو ان مقتضى ما ذكر عدم جواز
الانفصال مع امكان الاتصال الا فى المواضع المذكورة فما تقول فى قول الفرزدق
حيث اتى فيه الضمير المنفصل مع ليس من شئ من المواضع المذكورة التى يجوز فيه الانفصال
ايضا وتقرير الجواب هو ان انفصال الضمير فى البيت مع عدم كونه من تلك المواضع للضرورة
وقوله ونحو قول الفرزدق مبتدأ وقوله الضرورة مبتدأ ثان وجملة افضت انفصال
الضمير خبره والرابط الضمير فى افضت وجملة المبتدأ والخبر خبر الاول والرابط محذوف
ونحو قول الفرزدق الضرورة افضت انفصال الضمير فيه وانما ذكر البيت هنا ولم
يذكره بعد قوله وفى اخبار لا يجئ المنفصل اذا تأتى ان يجئ المتصل كما ذكره بعضهم
هناك تنبيها على ان المناسب ذكره ههنا ليعرف المتعلم اولا المواضع التى يجوز

فيها

فيها الانفصال حتى تعلم ان البيت ليس منها بل انفصال الضمير فيه للضرورة بيت اللغة الباعث
من الذى يبعث الموتى ويحييهم والوارث هو الذى ينتقل اليه الاملاك بعد موت
الملاك والمراد ههنا هو الله تعالى وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت
والدهر الزمان والدهارير الشدائد التركيب بالباعث متعلق بحلفت فى قوله
قبل هذا البيت انى حلفت ولم احلف على فند فناء بيت من الساعين عن معمور والوارث
صفة له والاموات منصوب اما بالباعث والوارث على ما يجئ فى بحث تنازع العاملين
وقد ضمنت جواب القسم والارض فاعله واياهم مفعوله والشاهد فيه حيث اتى
بالمنفصل للضرورة المعنى قسمت بالمحيي الاموات والذى يرجع اليه الاملاك قد
اشتملت عليهم الارض الخ اذا كان اشار بذلك ان مع الفعل فى كلام المص ليس
حالا من ياء النفس كما توهم بعضهم لاستلزامه الحال من المضاف اليه مثل الجزء فكيف يجوز
ان يكون حالا منه وجملة الشرح جزاء من الفعل الناقص وهذا وان استلزم حذف كان
مع اسمها وبجئ انه نعوان ولو كثيرا اشتهر وهنا ليس كذلك لكن حمل الكلام على
خلاف المشهر اولى من حمله على خلاف الجواز هنا مع انه يحتمل ان يكون كانت فى الشرح
تامة لا ناقصة ويكون قول المص مع الفعل فى موضع الحال عن الفاعل المستتر فيه على
لا يرد ما ذكر ايضا لانه مخصص بكان الناقصة لا التامة كما يدل على هذا قول المص فيما بعد
ويحذف فيها ويبقون الخبر فعلى هذا لا يلزم على ما حمل عليه الشرح كلام المتن الا حذف
عامل الحال ويجئ انه يجوز اذا دل الدليل عليه جائز هذا ايضا كذلك كما يظهر ذلك للتامل فيكون
المعنى هكذا والتزم نون الوقاية قبل ياء النفس اذا وجدت تلك الياء حال كونها متصلة
بالفعل هذا لا يقال ان هذا الاحتمال لا يمكن ان يكون مراد الشرح لانه صرح بكون كان عاملا
فى الحال ويجئ فى مبحث الحال تصريحه بعدم جواز ذلك لانا نقول الظاهر ان مراده هنا
من عدم جواز عمل كان فى الحال انما هو اذا كانت ناقصة لا تامة فلاحظ عبارته هناك

حتى تظهر لك وجهه ويحتمل ان يقال فى تركيب البيت وجها آخر احسن منها بان يقال
ان قوله معنى الفعل ظرف لقوله النزم وكذا قوله ياء النفس والمعنى حتى النزم فى
الفعل قبل ياء النفس نون وقاية من غير ارتكاب خلاف جواز ولا خلاف راجح
ولولا قوله بعد مع الفعل متصلة به لا مكن حمل كلامه على هذا اي متصلة به
اراد بهذا التفسير اخراج مثل جاء الي جبر عمر واذ يصدق عليه ان الفعل مستعمل مع الياء
كما ان الفعل مستعمل مع المجرور اذا لم يتصل المجرور به ايضا وكذا يقال ان الفعل يكون
مع حرف الجر عند اتصاله به ايضا مع ان النون لم يدخل قبل الياء فيه اذا قيل اكرمي
بدلا اكرمني فاسدا مذكرا لم يفهم المراد ينبغي تقييده فيما اذا كان هناك مخاطب متعدد
مذكر ومونث ولم يفهم المراد بالقرينة من التوجيه وغيره خصوص المخاطب اذ اطلاقه
ممنوع لانه اذا لم يكن هناك الا مخاطب مذكر وحده متعددا كان او لا او مع المونث
لكن يفهم المخاطب المذكر بالقرينة لا التباس حينئذ كما لا يخفى ان قلت يمكن دفع الالتباس
فيما اذا كان بعكس ما ذكر ايضا اي ادخال نون الوقاية فى صيغة المونث دون المذكر
والا فالفرق بينهما قلت الفرق بينهما هو ان الياء فى صيغة المونث فاعل وقلعت
واراد انه كالجزء من الفعل فلا يجوز الفصل بينهما بالاجنبي بخلاف الياء فى صيغة
المذكر فانه مفعول فلهذا خصت النون بها لانه تعبير من الكسر المشبه للجر اسم ان
عايد الى النون المذكورة وضمير المنصوب مع الفعل الى الفعل اي قال من المص
سميت تلك النون بالوقاية لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر وجه المشابهة بينهما
كون حركة تحتانية فى آخر الكلمة وانما قال من الكسر المشبه للجر اشعارا بانه ليس بجر
حقيقة لان الجر هو الحركة التى بالعامل وهذا الكسر ليس بعامل بل لاجل مناسبة
الياء ثم انه انما منع من لحوق هذا الكسر فى آخر الفعل لما عرفت من انه مشابه وهو لا
يدخل فى الافعال لكونه من خواص الاسم لما ذكرنا عند ذكر خواص الاسماء فكذا

ما اشبهه

ما اشبهه ان قلت كما لا يدخل على الفعل كذا لا يدخل على الحرف وكما يمنع الفعل من
الكسر المشبه للجر فينبغي ان يمنع الحرف ايضا فلم زيد الحرف بباب نون الوقاية وادخل
عليها الكسر مع ان مقتضى ما ذكر عدم جواز لحوقه بها ايضا قلت لان الكسر فى النون
ليس مشابها للجر لما عرفت من ان الكسر المشابه للجر هو ما كان فى آخر الكلمة وهو غير
صادق فى النون المذكورة لانها حرف واحد لا اول له ولا آخر بل المجئ انه آخر من شئ
اذا كان له اول ثم اوسط او كل من منها واخرها آخر جزء منها وهو ليس كذلك مدخول الكسر
لان مدخوله مجموع النون لا آخرها ان قلت لا يجوز ان يكون علة الحاق النون
فى الفعل قبل ياء المتكلم منع لحوق الكسر فيه لوجود الكسر فى مثل اكرمي المسند الى
المونث مع عدم لحوق النون فيه قلت العلة انما يجب اطرادها اذا لم يمنع منه
مانع وهو هنا موجود وهو ما مر من كون الياء فاعلا وهو عندهم كالجزء
من الفعل ولهذا ترى انهم اسكنوا آخر الفعل لئلا يلزم توالي الحركات الاربع وهو
انما يمنع فى الكلمة الواحدة فاعل الفاعل عندهم مع الفعل كالكلمة الواحدة كما تقدم
واخروا علامة الاعراب فى الفعل المضارع فى الامثلة الخمسة كما مر فعلى هذا لا
يمكن الحاق النون قبل هذه الياء لاستلزامه الفصل بين الشئ وما هو كالجزء منه
مع لزوم كسر ما قبل الياء للمناسبة ولهذا كسر آخر الميم فى مثل اكرمي ولم يلحق النون
للمنع عنه ثم اقول بل هذا اولى لوجه تسمية هذه النون بالوقاية من الوجهين الذين
نقلهما عن المص اولا لتحقق هذا فى الفعل المضارع والامر والماضي جميعا فالوجه
الاول من الاولين فانه مختص بالماضي والثاني منهما فانه مختص بفعل الامر وتمام
التحقيق فيما تقدم من اراد الاطلاع فليلاحظ ولكن لزوم كسر ما قبل الياء اقول ليس
على اطلاقه بل هو انما يلزم اذا لم يكن الفعل معتلا كما تقدم من نحو له فى مثل
اعطاني انما هو لاطراد الباب كما نبهنا سابقا بلا نون اعلم انه اختلف فى لا

لا المعترضة بين الخافض والمخفوض كما في قوله بلا انون فعن الكوفيين انها اسم والجارّ
دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بكونه هي بمنزلة غير وعن غيرهم انها حرف
وعن ابن هشام انها تسمّى الزائدة كما يسمّون كان في زيد كان فاضلا زائدة وان
كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم يريدون بالزوائد المعترضة
بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها قال وكذلك لا المقرونة
بالعاطف في نحو جاءني زيد ولا عمرو ويسمّونها زائدة وليست بزائدة البتة الا
ترى انه اذا قيل جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وان
يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار نصا في المعنى الاول   قال الشاعر
اذ ذهب القوم الكرام ليسي اوّله عددت قوي كعديد الطيس اللغة العديد
كالعدد الطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة التحتانية والسين المهملة
الرمل الكثير قال الجوهري يعني الكثير من الرمل التركيب اذ ظرف زمان ماض
متعلق بقوله عددت وجملة ذهب القوم مضاف اليه الكرام صفة لفاعل ذهب
ليسي اسمه مضمر والياء خبره والشاهد فيه حيث لم يثبت النون قبل ياء المتكلم الح
المعنى عددت قومي حال كونهم كعدد الكثير من الرمل وقت ذهاب القوم الكرام
والحال انه ليس الذاهب هيابابي   كقولهم عليه رجلا ليسي حكاه سيبويه وابن
هشام وغيرهما عن بعض العرب حيث بلغه ان رجلا يريده فقال عليه رجلا ليسي
وعليه اسم فعل الامر ورجلا مفعول به وليسي فعل واسمه مضمر فيه عائد الى
رجلا وخبره الياء والشاهد فيه حيث جاء في غير النظم بالنون ولا يجوز تجرده
عنها للامر والمعنى ليلزمه واعترض بان هذا مبني على جواز اغراء الغائب
وهو شاذ لانه ليس اسم فعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان
النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون

بحرف النهي بلام الامر

بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا
الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الا اسم اقول فما المانع عن نيابة الاسم عن مختلفي
الجنس فان ادعى اختلاف الجنس نقول يلزم ان لا ينوب اسم عن فعل ايضا لاختلا
في الجنس مع انه باطل اذ وجد اسماء الافعال مما لا ريب فيه وعدم نيابة اسم عن
فعل مقرون بحرف النهي لا يصح دليلا على عدم جواز نيابة الاسم عن فعل مقرون
بلام الامر كما لا يخفى ثم اقول ان عليك اسم وحرف فهو مختلف الجنس مع انه ينوب
عن الفعل فكما لا يمنع اختلاف الجنس في النائب عن نيابة لشيء ثالث كذلك لا يمنع ذلك
في المنوب عنه ايضا بان يكون المنوب عنه مختلف الجنس والنائب شيء اخر بل نقول
ان اصل عليه اسم وحرف فنائبة عن فعل وحرف كما في نحن فيه ولحن نيابة عن
فعل فقط كما لا يخفى   اي كثر وذاع في القاموس ذاع الخبر يذيع ذيعا وذيوعا
وذيوعة وذيعانا فاش فمعنى هذا الترادف بينهما اذ يمكنك ان تقول كثر
الخبر انتشر ولهذا اختار الشارح بما دعلم الاكتفاء بالثاني عن الاول مع ان
الظاهر لا يناسب بلزم الكثرة للتوضيح   كما سياتي في الاحرف المشبهة بالفعل
حيث قال بعد الحكم بابطال ما حمله الجابر لبت ما هذا لفظها ليت فيجوز فيه
الاعمال والاهمال قال في شرح التسهيل باجماع النحاة قال   اي شذ اعتا
نسر المدرم بذلك فيهما على ان تجرد ليت من النون عند لحوق الياء ليس بنادر بل شاذ كما
صرّح به سيبويه وابن هشام وغيرهما بل نسبه الى المشهور والفرق بينهما هو ان الشاذ
ما كان مخالفا للقياس خلافا للنادر فانه ما يكون موافقا للقياس لكن يندر استعماله
على مقتضاه وهنا العرب لما عرفت من مقتضى القياس في لبث لحوق النون للامرح
مرّية شبهها بالفعل بالنسبة الى اخواتها فاستعمالها بلا نون مخالف للقياس
فيكون شاذا   قال الشارح كبيته جابر اذ قال ليتني اصادفه وافقد جل مالي اللغة

قال في القاموس الاثر اسماء الافعال حكمها
في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي
بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو
عليك بفلان لضعفها في العمل فتعدي بحرف عادتها
ايصال اللازم الى المفعول انتهى كلامه وقال الفاضل
عصام الدين في شرحه على المغني والفاضل
الشيخ في حاشيته ان اسم الفعل اذا كان بمعنى اسمك
بالباء كما في عليك به كان تعويضا له
عن الباء ان لم يكن في الفعل المراد منها تعدى
كالنظر والزجر ومعناه الزم نفسك وعليه
علماء اللغة بالشهادة فان الذي
الرجوع الى كتب اللغة ما افاده ان
نظير كتب اللغة ماذكره قال ابن الاثير في
النهاية وفيه عليكم فلانا وهو
اسم للفعل بمعنى خذ اي عليك زيدا معناه
خذه وعلى الصحاح يقول على ما ذكرنا غير
اعطني زيدا وقد النهاية على ما ذكرنا
حفيد مرسل الله

اصادفه اي وجدت الحال الاعظم التركيب ليتني متعلق بتمنى في بيت قبله وهو
هذا اتمنى زيد زيدا فلاقى   اخا ثقة اذا اختلف العوالي واصبح احرف المشبهة
بالفعل واسمه ياء المتكلم وجملة اصادفه خبره جل مفعول افقد مالي مضافا اليه
لشبهها بحروف الحد دون اخواتها وذلك لتعلق ما بعدها ما بعدها بما قبلها معنى
تقول اسلم لعلك تدخل الجنة دون لعلها انما استعملت في لعل حصول حرف
الحد دونها   اضافها بها تقليل واتصال لعل بالنون تقليل ثم ان ذكره في
بيان العكس التعجب في قوله ومع لعل اعكس انما يكون عكسا له بناء على ظاهر
كلام المصنف حيث قال وليتني ندرا واما على كلام الشارح حيث فسر الندرة بالشاذ
كما مر فلا كما لا يخفى وانما لم يحكم بشذوذه هنا لان شبهها بالفعل يمنع ذلك
قال الشارح فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد اللغة
اعيراني فعل امر المسند الى الاثنين القدوم المنشار كما في الكنز وغيره اخط اي
اخرط والمراد بقبرا غلاف السيف والمراد بابيض هو السيف والماجد العظيم
التركيب اعير فعل امر والالف فاعل والياء مفعول الاول والقدوم ثانية لعلني
باسمه والشاهد فيه حيث اتى بنون الوقاية قبل الياء وقبرا مفعول اخط لابيض
متعلق به وماجد نعت والجملة خبره الحق فالمعنى واضح وانما اتى الشارح البيت
مع ما قبله بقوله وقال الشاعر مع ان المعهود من عادته لم يكن كذلك بل عادته
لم يكن كذلك بل عادته في ذكر الابيات الاستشهاد بان يقول كقوله او نحوه ونحو
ذلك اشعارا بتعميم جواز ذلك في المقام اذ لا معنى لقوله اتصال النون
بلعل قليل كقوله او نحو قوله ولذا قال واتصالها بها قليل قال المصنف وهكذا
بعد قول المصنف وليتني فشا ندرا وفيما بعد هما انسب لكن هذا لا يمكن ان يقال
بعد قوله وليتني تعد نظم   في الحاق النون وعدمها وذلك لان شبهها

بالفعل يجوز لحوقها واهمالها مع عدم كون الشاهد بالفعل كليت فيترجح لحوقها
ولا تكون كلعل في الشاهد بالحرف عليه فاستوى الامران ويمكن ان يقال يترجح
بترجيح عدم الالحاق رعاية لجانب الاصل وتحرزا عن اجتماع الامثال ولعله لهذا
اختاره الفراء لعدم كما يجيء سيتقل عنه   ومحا ان علي ليلى لزار وانتهى اخره
على ذلك فيما بقيا مستند بها اللغة ليلى اسم محبوبة زار بزاء المعجمة اخره راء الان
بعض العاشقين ذربت عليه ذرابة اذا غنيت على التركيب ياء المتكلم اسم ان
خبره لزار على ليلى متعلق به قدم على عامله لكونه ظرفا ومستند بها خبر لقوله
انتهى وضمير المؤنث يعود الى ليلى والجملة في موضع الحال من الضمير في زار ولذا
وجب فتح همزة ان فيها وقوله على ذلك متعلق بمستند بها وكذا قوله فيما بقيا والشاهد
فان وان حيث اتى بالنون في الثاني دون الاول والمعنى وان الغائب على الحب
حال الكوني مستند بها على ذلك الغائب فيما بقينا هنا في ان وان واما لكن فكقوله
قوله ثم ولكني ادركم وقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وكذا تقول في كان فقال اتها
عنهم وعن لست من قيس ولا قيس مني   ايها منادى حذف حرف النداء والسائل
المرفوع صفة على ما ذكر واعنهم متعلق به وعني عطف عليه لست اسمها التاء ومن
من قيس ولا قيس بالرفع ولا يجوز ان يعمل لا فيه لان عملها كما في باني يختص بالنكرات
نحو اما معطوف على اسم ليس او مبتدأ والخبر على الوجهين بعده والقيس وهو علم
لابن عيلان بالعين المهملة والشاهد في عني ومني حيث استعمل مخففة مع اتصالها
بالياء والمعنى ايها السائل عن القوم المعروفين وعني لست من قبيله قيس وليس
قيس مني   الشايع الذائع ومعنى الشايع شائع واما الذائع فقد عرفت بما ذكر
سابقا من القاموس وانما كان المختار فيهما الحاق النون حتى انه عد خلافه ضرورة
لانهما وان كانا ناصبين لكن لو لم يلحق النون عند ايصال اتصالهما بالياء لوجب

كسر من هامع انهما كانا مبنيين على السكون وهو يستلزم الخروج عن السكون الذي
هو الاصل في البناء ان قلت ان ذلك مقتضى الحاقها في قولنا ايضا لان اخره اما
ايضا ساكن قلت الفرق بينهما واضح وهو ان اخر في لما كان بانه ساكنا ومع الحاق ياء المتكلم
يلزم اجتماع المثلين فيدغم الاولى منهما في الثانية مسكون الياء لم يلزم ح على ان
البيت لا يعرف له نظير اعلم ان كلمة على في مثل هذا المقام للاستدراك والاضراب
كما تقول فلان لا يدخل الجنة لسوء فعله على انه لا بياس من رحمة الله واختلف في
متعلقها فقيل انها متعلق بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها لانها اوصلت معناها الى
ما قبلها على جهة الاضراب والاخراج وقيل هي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير والتحقيق
على كذا واختاره ابن الحاجب فقال دل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جي بما هو التحقيق فيها حاشاي اني مسلم معذور اوله في فتية جعلوا الصليب
الهم الفرز فتية اي قوم الصليب الصنم معه معذور مهملة وذال معجمة اي معذور
العذرة هي قلفة الذكر وكذا يقع مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر انه والشاهد
في حاشاي حيث استعملت متصلة مع الياء من غير الحاق النون والمعنى كنت في قوم
جعلوا الصليب الهم ولم يكن فيهم مسلم غيري فانني مسلم ومختون من القراء في قوله
ثم قد بلغت من لدني عذرا وهم ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وابو بكر وابو عمرو
بمعنى حسبي قيد بذلك لانها لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت نون الوقاية
الوقاية قبل ياء المتكلم واجبة لا جائزة هنا على ما صرح جمع منهم وقال نجم الائمة
ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل وتركها ايضا لانها ليست
افعالا في الاصل وقد في من نحو الخبيبين قدي اخره لبس الامام بالشحيح
الملحد الخبيبين بضم الخاء وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتانية
وفتح الياء الموحدة انه تثنية خبيب من باب التغليب اذ المراد عبد الله بن زبير

المكنى بابي خبيب

المكنى بابي خبيب واخوه مصعب وقيل هما عبد الله وابنه الذي يكنى بالخبيب و
روي بصيغة الجمع اي بكسر الباء الاخير فعلى هذا فيلزم المراد عبد الله واخوه مصعب وابنه
خبيب الشحيح البخيل والملحد الجائر المائل عن الحق والتركيب ظاهر والشاهد
في قدني وقدي حيث استعمل مع النون وبدونها وفي الحديث قط وقط
بعزتك اي كفاني والشاهد لفظ حيث استعملت مع الياء مجردة عن النون ومعها
حيث اشار الى الاول بقوله معربا والى الثاني بقوله وربوبي قطني وقطي
وتاخيره عن الاول مع ان العكس كان اولى لعله لاجل اشتهار الحديث على الاول
كما يفهم ذلك من قوله حيث قال اولا وفي الحديث الخ وفي الثاني وربوبي وظاهر
الشرح ان قط في الحديث بمعنى حسبي في جميع هذه اللغات قال الجوهري اذا كانت
بمعنى حسب وهو الاكتفاء فهي مفتوحة ساكنة الطاء تقول رايت مرة واحدة فقط
فاذا اضفت قلت قطك هذا الشيء اي حسبك وقطني ثم قال وانما دخلت النون
ليسلم السكون الذي بني الاسم عليه وهذه النون لا تدخل الاسماء وانما تدخل
الفعل الماضي اذا دخلته ياء المتكلم كقولك ضربني وكلمني ليسلم الفتحة التي بني الفعل
عليها وليكون وقاية للفعل من الجر وانما ادخلوها في اسماء مخصوصة نحو قطني وقدني
وعني ومني ولدني لا يقاس عليها انتهى وفيه مواضع من كلامه نظر منها قوله انما تدخل
الماضي عند الحاق الياء المتكلم لما عرفت من اشتراك المضارع والامر معه في ذلك و
منها قوله ليكون وقاية للفعل من الجر لما عرفت من ان الكسر الذي في هذه النون لا
يسمى بالجر ومنها قوله في اسماء مخصوصة الى ان قال عني ومني لانها ليسا باسم
بل حرف كما تقدم ولانا نمنع هذا الحصر لما عرفت لحوقها للاحرف المشبهة بالفعل
ايضا ويمكن الجواب عن الثاني بان مراده من الجر هو الكسر لكنه اطلق عليه لفظ
الجر لحاز العلاقة المشابهة وعن الثالث انه من باب التغليب غلب جانب الاسمية

على الحرفية فاطلق لفظ الاسماء على الجميع لا شرفية الاسم وقط قط بتشديد
الطاء ليفرق بين هذا وما تقدم اعلم ان قط على ثلثة اوجه احدها ما مر كونها بمعنى
حسب وقد عرفت من عبارة الصحاح انه ساكن الطاء وبه صرح ابن هشام ايضا حيث
قال بعد ذكرها هذه مفتوح القاف ساكنة الطاء فهي ح كحسب معنى خلافه
في الاعراب لكون حسب معربا وهي مبنية لكونها موضوعة على حرفين والثاني
اسم فعل بمعنى يكفي تقول قطني وقطك اي يكفيني ويكفيك وفي القاموس
منهم من يقول قط عبد الله درهم فينصبون به الاسم الظاهر وقال وقد
يدخل النون فيها وينتصب بما مفعول قطني عبد الله درهم والثالث ان يكون
ظرفا لاستغراق ما مضى وفي القاموس ايضا اذا اردت بقط الزمان فرتفع
ابدا غير منون وقال ابن هشام هي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في
افصح اللغات وظرف لاستغراق ما مضى فيختص بالنفي نحو ما فعلته قط وقال في
الصحاح قط معناها الزمان نحو ما رايته قط قال الكسائي كانت قطط فلما سكن
الحرف الاول للادغام جعل الاخر متحركا باعرابه ومنهم من يقول قط يتبع الضمة
الضمة ومنهم من يقول قط مخففة ومنهم من يقول قط يتبع الضمة الضمة في المخففة
ايضا ويقول قط الثاني من المعارف العلم لما كان اعرف المعارف المضمرات ثم
ثم العلم ثم اسماء الاشارة كما عرفت قدم الاول على الجميع والثاني على الباقي والثالث
على الموصول وذي اللام وهو علم شخص وعلم جنس بعبارة العلم على قسمين
شخصي وجنسي والفرق بينهما واضح اذ الاول موضوع لشخص مثلا كزيد فانه
وضع لشخص معين مع جميع مشخصاته بان الواضع لاحظ المشخصات بخلاف علم الجنس
فانه موضوع للماهية ان قلت ان المشخصات تختلف بالزيادة والنقصان بحسب
الحوادث ومرور الازمان كثيرا ما يتفق لنا انا نعرف شخصا بمشخصاته فاذا غاب

منا وبعدا

منا وبعد الفصل بينهما ثم اتفق الوصل نشك في انه هو ام لا بل ربما لا نحتمله فعلى
هذا نقول ان العلم الشخصي لا يخلو اما ان يكون موضوعا للمسمى مع مشخصاته عند
الوضع او وضع المفهوم علم شامل لها ولغيرها من الاحوال فالذي يحدث بعد ذلك
وكلاهما غير جائزين اما الاول فلانه لو كان كذلك ان لا يكون استعماله في المسمى في
وقت اخر حقيقة لعدم وجود تلك المشخصات بخصوصها والبديهة حاكمة بفسادها
واما الثاني فلانه بناء عليه يلزم ان يكون الموضوع له في العلم كليا وهو ايضا باطل
لان الاعلام من الجزئيات لا من الكليات قلنا معنى قولهم ان العلم الشخصي هو ما كان
موضوعا للشخص مع المشخصات وهو ان الواضع لاحظ المشخصات بما يمنع به تصور
الشخص من الاشتراك ووقوع الشركة فيه فوضع العلم لذلك الشخص مع تلك المشخصات التي
يحفظ بها تلك الثمرة فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا ولا يلزم كلية
الموضوع له ان قلت ان علم الجنس لو كان موضوعا للماهية فما الفرق بينه وبين
اسم الجنس قلت اما على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية بشرط الوحدة لا بعينها
اي للفرد المنتشر فواضح لان علم الجنس موضوع للماهية من غير نظر الى الوحدة وغيرها
واسم الجنس موضوع للماهية مع قيد الوحدة واما على القول بان كلا منهما موضوع
للماهية فالفرق بينهما ح هو ان علم الجنس موضوع للماهية المعقولة من حيث كونها معهودة
محلا فاسم الجنس فانه وضع للماهية المعقولة لا من حيث المعهودية يعني ان علم الجنس
يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معهودة للمخاطب كما ان الاعلام الشخصية تدل
بجوهرها على كون الاشخاص معلومة له واما اسم الجنس فانما يدل على تلك الماهية
فقط واما كون تلك الحقيقة معهودة فلا نعم يدل على ذلك اذا اتى باللام فلهذا
يعد لولا علم الجنس واسم الجنس اذا كان محلى باللام واحد ويختلف عند عدمها
فقولك اسامة اسجع من ثعلب مثل قولك الاسد اشجع من الثعلب من حيث المدلول

والمعهودية وسيجي تمام التحقيق عند قوله و وضعو لبعض الاجناس علم وبلاء
بالاقل وفيه نظر لان قوله اسم يعين المسمى مطلقا كما يصدق على العلم الشخصي
كذا يصدق على العلم الجنسي لانه ايضا يعين مسماه لكن المسمى يختلف اي فالاول
شخصا وللثاني ماهية والتعيين في كليهما متحقق والجواب هو ان ذلك مسلم
لكن الشارح خصص كلامه هنا بالعلم الشخصي لا بالنظر الى الحد التعريف بل بالنظر الى الامثلة
التي ذكرها والى ما سيجي من قوله و وضعو لبعض الاجناس علم هذا مع ان الظاهر
من المصنف ان علم الجنس لم يعين مسماه حيث قال كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
وهو مبتدا وفيه بحث لان القاعدة المسلمة عندهم انه متى اجتمع في الكلام اسمان
يكون احدهما نكرة والاخر معرفة تعين الحكم بابتدائية المعرفة مطلقا وان كان
مؤخرا وهذه القاعدة اذا لم يكن مع النكرة شيء من مسوغات الابتداء بها اسئلة
اتفاق كما ذكره ابن هشام في المغني واما اذا كان معها شيء منها كما في المقام لكون
النكرة موصوفا فعند الجمهور ايضا ذلك كما صرح به ابن هشام ايضا ومقتضى ما ذكر
الحكم بابتدائية قوله علمه وخبرية قوله اسم لكن الشارح في التركيب الذي ذكره كما
تبع سيبويه حيث ذهبا الى ان النكرة لو كانت في الصورة المذكورة كانت
مبتدا والمعرفة المتاخر خبره لان الاصل علم التقديم والتاخر هذا مع ان في المقام
ما يقتضى ما ذكره الشارح وهو ما ذكر في النكرة والمعرفة من ان المعلوم يجعل مبتدا
والمجهول خبرا ومعلوم ان العلم غير معلوم اذا المصنف في مقام تعريفه بخلاف قوله يعين
فهو معلوم لكونه معروفا فينبغي الحكم عليه بالابتدائية هنا في التركيب المذكور و
ضعف ما ذهب اليه بعض من الشارحين من تجويز العكس ايضا اي جعل قوله علمه مبتدا
واسم في قوله اسم يعين المسمى خبره صفة بقوله اشار الى ذلك الى تحقق
شرط جواز الابتداء بالنكرة تعيينا قيد ذلك تنبيها على ان قوله مطلقا صفة

الصدر

للمصدر المحذوف ردا على من توهم انه حال من الضمير في يعين اذ لو كان الامر كذلك لكان
معناه اسم المسمى حال كون ذلك الاسم مطلقا اي من غير تقييد فلا يخرج من تعريف العلم
الضماير واسم الاشارة كهذا مثلا اذا لم يكن لفظ الاسم فيهما مقيدا فلا يكون التعريف
للعلم مانعا بخلاف ما اذا كان صفة للمصدر المحذوف فانه على هذا يكون التعريف مانعا
لان المراد من التعيين المطلق هو ان يكون العلم مستقل التعيين بمعناه من غير احتياج في
افادة ذلك الى تقييد لفظه كما في الموصول والمعرف باللام والمضاف ولا الى تقييد
معناه كالضماير واسم الاشارة كما سيجي فلا يبقى للتعريف الا العلم فانطبق الحد على
المحدود يخرج المقيدات اي يخرج المعارف المقيدات وهو المعرف بالصلة
الخ مرجع الضمير هو المقيد الذي يستفاد من سياق العبارة وقوله اما القيد اللفظي بمنزلة
اما القيد اللفظي فلان المعرف بالصلة هو الموصول وهو انما يعرف بالصلة
لان الذي في قولك الذي جاءك صميم انما يعرف بما قبله وهو جاءك وهو صلته
اما كون المعرف بال مقيدا بقيد لفظي فلان المعرف بال في قولك الرجل هو رجل و
تقييده بالقيد اللفظي الذي هو ال ظاهر اما كون المعرف بالمضاف اليه مقيدا بالقيد
اللفظي فلان المعرف في قولك غلام زيد هو غلام وتقييده بالقيد اللفظي لا يخفى
ان يتبين بما ذكرنا ظهر لك قوله وال والمضاف اليه عطف على الصلة في قوله
بالصلة اومعنوي عطف على قوله لفظي قوله وهو اسم الاشارة والمضمر
والكلام في المرجع هنا كما تقدم يعني ان المقيد من المعارف على قسمين قسم مقيد
بقيد لفظي وهو ما مر وقسم مقيد بقيد معنوي وهو اي المقيد بالقيد المعنوي فلان
افادة اسم الاشارة والمضمر اما كون اسم الاشارة مقيدا بالمعنوي فلان افادته التعيين
موقوفة على حضور المشار اليه وهو ظاهر وكذا الكلام في ضمير المتكلم والمخاطب اي
افادتهما التعيين موقوفة على حضور المتكلم والمخاطب فان انا وانت مثلا لم

لم يوضعا لمتكلم خاص ولا لمخاطب كذلك بل لكل من يصلح بان يكون متكلما ومخاطبا فافادتهما التعيين
التعيين انما هي باعتبار التكلم والمخاطبة الخطاب واما كون ضمير الغائب مقيدا بالمعنوي
فلان افادته التعيين ليست مطلقة بل بشرط تقدم الذكر فثبت ما ذكر ان
افادة كل من اسم الاشارة والمضمر التعيين ليست مطلقة بل بالقيد المعنوي
علم المسمى صرح بذلك ردا على من توهم ان الضمير في علمه يعود الى اسم في قوله اسم
يعين والى الشخص المفهوم من قوله بعد و وضعو لبعض الاجناس علم وذلك الفساد كلا
الوجهين اما الاول فظاهر لانه يعين المسمى علم الاسم كما هو واضح واما الثاني فلانه
وان كان صحيحا معنى الا ان دون تصحيحه خرط القتاد بحسب الصناعة كما لا يخفى سيما
مع امكان خلافه لعيلان من طرح انما مثال بهم قرن لان ابا هم قرن ابن حرمان بن
ناجية بن مراد ان قلت ان المصنف في بيان العلم الشخصي فكيف يكون قرن من ذلك مع
كونها اسما للقبيلة قلت ليس المراد من العلم الشخصي ان علم الشخص واحد بل العالم يعني
يكون علما للجنس ومعلوم ان قرن علم وليس للجنس للاحوفية من ان علم الجنس ما كان
موضوعا للماهية فيكون من العلم الشخصي هذا مع ان علم الجنس يختص بغير
الاناسي من الطير والوحوش وهوام الارض لفرس وهو لمعاوية ابن ابي سفيان
وعقله دلدل علم لبغلة كانت للنبي صلى الله لجمل كان لنعمان بن منذر والبه
ينسب شقائق النعمان الشقيقة وهو ما ليس بكنية ولا لقب لما كان للاسم عند اطلاقات
الاول في مقابلة الفعل والحرف يعني هذا اسم اي ليس بفعل ولا حرف وهذا هو الشايع
والثاني في مقابلة المشتق يعني هذا اسم اي ليس بمشتق والثالث في مقابلة الكنية
واللقب يعني هذا اسم اي بما ومعنى الاطلاق الاول شامل المشتق والكنية واللقب وفي
الثاني شامل للاخير بن ايضا اشار الى ان المراد من قوله اسما هنا هو الاطلاق الثالث
بقرينة قوله وكنية ولقبا فقيل اي ابن اربت والقائل نجم الائمة حيث قال

الاعلام

الاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو
او لقب وهو ما يقصد به احدهما الى ان قال واما كنية وهي الاب او الام او الابن
او البنت مضافات وكذا الامام الرازي من كنيت اي سترت كالكناية هذه
العبارة انما مبنية على القول بكون الفعل اصلا للمصدر فيكون المعنى حكذا الكنية
من كنيت كالكناية يعني ان الكنية مصدر لكنيت كما ان الكناية كذلك كما الكدرة و
الكناية فعلى هذا يصح على المذهبين وهو ما اشعر بمدح او ذم هو اللقب نقض
ذلك كون سعيد لقبا لاشعاره بالمدح مع انه سيجي ما يدل على كونه اسما في قوله
كرز وقال الرضي والفرق بينه ومعنى اللقب الظاهر الاتيان بهذا الكلام لدفع
توهم تداخل الكنية واللقب بانه هو انه حكم اولا ان الكنية هي ما صدر بالاب او الام و
مقتضاه كون المصدر باحدهما كنية مطلقا وان اشعر بالمدح والذم كابي الفضل
وابي الجهل وكلامه في تفسير اللقب بانه ما اشعر بالمدح او الذم يقتضي كون المشعر
بهما لقبا وان صدر بالاب او الام فتداخلا فدفع ذلك بنقل كلام نجم الائمة ملخصه هو ان
اللقب يمدح الملقب به او يذمه بمعنى ذلك اللفظ كما تقول زين العابدين مثلا و
هو يمدح الملقب بمعنى هذا اللفظ وهو زين العابدين واما الكنية فانها لا يكون
للذم ابدا بل للتعظيم لكن لا بمعنى لفظ الكنية بل بعدم التصريح بالاسم فافترق
احدهما عن الاخر هذا ملخصه اقول فحواها ان يقول فعلى ابو الجهل انه لا يدل على
الذم بل يدل على التعظيم لعدم التصريح بالاسم فيكون كنية او يقول يدل لكنه على
القدح بمعناه فيكون لقبا وان صدر بالاب لان مطلق المصدر بالاب غير كاف
لتحقق الكنية بل لا بد لتحققها مع ذلك دلالتها على التعظيم على ما ذكره وكذا الكلام
في ابي الفضل اي ان دل مدح المسمى بمعناه يكون لقبا وان دل عليه من جهة عدم
التصريح بالاسم يكون كنية ومعنى في قوله والفرق بينه وبين الكنية معنى تميز

وانما قيد بالمعنى لظهور الفرق لفظا اذ الكنية لا بد ان تكون مصدرة باب او ام مثلا
بخلاف اللقب فانه ليس كذلك والمراد به الاسم والضمير في به يعود الى سوى في قوله
ان سواه لما كان الظاهر عبارة المص عود الضمير في سواه الى المشار اليه بهذا اى اللقب
فيكون المعنى واخر اللقب ان صحب سواه ومعلوم ان سوى اللقب اسم وكنية
فيدل على هذا على وجوب تاخير اللقب وان صحب الكنية ايضا ولو يكن الامر كذلك
لما سيجي من قوله واما الكنية فيجوز تقديمه عليها والعكس اشار بما ذكره الى سوى
في كلامه ليس على اطلاقه بل المراد به الاسم كانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم
وهو المدعى ويحتمل ان يكون الضمير في سواه عائدا الى الكنية والاتيان بضمير المذكر
لكونها علما وكلام الشارح محتمل لهذا ايضا والفرق بين الاحتمالين هو ان الاول يستلزم
ارتكاب خلاف الظاهر في المضاف والثاني في المضاف اليه كما وجد في بعض النسخ ان
سواها بتانيث الضمير فيتعين على هذا كون المرجع كنية فيكون المراد من سواه الاسم
كما هو المدعى ان قلت غير الكنية شيئان اسم ولقب فكيف يكون المراد عند ارجاع
الضمير الى الكنية هو الاسم فقط مع شمول سوى على اللقب ايضا قلت لا معنى لقولك
اخر اللقب ان صحب اللقب لوجوه ظاهرة فيتعين ان يكون المراد به هو الاسم فقط
وان كان المرجع الضمير سوى قوله لقبا او كنية ولذا اكتفى الشارح به فقال والمراد به الاسم
واستشهد لذلك بما وجد في بعض النسخ كما مر ثم ان ظاهر المتن تاخير اللقب عن
الاسم مطلقا وان كان اشهر من الاسم وليس الامر كذلك لقوله تعالى المسيح عيسى بن
مريم فان المسيح لقب قدم فيها على الاسم لاشهريته بالنسبة الى ذلك المسمى لان
لفظ عيسى يستعمل في غيره ايضا بخلاف المسيح بان الغالب ان اللقب منقول
وعلل ايضا بان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح والذم والنعت لا يقدم على
المنعوت فكذا ما اشبهه كبطة وقفة مثالان لكون اللقب منقولا عن اسم غير

انسان

انسان لا لكون الغالب ذلك وجهه تظهر بعد التامل اما بطة فمنقولة عن اسم غير
انسان فلانها في الاصل الدبة التي للدهن لقب بها رجل لعظم بطنه واما كون القفة
فلا قيل من كلا انها كانت اسما للشجرة اليابسة والقرعة اليابسة وانما نقل المحمول
من الخوص فقد لشبيها لها قوله فلم يعبه عنه لما حكى ان الغالب في اللقب هو ما
ذكر فكان لقائل ان يقول فلم يقولون بتاخير اللقب مطلقا مع علم افادة التعليل
ذلك لا كلية اجاب بانه لم يعدل عنه اي لم يعدل عن تاخير اللقب في غير الغالب فضلا
لجعل الباب على نهج واحد قوله في قوله بان ذا الكلب عمرا واخيرهم نسبا هذا صدر
بيت عجزه ببطن شريان يعوي حوله الذئب وقبل البيت ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها
عني حديثا وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب الخ اللغة هذيل اسم قبيلة والضمير
اليها ضمير المؤنث في قوله من يبلغها الحديث الخبر شريان بفتح الشين المعجمة وكسرها اسم
مكان دفن فيه عمرو المذكور يعوي عاب يصوح بق عوى الكلب يعوي عواء اذا صاح
وقوله يعوي كناية عن كثرة الشاة وغيرها لرد عن الفلان الما نعين عن وصول الذئب
الى الشاة والتركيب ظاهر والمعنى قد ظهر مما ذكر واما الكنية فيجوز تقديمه عليها
يعني قد علمت ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم يجب تاخيره عنه واما اذا اجتمع مع الكنية
فانت مخير بين التقديم والتاخير فيجوز لك تقديمه اي تقديم اللقب على الكنية وكذا العكس
اي تقديم الكنية على اللقب لكن مقتضى التعليل المذكور الخ وذلك بان يقال الغالب
ان اللقب منقول عن اسم غير انسان فلو قدم على الكنية لتوهم ان المراد مسماه الاصلي
وذلك مامون بتاخيره فمقتضى هذا التعليل امتناع تقديم اللقب على الكنية ايضا
اي كما كان مقتضاه امتناع تقديمه على الاسم عند اجتماعهما فتامل الظاهر ان
وجهه الاشارة الى الفرق بين الاسم والكنية حيث قالوا في الاول عند اجتماعه
مع اللقب بوجوب تقديمه عليه بخلاف الثاني بانه هو ان الاسم لما كان صريحا

لبس بها نقب ودبر فاطلق الاعرابي نحو بعيره ثم استقبل البطحاء وشرع يقول
ما انبا خلق بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي اذا قال الاعرابي اغفر اللهم ان كان فجر
فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال له ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفا فحمله عمر على بعيره وزوده كساه وانما قال الاعرابي ان فجر مع ان بعيره كانت
نقباء ودبراء لاحتمال ان عمر قال ذلك بناء على ظنه اي ما بها من نقب ودبر في ظني
فكان صادقا لانه اخبر عن نفسه لا عن نفس الامر الاول للثاني اللام بمعنى الى
اي الى الثاني عند البصريين ليس متعلقا بقول المص فاضفه وحتما بل الظ متعلق بما
بالعامل المقدر في موضع الجزم مثلا يحل ونحو ذاك وجوبا اضافة الاسم الى الثاني عند
البصريين وقد نبهنا على مثله في الضمائر ايضا فلا تغفل اي مسماه اراد بهذا
الفسير عند البصريين دفع اعتراض المتوهم وروده في هذا المقام تقريره هو انه
كيف يجوز اضافة الاسم الى اللقب مع المسلم عندهم عدم جواز اضافة الشيء الى نفسه
ومن المعلوم ان الاسم واللقب مترادفان كالانسان والبشر فكيف يجوز اضافة الا
الاول الى الثاني وتقرير الدفع هو ان اضافة الشيء الى نفسه انما يلزم اذا قلنا
بان المراد من الاسم واللقب معناهما وليس الامر كذلك بل المراد من الاول المسمى ومن الثاني
اللفظ كانك قلت في مثل هذا سعيد كرز اي هذا مسمى بكرز هذا اللفظ اذ كما
يطلق اللفظ ويراد به المدلول كما تقول ضربت زيدا كذا يطلق ويراد به اللفظ كما
تقول تلفظت بزيد ايضا القرينة اعتبارا من هما عن الاخوان قلت لو عكس ارادة
المسمى من الاسم واللفظ من اللقب وقيل العكس بان يكون معنى هذا سعيد كرز
هذا اسم هذا المسمى قلت لان الاول هو الذي استعملوه بخلاف لا يمكن الارادة اللفظ
المسمى مع قولهم جاءني سعيد كرز وضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز و

ومعلوم ... مخصوص

اي غير مختص بالقول بوجوب الاضافة بل يشمل القول الثاني اي القول بجواز الاتباع
لان اصحاب هذا القول لا يوجبون التبعية بل يجوزون الاضافة ايضا ولهذا قال
والجائز الكوفيون الاتباع ولم يقل واوجبوا فعلى هذا لو قال ان وجوبا للاضافة لا
يدل على ان القائل بعدم الوجوب يمنعه ولهذا قال ان جواز الاضافة ذهب الى
الخ مضافا الجعار اذا علمت ذلك ظهر لك ان رادة بقوله على الاول ليس
قول البصريين فقط بل رادة من الاول جواز الاضافة فيدل صريحا على عدم
تجويز القائل بالتبعية الاضافة مع انه ليس على انه بدل او عطف بيان و
لا يجوز ان يكون الاسم في الصور الثلث مضافا الى اللقب لما عدم جوازه اذا كان
الاسم مركبا سواء كان الثاني ترك ايضا او لم يكن كما في قولك رايت عبد الله
زين العابدين وعبد الله كرز فلان المضاف هو الذي يعتوره الاعراب بسبب
العامل كقولك جاءني غلام زيد فان اخر المضاف وهو الميم صار مرفوعا هو
لكونه فاعلا وهكذا في النصب والجر فانه يكون اخر المضاف معربا بها فاذا اضيف
الاسم فيما نحن فيه الى اللقب يلزم ان يعرب اخر الاسم بمقتضى العامل الداخل
عليه لما عرفت ومعلوم ان اخر الاسم في المثالين المذكورين هو لفظ الله فيلزم
نصبه فيهما مع كونه مجرورا لكونه مضافا اليه فيلزم اعرابين في حرف واحد باعرابين
مختلفين ومتماثلين وهو محال ان قلت على هذا ينبغي ان لا يجوز مثل قولك
جاءني غلام ابن زيد لان هذا مثل قولك عبد الله قفة بالاضافة مع ان جوازه
متفق عليه فينبغي ان يكون جاءني عبد الله قفة ايضا جائزا باضافة الاسم الى
اللقب في الفرق بينهما غير واضح قلت انه لا يكون اخر غلام هناك معربا
بمقتضى العامل مع كونه مضافا الى ابن دون ابن المضاف اليه بل هو مجرور
باضافة غلام اليه فينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك فيعرب لفظ عبد فيما نحن فيه

لكن بناءً على ما بيّنا ثم جعل المضاف والمضاف اليه علماً للمسمى فبعد العلمية صار بمنزلة
لفظ واحد فخرج عن جواز اضافة ما بعد اليه بكونه احد ابعاضه لانه قد خرج عنها اضافة بعض
البعض كونه مجرورا باضافة ابعاضه اليه قبل العلمية فيلزم توارد المؤثرين المستقلين
في اثر واحد وهو غير جائز هذا مع ان الاصل عدم جواز اضافة الشيء الى نفسه و
هو يقتضي عدم جواز اضافة الاسم الى اللقب مطلقا وان كان مفردين لكن لما وجد
اضافة الاسم اذا كانا مفردين في استعمالاتهم قلنا بجامع التأويل المتقدم فعدم جواز
اضافة الاسم الى اللقب مقتضى الاصل فلا يحتاج الى دليل قوله ان كان مجرورا
اي كان الثاني وهو اللقب مجرورا بالتبعية يجوز لك قطعه عن التبعية الى الرفع
بان يكون خبر المبتدأ محذوف تقول مررت بعبد الله زين العابدين بالرفع
اي هو زين العابدين او الى النصب بان يكون مفعولا لفعل محذوف تقول في المثال
المذكور بنصب زين العابدين بتقدير اعني ويجوز ان يكون الضمير في كان عائدا الى
الاول اي الاسم انما قيد جواز القطع الى الرفع والنصب بقوله ان كان مجرورا
لانه لو لم يكن مجرورا اما مرفوع او منصوب وعلى الاول لا معنى لقولك يجوز
قطعه الى الرفع لكونه مرفوعا وعلى الثاني كذلك بالنسبة الى النصب والى الرفع
ان كان منصوبا اي يجوز قطع اللقب الى الرفع ان كان اللقب والاسم منصوبا
وانما لم يجز القطع الى الجر في الصورتين اي فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين
او مختلفين بل يجوز ولو كانا مفردين كما صرح به نجم الائمة وابو حيان والارتشاف
نقله عن المص الى العلمية بعد استعماله في غيرها اعلم ان العلم ينقسم باعتبارات
مختلفة الى اقسام متعددة اذ ينقسم باعتبار تشخص المعنى وعدمه الى شخصي و
جنسي وباعتبار اللفظ الى الاسم والكنية واللقب والى مفرد ومركب كما مر
وباعتبار الاستعمال قبل العلمية وعدمه الى منقول ومرتجل اذا عرفت ذلك

والثالث خاصا كالصلوة فانها في اللغة المطلق الدعاء ثم نقلت في الشرع الى الاركان
المخصوصة على القول بثبوت الحقيقة الشرعية كما هو الحق وحققناه في موضعه والدابة
فانها في اللغة لكل ما يدب في الارض ثم نقلت في العرف العام الى ذات القوائم الاربع
والفعل فانه لغة اسم لما صدر من الفاعل من الحدث كالاكل والضرب والكتابة ثم
جعل في اصطلاح النحاة اسما لما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة اذا عرفت ذلك فاعلم ان عبارة الشارح تدل باستعماله في غيرها تحتمل وجهين
احدهما هو ان العلم المنقول ما كان منقولا الى المعنى العلمي بعد استعماله في غير
ذلك المعنى والثاني هو انه ما كان منقولا الى العلمية بعد استعماله في غير العلمية
وهذا يصدق وان معنى اللفظ بعد النقل وقبله واحد لكن قبل النقل لم يكن
علما وينبغي ان يكون المراد هو الاول نظيره وجه للمتأمل كحارث فانه في الاصل
اسم فاعل للحرث بحرث ثم نقل وجعل علما للشخص المشهور
كشمر فانه نقل من قولهم شمر ازاره تشميرا اذا رفعه كيزيد فانه في الاصل مضارع
زاد ثم جعل علما لابن معاوية لعنه الله كاصمت بكسر الهمزة والميم فانه في الاصل
امر للطلب اصمت اي اترك التكلم ثم جعل علما للمكان الذي قال رجل لصاحبه فيه
تخويفا حيث كان ذلك يخاف فيه من الموذيات والسراق تكلم فيه رفيقان قال
احدهما للآخر فيه اصمت اي اسكت ولا تتكلم حتى لا يسمع صوتك موذ فيقصدنا ولا يخفى
ان الاستدلال باصمت انما يصح اذا ثبت لفعل مفتوح العين يجيء يفعل بضم العين
وكسرها في مادة واحدة اذ يجيء يصمت بضم العين لا شبهة فيه والامر منه
انما يجيء اصمت بضم العين لا بكسرها وانما يكون الامر منه مكسورا بالعين اذا ثبت
يجيء يصمت بكسر العين ايضا والا لم يصدق انه منقول من فعل الامر لانه مضموم
العين لكن قال نجم الائمة وكسر ميم اصمت والمسموع من الامر الضم لان الاعلام كثيرا

قوله كل علم الى قوله ما كان الذي ...
تقول جاءني زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وتأبط شرا
مثال لما كان الجملة قبل العلمية فعلا وفاعلا على ما ذكره ثم جعلت علما للشخص ومعنى
تأبط شرا اخذ تحت ابطه شرا واختلف في الباعث على جعل هذه الجملة اسما لذلك
الشخص فقال ابن الحاجب في ايضاح المفصل ان شخصا جعل سيفه تحت ابطه يوما و
خرج فسئلت امه عنه فقالت لا ادري الا انه تأبط شرا وخرج فسمي تأبط شرا فصار
علما له وقال غيره ان رجلا اخذ حية تحت ابطه وجاء في البيت وانه امه على تلك
الحال فقالت تأبط شرا فجعل اسما له وقال بعضهم انه جاء الى قبيلة وقد اخذ تحت
ابطه حية فقيل له تأبط شرا فجعل فصار علما له ثم اعلم انه وقع الخلاف في ان الجملة
المحكية اذا كانت مثل زيد منطلق هل هي مبنية او معربة فقال بعضهم انها
مبنية قال وان كان جزاه معربين في الاصل وقال الآخر ان الجملة انما تكون
مبنية قبل التسمية فلما سميت صارت اسما واحدا استحقت للاعراب لكن لم يمكن
ظهور الاعراب فيه فيقدر في الحالات الثلث وهو الاولى لان الاصل في
الاسم الاعراب فالعدول عنه غير جائز الا لدليل وبعد جعل الجملة علما تكون
بمنزلة اسم واحد فلا يحكم بكونه مبنيا الا لباعث ومقتض وهو مفقود وقد نقض
في قول الكتاب ليس في المقام شيء منه فالاصل بقاؤه على اصله ان قلت ان
من المقتضي لبناء الاسم شباهته بالمبني الاصل وهذه الجملة بعد جعلها علما وان
كانت بمنزلة اسم في المعنى لكنها تشبه الجملة من حيث اللفظ وهي مبنية اصالة
فنا بيها ايضا لك قلت لا نسلم ان الجملة مبنية لان الاعراب والبناء من صفات
الكلمة لا الكلام والجملة وعلى فرض التسليم نقول ان الجملة المحكية وان كانت
مشابهة للجملة لفظا الا انها مشابهة للاسم المفرد معنى فتعارضا وبعد تعارض
كل من المقتضي للبناء وللاعراب نحكم بتساقطهما ونرجع الى حكم الاصل فهو

اذا جعلت كلمة علما لغيرها فقد تجعل علما للفظها وهو يمكن في كل من الاسم والفعل
والحرف كما تقول من اسم موصول وضرب فعل ماض ومن حرف جر فان كلمة من في
الاول ليست تفسل اسم الموصول لانه ليست لها صلة وضرب في الثاني ليست فعلا
وكذا من في الثالث لانه ليس للاول فاعل وللثاني مجرور بل هما اسمان ولذا وقع
ضرب مسندا اليه وكذا من مع انه من خواص الاسم وهكذا تقول كان ترفع الاسم
وتنصب الخبر وليت من الاحرف المشبهة بالفعل فان كلا من كان وليت اسم لما هو
مثلها في اللفظ وليت كان في الاول من الفعل الناقص ولذا لم تعمل عمله ولا ليت
من الاحرف المشبهة بالفعل بل هما مبتدأن وما بعدهما خبرهما وهكذا من للابتداء
والى للانتهاء وقد للتحقق وعلى للاستعلاء وفي للظرفية وضرب ثلاثي ودرهم
واكرم ثلاثي مزيد فيه ودحرج رباعي ومن الذي مبني وهذا اسم اشارة وهكذا
وهذه الالفاظ تحكي عن اصلها ولذا ابقيت على ما هي عليه من السكون والحركة
قولان مبتدأ محذوف الخبر اي فيه قولان الاول هو ان يكون المرتجل ما لم يسبق
له استعمال في غير العلمية والثاني هو انه ما سبق له استعمال ويجهل وفي كلا القولين
نظر اما في الاول فلانه يلزم معه اذا استعمل اللفظ وجهل ان لم يكن مرتجلا ولا
منقولا واما في الثاني فلانه يلزم معه ما اذا لم يسبق اللفظ استعماله قبل العلمية
العلمية فلا يكون مرتجلا ولا منقولا فلم يكن القسمة حاصرة بينهما مع ان ظاهرهم
الاتفاق على ذلك الا ما يجيء من ابي حيان ويمكن الجواب عن الاول بادخال ما سبق
له استعمال وجهل في المنقول لان المنقول كما مر هو ما سبق له استعمال في غير العلمية
وهذا صادق وان كان الاستعمال المسبوق بالعلمية مجهولا لكن الثاني وارد
عليه فتعين التوجه اليه وهو الذي علميته بالغلبة كالمدينة لطيبة والكتاب لكتاب سيبويه
اما علم كون هذا القسم منقولا فلانك قد عرفت ان المنقول هو ما كان

قوله واما التزام فتح ما قبلها فلثقل التائب وخفة الفتح فاعطى الخفيف الثقيل و
اسم الثاني من الاسمين كبك مثلا في بعلبك بمنزلة تلك التاء في صيرورته من
اخر الاسم ومحلا للاعراب والتزام فتح ما قبله وهو لام بعل فنقول هذا بعلبك
بجعل بك اخر الكلمة ومحلا للاعراب وفتح اخر الصدر وهو اللام ثم لا يخفى
عليك انه انما يصير الاسم الثاني من الاسمين بمنزلة تاء التانيث في الامور
المذكورة جميعا حتى في فتح ما قبله اذا لم يكن الاسم الاول معتلا واما اذا كان
كمعدي كرب فلا يفتح فيه اخر الصدر بل يسكن لانه تثقل المعتل اشد من ثقل
التانيث فناسب ان يخص بمزيد التخفيف فسكنوا من ما كان معتلا لزيادة
الثقل فيه بالنسبة الى غيره وان كان نظيره في المؤنث بفتح اخره كراهية وعارية
ونحوهما كبعلبك كبعلك كبعلبك اذ هو اسمان في الاصل بعل وبك اما بعل
فهو اسم صنم واما بك فهو اسم والى القرية التي ذلك الصنم فيها ثم جعلا علما لتلك
القرية اعرابه اعراب ما لا ينصرف يعني ان عبارة المص وان كانت مطلقة لكن مراده
ذلك لما فيه من السببين المانعين للصرف احدهما العلمية والاخر التركيب فيكون
اعرابه اعراب ما لا ينصرف ولا يخفى ان محل الاعراب انما هو اخر العجز واما اخر
الصدر فقد عرفت انه مفتوح الا اذا كان الصدر معتلا فانه ساكن ايضا كمعدي
كرب وقد يضاف ولا يخفى لطف هذه العبارة اي وقد يضاف الصدر الى
العجز فنقول بعل بك بنسبة بعل الى بك فيضاف اولهما على اعراب ما لا ينصرف
بدخول الجر والتنوين فيه انه يصح ان يكون الجزء الاول معربا باعراب العامل فنقول
هذا بعلبك ورايت بعلبك برفع بعل في الاول ونصبه في الثاني مع جر بك
فيهما وقد يبنى لخمسة عشر اذ اصله خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو
الدالة على المغايرة قصدا لمزج الاسمين تركيبهما فصار الجزء الثاني متضمنا
فتضمن كل منهما

فكل منهما تركيبا مزجيا وفيما نحن فيه لا ان تحصل الاشتراك في ذلك لا يجعل مبنيا
ولا يحكي بناء الاسم الا مع مقتضيه وهو محصور مضبوط قد تقدم في اول الكتاب
كثير منه وليس ما ذكر من ذلك هذا اعلم انك حيث عرفت بناء الجزئين في خمسة عشر ولا بد
لنا ان نشير الى حكم اخواتها حتى تكون على بصيرة فاقول ما عرفت من بناء الجزئين في خمسة
عشر ليس مختصا بها بل يشترك فيها جميع اخواتها من ثلاثة عشر الى تسعة عشر وكذا
احد عشر وعلة البناء في الجزئين ما تقدم وقيل في بناء الجزء الاول من خمسة
عشر واخواتها ان اخره وسط الكلمة في هذه التراكيب ومحل الاعراب انما هو اخر الكلمة
لا وسطها ويرد عليه ان مقتضي البناء محصور عندهم ومسطور في كتبهم وليس
احدها التوسط من ذلك ولهذا عدلنا عن ذلك وقلنا ان علة بناء الجزء الاول
في خمسة عشر افتقاره الى الثاني وكذلك في اخواتها فشابه الحرف من حيث الافتقار و
لهذا صار مبنيا هذا كله في غير اثنا عشر واما هو فبناء الجزء الثاني منه واضح لما مر
في بناء الجزء الثاني في خمسة عشر واخواتها واما الجزء الاول منه فالمشهور بين النحاة
انه معرب ويرشد الى ذلك اختلاف الاخر فيها نقول في حالة الرفع جاءني اثنا عشر
رجلا وفي حال النصب رايت اثني عشر رجلا وهكذا في الجر مع ان العلة المذكورة
لبناء الجزء الاول من اخواتها موجودة فيها ايضا اذ معلوم ان الجزء الاول منها ايضا
مفتقر الى الثاني وذلك لما قال جماعة منهم ان الجزء الاول من اثنا عشر تشبه المضاف
لسقوط النون اذا اصله اثنان وكان المضاف معرب وكذا ما يشابهه فنقول
ان العلة المذكورة كما تقتضي البناء كذا تقتضي الشبه المذكور الاعراب فتعارض
كل من مقتضي البناء والاعراب فتساقطا ويرجع الى حكم الاصل في الاسم وهو الاعراب
ان قلت قد تقدم انفا ان محل الاعراب هو اخر الكلمة فكيف يعرب اخر الجزء
الاول من اثنا عشر مع انه ليس في هذا التركيب اخر الكلمة قلنا الاخر الذي قلنا انه

لانه كالنون وجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان
نون المثنى والمجموع وشبههما لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء هذا اي كون الجزء الاول من اثنا عشر معربا
هو المشهور بينهم كما مر وذهب ابن درستويه الى انه مبني كاخواته لاشتراكه مع اخواته
في العلة المقتضية لبناء الجزء الاول منها واجاب عما يظهر لك مما تقدم واجاب عن الاختلاف
في اخره بان كلا من صيغة اثنا في الرفع واثني في غيره صيغة مستانفة لان اثني هو
لفظ اثنا صار في غير الرفع كذلك فلا يلزمه الاختلاف وقد من تقدم عن ابن الحاجب في
مبحث المعرب والمبني في هذان وهذين فان ختم بويه بني هذا بيان مفهوم
كلام المص حيث قال وان يغيرويه ثم اعرابا اي الجزء الثاني فان ختم بويه لم يعرب
بل يبنى ولا يخفى ان هذا الحكم اي بناء الجزء الثاني في التركيب المزجي ليس مختصا
بالذات بلفظ ويه كما يستفاد من ظاهر كلام المص بل يعم كل تركيب مركب يكون تركيبه
للعلمية وكان الجزء الثاني من المركب قبل العلمية والتركيب مبنيا فالمشهور على ما صرح
به بعض المحققين ابقاء الجزء الاخير على بنائه رعاية للاصل سواء كان الجزآن كلاهما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين واما اذا لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية
والتركيب مبنيا فحينئذ يكون معربا على ما مر المركبة قيد بذلك للتنبيه على ان لفظ
الاعلام في كلام المص وان كان جمعا محلى باللام لكن مراده ذلك لانه لو لم يكن
مركبا كيف يكون بعضا اذ لا بعضا في اللفظ الا بعض اجزائه ولا يخفى انه كان المناسب
ان يقيد المركبة بان لا يكون جملة ولا تركيبه مزجيا اما الاول فلما مر ان
الذي كان في الاصل جملة يحكى بعد العلمية واما الثاني فلان المركب با
التركيب المزجي اما ان يضاف نحو بعلبك كما اشار بقوله وقد يضاف حيث
اي بعد الدالة على التعليل في المضارع اليه او لا يستعمل ههنا كثيرا مضافا
قوله

قوله لا لكلها اعلم لا لكلها اعلم ان كلام المص وضعوا لبعض الاجناس علما يحتمل
وجهين احدهما انهم وضعوا لبعض من كل الاجناس علما فحينئذ لا يكون الموضوع له للعلم
الجنس بل الفرد الثاني انهم وضعوا لبعض الاجناس لا لكل الاجناس علما بان يكون
الموضوع له للعلم هو الجنس وكان هذا هو المراد فنبه الشارح بقوله لا لكلها لئلا يغفل
عنه الغافل بالوقف على السكون على لغة ربيعة اعلم ان المعهود المتعارف هو ان
الاسم لو كان مرفوعا او مجرورا وقف على السكون فيقال هذا زيد ومررت بزيد بسكون
الدال واما اذا كان منصوبا منونا فيوقف على الالف لكونه مفعولا نحو رايت عالما
فعلى هذا كان على المص ان يقول ووضعوا لبعض الاجناس علما بالوقف على الالف
لكونه مفعولا فاراد الشارح ان ينبه ان المص اجرى الكلام هنا على لغة ربيعة حيث
انهم يقفون على السكون مطلقا وان كان الاسم منصوبا منونا فياتي منه
الحال ايجيء علم الجنس مع ان من شرط ذي الحال التعريف كما ياتي فنقول رايت
اسامة مقبلة كما ياتي الحال من العلم الشخصي نقول رايت زيدا مقبلا ويمنع
من الصرف مع سبب اخر والضمير في يمنع عائد الى علم الجنس اي يمنع علم الجنس من
الصرف مع سبب اخر اذ هو علم فاذا وجد فيه سبب اخر من الاسباب المانعة يمنع صرفه
فلا يدخل عليه التنوين ويجر كما ان علم الشخص لو وجد فيه سبب غير العلمية يمنع
صرفه فعلى هذا يكون اسامة ممنوعا من الصرف اذ فيها غير العلمية التانيث و
هكذا ثعالة ومن دخول الالف واللام عليه عطف على قوله من الصرف اي
يمنع علم الجنس من دخول الالف واللام عليه لانه علم كعلم الشخص فلا يجوز دخول
ال عليه لعدم جواز اجتماع التعريفين في لفظ فلا يقال الاسامة كالا يقال الزيد
ونعتها بالنكرة بالجر عطف على الصرف في قوله من الصرف او الدخول في قوله من الدخول
يعني يمنع علم الجنس من نعته بالنكرة وجعل النكرة نعتا له لان من الامور التي يطابق

ولا يختص واحد بعينه فيه نظر لان علم الشخص ايضا قد يكون غير مختص بواحد
بعينه كما تقدم في قرن من انه علم لقبيلة من راده ولا يختص واحدا بعينه الا ان يقال
راده ان علم الجنس لا يكون كذلك ابدا واما علم الشخص فهو وان لم يلزم فيه ان يكون
مختصا بواحد بعينه الا ان الغالب فيه ذلك وهذا القدر كاف في المقام
ذكر في شرح التسهيل انه كاسم الجنس ابي ولا حاصل ان مدلول علم الجنس شايع كمدلول
النكرة ذكر في شرح التسهيل انه كاسم الجنس حيث قال فيدان اسامة ونحوه نكرة معنى
معرفة لفظا وانه في الشايع كاسد علم انهم حيث رادا كاسامة وثعالة مثلا مشتركا
مع الاعلام في حكمها على وجه بحث مع كونها نكرات في المعنى على مارات تكلفوا في تصحيح
ذلك الى ان تحقق بينهم في وضع علم الجنس اقوال ثلثة الاول ان علم علم الجنس هو
موضوع للمهية بشرط الوحدة الذهنية وهو الظاهر من كلام ابن الحاجب ولسبه الى سيبويه
حيث قال في ايضاح شرح المفصل بعد الاشكال فان هذه الالفاظ كيف يكون اعلاما
مع عدم شمول احد العلم الى ان قال بعد نقل الجواب عن هذا وتضعيفه والجواب المرضي
فبيان بين ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملتها معاملة العلمية في
منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع الالف واللام والاضافة
فلا يتجه التحيل في تقديرها اعلاما قال سيبويه كلاما معناه ان هذه الالفاظ
موضوعة للحقايق المعقولة المجردة في الذهن ومثله بالمعهود في الذهن بينك
وبين مخاطبك واذا صح ان تضع اسما بالالف واللام للمعهود الذي هو فلا بعد
ان تضع العلم له ايضا فعلى هذا كانت لهذه الاعلام تعريفا لفظيا كذلك يكون
لها تعريف معنوي ايضا والثاني انه وضع المهية من حيث هي كاسم الجنس
بناء على القول بانه وضع لذلك وهو الظاهر من الائمة واجاب عن اشتراكها مع
الاعلام في حكمها بان علمية تلك الالفاظ لفظية وقال ما حاصله هذا كما يكون

علما مع

على ما صرح به ابن الحاجب واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن بناء على هذا
القول فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على
الواحد يكون مجازا لما مر وقال ابن الحاجب لا شبهة فان الحقيقة الذهنية معنا
للوجود فاذا اطلق هذا العلم على الوجود اطلق على غير ما وضع له واما على القول
الثاني فيصح اطلاقه على الفرد حقيقة لانه على هذا القول وضع للمهية من حيث
هي سواء كانت موجودة في الذهن او في الخارج في ضمن الفرد وعلى هذا القول لم
يكن فرق بين قولك رايت اسدا برهى وبين قولك رايت اسامة من حيث المعنى
اذا قلنا بان لفظ اسد موضوع للمهية من حيث هي واما الفرق بين القول الاول و
الثالث فهو ان اسامة على القول الثالث ايضا يمكن استعمالها في الفرد حقيقة وذلك
لان الشرط في هذا القول كان عدم تعين المهية سواء كانت تلك المهية موجودة
في الخارج او في الذهن فاذا وجدت في الفرد واستعمل العلم فيها يكون حقيقة ولعل
على القول الاول قد عرفت الحال فيه واما الفرق بين الثاني والثالث هو اعتبار
تعين المهية في الثالث وعدم اعتبارها في الثاني هذا كله في الفرق بين الاقوال
في علم الجنس واما الفرق بينه وبين اسم الجنس فاقول اما على القول الاول والثالث
في علم الجنس فواضح سواء قلنا بان اسم الجنس موضوع الفرد غير معين ويعبر عنه با
الفرد المنتشر والمهية من حيث هي لان علم الجنس بناء على القولين موضوع للمهية
بشرط كونها معهودة لا للفرد ولا لمطلق المهية واما على القول الثاني فيظهر الفرق
بينهما اذا قلنا ان اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر لما عرفت من ان علم الجنس موضوع
موضوع للمهية واما على القول بانه موضوع للمهية فلا فرق بينهما بحسب الوضع
كما ان نعم بينهما فرق بحسب اللفظ لان علم الجنس لفظه معرفة دون الثاني
ثم للاعيان جمع عين وهي ما له جثة ای لجنسها لان الكلام في علم الجنس

الموضوع للاعيان علم جنس موضوع للمعاني والمراد بالمعاني ما لا يكون له جثة
تحصل التغاير بين المشبه والمشبه به افادة كون تبرة من علم الجنس فظهر النكتة في
تغيير قوله مثله عما ذكره وفي زيادة قوله قبل ذلك اعلام وضعت للاعيان
وسبحان للتسبيح هكذا قالوا واعترض عليهم بان هذا هذا ليس بمستقيم بيانه هو
ان سبحان ليس علما للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى سبح في قولك سبح
فلان قال سبحان الله فيكون معنى التسبيح قول سبحان الله فعلى هذا يكون مدلول
التسبيح لفظا ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ فكيف يكون علما للتسبيح مع اختلاف
مدلوليهما واجيب بان التسبيح يستعمل على معنيين احدهما ما ذكر والثاني هو التنزيه
وما ذكر في الاعتراض انما يدل على عدم جواز كون سبحان علما للتسبيح بالمعنى الاول
لا بالمعنى الثاني فيكون علما للتسبيح بمعنى التنزيه فلا اشكال واستدل على علميته
بقول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب
صرفه لان الالف والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية والحق انه ليس بعلم
لانه كثيرا ما يستعمل مضافا كما في سبحان الله وسبحان ربي وسبحانك وهكذا ولا
علامة لا تضاف وانه يستعمل مع اللام نحو سبحانك اللهم والسبحان والعلم لا يدخل
عليه ال واما الجواب عن البيت المتقدم فهو ما قيل من انه على حذف المضاف اليه للعلم به
وهو مراد فيكون حذف التنوين للاضافة لا لمنع الصرف هذا مع انه معارض باستعماله
منونا في قوله سبحانه ثم سبحانا نعود بالبناء على الكسر اعلم ان فعال على اربعة
اقسام الاول اسم فعل كنزال وهو مبني كما مر في اول الكتاب وبناؤه متفق عليه
عندهم والثاني صفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهو ايضا مبني اتفاقا كما
صرح به بعض المحققين والثالث علم للاعيان المؤنثة كحذام وقطام مثلا لا
لا من ثنين وقد اختلف في بناء هذا القسم واعرابه فعند الحجازيين انه ايضا

وانما اعتبر

وانما اعتبر المشابهة بالوزن والعدل لئلا يرد عليهم مثل سحاب وكلام وسلام لانه
معرب مع كونه على وزن نزال لكنه ليس مثله عدلا لانه ليس له اصل يكون معدولا
عنه اما كون مثل فجار مثل نزال وزنا فواضح واما كونه مثله عدلا فلما قيل من ان
نزال كما يكون معدولا عن لفظ الفعل كذا فجار مثلا معدول عن الفجور ويعني نقل
لمنع الاصل وقد صرح بعض الائمة بان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شئ لا دليل عليه والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع المعدول
عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية وقيل في علة بنائه ان هذا
القسم متضمن لتاء التانيث ورد بانه على التسليم تقدير تاء التانيث فيه هو منقوض
بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى لتضمنه التاء مع كونه معربا وقيل ان فيه ثلثة
اسباب التانيث والعلمية والعدل وبسببين يسلب من الاسم بعض التمكن فيسلب با
الثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء ورد عليه انه ان ادعى
العدل المحقق فلا دليل عليه وثبوت مجوز لا يدل على كون فجار معدولا عنه
اذ الجائز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى
العدل المقدر بمعنى انه لما وجد فجار مثلا مبنيا وليس فيه سبب البناء فاحتجنا
الى تقديره بالعدل فيه نقول على التسليم اذا كان اجتماع الثلث من الاسباب المانعة
للصرف موجبا للبناء الاسم ينبغي انه اذا سمي احمر مثلا لشخص يكون مبنيا للعلمية و
الوزن والوصفية والظاهر انه لم يقل به احد وقال بعض الائمة والاولى ان يقال
ان بناء المصادر من فعال لمشابهته نعال الامر وزنا وصيغة مخالف لحق كلامه
مثلا لانه لا مبالغة فيه هذا كله في بناء فجار واما كون بنائه على الحركة فلان التقاء
الساكنين واما على الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر واما كونه
علما فقد استدل عليه ابن الحاجب بان مدلول فجار متعين من مدلول الفجرة

وعلم الشخص طرداً فانهما مؤنثتان وهذا الاستدلال عجيب   كحذام علم لامرأة كقطام
يحتمل المقصود من هذا التشبيه وجوها الاول انه كما يكون حذام مبنيا على الكسر كذا جار
ويرد عليه علىٰ ان المشبه به ينبغي ان يكون اقوى وهنا ليس كذلك بل بالعكس لك
لما عرفت من ان بناء جار مثلا متفق عليه بخلاف حذام فتامل والثاني كما ان حذام
علم جنس فكذا جار وفيه نظر لما عرفت من ان حذام علم شخصي لا جنسي والثالث
هو ان ذكر حذام لاجل ان يعلم المبتدي ان جار بفتح القائل بل هذا كان اولى والرابع
والرابع هو انه كما يكون حذام علما للمؤنث كذا جار وان كان العلمان مختلفين اذ
الاول شخصي والثاني جنسي وهذا انما يتم اذا ثبت الدليل على تانيث جار وقد سمعت
كلام بعض الائمة لكن يمكن ان يقال ان جار اسم للفجرة وهي مؤنث فكذا جار لتانيث المسمى
فثبت التانيث ويحتمل غير لا وجه المذكورة ولظهر لمن تامل ما ذكرناه   بسكون
الجيم اي فجار علم للفجرة بسكون الجيم لا بتحريكها قال في الصحاح ان فجار كقطام اسم للفجور
ومثله قال في القاموس   الثالث من المعارف اسم الاشارة هذه العبارة ونحوها مسطور
في الكتب وصدرها من مجمل العلم حيث قال فيه من الثاني من المعارف العلم وما
سبق اي قول الجار والمجرور فيها متعلق بالعامل المقدر ويكون في موضع الحال
عن الثالث بناء على القول بجواز مجيء الحال من المبتدا وعلى القول بالعدم يمكن ان
يقال انه متعلق بالعامل المقدر في موضع الصفة له ان قلت كيف يجوز كونه صفة
مع ان المقرر عندهم ان الظرف والمجرور اذا وقعا بعد معرفة محضة فحال وبعد نكرة
كذلك فصفة وبعد نكرة غير محضة فيحتملها ومقتضى هذا تعين الحكم بكونه حالا قلنا
الظاهر ان مرادهم انه اذا وقع الظرف مثلا بعد معرفة يكون حالا انما هو اذا لم
يستلزم مخالفة القاعدة وما نحن فيه ليس كذلك لانه بناء على القول بعدم
مجيء الحال من المبتدا لا يمكن كونه حالا فيكون صفة والتقدير هكذا الثالث

وجه

الحال
بحسب وجه اذا كان بمعنى الاستقبال ولكن تعين الثاني لما سيجيء في مبحث الاضافة
ان شاء الله سبحانه وهو لا قل اكثر فالنسبة الى النصب على المفعولية وان كان
الامر بالعكس في اسم الفاعل في ذلك لما صرح به بعض المحققين من ان الانفعال و
التاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل في ذلك لان نفس الاثنين لا يصير
ثلثة وان ضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه
سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع
الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني والثاني هو ان يضاف
الى ما اشتق منه كقولك ثالث ثلثة ومعناه انه واحد من الثلثة ومنه قوله تعالى
ان الله ثالث ثلثة وهذا يجب جره ما بعده لعدم بقاء معنى الوصفية فيه خلافا لبعضهم
وهو ضعيف والثالث ان يجرد عن الاضافة كما تقول الثالث معناه واحد من العدد
المعهود لكن مع حفظ الترتيب العددي وهو كالثاني في عدم بقاء معنى الوصفية
فيما ذا علمت ذلك ظهر لك ان قولها الثالث من المعارف اسم الاشارة من قسم الاخير و
لا يخفى ان ما ذكر ليس مختصا بلفظ الثالث بل يعم من لفظ الثاني الى العاشر تقول
هذا ثاني واحد وثاني اثنين كما قال الله تعالى ثاني اثنين اذ هما في الغار ورابع
ثلثة ورابع اربعة وخامس اربعة وخامس خمسة وهكذا الى العاشر ان قلت ان
القاعدة المسلمة عندهم انه اذا كان الموصوف في اسماء العدد من الثلث الى العشر
مذكرا لا يجب تانيث العدد وان كان مؤنثا يجب تذكيره تقول جاءني رجال
ثلثة ورايت ثلث نساء وهكذا فعلى هذا كان مؤنثا يجب على الشيخ ان يقول
في المقام الثالثة لان تقدير الكلام هكذا القسم الثالث فلم لم يقل به قلت لان
هذه القاعدة انما تسلم اذا لم يكن اسم العدد على وزن اسم الفاعل و
اما اذا كان فهو على الاصل من ان المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث مطلقا

وليعلم ان التجاوز من هذا يؤنث النيف ويذكر لفظ عشرة في المذكر ويعكس ذلك في
المؤنث هكذا ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة واربعة عشر رجلا واربع عشرة
امرأة وهكذا هذا جملة من احكام اسماء العدد فدعت الحاجة الى ذكرها هنا وان كان
لها محل اليق ولهذا لم يذكر جميع احكامه في المقام   ما دل على مسمى واشارة اليه
الواو في واشارة بمعنى مع اي اسم الاشارة ما دل على مسمى مع اشارة اليه اذ ذلك
هنا يدل على المشار اليه وهو المسمى مع اشارة اليه ايضا ولهذا يقال له اسم الاشارة
وفي هذا التعريف نظر اما اولا فلانه يلزمه محال الدور لانه اخذ في تعريفه اسم
الاشارة الاشارة واما ثانيا فلانه لا يكون مانعا لصدقه على المضمرات سيما الغائب
منها والظاهر الذي فيه لام العهد لانه يصدق عليها انها ما دل على مسمى واشارة
اليه ولعله لهذا قال ابو حيان في الارتشاف بعد ذكره هو محصور فلا يحتاج الى
حد ولا رسم والجواب اما عن الاول فبان الدور انما يلزم اذا كان المراد من الا
الاشارة في الحد هو المراد من اسم الاشارة في المحدود وليس الامر كذلك بل المراد من
الاشارة في المعنى اللغوي ومن الاشارة في المحدود ما يسمى في الاصطلاح اسم
الاشارة فتغاير الاشارتان معنى وان اتحدتا لفظا فاندفع الدور وعلى تقدير
لزومه
تسليم اتحاد المراد منهما نمنع الدور ايضا اذ لا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى
كل جزء منه توقف جزء الحد والمحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد واما عن الثاني فلان المراد من الاشارة في قوله ما دل
على مسمى واشارة اليه هو الاشارة الحسية اي بالجوارح والاشارة التي في الضمائر
والاسم الظاهر ليست حسية بل ذهنية ولفظ الاشارة كانه حقيقة في الاشارة الحسية
فاطلاقها على الذهنية مجاز فلهذا اذا كان المراد منها الذهنية تقيد بها فلا يحمل
عند الاطلاق على غير الحسية فلا يلزم استعمال لفظ المشترك في الحد من غير

الجمع

الجمع مطلقا اولا فيبقى اربعة للمفرد والمثنى مط فوضعوا لكل منها صيغة بالخصوص
كذا للمفرد المذكر وذان لمثناه وتا وتي وته للمفرد المؤنث وتان لمثناه فصار المجموع
خمسة   وته كذه اي بسكون الهاء وبكسرها وبالياء فيكون للمفرد المؤنث
تسعة الفاظ اربعة منها مصدرة بالذال هكذا ذي وذه وذه بالسكون والكسر
وذهي والباقي مصدرة بالتاء وهو تي وته وته بالسكون والكسر وتهي وقد
زاد ابو حيان في الارتشاف في المصدر بالذال لفظا آخر وهو ذات بضم التاء هذا
وسيجيء في الموصولات ذات في لغة طي تستعمل بمعنى التي وعلى هذا لفظ ذات
تستعمل لثلثة معان الاول بمعنى ذو من اسماء الستة تقول هذه جارية ذات
حسن والثاني اسم الاشارة كما مر وهو نادر والثالث اسم موصول بمعنى التي
كما سيجيء   فاشر بها اليها دون غيرها العبارة يحتمل وجهين الاول ان يكون
الضمير في بها دون غيرها عائدا الى الالفاظ المذكورة للمفردة المؤنث وفي اليها
عائدا الى الانثى في قوله على الانثى اقتصر والثاني ان يكون الضمير في بها ايضا عائدا
الى الالفاظ المذكورة وفي اليها دون غيرها عائدا الى الانثى والمعنى على الاول
انك اشر بالالفاظ المذكورة دون غيرها الى الانثى فيكون ردا على القول الذي
من استعمال ذا اشارة الى المفردة المؤنث لكن هذا الاحتمال لا يتفرع على قول المصنف لا نحو
الاصح ملاحظة ما زاده الشراح لان المصنف ما ذكر تلك الالفاظ جميعها واما الاحتمال الثاني
فصحيح ولو مع قطع النظر عما ذكره الشراح من تلك الالفاظ لكنه لا يرد القول المذكور
حذف الالف الاولى لسكونها وسكون الف التثنية فالتقى ساكنان ولدفعه
يجب حذف احدهما انما صرح بكون الالف الاولى مع ان دفع التقاء الساكنين
المحذوف
يمكن بحذف الف التثنية ايضا تنبيها على ان الالف الاولى هي الاولى بالحذف لكونها
جزء كلمة والثانية كلمة وجزء الكلمة الاولى بالحذف من الكلمة ولان الثانية علامة

اي الالف الاولى اشار بقوله لما تقدم الى قوله لسكونها وسكون الف التثنية حتى تقلب الكلمة فيه فلا يحتاج الى التكرار وانما لم يثن من الفاظ المثنى الا ثانا حذرا من الالتباس بين تثنية المذكر والمؤنث بانه هو ان ذه مثلا لو ثنى بقي فيه ذان فلا يعلم انه تثنية المذكر او المؤنث وذلك لان اخره ساكن والف التثنية ايضا ساكن فحذفت الهاء لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل الف المثنى فصار ذان وهو بعينه مثنى المذكر فالتبس مثنى المذكر بالمؤنث وهكذا نقول في ذي واخواتها ذه بكسر الهاء فلان كسر ما قبل الف التثنية يجب ان يحذف فاء المحذوف واعاده فلانه بعد الف المثنى يلزم التقاء الساكنين الياء والالف فحذفت الياء وبعد حذفها الكلام فيها هو الكلام في ذه بكسر الهاء ثم انا نقول ان هذا انما يدل على عدم جواز بناء التثنية من الالفاظ التي صدرت بالذال على ما نقول واما من المصدرة بالتاء فلا اللهم الا ان انه عين تا من الالفاظ المصدرة بالتاء يكون تثنية ايضا تان على ما بينا في المصدرة بالذال فلا يعلم انه تثنية تا او غيرها وقوله حذرا من الالتباس شامل له ايضا فيكون مراده حذرا من الالتباس بين تثنية المذكر والمؤنث وبين تثنية احدى صيغ المؤنث من غيرها اي سوى المرتفع انما فسر المرجع بذلك لانه اذا ذكر في الكلام موصوف وصفة ثم جاء الضمير الظاهر انه يعود الى الموصوف مع الصفة فعلى هذا يتوهم عود الضمير في سواه الى المثنى المرتفع وهو فاسد لان معنى كلام المص على هذا انه اذا ذكر في سوى المثنى المرتفع عام شامل للمفرد والجمع ايضا فيلزم جواز ذكر ذين وتين في الجمع مثلا ولا يخفى فساده فسر المرجع بقوله سوى المرتفع دفعا لهذا التوهم يعني ان الضمير في سواه عائد الى الصفة لا الى الموصوف فيكون معنى البيت على هذا انه اذا ذكر المثنى في سوى المرتفع ذين وتين وصحته مما لا ريب فيه للمذكر المنتصب بذلك وجه واضح لا يحتاج الى البيان وكذا فيما تقدم عند قول المص وذان وتان للمثنى المرتفع حيث قيل

قال رشان يقول في القريب اولاء واولاء وهؤلاء واولاء الى ان قال وذكر قطرب اشباع ضمة الهمزة في اولاء وهنا او ههنا اما الاول فكما تقول هم فمن تقدم عصرهم على عصر اسم ذلك الفاضل واما الثاني فكما تقول في معصوم جل جاله محقق او عاله تنزل منزلة ذي البعد ذلك التنزيل لتعظيم او لتحقير اما الاول فكقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة واما الثاني فكما تقول ذلك اللعين فعل كذا اشير الى شخص قريب تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخاطب منزلة بعد المسافة لحرف الخطاب واستدل على حرفيته بامتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه نظر لان ضمير افعل ايضا كذلك اذ يمتنع وقوع الظ في موقعه مع انه اسم اتفاقا الا ان يجاب بان الاصل في كلما يمتنع وقوع الظاهر موقعه الحرفية الا ما ثبت اسميته بدليل خارج وضمير افعل دل الدليل على اسميته لكونه فاعلا والفاعل لا يكون الا اسما واما فيما نحن فيه فلا ينبغي ان يكون حرفا وايضا لو كان هذا الكاف اسما ينبغي ان يكون له محل من الاعراب كسائر الاسماء المكنية التي لم يظهر فيها اعراب ولعل الامر كك لانه لو كان له محل من الاعراب لكان اما رفعا او نصبا او جرا او جميعها غير جائز اما الاولان فلعدم مقتضيهما اذ مقتضي الرفع والنصب محصور معلوم وليس في المقام شيء منه واما الثالث فلانه اما بالحرف او بالاضافة اما الاول فواضح عدمه واما الثاني فلان اسماء الاشارة لا تضاف لكونها معرفة والمعرفة لا يجوز اضافة كما يجيء في باب الاضافة ان شاء الله الا اذا نوي تنكيرها وهو انما يكون اذا قبل ذلك العرف التنكير واسماء الاشارة غير قابلة لذلك فلا يجوز اضافتها فثبت ان هذا الكلام الكاف حرف لا اسم ثم اعلم ان وجه اختصاص هذا الكاف بالبعيد والمتوسط على القول به على ما قيل هو ان وضع اسم الاشارة للحضور والقرب لكون المشار اليه

علام الخاطب فلما اوردنا الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه المشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردنا التنصيص على البعد جئنا بعلامته وهي اللام فعلت ذلك انتهى وهذا الكلام منظور فيه يظهر وجهه بعد التامل واختار ابن الحاجب ان ذلك ونحوه للمتوسط اعلم انه وقع الخلاف بينهم في ان اسماء الاشارة هل لها مرتبتان او ثلاث فالمص وغيره على الاول حيث قال ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه فيعلم منه انه لا واسطة عنده بين البعيد وغيره بان غير البعيد يشار اليه من غير الكاف والبعيد يشار اليه مع الكاف سواء كان مع اللام او لا وابن الحاجب على الثاني حيث اثبت الواسطة فقال ان اسم الاشارة لا يخلو اما مجرد من الكاف واللام او معهما او مع الكاف وعلى الاول يشار به الى القريب وعلى الثاني الى البعيد وعلى الثالث الى المتوسط الا اذا كان بصيغة المثنى فانه مع الكاف للبعيد كذا نك وما نسبه الى ابن الحاجب هو مذهب كثير منهم وعن المص انه استدل لما ذهب اليه بان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وبني تميم يقولون ذاك وذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا لزوم ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احدهما للقريب والاخرى للبعيد للتنبيه وهذا الهاء تدخل في الجملة ولا تدخل في المفرد الا في اسم الاشارة فيدخل كثيرا فيه ذلك لان تعريف الاسم الاشارة بما يقترن اليه من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فاراد المتكلم اولا بدخول حرف التنبيه ان ينبه المخاطب حتى يلتفت الى شيء يشرح الاشياء الحاضرة فلهذا لم يؤت بذلك الحرف الا فيما يمكن مشاهدته من القريب المتوسط لا في البعد لكن مجيئها في القريب اكثر من المتوسط لان التنبيه على الالتفات الى المتوسط

لا يمنع المشاهدة واما في الثاني فكثير فلا يمكن المشاهدة فتامل وهذا لا يجتمع مع الهاء كما اشار اليه بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعه ولا اهل هذا اك الطرف المدى هذا عجز بيت صدره رايت بني غبراء لا ينكرونني اللغة بني غبراء قيل هو اللصوص وقيل اهل الارض الغبراء الارض كثيرة الغبار الطرف بكسر الطاء الكريم بني غبراء مفعول رايت لا ينكرونني في موضع الحال عن المفعول ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا اذا كان رايت بمعنى علمت ولا اهل عطف على الضمير في لا ينكرونني لوقوع الفصل بالمفعول الطراف صفة لاسم الاشارة او عطف بيان ويجيء الكلام فيه الممدد صفة له والمعنى واضح والمراد باهل ذاك الطراف الاغنياء والشاهد في هذا البيت استعمل مع ها التنبيه ولهذا لم يقل هذلك ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال اذ غايته ما يعلم من البيت عدم لزوم اللام مع اسم الاشارة عند ادخال ها التنبيه عليه لا الامتناع كما هو واضح ويمتنع ايضا مع التثنية اي ويمتنع اللام ايضا اي كما يمتنع ها التنبيه يمتنع مع التثنية فلا يقال ذانلك وذلك لان اللام اللاحق في اسماء الاشارة لا يخلو اما مكسور كما في ذلك او ساكن كما في تلك وههنا ان جوز الحاق اللام فلا يخلو اما مكسورا وساكن اما الاول فغير جائز لاجتماع الكسرتين اي كسر نون التثنية وكسر اللام واما الثاني فكذلك لانه ينبغي في الحرف اذا سكن في كلمة ان يكون بمنزلة جزئها اما بوقوعه موقع حرفها كما في تلك اذ اصله تي ثم بعد الحاق اللام اجتمع ساكنان حذفت الياء فوضع اللام في محلها او باتصالها بالحرف الاخر منها وما نحن فيه ليس كذلك اما عدم وقوع اللام موقع الحرف الاصلي فظ واما عدم اتصالها بالحرف الاخر من الكلمة فلان اللام لو الحقت انما يكون بعد نون التثنية وهي ليست من حروف الكلمة بل علامة التثنية وانما قلنا ان اللام لو الحقت انما يكون بعد نون التثنية لانا لو ادخلت [illegible]

هنا هنا فتح الهاء وفيما سيأتي بكسرها وجه غير واضح مع امكان العكس الا ان يقال
ان هنا بفتح الهاء وتشديد النون افصح من هنا بكسرها وتشديد النون كما صرح به بعض
المحققين ومعلوم ان تقديم الافصح اولى من غيره فلا تغفل هاهنا لك لما تقدم
من ان اللام مع هاء التنبيه لا يجتمعان تتميم اعلم ان الاسم المعرف الذي يقع بعد
اسم الاشارة كقولك هذا الرجل قيل انه عطف بيان او نعت وفيه نظر لان
شرط عطف البيان الجمود وشرط النعت الاشتقاق كما صرح به كثير منهم بل الظاهر
من ابن هشام وغيره انه اتفاق عندهم وخالف فيه ذلك ابن الحاجب فكيف يصلح شيء
واحد لكليهما اذ كونه عطف بيان يمنع كونه نعتا وهكذا بالنسبة الى النعت وهل
هذا الا تناقض وايضا ذكروا في النعت انه لا يكون اعرف من المنعوت وفي عطف
البيان انه لا بد ان يكون اعرف من المبين فكيف يكون شيء واحد اعرف وغير اعرف
وعلى فرض التسليم قد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام فكيف
يكون هنا على تقدير ان يكون ذلك الاسم عطف بيان اعرف واجاب عن ذلك ابن
عصفور بان ذلك الاسم اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك
الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة
بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص ورده ابن هشام بان
الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة بعينه اذا وقع نعتا
كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى
ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له واجيب عنه بانه احتاج النحويون
الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا فقالوا هو بمعنى المشار اليه او الحاضر
لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق فالتجأوا الى
التاويل وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا بد فيه لان الالف واللام

كما لا يقع

كما لا يقع ما اوّلا به كما صرح بذلك ابن هشام وغيره فالاولى ان يقال ان ذلك الاسم
عطف بيان لا نعت اما عدم كونه نعتا فلما مرّ من ان شرط النعت الاشتقاق و
هنا ليس كذلك واما كونه عطف بيان فلعدم المانع ذلك الا ما مرّ من انه لا بد ان
يكون اعرف من المبين وهو غير مسلم وقد صرح جماعة من المحققين بعدم اشتراط
ذلك منهم المصرح حيث قال الكثير من العلماء المتاخرين يقلد بعضهم بعضا فجعل
الرجل في مثل هذا الرجل نعتا قال والحامل عليه توهمهم ان عطف البيان
لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة
فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى كلامه ونقل ذلك ابن هشام عن الزجاج
والسهيلي ايضا وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان ان يكون الثاني اوضح لجواز
ان يحصل الايضاح من مجموعهما انتهى وايضا قد جعل سيبويه ذا الجمة في قولهم هذا ذو
الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام كما عرفت فكيف
لا يكون اعرف من المضاف اليه الرابع من المعارف الموصول قد تقدم الكلام
في صدر مبحث الاشارة في مثل هذا الكلام فراجع هناك فالحرفي ما اوّل
مع صلته بمصدر فيه نظر لان احتياج الموصول الى التعريف انما هو لاحتياج المبتدا
اي الصلة اليه اذ كل من له اطلاع في الجملة لو علم معنى الصلة يعلم معنى الموصول
لكونه شيئا كان له الصلة فعلى هذا تعريف الموصول بالصلة كانه تعريف الصلة بالصلة
ويمكن ان يجاب بان المراد من الموصول المحدود المعنى الاصطلاحي لا اللغوي
اي الحروف المعدودة في الاصطلاح موصولا ومن الصلة في الحد المعنى اللغوي
فتغايرا فاندفع الفساد لكن يرد عليه ان تعريف الموصول الحرفي بما ذكره تعريف
الشيء بمثله في الجهالة اذ معنى الصلة غير معلوم فالاولى ان يقال الموصول
الموصول الحرفي اما اوّل ما يليه من الجمل بمصدر لا يقال انه يلزمه ان يكون نعم في مثل

قياس مع الفارق

فلنا لم يذكر ما فعل هذا نقول ان في قوله اولا الرابع من المعارف الموصول نظر لانه
حكم اولا انه من المعارف الموصول ثم قسم الموصول الى قسمين فيلزم كون القسمين معرفة
والجواب ان كلامه محمول على الاستخدام وهو عبارة عن معنى من لفظ ومن الضمير
الراجع اليه معنى اخر هذا قسم منه فنقول ان المراد من الموصول في قوله الرابع
من المعارف الموصول هو الموصول الاسمي ومن الضمير الراجع اليه الذي هو في قوله
وهو قسمان اعم منه والقرينة على ارادة هذا موجودة وهي قوله حرفي واسمي
وقوله لانه لا يعد من المعارف وذكره في الكافية استطرادا لما اعتذر
عن عدم ذكر المصنف الموصول الحرفي فقال لانه لا يعد من المعارف كان لقائل
ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يذكره في الكافية ايضا فلم ذكره فيها اجاب بان
ذكره هناك استطرادي وهو على ما قيل في اللغة مصدر استطرد الفارس
من قرنه في الحرب وذلك اذا تفر بين يديه يوهمه الانهزام عنه ثم عطف
عليه على غرة منه وهو ضرب من المكيدة وهو في الاصطلاح عبارة عن الانتقال
من معنى الى معنى اخر متصل به لم يقصد بقصد الاول لكنه للتوصل الى الثاني
فان توصل بالفعل المتصرف ماضيا او مضارعا الاول كقوله تعالى ولولا ان
من الله علينا والثاني كقوله تعالى ان تصوموا خير لكم والاول يؤول بلولا من الله علينا
والثاني بصومكم خير لكم ولا يخفى ان هذا الكلام يدل على اتحاد ان الموصولة
بالماضي والمضارع واستشكل ذلك من وجهين اما الاول فلان ان الداخلة على
على المضارع تخلصه للاستقبال كالسين وسوف وهما لا يدخلان غيره وكذا ان
لاشتراكها فيما ذكر واما الثاني فلان ان الموصولة بالماضي لو كانت ان الموصولة
بالمضارع يحكم على محله بالنصب كما يحكم على محل الماضي بالجزم بدخول ان الشرطية
عليه ولا قائل به والجواب اما عن الاول فهو انا نقول ان الصغرى مسلمة لكنه

فلعله قياس مع الفارق

قياس مع الفارق لان الظاهر ان الحكم على محل الماضي بالجزم بدخول ان الشرطية
لاجل قلبها معناه الى الاستقبال فتامل او امرا نحو امرتك ان قم وحكاية سيبويه
كتبت اليه بان قم اعلم انه وقع الخلاف بينهم في ان فعل الامر هل يقع صلة لان
المصدرية ام لا فاذكره المصنف هنا هو مذهب سيبويه وابن هشام وغيرهما
وذهب بعض الائمة وابو حيان الى عدم جواز ذلك واستدل على ذلك من وجهين
الاول هو انه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول بان مع الفعل ما افادت مع ذلك
الفعل والا فليس مؤولا به الا ترى ان معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك
شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت
اليه بان قم ليس بمعنى كتبت اليه القيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام
بخلاف ان قم فتبين بذلك ان صلة ان لا يكون امرا ولا نهيا واجيب عما توهم
ذلك كالمثال المذكور بتقييد القول فيه حتى يصير جرية اي امرتك بان قلت
لك قم والثاني هو انهما اي ان مع فعل الامر لم يقعا فاعلا ولا مفعولا اذ لا يصح
قولك اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع
واجيب عن الاول بان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير
بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة
بالمضارع عند التقدير بالمصدر اذ قولك اعجبني ان قام زيد مثلا الماضي فيه يدل
على الحدث والزمان فاذا اولت بالمصدر تقول اعجبني قيام زيد ففات الدلالة
على الزمان فلا تفاوت بين الامر وغيره في ذلك ويمكن للثاني ان تقول في رد هذا
الجواب لا نسلم انه قياس مع الفارق لان الظاهر ان الحكم على محل
الماضي بالجزم بدخول ان الشرطية لاجل قلبها معناه الى الاستقبال فتامل
نعلم قولنا الزمان في المصدر المؤول بالماضي والمضارع اذ الحدث كالقيام

قال وفيه نظر لانك قد عرفت ان ان مع صلتها مؤولة بالمصدر فاين الانشاء مع
تاويلها بالمصدر ان قيل ان اصله لما كان الانشاء فيخرج تعليق الاعجاب و
الكراهية لذلك قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قولك اعجبني ان قام زيد
واعجبني ان يقوم زيد لان الفعل لا يقع فاعلا مع ان جواز ذلك معلوم
ومسلم عند الكل فيعلم منه ان المعتبر بعد التاويل لا قبله وهنا ايضا كلام نحو
يكون ان قم في اعجبني ان قم مثلا بتاويل المصدر لجاز وقوع الامر صلة لان
هذا ومعلوم انه لا يمتنع تعلق الافعال بالمصدر ومع ذلك علم جواز مثل قولك
اعجبني ان قم دليل على عدم وقوع الامر صلة لان هذا على تقدير التسليم عدم تعلق
الاعجاب والكراهية على الانشاء والا فقد قيل اي مانع يمنع من تعلق الاعجاب
والكراهية بالانشاء اي اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وأما ان
ليس للانسان الا ما سعى هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره هو انك قلت هو ان
يجي توصل بالفعل المتصرف فانتقض مع قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما
سعى وهكذا فاجاب بان ان في الايتين ليست مما نحن فيه بل هي مخففة من
الثقيلة وانما اختصت ان الموصولة بالفعل المتصرف لما عرفت من انها مع ما بعدها
بتاويل المصدر وليس للفعل الغير المتصرف مصدر حتى تؤول بذلك وهكذا
ليس ان مصدرية لو كان مدخولها فعلا مع تحقق الفصل بينها وبين ذلك
ذلك الفعل بالسين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون
او سوف يكتب وقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وعلمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم
وما قام وذلك لان ان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل بتاويل المصدر
معنى وعاملة في المضارع لفظا فلا تفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها
نعم قد تفصل بينها وبين الفعل بلا لا لكثرة دورانها في الكلام تدخل

لان قولك

لان قولك يعجبني ان زيدا قائم تقول مع معناها ويلها بالمصدر بمعنى قام زيد فكيف
يكون مع اسمها وخبرها بتاويل المصدر مع ان اسمها وهو زيد موجود فالاولى ان
يقال انها مؤولة مع خبرها بمصدر مضافا الى اسمها وكما عرفت في بلغني ان زيدا قائم
ثم اعلم ان ما ذكرته من كون التاويل بمصدر الخبر انما هو اذا كان الخبر مشتقا فيكون
المصدر المؤول به من لفظ الخبر اي من مصدره كقولك بلغني انك قائم اي قيامك
وعند بلغني انك في الدار اي استقرارك لان الخبر حقيقة هو المحذوف من استقر
او مستقر ولهذا كان يكون المصدر الاستقرار واما اذا كان الخبر جامدا فيكون
المصدر المؤول به من لفظ الكون كقولك بلغني ان زيدا ابن عمرو اي كون زيد ابنه
وبلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا لما قيل من ان كل خبر جامد يصح نسبته الى
المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما
واحد هذا لكن صرح نجم الائمة بان قولك بلغني انك زيد بتاويل زيدانيتك
قال فان بابه الفسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء تفيد معنى المصدر
وان خففت فكذلك اي توصل باسمها وخبرها لكن اسمها يحذف ويجب ان
يكون خبرها جملة كقوله تعالى واخر دعواهم فيها ان الحمد لله رب العالمين بناء على
القول بان ان هنا مخففة من المثقلة وتقول بعد التاويل كون الحمد لله رب العالمين
لما عرفت وقد مر كما اسمها فيجوز ان يكون خبرها مفردا وجملة كما سيجي في بحث
الاحرف المشبهة بالفعل ان شاء الله تعالى ولو توصل بالماضي والمضارع والاول
كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اي كونهم مسلمين وكقولك وددت
لو قام زيد اي قيامه والثاني قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي ادهانك
وكذا قوله تعالى يود احدكم لو يعمر الف سنة اي تعمير الف سنة قال ابن هشام لم يثبت
قد ورد لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك

فادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كالمعرفة الموصوفة
بالنكرة ويجي الكلام في لام الذي وغيرها في المعرف باداة التعريف ان شاء الله
وتشديدهما واختلف في انها هل تعرب ام لا فالمحكي عن الجزولي انها تعرب
بانواع الاعراب كما في اي وردة بانه لا وجه له اذ ليس التشديد موجبا للاعراب
وعن بعضهم انها تبنى على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس
المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب
اقربيه وللقصى وحكى الزمخشري انها تبنى على الضم وللقصى وحكى الرضي
الزمخشري انها تبنى على الضم وعد بعضهم من الموصولات الحرفية ال وضعفه
ظاهرا اذ الذي يقع مرجعا للضمير كما تقول الذي هو عندك فاضل وقد حكوا ان مرجع
الضمير لا يكون الا اسما من اللغات وهي تخفيف الياء وتشديدها وحذفها
مع كسر ما قبلها او سكونه ومع التشديد يجري الخلاف المتقدم في الاعراب والبناء
على الكسر والضم بضم اوله اي بضم تاء لا تثبت وذلك بقرينة قوله بل
ما تليه اولها العلامة ولانه لو كانت التاء مفتوحة فكانت كلمة لا نافية والضمير
في الفعل كان عائدا الى الياء وح كان كسر اخر الفعل لاجل الوزن فقط واما
اذا ضمت التاء وكانت لا للنهي فلا يكون كذلك بل كسر التاء ح موافق للقاعدة
ايضا للفرق بين تثنية المعرب والمبني حيث ان الاسم المعرب اذا كان اخره ياء لم
يحذف تلك الياء عند التثنية كما تقول في قاضي قاضيان وهكذا الحال في الاسم المبني
فان الياء فيه تحذف عند التثنية فتقول اللذان واللتان بحذف الياء فيهما
وهو الذال والتاء الاول في الاول والثاني في الثاني منها الغلام الذي
التي كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال
فككا الاغلال اللغز كليبا تصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع الاغلال

لان ان لو كانت مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان تاكيد الموصول قبل مجي صلته
شاذ انتهى واكثر وقوعها بعد ود ونحوه وقد عرفت المثال في الاية ولعل المراد بنحو
ود كل فعل يكون مثله في افهام معنى التمني نحو احببت لو قام زيد قيل السر في ذلك
هو ان لو لا تخلو عن الاشارة الى معنى التمني وان كانت مستعملة في معنى ان فيقوى
ذلك المعنى بانضمام معنى ود اليه وما توصل بالماضي والمضارع لكن لا مطلقا بل
بشرط كونهما متصرفين اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل
به مثال الوصل المتصرف قوله تعالى فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم اي بنسيانكم وقوله
تعالى لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم يوم الحساب وغيرهما والمضارع
المتصرف نحو قولك اعجبني ما تفعل زيد اي فعله ثم ان ما هذه على قسمين غير ظرفية
كما مر وظرفية وهي التي قامت مع صلتها مقام الزمان كقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
اي مدة استطاعتكم فحذفت مدة واقيمت ما مع صلتها مقامها ومثاله قوله تعالى
ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وجملة صحبة تعلقه وان لم يجوز سيبويه نحو اعجبني
ما زيد قائم اي قيامه وقال في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وعن
ابن جني انه اجاز كون صلتها جارا ومجرورا وجوز بعضهم عجبت ما لك زيد وما
عند عمرو بالجر مع كونه مصدرية وكي توصل بالمضارع اذا دخلته لام التعليل
كما صرح به نجم الائمة نحو جئتك لكي تكرمني اي لاكرامك اياي فقط اعلم ان قط
مركب من كلمتين قط اسم فعل والفاء واختلف في هذه الفاء وقيل هي لتزيين اللفظ
وقيل لانها على شرط مقدر وقط على الاول كاسم بمعنى حسب وعلى الثاني بمعنى
انته وعليه يكون التقدير اذا عرفت ذلك فانته فيذكره بالعد ذكر ذلك التنبيه
على عدم احتياج موصول الاسماء بالحد لكونها مذكورة بالعد والتنبيه على عدم
جواز كون الذي في قوله موصول الاسماء الذي مجرورا لقوله موصول الاسماء

فادخلوا

لجمع المذكر والمؤنث في قوله وتلي الاولى تبتلمون على الاولى تربهن يوم
الروع كالحدا القبلي اللغة يتلي بضم التاء وكسر اللام من الابتلاء اي القتاء تبتلمون
اي يلبسون اللامة اي الدرع في الحرب الروع بفتح الراء المهملة الحرب والحدا
بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين وفي اخره همزة جمع حداة وهي طائر معروف و
القبل بضم القاف وسكون الباء الموحدة جمع اقبل وهو الذي ينظر الى طرف انفه
التركيب تبلى فاعل منكسر فيه عايد على المنون في البيت قبله والاولى مفعوله
وتبتلمون صلة الاولى وعلى الاولى في محل النصب على الحال من الواو في تبتلمون
تراهن فعل وفاعل ومفعوله يوم الروع معمول فيه كالحدا القبلي في موضع
الحال والشاهد في الاولى في الموضعين حيث يكون في الاول لجمع المذكر العاقل
بدليل قوله تبتلمون والثاني لجمع المؤنث لغير العاقل اذ المراد بالاولى فيه خيول
الحرب المعنى يعني الدهر الذين كانوا يلبسون الدرع حال كونهم على خيول الحرب
وفي قوله كغيره جمع تسامح يعني ان القول بان اولى جمع الذي كما قال جمع الذي
اولى ليس على ظاهره لانه ليس جمعا له اذ الجمع هو ما دل بحروف مفرده على احاد مع
تغيير ما في تلك الحروف بشرطان يكون الاحاد المدلول عليها من جنس مدلول المفرد
واكثر منه وليس الامر كذلك في الاولى كذلك لانه ليس فيه اولى حروف الذي فلا يكون جمعا له
على هذا القول بان اولى جمع الذي تسامح اي مساهلة لا في التعبير لاستعمال اللفظ
في غير ما وضع له بل الحيوان اولى اسم جمع لا جمع والفرق بينهما هو ان الاول لا واحد
له من لفظه بخلاف الثاني وان اشتركا في الدلالة على الثلث وما فوقها دون الاقل
كما تقرر ثم اعلم ان ابن هشام صرح بان اولى تكتب بغير واو علة ذلك بعضهم جعله
الفرق بين اولى هذه وبين اولى صفة الاخرى والذي جاء ايضا الذين وانما
لم يقل جمع الذي الذين مع انه له مفرد من لفظه بناء على ما مر من ان الذي تستعمل

قلد وقد

وقد تستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ان قلت لو
لا يجوز ان يكون الذي هنا مفردا ولتشبيه الجماعة بالواحد جائز قلت لعل الباعث على حمل
الذي هنا على معنى الجمع مع جواز تشبيه الجماعة بالواحد بل قوله تعالى بعد ذلك فلما
اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم حيث ان ضمير الجمع في بنورهم يعود الى الذي
فيعلم منه ان المراد منه الجمع واما قوله تعالى او لا كمثل الذي استوقد باثبات استوقد
مفردا فللحمل على لفظ الذي وتركيب الاية مثلهم مبتدا كمثل الذي استوقد خبره موصول
وصلة والضمير في اضاءت يعود الى النار وما موصولة مفعوله وحوله صلة اي اضاءت
النار ما كان حول المستوقد الخ هذا ان كان الفعل متعديا والا يجوز ان يكون مسندا
الى ما والتانيث لان ما حوله اشياء واما كان او الى ضمير النار وما موصولة في
معنى الامكنة نصب على الظرف او زيدت كما صرح به بعض وذهب الله بنورهم جواب لما
قيل وعلى هذا انما قال بنورهم ولم يقل بنارهم لانه المراد من ايقادها واوضح من الاية
في استعمال الذي بمعنى الجمع قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا وقال بعض الائمة يجوز في
هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى فيكون التقدير هكذا
مثلهم كمثل الجمع الذي استوقد نارا وخضتم كالجمع الذي خاضوا وافراد الضمير ما
لنسبة الى اللفظ وجمعه بالنسبة الى المعنى فقال نحن اللذون صبحوا الصباحا اه
يوم النخيل غارة ملحاحا اللغة صبحوا من صبحته اذا اتيته صباحا والنخيل بصيغة التصغير
اسم لمواضع عديدة قيل اراد به الشاعر موضعا بالشام والغارة اسم من الاغارة على
العدو والملحاح بكسر الميم من الح السحاب اي دام مطره التركيب نحن مبتدا واللذون
خبره رفعه بالواو وفيه الشاهد وصبحوا صلته الصباحا مفعول فيه اي في وقت
الصباح وغارة منصوب على التعليل ويحتمل ان يكون حالا وملحاحا صفته والمعنى
نحن الفرسان اللذون صبحوهم في وقت الصباح يوم النخيل للغارة الشديدة هذا قال

الى الممدوح المذكور قبل البيت واللاء اسم موصول صفة لاباءنا والشاهد فيه حيث
استعمل للمذكر كالذين جملة فما يسعد والتحجيل صلة الموصول والمعنى ليس اباؤنا الذين
اباؤنا اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا من هذا الممدوح علينا فيعلم
مما ذكر ان الذي والتي تشتركان في الاولى واللائي الا ان مجئ الاول للمذكر اكثر
من مجيئه للمؤنث وفي الثاني الامر بالعكس كما اشار الى الاول بقوله حيث قال ويندر مجيئها
اي الاولى لجمع المؤنث وفي الثاني قال المصنف واللائي كالذين نزرا وقعا
اي تطلق على ما تطلق بلفظ واحد والضمير في تطلق الاول يعود الى من وفي الثاني الى
ما فيما ذكر المصنف بقوله من الذي والتي وفرعهما وفي علته على ما في قوله على ما وقوله
بلفظ واحد متعلق بتطلق الاول كما اي تطلق من بلفظ واحد على ما تطلق عليه كل واحد
من الذي والتي وفرعهما من المذكر والمؤنث مطلقا مفردا كان او موصولا مثنى او مجموعا
تقول رايت من ضربته ومن ضربتها ومن ضربتهم ومن ضربتها ومن ضربتهما ومن ضربتهن
حيث من في الاول تستعمل مقام الذي وفي الثاني مقام الذين والثالث مقام الذين
والرابع مقام التي والخامس مقام اللتين والسادس مقام اللاتي وهي تختص بالعالم
بالعالم لما تشعر من ظاهر عبارة المصنف حيث حكم نفسا وعمن لما ذكر من الذي والتي وفرعهما
انه من مشترك بين ذوي العقول وغيره كالذي والتي ولم يكن الامر كذلك اراد التنبيه فيه
فقال هي تختص بالعالم وهو بكسر اللام اي من قام به العلم وانما لم يقل بالعاقل كما قال جامي
لان من تستعمل في الله تعالى ولم يقل في حقه تعالى انه عاقل اما لان كلات اسمائه تعالى
توقيفية اي اطلاق الاسم عليه تعالى موقوف على ورود الاذن باطلاقه عليه تعالى سبحانه
ولم يرد الاذن باطلاق العاقل عليه تعالى او لايهام العاقل النقص قوله اسرب
القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من هويت اطير اللغة السرب بكسر السين وسكون
الراء المهملتين وفي اخره باء موحدة القطيع من الظباء والقطا والخيل كما صرح به

جر انستعمل

حين استعملت لغير العالم باعتبار اختلاطه بالعالم اذ قوله من في السموات يعم الملائكة و
الشمس والقمر والنجوم ومن في الارض تشمل الانسان والجبال والشجر والحجر وغيرها
ثم ان ذيل الاية والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وعكن
ان يكون ذكرها ثانيا مع شمولها في الموضعين لها لاجل استبعاد السجود من الشمس و
ما بعدها الى قوله تعالى وكثير من الناس واما ذكره ايضا فللتنبيه على انكل من في الارض من
الناس غير ساجد له تعالى تنبيه ما استدل على جواز استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى
حقيقة بهذه الاية الشريفة لان السجود من الانسان هو وضع الجبهة على الارض ومن غيره ما
يخالف لذلك فاستعمل فيهما ولتفصيل هذا في محله وليس المقام مقام ذكره او اقترن
به في عموم فصل بمن كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه
ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع والشاهد في فمنهم من يمشي
على بطنه حيث استعمل من لغير العالم لاقترانه بالعالم في عموم وهو قوله تعالى والله خلق
كل دابة اذ الدابة في اللغة كل ما يدب على الارض فيشمل جميع الحيوانات من الانسان و
غيره ثم فصل ذلك العموم بمن حرف الجر حيث قال فمنهم من يمشي على بطنه الخ ومثل من
يمشي على بطنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع واما قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين
فهو داخل في قوله او اختلاط به ايضا لاقترانه بالعالم في كل دابة هذه العبارة تحتمل
وجهين احدهما ان يكون المراد بها الاشارة الى سر جواز استعمال من لغير العالم في
هذه الحالة فيكون المراد اقتران الغير العالم في هذه الحالة فيكون المراد ان اقتران
الغير العالم بالعالم جواز استعمال من فيه بقرينة قوله قيل تغليبا للافضل فتأمل
والثاني هو ان يكون المراد بها تطبيق المثال للمذكور وهو قوله تعالى ومنهم من يمشي
على بطنه على المدعى يعني ان المواضع التي يجوز فيها استعمال من لغير العالم ما اذا
كان غير العالم مقترنا بالعالم في عموم فصل بمن نحو فمن يمشي على بطنه ولما كان

ثم بمعنى النوع فلا تغفل والله اعلم انتهى كلامه   ومن ورودها في العالم قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء ومنها قوله تعالى والسماء وما بناها والارض وما طحاها
ونفس وما سواها وقوله تعالى وما ملكت ايمانكم وقول ابي زيد سبحان ما سخركن لنا
سبحان ما سبح الرعد بحمده   اي على السواء وذكر كلمة اي وجه غير واضح اذ لو قال
وتاتي للعالم وغيره على السواء كما يفهم من عبارته ثم كان اخصر   ويفهم من كلامه
انها موصول اسمي ان قلت ان المصنف صرح في صدر المبحث الموصول الاسماء حيث قال
موصول الاسماء الذي الخ فعلى هذا قوله ويفهم من كلامه انه موصول اسمي ليس في محله
اذ هذا انما يتاتي اذا لم يدل الكلام عليه صريحا قلت دلالة كلام المصنف صريحا على كون ال
من الموصول الاسمي ممنوع اذ كلامه فيمن وما وال محمول على الاستئناف ومنقطع عما
قبله فعلى هذا قوله موصول الاسماء لا يشملها نعم يفهم من ذكرها في مبحث الموصول الاسمي
انها اسم بقول الشارح ويفهم من كلامه الخ في محله ولقائل ان يقول يمنع حمل كلام المصنف ومن
وما وال على الاستئناف لجواز كونه عطفا على الذي في قوله موصول الاسماء الذي ويكون
جملة تساوي حالا فعلى هذا يدل كلامه صريحا على انه من موصول الاسماء الذي والتي
ومن وما وال حال كون من وما بعدها مساوية لما ذكر لكن هذا انما يصح على القول بجواز
مجيء الحال من الخبر والمبتدأ لكن ذلك مرضي المصنف اليه على انه يمكن ان يقال على فرض تسليم
لا يدفع احتمال الاستئناف ومعه انتفت الصراحة فقوله يفهم من كلامه في محله
بدليل عود الضمير عليها في قوله قد افلح المتقي ربه ومرجع الضمير لا يكون الا اسما قد حرف
تحقيق افلح فعل ماض والمتقي ال فيه اسمي متقي اسم فاعل فاعله ضمير مستتر يعود الى
ال وهو صلة ال وربه مفعوله والضمير فيه ايضا يعود الى ال والتقدير قد افلح
الذي اتقى ربه والشاهد في موضعين حيث عاد الضمير الى ال وقد عرفت ان
مرجع الضمير لا يكون الا اسما ان قلت عود الضمير الى ال في المثال المذكور وغيره معلوم

وذلك

وذلك لان الموصول مع صلته التي هي الجملة تتقدر باسم مفرد فتشاكل ما هو كالكلمة
الواحدة يكون احد جزئيها جملة تخفيفا الموصول تارة بحذف حروفه قالوا في الذي الذ
والذ بكسر الذال وسكونها ثم اقتصروا منه على الالف واللام تارة بحذف بعض الصلة
اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة هكذا قيل وفيه نظر
اما اولا فلان مقتضى ما ذكر عدم استعمال شيء من الموصولات من غير حذف وهو
كما ترى واما ثانيا فلان النقل على فرض التسليم انما نشأ بكون احد جزئي ما هو
كالكلمة الواحدة جملة وهو متحقق بعد الحذف ايضا واما ثالثا فلان صلة الالف
واللام ليست جملة بل اسم الفاعل والمفعول وهما مفردان نحذف نون المجموع في الحافظوا
لاجل كون الصلة جملة لا وجه له لا يقال ان صلتها وان لم تكن جملة لكنها في محل الجملة
لان الضارب مثلا بمنزلة الذي ضرب لانا نقول بعد حذف النون ايضا كذلك واما
رابعا فلان الحق تعريف الموصولات بالصلات والالف واللام في الذي ونحوه زائدة
فكيف تكون هنا للتعريف فالحق ان ال الموصولة اسم كساير الاسماء الموصولة والقول
الثالث ما نقله عن المازني من ان الموصول حرفي واجاب عما مر من عود الضمير اليه
بعدم تسليم ذلك بل الضمير في مثل قد افلح المتقي ربه عائد الى موصوف محذوف والتقدير
قد افلح الشخص المتقي ربه ورد بان فيما ارتكبه يلزم محذور ان احدهما اعمال اسم الفاعل
والمفعول غير معتمد بن ظاهر على احد الامور الخمسة اعني الموصوف وذي الحال والمبتدأ
وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين
وتعذبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان
قال الاعتماد على موصوف مقدر قلنا قد صرح نجم الائمة بانه لو جاز عمل اسم الفاعل
والمفعول ذي اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه المازني لم يعمل
بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منهما بمعناه ولو اعتمد على الموصوف   وقال الاخفش

فيدخل لها كما يجيء في مبحث الاستثناء انشاء الله تعالى على انه يمكن ان يبقى الاصل في الموصول
ان يظهر اعرابها في صلتها لان نسبة الصلة الى الموصول كنسبة عجز المركب الى صدره
ولما كان الاعراب في التركيب المزجي يظهر في الجزء الاخر فينبغي ان يكون اعراب الموصولات
ايضا في الصلات لكن كان غير الصلة جملة والجملة لا تتاثر بالعوامل والهذا صار
اعرابه فيه واما صلة ال فلما كانت مفردا اجريت على مقتضى الاصل هذا واضح لو كان
ال في اسم الفاعل حرفا للتعريف مثلا ينبغي ان يجوز تقديم معموله عليه فيقال جاء زيدا
الضارب تقديم المفعول وعدم جوازه دليل على العدم فتعين ان يكون موصولة
ومعمول صلة الموصول لا يتقدم عليه كما يجيء فتامل   ومجيء ذي وذو طويت
وذو طويت هذا عجز بيت صدره فان الماء ماء ابي وجدي اللغة يقال طوى البئر اي
البناء بالمدر وطوى البئر بالحجارة بناها والباقي واضح التركيب الماء اسم ان ماء
ابي خبرها وابي مضاف اليه وجدي عطف عليه ومنوي بالاضافة الى ياء المتكلم
عطف عليه ايضا ذو اسم موصول نعت لها حفرت صلة ذو والعايد محذوف والشاهد
فيه حيث استعمل بمعنى التي والمعنى وما بئري التي حفرتها وبنيتها بالطين
قوله ويقال رايت ذو فعل الخ حيث ان ذو في الاول بمعنى الذي وفي الثاني بمعنى
اللذين وفي الثالث بمعنى التي ولا يخفى ان المناسب ما تقدم الثالث على الثاني
او تاخيره عن ذو فعلوا وجهه واضح وفي الرابع بمعنى اللتين وفي الخامس بمعنى الذين
وفي السادس بمعنى اللاتي فاستعملت ذو بلفظ واحد في المذكر والمؤنث ومفردهما
ومثنيهما وجمعهما ان قلت قد ظهر في البيت استعمال ذو بمعنى التي فاستشهادها بها
في قوله ذو فعلت ليس في محله قلت ذو في البيت وان علم اطلاقها بمعنى التي لكن
المراد ليس استعمالها بمعنى التي فقط بل استعمالها للعالم وغيره وفي البيت استعملت
بمعنى التي لغير العالم ثم ذكر بعده لك استعمالها بمعناها للعالم وتقديم البيت خ

ان بعض

ان بعض العرب يعرب اعراب ذي بمعنى صاحب فيقول جاءني ذو قام ورايت ذي
قام ومررت بذي قام   مبنية على الضم اما البناء على الحركة فللدلالة على عروض
البناء واما على الضم فللدلالة على ان اصلها ذو بالواو ويجيء والكرامة ذات اكرمكم
الله به الكرامة مبتدأ والظاهر ان ذات جزء اكرمكم الله صلة وبه بفتح الباء وسكون
الهاء اصله بها الضمير عايد الى الموصول نقل حركة الهاء الى ما قبلها بعد سلب حركتها
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار به بفتح الباء وسكون الهاء   وقد يعرب
اعراب مسلمات اي بالضمة في حالة الرفع وبالكسرة في حالة الجر والنصب واعلم
انه ذكر نجم الائمة في ذو اربع لغات الاولى ما مر في قوله يقال رايت ذو فعل الخ
وهو اشهرها اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية قال حكاها الجزولي ذو لمفرد
المذكر ومثناه ومجموعه وذات بالضم لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة قال
حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال و
الرابعة قال حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب
جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى الصاحب قال وكل هذه اللغات طائية
وما ذكره المصنف هنا ليس من هذه اللغات الا ما ذكره اولا في قوله وهكذا ذو وعند
طي قد تشبه   عند بعضهم الظاهر ان هذا البعض هو الذي يأتي ذلك في مقام
التي ذات فعلى هذا لو عبر الشارح بطريق بانه يقول عند البعض كان انسب
نحو ذوات ينهضن بغير سائق صدره جمعتها من اينق موارق اللغة الاينق بتقديم
الياء التحتانية المثناة الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصلها انوق قدمت
الواو على النون فصار انوق قلبت الواو ياء من غير قياس صار اينق موارق جمع مارق
من مرق قال في القاموس المرق الطعن بالعجلة والمراد هنا تشبيه الناقة بالسهام
لسرعة مشيها ينهضن النهوض هو السير السريع التركيب جمعتها فعل وفاعل ومفعول

منفعل في حالة النصب والجر ذا في ذو وذاتي واقتصرا بوجهان في الارتشاف في تثنية ذات ذوات وذواتا في حالة الرفع وذواتي في النصب والجر فيما تقدم اوضح كون معنى الذي
والتي وفروعهما مع كون الاولى به مالا يعلم وجواز اطلاقه على ذي العلم انبه وهو هذا
هو الباعث في جعلهما من بين ما تقدم مشبها بها او يصير المجموع للاستفهام و
الظاهر ان يصير على قوله تكون ويكون كلمة ذا في الموضعين اي اذا كانت زائدة او كان
المجموع للاستفهام لغوا اما كونها لغوا على الاول فظاهر واما على الثاني فلان المفروض
ان مجموع الكلمتين اي ما وذا وضع للاستفهام ولا شك انه ليست كلمة ذا على هذا التقدير
معنى الاستقلال فيكون لغوا فعلى هذا قوله في المثال بخلاف ماذا الغيت كقولك
لماذا جئت يمكن ان يكون مثالا لجملتها اي لكون ذا زائدة وكون المجموع للاستفهام هنا
ويحتمل بعيدا ان يكون قوله او يصير عطفا على قول المص بلغ اي لم يصير المجموع للاستفهام
واعادة الباحث في يصير لاستفاء ما كان حقه البناء لاجلها وهو سكون الراء وحينئذ
يصير هذا الاحتمال قوله بعد ذلك ولم يكن للاشارة حيث عطفه على قول المص لم تلغ
اذ لو كان قوله او يصير عطفا على قول المص لم تلغ ايضا لكان المناسب ان يذكر الجازم
هنا كما ان يفعل ولو لم يصر المجموع للاستفهام ولم تكن للاشارة وذكر الجازم في الثاني
وعدم ذكره في الثاني والعدول عن العطف باو الى الواو ينادي باعلى صوت ان قوله
يصير ليس عطفا على قول المص لم تلغ فيكون قوله يصير بيانا لمعنى المص تلغ لا عطفا عليه
وايضا الاتيان بالمثالين وترك الثاني لا يشعر بما قلت والفرق بين الاحتمال الاول والثاني
هو ان اللغو على الاول ما لم يكن له معنى مستقلا وعلى الثاني اعم من ذلك اي هو
ما لم يكن له معنى مطلقا سواء كان بالاستقلال او غيره ايضا يكون بحسب الظاهر بناء
على الاحتمال الاول شرطا لكون ذا بعد ما ومن الاستفهام متبينين للموصول شيئين
احدهما عدم كونها لغوا والثاني عدم كونها للاشارة وعلى الثاني يكون شرطه

نكره ... [illegible]

نعم يتردد فيها البعض تلك المدة ام هو في ضلال وباطل بخلاف ماذا الغيت
كقولك لماذا جئت فان ذا فيه زائدة او مجموع ما للاستفهام على ما مر بيانه وان
اردت تحقيق المقام فاعلم ان ذا لا تكون موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن
الاستفهاميتين واذا وقعت بعدهما احتمل وجوها الاول ان تكون للاشارة كقولك
من ذا قائمان فان ذا هنا لا يكون موصولا لعدم الصلة ولا لغوا وهو واضح للاشارة
ومثله ما سيجيء في قوله ماذا التواني والثاني ان يكون موصولا وهو ما مر في قوله
الا تسالان المرء ماذا يحاول وذا فيه ليست للاشارة وهو واضح للناظر في المعنى
وليست لغوا بقرينة قوله انحب بالرفع اذ لو كانت لغوا ينبغي ان يقول انحبا فيقضى
ام ضلالا وباطلا توضيح ذلك انه لو كان ذا موصولا لكان ما في قوله ماذا تسالان
المبتداء والموصول خبره او بالعكس فعلى هذا يجب ان يكون بدله مرفوعا واما اذا
كانت لغوا فيكون ماذا مفعولا ليحاول فح يجب ان يكون بدله منصوبا لكن البيت
جيء برفع البدل فيعلم منه ان ذا في الا تسالان المرء ماذا يحاول موصول لا لغو هذا
مضمون ما صرح به جماعة وفيه نظر لانا لا نسلم نصبا على تقدير
كون ذا لغوا الجواز كونه مرفوعا بالابتداء وجملة يحاول
خبره فعلى هذا يكون بدله رفعا فلا يلزم من رفع نحب
كون ذا في البيت موصولا وعلى تقدير التسليم نقول نحب ليس
بلازم بل خبر حذف مبتداء وهو الضمير العائد الى ما ويمكن ان يجاب عن ذلك بان
هذا الاحتمال وان كان قائما الا انه مرجوح ومع امكان التخلص عنه لا يصار اليه
بيانه هو انه مع كون ذا في البيت لغوا لو كان ما الاستفهامية مبتدا وجملة يحاول
خبره يلزم حذف الرابط في الجملة التي وقعت خبرا بان يكون التقدير يحاوله و
هو وان كان جائزا الا انه قليل بخلاف الصلة فان حذف العائد فيها اكثر

ماذا ينفقون قل العفو على الموصول ولحذو غيره مع ان فيه رجحا الحرف في قراءة
ابو عمرو وابن كثير وغيرهما برفع العفو وذلك هو مطابقة الجواب مع السؤال بالاسمية
سمية توضيحه هو ان قوله تعالى قل العفو بالرفع خبر مبتدا محذوف والتقدير هو العفو فاذا
حملنا على كونه موصولا اما مبتدا وما خبره مقدم عليه كما هو الاقرب او عكس ذلك كما ذهب
اليه سيبويه وعلى التقديرين يكون السؤال جملة اسمية فيطابق مع الجواب بخلاف ما
اذا جعل ذا لغوا فان ماذا ح مفعول ليسالونك فتفوت المناسبة لكون السؤال ح
جملة فعلية والجواب اسمية كما عرفت ولهذا قال ابن الحاجب وفيما اذا صنعت وجهان
احدهما ان يجعل جوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب بيانه هو ان ذا فيما صنعت
اذا جعل موصولا كان معناه ما الذي فيكون الموصول مبتدا وما خبره او بالعكس وجوابه
رفع فنقول في الجواب الكتابة بالرفع لكونه خبرا لمبتدا محذوف وما الذي صنعته
الكتابة فيكون الجواب مطابقا للسؤال لكون كل منهما جملة اسمية واذا جعل ذا لغوا
بان يكون زائدة اي يكون المجموع للاستفهام على ما مر يكون معناه اي شيء صنعت فح
يكون الجواب منصوبا مفعولا للكتابة بالنصب ليكون مفعولا لفعل محذوف
اي صنعت الكتابة فيكون الجواب مطابقا للسؤال لكون كل
منهما جملة فعلية ونصب الجواب في الاول وقد بعد ورفعه في الثاني
وان كان جائزا لكنه مرجوح لاستلزامه كل منهما المطابقة الراجحة
الثالث من وجوه ذا كونه لغوا على ما مر مثاله لماذا جئت اي لما جئت وقوله تعالى من ذا الذي
يشفع عنده ومن ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا يحتمل الاشارة والزيادة وهذا
القسم قدح على وجهين احدهما ان يكون مجموع ما وذا للاستفهام والثاني ان
يكون ما للاستفهام وذا زائدة وهذا القسم قد انكره جماعة ومنهم المص وانكره
اخرى ومنهم ابن هشام فقال والمحقق ان الاسماء لا تزاد ولم يشترط الكوفية

تقديم الخبر

تقديم الخبر الظرفي وكونه مصدرا فعليك متعلق به ان جعلنا تقديم المعمول الظرفي
عليه والاحال من الضمير في العاد وهذا مبتدا وتحملين صلته وفيها الشاهد حيث وقعت
ذا موصولا مع انه لم يتقدم عليها ما ولا من وطليق خبر المبتدا المعنى اعلم ان هذا البيت
لزيد بن مفرغ بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الراء المكسورة وفي اخره غين معجمة و
هو كان كثيرا ما يهجو عبادا المذكور حتى كان كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به عباد
امره بمحو الهجو الذي كتبه على الحيطان بالاظفار ففسدت انامله لذلك ثم اطال حبسه
فكلموا فيه معوية فامر باخراجه فلما اخرج قدمت له فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد
البيت قوله وهذا تحملين طليق معناه والذي تحملينه من الحبس قوله بان هذا طليق
جملة اسمية وتحملين حال اي محمولا يعني ان ها في هذا للتنبيه وذا للاشارة مبتدا
وطليق خبره وتحملين حال من الضمير في طليق قدمت على عاملها وصاحبها لما سيجيء في
قوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه قبل او من
جا والعامل معنى الاشارة والتقدير وهذا طليق من الحبس حال كونه محمولا عليك
هو حسن او متعين يعني ما ذكره سراج الدين في هذا تحملين طليق من حذف الموصول فيه حسن
او متعين بيانه هو ان الظاهر ان تحملين لا تكون حالا لانه خطاب الى المؤنث
المخاطب لا يصلح ثانيا ويله محمولا على ما ذكره ذلك المجيب فعلى هذا يكون صلة وعند
عبد الكوفيين حيث اشترطوا تقدم ما او من الاستفهاميتين في الحكم بكون ذا اسم
موصولا نعين القول بحذف الموصول كما لا يخفى فقوله او متعين اشارة الى ذلك و عند
الكوفيين حيث لم يشترطوا ذلك في الحكم بكون ذا موصولا تقدير الموصول هنا وان
لم يكن متعينا لجواز كون ذا في هذا تحملين موصولا وتحملين صلته كما مر الا ان الظاهر
تقدير الموصول هنا ارجح من القول بكون ذا في هذا تحملين موصولا لوجود المرجح
على كونها من اسماء الاشارة وهو دخول ها التنبيه فح يكون تقدير الموصول في

وجاءنى الضاربة والضاربتان والضاربات وهكذا وذلك اما فى الذى وفروعها فظاهر
واما فى ال فلانك لو قلت جاءنى الضارب فى الجمع مثلا او فى المؤنث لم يعلم المراد عند
علم القرينة على تعيينه ثم قالوا فى الجمع المراد الباب ولا يخفى عليك ان ما حررنا كون الرابط
هو الضمير لا على انه لا داعي اذ قد يقع الظاهر غير الضمير كقول الشاعر فيارب ليلى انت
فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع اى فى رحمته وبخو جاءنى زيد الذى ضرب
زيد لكنه نادر ولعله لهذا اطلق المصنف كون العايد بالضمير حيث قال وكلها تلزم
بعده صلة على ضمير لا نشغله اذ النادر كالمعدوم ثم اعلم ان الموصول لا يخلو
اما ان يكون خبرا عن غير المخاطب والمتكلم او عنهما وعلى الاول يلزم ان يكون الضمير
العايد منه ضمير الغائب كقولك جاءنى زيد هو عالم وقوله تم الحمد لله الذى خلق السموات
وغير ها وعلى الثانى الاكثر ان يكون العايد ايضا ضمير الغائب كما صرح به نجم الائمة قال
لان المظهرات كلها غيب نحو انت الذى فعل كذا وانا الذى قال كذا وجاز ان يكون
من ضمير المتكلم والمخاطب كقول على صلوات الله عليه حملا على المعنى انا الذى سمتنى امى حيدرة
وقولك وانت الذى ترحم العباد وعن المازنى انه قال لو لم اسمعه لم اجوزه قال نجم
الائمة هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقوله انا حاتم الذى وهب
المال اى مثل حاتم وقال ايضا وان كان ضميران جاز لك فى غير التشبيه حمل احدهما
على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضرب زيدا وانت الذى
قال كذا وضربت عمرو هذا اذا كان الموصول خبرا عن الضمير واما اذا كان مخبرا عنه
بالمتكلم والمخاطب فلم يجز الحمل على المعنى كما صرح به ايضا فلا يجوز الذى ضربت
انا فى الذى ضربت انت قال اذ لا فائدة اذن فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت
فقد علم المخاطب ان الضارب هو فبقى الاخبار بانا انت لغوا ويجوز فى
ضمير من وما مراعاة اللفظ والمعنى لما ذكرنا ولا انه لا بد للضمير العايد ان يطابق

وما سواهما كان فى الصلة اولا وكذا قوله تم ومنهم من يستمعون اليك حيث اتى بصيغة
الجمع نظرا الى المعنى هذا فى من واما فيما فكقوله تم فانكحوا ما طاب لكم من النساء لان معناه
مؤنث هذا مع ان العايد فى الصلة مذكور لكن مراعاة اللفظ اولى واكثر وغيرها
وذلك لما مر من ان من وما مفردين فى اللفظ ومذكورين ولفظهما اقرب الى تلك العبارات
المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى قال نجم الائمة بعد الحكم بالكثرة مراعاة
اللفظ وان تعدد على المحمول على من وما ما يفصل المعنى يختار مراعاة المعنى فى ذلك
المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظ هن ولذا لم يختلف
القراء فى تانيث يقنت بخلاف قوله تم ويعمل لانه جاء بعد قوله تعالى منكن وهو عامل فى
المعنى فلذا قال تم نؤتها اجرها بالتانيث وان حصل مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة
المعنى فلا تقول الغيث من احد وانت تريد النسوان الا ان يكون هناك قرينة وقال
يجب مراعاة المعنى ايضا فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز
محسن لان خبر اى المحمول على معنى من الفعل معنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا قال اجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى المعنى
ان هى مراد بها الذى يجوز اعتبار لفظ ومعنا ثم اعلم ان ما مر من مراعاة اللفظ
والمعنى فى من وما لا يختص بما اذا كان كل منهما مكررا فى الكلام فروعى فى احدهما
اللفظ وفى الاخر المعنى فيجوز ذلك وان لم يتكرر بان كان لفظة من مثلا غير مكررة
فى الكلام فيجوز ان ح فاصل الضمير العايد الى الموصول مراعاة اللفظ وفى الاخر
مراعاة المعنى كما تعدد وجوز ذلك قوله تم ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات
تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا حيث اولا لاحظ اللفظ فاتى
بضمير المفرد المذكر وثانيا لاحظ المعنى فقال خالدين ثم بعد ذلك ثالثا لاحظ
اللفظ فقال قد احسن الله له رزقا لكن هذه الاشكال فيه اذا قدم مراعاة اللفظ

لان الحال يتقدم على العامل المعنوى وعلى صاحب المجرور كما يجئ تنبيه تذكير الضمير
فى فيه فى قوله تم وان يكن ميتة او دم فهم فيه شركاء لان المراد بالميتة ما يعم الذكر
والانثى فغلب الذكر جزية حالية من معنى التعجب وذلك لان الصلة ينبغى ان يكون
مضمونها معلوم الوقوع للمخاطب فى اعتقاد المتكلم اذ قولك الذى جاءك فهو عالم
لهذا الكلام مثلا يعتقدان مضمون الصلة معلوم الثبوت للموصول عند المخاطب
لكنه اراد اثبات حكم اخر له غير معلوم للمخاطب فقال وهو عالم ومعلوم ان ما ذكرنا
لا يتحقق الا فى الجملة الخبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية وايهما كان
لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها ثم ان الظاهر من الشرح حيث قيد الخبرية بخلوها
بخلوها من معنى التعجب كون الجملة الخبرية وقد صرح ابن الحاجب ونجم الائمة انها من
الانشائية وكيف كان عدم جواز وقوعها صلة ظاهر كانت انشائية اولا كما هو ظاهر
اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلما فى التعجب من الابهام المنافى للتعريف فلا يقال
مررت بالذى ما احسنه معهود معناها غالبا وذلك لان الغرض من اتيان الصلة
ان يعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول فلا بد من ان يكون
مضمون الصلة معلوما ليتمكن المعرفة قال نجم الائمة وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له انتهى
وانما قال غالبا لانه قد يكون الاتيان بالموصول لاجل التهويل والتعظيم فح
يحسن ابهام الصلة فلا يكون مضمونها معهودة كقوله تم فغشيهم ما غشيهم اى
الذى غشيهم امر عظيم قال المصنف المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول
بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون
صلته معهودة كقوله تم واذ تقول للذى انعم الله عليه وقد يراد به الجنس
فتوافقه صلته كقوله تم كمثل الذى ينعق وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم
والاولى فافهم

والمراد بالناقص ما لم يكن كذلك اى لم يفهم بمجرد ذكره متعلقه كقولك جاء الذى مكا
وجاء الذى بك فانه لا يعلم فى المثالين بمجرد ذكر الظرف مثلا متعلقه بل لا بد ان
يذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك فلا يجوز ان يقع مثل هذا الظرف
والمجرور صلة لعدم الفائدة ثم انه انما يكون الظرف والمجرور التامان شبه الجملة
لافادتهما معناها ولا يخفى عليك ان القول بانهما شبيهان للجملة انما يصح على مذهب
السيرافى حيث ذهب الى ان الفعل حذف مع الضمير فتامل واما على مذهب الاكثر
حيث قالوا ان المحذوف هو الفعل وحده والضمير انتقل عنه بعد الحذف الى الظرف
او المجرور كما هو الحق فلا يكون كل منهما جملة ح ويتعلق الظرف والمجرور الواقعان
صلة باستقر محذوفا وجوبا فى قوله باستقر ويتعلق بقوله يتعلق انما قال باستقر تنبيها
على عدم جواز كون المتعلق هنا مستقرا لما مر من ان الصلة لا بد ان يكون جملة وفيه
نظر لان هذا انما يدل على عدم جواز كون مستقر صلة وحده ولا يلزم منه عدم
جواز تعلق الظرف الواقع به صلة لجواز ان يكون متعلق الظرف مستقرا مثلا ويكون
الصلة جملة اسمية بان يكون تقديره قولك الذى عندنا الذى هو مستقر عندك واجيب
عن ذلك بانه انما لم يجز فى الصلة ان يقال نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر
على انه خبر المحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى احسن بالرفع لقلة ذلك
الطراد هذا قبل المشار اليه بذلك على حد قراءة بعضهم تماما على الذى احسن وهو
نحو جاء الذى فى الدار والا ولى ان يقال فى الجواب هو ان عدم جواز ذلك لان شرط
حذف صدر الصلة على ما سيجئ هو ان الباقى لم يكن صالحا للوصل به فعلى هذا لو قلنا
فى نحو الذى فى الدار انه بتقدير هو مستقر فى الدار كان فى الدار فى المثال المذكور
جزاء هو وهو عايد قد حذف مع صلاحية الباقى وهو فى الدار للوصل به
وقد عرفت انه غير جائز فلا يجوز ان يكون متعلق الظرف والمجرور الواقعين صلة الا

على تعبيه وسمّا الظرف مستقر فلا يجوز ان يقال الذي كان في الدار والذي كان
عندك وكذا يجب حذف متعلق الظرف والمجرور اذا وقعا في محل الجزاء او الحال او الصفة
كما يجي كل منها في مبحثه فالعلة المذكورة جارية في الجميع ويسمى هذه الظروف با
المستقر وقد ذكرنا وجه تسميتها بذلك في مبحث الحال وعلى من يريد الاطلاع الرجوع
اليه فالصفة الوصفية اعلم ان المص لما ذكر ان صلة الموصول يكون جملة او شبهها
اراد ان يبين ان ما يختص بغير ال واما صلتها فلا يكون جملة ولا شبهها بل صلة
ما اشار اليه بقوله وصفة صريحة الخ ولا يخفى ان ظاهره كالشارح حيث فرع عليه الخالصة
فيما بعد ما غلب عليه الاسمية جواز كون الصفة المشبهة صلة لال وقد صرح
به ابن المصنف وابن هشام في شرح القطر وليس الحكم كذلك لان الصفة المشبهة
على ما صرح به لثبوت وقد عرفت ان صلة ال مأولة بالفعل فاذا جاز وقوع الصفة
المشبهة صلة لها ينبغي ان تؤول بالفعل وهو ينافي الثبوت كما نبهنا عليه سابقا
ايضا وهي التي غلب عليه الاسمية والمراد بغلبة الاسم على الوصف ان يصير الوصف
بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة بعد ما كان صالحا للاطلاق على موضوعات
كثيرة ثم صار بعد الغلبة في ذات غير جار على شيء منها كالابطح وهو اسم
لمسيل الماء وان كان في الاصل افعل التفضيل وظ عبارة الشارح يدل على انه لولم
يغلب الاسمية على الوصفية فيه لجاز وقوعه صلة لال وليس الامر كذلك لا تفاقهم
على ان ال الداخلة على اسم التفضيل ليست كالموصول كما ذكره ابن هشام وغيره و
يحتمل ان يكون مراده من ذكر المثال بيان ما غلب فيه الاسمية على الوصفية فيه
لجاز كونه صلة ال ومقرها انت بالحكم المرضي حكومته اخو ولا الاصل و
لا ذي الراي والجدل اللغة الحكم بفتح الحاء المهملة والكاف هو الذي يجعله
شخصا حاكما حتى يحكم بينهما الاصل الحسيب والنسب والجدل بفتح الجيم والدال

وهذا سهل

وهذا يسهل على من له ممارسة النظم ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الحالات الاشعار
وغالبها هكذا قيل وهو قوي وردّ بانه لو قال لو تقع في نحو وراشد الخ فيه نظر
واضح لانه انما يجب تانيث الوصف المسند الى الظاهر المؤنث اذا كان المؤنث حقيقيا
وليس المقام كذا فالحكومة على فرض تسليم تانيثها انما يكون تانيثها مجازيا والمسند
الى الظاهر المؤنث المجازي لا يجب فيه المطابقة كما يجي في باب الفاعل انشاء الله تعالى
فالرد مردود والمدعى مقبول ويرده بما ذكرناه في تفسير الضرورة نحو من القوم
الرسول الله منهم هذا صدر بيت عجزه لهم دانت رقاب العد اللغة دانت اي
ذلت وخضعت معد بفتح الميم هو ابن عدنان جد النبي صلعم كما قيل التركيب من القوم
متعلق بدانت ومن بمعنى الذي الرسول مبتدأ منهم جزء لهم بدل من القوم دانت
فعل رقاب فاعله ال معد مضاف اليه والشاهد في قوله الله منهم حيث وصل ال
الغيبة بالجملة الاسمية لاجل الضرورة والتقدير من القوم الذين رسول الله منهم
ويجوز ان يكون من القوم متعلقا بمحذوف ويكون خبر المبتدأ محذوف وح يكون
لهم متعلقا بدانت والمعنى ذلك الحمد وح يكون من القوم الذين رسول الله منهم
الى اخره لكنه مبني على ان يكون ذلك مدحا لشخص معهود ولا يحضرني ما قبل البيت حتى
يعلم الحال فيما تقدم من مساواتها لا لفعلها التي وضوعها بلفظ واحد وقد
تستعمل بالتاء فالمؤنث فوقاية نجم الائمة اذا اريد به اي باي المؤنث جاز الحاق
التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايتهن قال الاندلسي التانيث
شاذ ثم قال وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايام اخوك وايوهم
اخوتك قال وهما اشد من التانيث لما تقدم في المعرب والمبني وهو انها اي وان
شابهت الحرف في المعنى الا انه عارضها ما يقتضي الاعراب وهو لزومها للاضافة وهذا
انما يدل على اعرابها اذا كانت مضافة واما اذا قطعت عنها كما تقول مررت باي

في غاية السهولة وهو هذا اي كما واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير
انحذف بما النافية ويفهم الصورتان من المصرع الاول وهما ما كانت اي غير مضافة
ذكر صدر صلتها ام لا والاخيرتان من المصرع الثاني في غاية الوضوح كما لا يخفى على
المنصف ولا يخفى ان حذف صدر صلة اي انما هو اذا كانت صلتها جملة اسمية
اما اذا كانت صلتها جملة فعلية فلا اذ لا صدر لصلتها حتى يحذف لان العائد
الذي هو المسمى بصدر الصلة هنا في الجملة الفعلية اما في الفعل او بعده ثم ان
المراد بصدر الصلة هنا هو الضمير الذي يكون مبتدأ راجعا الى اي لا مطلق العائد
فلا يحذف كلما وقع في صدر الصلة وان كان مبتدأ مضافا الى العائد كقولك اضرب
ايهم غلامه قائم فلا يقال اضرب ايهم قائم لفوات المقصود كما لا يخفى فعلى هذا خبر هي
المفعول الشارح مبتدأ بعد قول المص وصدر وصلها ضمير لان لفظ ضمير في البيت
مبتدأ والذي هذا الضمير عبارة اعني الضمير لا بد ان يكون مبتدأ كما مر وانما حذف
المبتدأ اذا كان ضمير الموصول فقيل لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر
على الولاء يعني وفي المقام اشكال تقريره هو ان الموصولات من المعارف بالاتفاق فعلى
هذا كيف يجوز اضافة اي مع ان المعارف لا تضاف لما ذكرناه في مبحث الاضافة
من اراد الاطلاع فعليه الرجوع ويمكن ان يجاب ان الموصولات على ما هو الحق تعريفها
بصلاتها فقبل مجي الصلة ليست بمعارف فلا يلزم من جواز اضافة اي اضافة المعرفة
لان اضافتها قبل مجي الصلة وقد عرفت انها قبل مجيها ليست بمعرفة ان قلت على هذا
ينبغي ان لا تضاف بعد مجي صلتها مع انها تستعمل مضافة ايضا قلت لما اضيفت
قبل مجي صلتها استعملت بعد مجيئها بتلك الاضافة لا باضافة مجددة وتمام التحقيق
قد ذكرناه في باب الاضافة عند شرح قول المص ولا يضاف اسم لما به اتحد وان تكن شرطا او استفهاما
مطلقا كمل بها الكلاما وعليك بالاحظه فانه ينفعك في المقام وازال منك بعض

اولى واحرى

اولى واحرى قلت لا بل هي في تلك الحالة وحالة حذف ما تضاف اليه وذكر صدر
صلتها معربة لان ذلك يبدي تمكنها في الاضافة لاستغنائها عنها والحاق
التنوين لها عوضا فاشبهت بذلك كل اذ يحذف ما تضاف اليه كثيرا ويجاء بالتنوين
عوضا منه وفيه نظر اما اولا فلان قوله من حق اي الموصولة ان تضاف الى المعرفة
الى قوله والى النكرة ممنوع بل نقول ان حق اي الموصولة ان لا تضاف
مطلقا لا الى المعرفة ولا الى النكرة لان الموصولات معارف والمعارف لا
تضاف فضلا عن ان يكون حقها الاضافة الى النكرة ايضا ونحن بعد في ويل فيه
عويل في تصحيح اضافتها الى المعرفة وقد مر الكلام في تصحيح ذلك وكيف يكون حقها
الاضافة الى النكرة ايضا واما ثانيا فلان قوله حذف صدر صلتها لم يتجنس فيها
دون غيرها الا اكثر بل ما تضاف اليه ممنوع ايضا وما التعليل على ذلك ثم
ان شارح اللباب علل بناءه في هذه الحالة بان الموصول في الصلة كجزء واحد
فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة حرف من الكلمة فلم يستحق الاعراب وفيه
نظر ايضا لانه يلزم على هذا ان يكون اي فيما اذا حذف المضاف اليه والصلة
مبنية بل هي اولى بالبناء على ما ذكره لحذف المضاف اليه وصدر الصلة جميعا
في الحالة الثانية اي فيما اذا كانت غير مضافة وكان صدر صلتها محذوفا فلا
يلزم عليها ما ذكرها الصدر الاول عائدا الى العلة في قوله وهذه العلة والثاني
الى عائد اي والثالث الى قوله في الحالة الثانية اي فيلزم بناءها في الحالة الثانية
ايضا لوجود العلة المذكورة فيها وهي تاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى
ذلك المحذوف وهي كما تكون موجبة لبنائها فيما اذا اضيفت وحذف صدر
صلتها فينبغي ان تكون موجبة لبنائها في تلك الصورة ايضا قوله على ان
بعضهم قال قد مر الكلام في مثل هذه في اخر مبحث الضماير فراجع هناك واعلم

وذهب بعض النحاة الى جواز البناء اذا حذف ما اضيف اليه انتهى وهو يرد نفي
المص في الكافية الخلاف في اعرابه ح ويرجع الضمير في قوله هو قول البعض و
نقل الرضي اي قول البعض ونقل الرضي يرد ما ادعى المص في الكافية من
نفي الخلاف في اعرابه ح اي حين علم اضافتها مع حذف صدر صلتها
و يمكن ان يجاب من جانب المصنف باحتمال الحدوث لقول بعض فلا يضرها
ادعاه لشبهها بقبل وبعد وهما كانا مبنيين على الضم فكذا ما شبه
ثم شرع في بيان وجه الشاهد فقال لان حذفه كل ما بينته يقتضي كل
وهو بعض من المضاف اليه اي من كل قبل وبعد واي ما بينته وفيه نظر لان المبني
في قبل وبعد وان كان مضافا اليه وبحذوفه لكن المبني في الموصول في اي
انما هو صدر الصلة فقط بل تمام الصلة مع هذا المحذوف في اي انما هو صدر
الصلة فكيف يقول لانه حذف كل ما بينته فالاولى عبارة نجم الائمة حيث
قال وبني اي اي على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه
ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف
اليه المبين للمضاف انتهى فعلى هذا يكون وجه الشاهد بينها وبين قبل
وبعد علم حصول البيان او في اصل الحذف وان كان في بعض بعض المبين
وفي اخرى تمام وقال بناءها في الحالة الرابعة ولا يخفى ان في الحالة
الرابعة لاحق في ذكرها اذ الكلام انما هو فيها واضح يفهم من الاية ان المراد
تلك قراءة الجمهور ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن با
الضم وهو متعلق بقراءة اي مثال ذلك قراءة الجمهور بالضم الاية فوربك
لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
ايهم اشد على الرحمن عتيا قوله ثم لننزعن عطف على لنحشرنهم من كل شيعة و

انه قال

انه قال خرجت من خندقا الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو
اضرب ايهم افضل الا منصوبا واولت قراءة الضم على الحكاية اي الذي
يقال ايهم اشد ومراده هو هذا القول هو ان في الاية ليست الموصول بل استفهامية
مرفوعة على الابتدائية واشد خبره فعلى هذا يلزم خلو لننزعن من المفعول فهو
جعله موصولا بالقول المحذوف وجملة المبتدا والخبر مقول للقول ولهذا
قال اي الذي يقال لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم ايهم اشد هكذا نقل
عن الخليل في اللباب وغيره وقال نجم الائمة وغيره وقد ذهب يونس في مثاله
الى فعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا
يعني ان اي في الاية ليست الموصول بل للاستفهام والجملة مفعول لننزع لكن
قد علق بالاستفهام عن العمل ونقل عن الاخفش انه في الاية زائدة وكل شيعة
مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وهو مبني على
مذهبهم جواز زيادة من في الايجاب واستدل على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
ويجيء تحقيقه في باب حروف الجر ان شاء الله تعالى اي يوجد طويلا اعلم ان
العايد اما مرفوع او منصوب او مجرور وسياق الكلام في الاخير اما الاول
فلا يخلو اما عايدا الى اي فهذا يحذف كثيرا من غير اشتراط شيء كما عرفت واما
عايدا الى غير اي من الموصولات والكلام الان فيه فنقول لا يخلو اما ان يكون هذا
العايد المرفوع فاعلا او خبرا او مبتدا اما الاولان فلا يجوز حذفهما مطلقا طالت الصلة
ام لا اما الاول منهما فلان الفاعل لا يحذف كما يجيء في باب الفاعل ان شاء الله تعالى
نحو الذي جاءك زيد واما الثاني فلا يخلو اما خبر عن المبتدا او عن ان واخواتها
وايا ما كان لا يجوز الحذف مطلقا لان وقوع الضمير خبرا قليل جدا فلا يعلم بعد
الحذف واما اذا كان العايد المرفوع مبتدا فح لا يخلو اما ان يكون خبره جملة او
ظرفا او مجرورا او غيرها فان كان الاول والثاني والثالث لا يجوز الحذف

لكونه جارا ومجرورا وليتبينه طالت الصلة وكذا بسبب العطف عليها ايضا لحذف العايد
لذلك اعلم ان الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور نحو افي الدار زيد
يجوز فيه ثلثة اوجه الاول ان يكون مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور والثاني
ان يكون مرفوعا بالمقدر فح يكون التقدير في المثال المذكور افي الدار كائن زيد
وبالفعل فالتقدير افي الدار يكون زيد والثالث ان يكون مرفوعا بالظرف وفاعلا
له وعلى الاول يكون الجملة اسمية وعلى الثاني يكون اسمية وفعلية بالتفصيل
وعلى الثالث يكون ظرفية ان قلت على هذا لم لم يحمل الاية المذكورة على هذه الا
حتمالات قلت اما عدم حملها على الاحتمال الثالث اي كون اله فاعلا للمجرور و
هو في السماء فلاستلزامه خلو الصلة عن العايد وهو غير جائز واما عدم حملها
على الاحتمال الثاني فلانه في الاية غير ممكن لانه اذا قلنا بان المجرور فيها متعلق
بالمقدر لكان الفاعل فيه مستترا لتقدم المخبر عنه وهو قوله تعالى وهو الذي وح
ينبغي ان يقول لها وهذا الاحتمال انما يكون اذا كان الظرف او المجرور واقعا في اول
الكلام واما الاحتمال الاول فقد ذكر ابن هشام عدم جواز ذلك لما ذكرنا في
الاحتمال الثالث اي استلزام خلو الصلة عن العايد حيث قال في المغني ولا يجوز
تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف الحاق قال لان الصلة ح خالية عن العايد
وفيه نظر لان ذلك انما يلزم اذا قلنا بان المتعلق حذف مع الضمير على ما ذهب
اليه السيرافي واما على ما ذهب اليه الجمهور من حذف المتعلق فقط وانتقال الضمير
منه الى الظرف او المجرور فلا فعلى هذا هذا الاحتمال قائم في الاية فيكون جملة
المبتدا والخبر صلة والعايد الضمير المجرور ان قلت ان للاية احتمالا اخر
وهو ان يكون المجرور متعلقا بالمقدر وصلة واله بدل من الضمير في المجرور
قلت هذا الاحتمال لا يصار اليه اما اولا فلانه يلزم منه نظرا الى ظاهر الاية ان
يكون الشيء مكانا لله تعالى لان معناها ظاهرا وهو يكون في السماء تعالى

ولم يجد

ولم يجد عطف على لا ينطق عن سبيل الحلم متعلق به والكرم عطف على الحلم المعنى
من يعتني بحصول الحمد له ويرغب في ان يحمده الناس فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم ثم اعلم انه استثنى من هذا الاشتراط
اي اشتراط طول الصلة في حذف العايد كثيرا قولك لا سيما زيد على تقدير ان
يكون زيد مرفوعا وما موصولا فان زيدا ح خبر مبتدا واجب الحذف والتقدير
لا سي الذي هو زيد فانه حذف فيه العايد مع عدم طول الصلة ومع ذلك
ليس بشاذ وذلك لما قيل ان لا سيما منزلة منزلة الا في الاستثناء فارادوا ان
لا يكون بعدها جملة مثلها ثم ان هذا الاشتراط انما هو عند البصريين واما
الكوفيون فلا فان حذف العايد عندهم قياسي مط وان لم يطل الصلة و
قرئ في قوله تعالى تماما على الذي احسن بالرفع وكذا في قوله تعالى مثلا ما بعوضة بالرفع
كان يكون جملة او ظرفا او مجرورا فاما الاول كقولك رايت الذي هو
يقول ورايت الذي هو منطلق حلاقة غلامه والثاني كقولك الذي هو عندك
فاضل والثالث كقولك الذي في الدار كذا وقد عرفت المراد بالظرف والمجرور
التام ما هو والحاصل ان يقال ان جواز حذف العايد المرفوع اذا كان خبره مفردا
وهذا الشرط لشرك فيه اي وغيرها من الموصولات لعموم الدليل الذي ذكر
وهو انه لو حذف العايد لم يعلم انه حذف لان لا اصلا لان الباقي لو وقع صلة
لانك لو حذفت العايد من قولك الذي هو يقول وقلت الذي يقول يصلح
الجملة الفعلية لوقوعها صلة فلا يعلم حذف العايد من ذلك وكذا في البواقي
وخبر المجرور ما كان ما جملة صدرت فاطعمنا من لحمها وسنامها شواء والضمير في لحمها
وسنامها للناقة وشواء مفعول ثان لاطعمنا وخبر المخبر مبتدا وما كان ما
ما جملة خبره وفيه الشاهد حيث حذف من خبره العايد الى ما وما جملة اسمه

يعني معطيك فاحمدنه فعل امر مؤكد بالنون الخفيفة التركيب ما موصول اسمي في محل الرفع على الابتداء الله اتاك صلته خبره والجملة صلة ما والعايد محذوف وهو المفعول الثاني للوصف اذ مفعوله الاول الكاف والتقدير مؤتيكه و فبالشاهد وفصل خبر المبتدا الاول احمدنه فعل وفاعل ومفعول له متعلق بما الدعامانية بطل عملها بتقديم الخبر الذي متعلق بالمقدر خبر مقدم غير مضاف الي نفع مبتدا مؤخر سوغ الابتداء به تقديم الخبر الظرفي ولا ضرر عطف عليه والفاء في الموضعين قيل للتعليل والمعنى واضح ولا يجوز حذف المنفصل لمخصص المصر قوله والحذف عندهم كثير يجلي في عايد متصل واراد ان يلبس الشارح فانه هذا التخصيص فقال ولا يجوز حذف المنفصل يعني ان العايد المنصوب لو كان ضميرا منفصلا لا يجوز حذفه وان كان ناصبه فعل تام كجاء الذي اياه ضربت فلا يقال جاء الذي ضربت قيل لان الحذف يوقع الناسي ما المتصل صفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند النحويين نعم لو كان هناك قرينة جاز نحو قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون حيث حذف العايد مع كونه ضميرا منصوبا منفصلا اذ التقدير ومما رزقناهم اياه ينفقون لان تقديره متصلا يستلزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغايب وقد تقدم انه قليل والحاصل ان يقال ان الضمير المنفصل المنصوب لو علم بعد الحذف انه منفصل جاز حذفه والا فلا لانه لا يعلم بعد الحذف ان العايد كان متصلا او منفصلا والظاهر من كلام نجم الائمة انه لا يجب انفصال الضمير وجعله مانعا للحذف بل انفصاله مع وقوعه بعد الا حيث قال والمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا

المفعول

المنصوب فيه عايد الى ال لا مطلقا ففي المثال المذكور الضمير المنصوب فيه عايد الى الذي لا الى ال وعايد ال ضمير مستتر في الوصف ولقد احسن التعبير نجم الائمة فقال وعايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير اجل دلايل موصوليتها ويمكن ان يق ان العلة المذكورة اقتضت عدم جواز حذف الضمير اذا كان عايد الى ال كما تقول الضارب زيد مفعول في غير العايد ايضا اطرادا للباب ولا يخفى ان ما مر من عدم الحذف في عايد ال هو احد الاقوال في المسئلة والقول الاخر الجواز وهو الذي نقله ابو حيان عن بعضهم بعضهم والقول الثالث التفصيل في اسم الفاعل بين المتعدي الى مفعول واحد او اكثر وهو الذي نقله في الارتشاف ايضا حيث قال وفصل بعضهم فقال ان كان اسم الفاعل يتعدى الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل وان كان متعديا الى اثنين او ثلثة فحسن الحذف وهو المتعدي الى ثلثة احسن منه في المتعدي الى اثنين قال وقيل ان لم يكن على حذفه دليل لم يجز حذفه فلا يجوز نحو جاءني الضارب زيد لانه لا يعلم هذا الضمير اهو مفرد او غيره مذكر او غير مذكر فان كان على حذفه دليل فيسمح حذفه نحو جاءني الرجل الضاربه زيد ونقل عن المازني انه لا يكاد يسمع حذفه من العرب الا ان ربما جاء في بعض الشعر ثم اعلم انهم اختلفوا في محل هذا الضمير فما ذكره الشارح من كونه منصوبا هو مذهب الاخفش وغيره وعن الجرمي والمازني انه مجرور وعن الفراء جواز الوجهين قوله بمعنى الحال او الاستقبال وذلك لان الضمير المجرور يكون ح مفعولا معنى وقد عرفت انه اذا كان منصوبا يجوز حذفه فكذا هنا قال ابو حيان في الارتشاف ان كان العايد مجرورا بالاضافة فان كان منصوبا في المعنى كقوله تم فاقض ما انت قاض اي قاضيه حذفه كثير فصيح

ثم هو الموصول باضافة اسمين جامدين اليها اذا كانا متحدين كقولك جاء ابن الذي ابنه فاضل ولم يكن الا ركاكة لما عرفت من انه لو كان العايد مجرورا باضافة اسم الى الجامد لا يجوز حذفه وقد مثل لذلك الشيخ بقوله فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي انا غلامه وهو اعم من ان يكون الموصول ايضا مجرورا مثل ما جاء العايد به ام لا اراد الشارح ان يفسر كلام المصنف على نحو يدفع معه التوهم المذكور فلهذا قيد بالحرف فقال اي بمثل الحرف الذي الخ والحاصل ان يق ان جواز حذف العايد المجرور بغير الوصف بمعنى الحال والاستقبال مشروط بشرطين احدهما ان يكون الجار في الموصول به كمررت بالذي غضبت عليه مثلا والثاني ان يكون الجار متحدا في خلاف ما اذا كان اسما جامدا او وصفا بمعنى الماضي والاول يعلم من قول الشارح بمثل والثاني من قوله الحرف الذي لفظا ومعنى ومتعلقا كمررت بالذي مررت فان العايد في المثال المحذوف لاتحاد الجار فيه وفي الموصول لانه كما يكون الجار في الموصول الباء كذا في العايد ايضا باء والتقدير كما ذكره مررت بالذي مررت به والباءان متحدان لفظا ومعنى ومتعلقا اما الاتحاد في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلانها في الموضعين للالصاق واما في المتعلق فلان المراد بالاتحاد في المتعلق هو ان يكون مبدا اشتقاق المتعلق واحد وهنالك لان مبدا اشتقاق كل من مررت ومررت المرور وهذا اذا كان العايد مجرورا بالحرف الذي الموصوف بالمجرور به كما نص عليه نجم الائمة وابو حيان كقولك مررت بالغلام الذي مررت به وينبغي ان يعلم اذا حذف العايد حذف الجار ايضا كما مر اذ لا يبقى حرف الجر غير مجرور وانما اشترط في جواز حذف العايد ما مر لما عرفت من انه اذا حذف العايد المجرور حذف الجار ايضا فاشترط ما مر لئلا يلتبس الحروف المحذوف بغيره ثم اعلم انه قال في الارتشاف ويجوز حذف العايد مجازا الا اذا كان في موضع رفع او كان معه ضمير يصلح للربط او كان

بحثهم

بينهم وذلك لان الاعراب للاسم اوله وللفعل وكل منهما مفرد والصلة جملة نعم لو كانت الجملة واقعة موقع المفرد فله محل من الاعراب كالجملة الواقعة خبرا عن المبتدا في الحال وفي الاصل او صفة او مضافا اليها والحال لان الاصل في كل منها الافراد واما جملة الصلة فليست كذلك كما عرفت من ان الصلة لا بد ان تكون جملة فالنحاة الدعامى وقد قررنا النحاة قاعدة بعرف بها ماله محل من الاعراب وما لا محل له من الجمل وهي ما كان منها واقعا موقع المفرد فله محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم يكن منها واقعا موقع المفرد فلا محل له واما قال ان الصلة نزلت الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل لها ونقل نجم الائمة القول بان الصلة معربة باعراب الموصول اعتقادا منهم انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وقال انه ليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجملة لا تقع صفة للمعارف قيل بقي في المقام بحث وهو ان النحاة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في الشعر قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد واجيب عن ذلك بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة كما في الموصولات الاسمية ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير واما الثاني اي كون الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد فقد مر

معمول ضاربين دهو من تتمة الصلة فلا تقدّم اجمعين عليه وجاز في المثال المذكور مررت
بالضاربين اجمعون زيدا برفع اجمعون لانه تاكيد للضمير في ضاربين فاجمعون انضم من اجزاء
الصلة وتقدم على الجزء الاخير من الصلة وهو زيدا ويجوز تقدم بعض اجزاء الصلة
على بعضها فان قلت لم لم يجز قولك مررت بالضاربين اجمعين على ان يكون اجمعين
تاكيدا لضاربين لا للموصول قلت لوجهين احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا
لا يعمل لبعده عن شبه الفعل فكذا لا يعمل اذا كان مؤكدا لانه لا يبقى الفعل لا يكون موصوفا
قطعا وقد يكون مؤكدا لانا نقول الفعل انما يكون مؤكدا بالجمع بالتاكيد اللفظي فكذا لا
وهو تكريرا للفظ لا التاكيد المعنوي وههنا كذلك والثاني ان اجمعين حينئذ اما ان يكون
تاكيدا لضاربين مع اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم منه
تاكيد الموصول قبل تمام صلته وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو تاكيد بدون
اللام فهو فاسد من وجهين احدهما ان النكرة لا تؤكد عند البصريين والثاني
ان جزء الصلة وحده لا محل له من الاعراب ولا يمكن تاكيده بمعرب لفظا و
هذا من غوامض النحو وفيه بحث وذلك لان لفظ الضارب يختلف اخره باختلاف
العوامل فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب
اما ان يكون لهما اعراب بالفاعلية مثلا او لا يكون فان كان مع ان ضارب
اسم معرب فيكون لها فاعلان ويلزم ان يعرب جزء من الموصول مع انه بمنزلة الزاي
من زيد وان لم يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا او
مفعولا او مضافا اليه ووجه التخلص ان احدهما انه نظير قولهم في لا معنى غير انه لما
يمكن اعرابه الا نقل الى الاسم الواقع بعده مع ان حق الاعراب ان يكون للمحل لانه بمعنى
غير والثاني ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعلت اللام بمنزلة الجزء
من الكلمة واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة بمنزلة تلك اللام

من وما اشبهه بالحروف من الذي مجاز وصف هذا دون ذلك اما اولا فان لفظ
من وما كل واحد منها مركب من حرفين فوضعه وضع الحروف بخلاف الذي فان وضعه
ليس وضع الحروف لانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذي فيه صورة
اللام للتعريف وان كان من نفس الكلمة عندهم فهو اشبه بالاسماء صورة من لفظ من
وما واما ثالثا فلان لفظ من وما بعينهما جاء حرفا صريحا بخلاف الذي فانه لو لم يجي
الاسماء الا اسما قال هذا نهاية الفرق بينهما ولا يخلو عن الحزازة ولا يخفى عليك
ان الاوجه الثلثة المذكورة كما توجد في الذي كذا توجد في التي وفروعهما ايضا
فعلى هذا تخصيص الذي بالذكر فقط انما هو بعنوان المثل لا لاختصاص الحكم اي
جواز كونه موصوفا به ثم ان في الاوجه المذكورة نظرا اما الاول والثالث فهو ان
كون الوضع على حرفين وكذا مجيئهما حرفا صريحا لو كان مانعا لوقوع من وما موصوفين
ينبغي ان لا يقع شيء منهما موصوفين مطلقا وان لم يكونا موصوفين كما لا يخفى
مع ان اقسام من وما هو ما كان كل منهما موصوفا كما تقول مررت بمن معجب لك
وبما معجب لك وكذا نعم ما فعلت وبئس ما صنعت حيث ان الجملة فيهما وقعت صفة لما
اي نعم شيئا فعلت وبئس ما صنعت حيث ان الجملة فيهما وقع صفة لما اي نعم شيئا
فعلت وبئس شيئا صنعت واما في الثاني فلان التجرد من الالف واللام لا يمنع من
وقوع الاسم موصوفا به البتة ولعل ان يكون مراده من الحزازة ما ذكرناه تنبيه في
في تصغير الاسماء الموصولة من الذي والتي اللذيا واللتيا بفتح اللام والذال والتاء
بادخال الالف في اخرهما وذلك اما فتح اللام فيهما مع ان القياس في التصغير ضم الحرف
الاول فللفرق بين تصغير المتمكن وغير المتمكن واما فتح الذال والتاء فعلى اصل
القياس من فتح ما قبل ياء التصغير كما تقول في جعفر جعيفر بفتح اللام العين المهملة و
اما ادخال الالف في الاخر فللعوض عن ضم الاول ثم لما زادوا ياء التصغير قيل

عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر احدها
تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة التصدر
على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك
الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك الخامس ان المعهود الاستغناء عن
همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا على شذوذ
بل يبتدأ بالهمزة في المشهور السادس انها لو كانت همزة وصل لم تقطع في يا الله و
يمكن الجواب عن الوجوه المذكورة اما عن الاول فهو ان زيادة الحرف قد تكون لرفع
المحذور ولما وجد يكون زيادته سواء كان في الحرف او في غيره وهو ههنا موجود
لان اللام لما كانت زائدة وكانت النطق بالساكن متعذرا فزيد الالف لرفع ذلك
واما عن الثاني فهو انه قد حققنا في اول حاشيتنا هذه ان الاصل في كل حرف
السكون لكن لما كان الابتداء به متعذرا الجاء والرفع ذلك اما الى الحركة او الى زيادة
حرف وههنا اختير الثاني واما عن الثالث فلان همزة الوصل انما سميت بذلك لانه
يتوصل بها الى ما لا يمكن النطق بنفسه سواء كان حرفا او اسما او فعلا وعلم وجود
النظير لا يمنع من زيادتها بعد تحققها تحقق الفائدة المقصودة منها واما عن الرابع
فهو ما حققناها في صدر الحاشية ايضا من ان الاصل لما كان في كل حرف السكون
وكان غير ممكن لما مر فالمناسب ان يفتح لكونها اخف السكون في الخفة فعلى هذا فتح
الهمزة جار على الاصل فلا يحتاج الى النظير على تقدير تسليم عدمه وانه استعمال التعريف
كثير وفتح همزة مخالف غيرها من همزات الوصل لان الكثرة يحتاج الى الخفة واما عن
الخامس فينبغي اولا توضيحه ثم الاشارة الى الجواب فاقول يعني بقوله المعهود الا-
ستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن ما اذا كان في كلام همزة
وصل وبعدها ساكن اذا نقلت حركة الى ذلك الساكن يستغني بها عن الهمزة
والثاني

والثاني مذهب ابن كيسان انها ثنائية الوضع كقد وهل والهمزة فيها همزة
قطع وهذا المذهب نقله ابن مالك انه مذهب الخليل انتهى واما الجواب عن الكل
ففي النقض والحل اما الاول فهو انا نقول ان همزة ال لو كانت همزة قطع ينبغي
ان لا تصل في موضع كهمزة ام وان مثلا وفساده اظهر من ان يبين واما
الثاني فهو ما ذكرناه في اول الحاشية من اثبات الهمزة في يا الله لاجل انه لما
كان المطلوب في النداء مد الصوت وهو يفوت مع حذف الهمزة لان حذفها
يستلزم حذف الالف بالالتقاء الساكنين فقطعت دفعا للمحذور ثم انا نقول الدال
على التنكير حرف واحد وهو التنوين فالمناسب ان يكون الدال على التعريف
ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض فالهمزة همزة قطع فيه نظر لانها لو كانت
للقطع لم اسقطت في الدرج ويمكن ان يقال انه لما كثر استعماله عومل بالهمزة معاملة
همزة الوصل لما مر من ان الكثرة يقتضي الخفة فالهمزة اجتلبت للنطق بالساكن يعني
ان حرف التعريف هي اللام الساكنة لكن لما تعذر النطق بها وحدها فاجتلبت
فاجتلبت بالهمزة اي توصلت بها دفعا للمحذور وهذا هو الحق وقد عرفت وجهه
وجزم المص في فصل زيادة همزة الوصل يشير ترجيحه لهذا القول وجزمه
مستلزم لشعر يعني ان قطع المص في هذا الكتاب في فصل الذي قرره لبيان
همزة الوصل بان همزة ال وصل يشعر بان المص رجح هذا القول الذي هو لسيبويه الذي
تقدم من ان اللام فقط حرف تعريف والهمزة اجتلبت للنطق بالساكن وانما قال يشعر
لاحتمال ان يكون مراده ان الهمزة همزة وصل لكن المعرّف مجموع الهمزة واللام
ولسيبويه قول اخر انها بجملتها حرف تعريف والالف زائدة فالاقوال
ثلثة الاول ان ال مجموعها حرف تعريف والهمزة همزة قطع والثاني ان اللام فقط
حرف تعريف والهمزة اجتلبت للنطق بالساكن والثالث كالاول الا ان الهمزة

اوبال اما الاولين فظاهر واما على الثالث فلان الاسم المعرف بال لا تدخل عليه
الزرة تمر بالدفع هوان قوله عرفت علىحق قوله تعم اذا اقمتم الى الصلوة فا
غسلوا وجوهكم وايديكم الآية اى اذا اردتم القيام الى الصلوة فيكون المراد
فمطاردت تعريفه قل فيه الفط ثم اعلم انه يقل اى اذا اردت تعريفه تنبيها على
ان قوله عرفت صفة لقوله فط ولهذا جاز وقوعه مبتدأ ثم ان قول المص
فمط عرفت قل فيه يفع فط محمول على المرجح ما سيجي فى باب الاشتغال من
ان المختار والراجح قبل فعل ذى طلب نصب الاسم السابق والجمع اماط فال
فى القاموس بعد ذكر فط والجمع اماط وغاط واعلم ان ال تكون لاستغراق
افراد الجنس هذا بيان لذكر اقسام ال قسمها الى ستة اقسام لاستغراق افراد الجنس
وصفاتها ولبيان الحقيقة ولتعريف العهد الذهنى والعهد الحضورى والذكرى
تفصيل ذلك اما ال التى لاستغراق افراد الجنس فهى ما ذكره من صلاحية حلول
لفظ كل محلها على سبيل الحقيقة كقوله تعم خلق الانسان ضعيفا وقوله تعم ان
الانسان لفى خسر الا الذين امنوا فانه يصح فيهما حلول لفظ كل محل ال بان يق
فى الاولى خلق كل انسان ضعيفا وفى الثانية ان كل انسان لفى خسر الا الذين
امنوا واما التى لاستغراق صفات الافراد فهو ما ذكره ايضا من صلاحية حلول لفظ
كل محلها على سبيل المجاز كقولك هذا الرجل علما اى الكامل فى هذه الصفة حتى
كان كل افراد هذا الجنس اجتمع فيه فيصح ان يقول فى مقامه هذا كل رجل علما
على سبيل المجاز لاجل كماله فى هذه الصفة فلا يعتد بغيره من الرجال العلماء
لقصورها عن رتبة الكمال واعترض بان هذا يصدق على الاستغراق العرفي
نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلدة او مملكته فان كلا يخلف الكاملة الاداة
يجوز وليس لشمول الصاغة الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو

النقل

النظر عن وجودها فى ضمن فرد كقولك الرجل خير من المرأة اى ماهية هذا الشيء خير من
ماهية هذا الشيء ولا يجوز ان يراد الاستغراق لان الواقع خلاف ذلك واما ال
التى لتعريف العهد الذهنى فهى التى يطلق المعرف بها على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا فى الذهن وذلك عند قيام قرينة على عدم امكان حمل المعرف بال
على الاستغراق ولا غيره كقوله تعم فاخاف ان ياكله الذئب اذ معلوم انه ليس
المراد منه الاستغراق لعدم امكان ذئب جميع العالم فى الاجتماع على اكله ولا الحقيقة
تعينه لنسبة الاكل ولا عهد ذكرى ولا الحضورى فيحمل على فرد موجود من ذلك
الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن ومنه قولك ادخل السوق اذ لم يكن
بينك وبين مخاطبك عهد فى الخارج والفرق بين المعرف بال هذه وبين النكرة
النكرة فى نحو قولك اكله ذئب وادخل سوقا هو ان النكرة لاجل التنوين الذى
فيه يفيد ان ذلك الاسم بعض من الحقيقة واما المعرف بال هذه فالمراد به نفس
الحقيقة لكن البعضية مستفاد من القرينة كالاكل فى المثال الاول والدخول
فى المثال الثانى فدلالة النكرة على الفرد باعتبار نفسها ودلالة المعرف بال
هذه عليه لا باعتبار نفسه بل باعتبار الحكم المتعلق عليه فيكون فى قولك ادخل
سوقا دلالته على البعضية من جهتين احدهما باعتبار نفسه اى التنوين الذى فيه
والثانى باعتبار الحكم المتعلق عليه واما فى قولك ادخل السوق فدلالته على البعضية
باعتبار الثانى فقط فمدلول النكرة والمعرف بال هذه بالنظر الى القرينة سواء ومع
قطع النظر عنها مفترق ولهذا ولاشتراكه مع النكرة فى المعنى يجرى عليه احكام
النكرة فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى
حيث ان جملة يسبنى صفة اللئيم واللام فيه ليست للاستغراق ولا للحقيقة تعريفه
قوله امر ولا المعهود معين لقصوره عن اداء ما هو المقصود فتعين ان تكون مما

وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ثم قال ان يقولوا
انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله
تعالى وهو الذى انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب انتهى
بان كان ما دخلت عليه معرفا بغيرها اعلم انه يحتمل ان يكون الباقى قوله بان
كان الى اخره للسببية ويكون متعلقا بتضاد اى تضاد السبب كون الاسم الذى
دخلت عليه معرفا بغيرها كاللات مثلا فان ال فيها زائدة بسبب انها معرفة بغيرها
لان تعريفها بالعلمية لكن هذا الاحتمال يبطله وجهان احدهما هو انه لو كان الامر
كذلك ينبغى ان يذكره قبل قول المص لازمة لا بعده وثانيهما ما سيجئ فى قوله وتزاد
زيادة غير لازمة بان دخلت الخ حيث ان قوله بان دخلت مساق لبيان غير لازمة
لا لبيان الزيادة فينبغى ان يكون الظرف هنا ايضا متعلقا بلازمة لا بتزاد ويحتمل
ان يكون متعلقا به ايضا وتكون الباء للسببية ايضا لكن بشرط ان يكون قوله كاللات
وكذا باقى الامثلة فى محل الحال من الموصول فى قوله ما دخلت عليه والمعنى فلا
تزاد ال زائدة لازمة بسبب كون الاسم الذى دخلت عليه معرفا بغيرها حال كون
ذلك الاسم كاللات واللات والذين لانها جعلت علما حال مصاحبة ال لها فصار
ال لازمة لها وهذا الاحتمال ايضا مقدوح فيه بوجهين الاول لما يجئ فى باب
الحال من ان افعال الناقصة لا تعمل فى الحال والثانى ان هذا انما يصح اذا كان مدخول
ال الزائدة اللازمة منحصرا فى الامثلة المذكورة وليس الامر كذلك لان مثل اليسع
الياء المثناة التحتانية والسين المهملة علم نبي ايضا ال فيه زائدة لازمة وكذا مثل
العزى والسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفى اخره لام
علم لرجل من يهود الـ... كما قيل وغيرهما ويمكن على تسليم قدح الوجه الاول فى
هذا الاحتمال دفع الوجه الثانى بان المراد كل ما كان مثل اللات واللات و

وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ثم قال ان يقولوا

عبد وذلك الجي وسمّوه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يلتّ السويق ويطعمه
الحجاج فسمّي ذلك الصنم باسمه قيل فعلى هذا يكون المنقول عنه بالتشديد اسم
فاعل من اللتّ قيل هذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمنا معنى ال ولا غرابة في ذلك
لان ان معناه الوقت الحاضر بحسب الوضع وكان مع قطع النظر عن دخول ال عليه متضمنا
معنى الحضورية ثم اقترن الوضع بزائد مناسب للمعنى قال ابو حيان في الارتشاف
بعدم زيادة ال في الان بل هي للحضور حيث قال في الان عند اصحابنا الا ان شيخنا
للحضور لا زائدة لالتقاء الساكنين وهما الالف والنون جمع التي صرّح بذلك
تنبيها للفرق بين هذه وما تقدم عليها وهو قول المص وقد تزاد لازما كاللات
ثم حمل هذه على كونها جمع التي دون ما تقدم بقرينة قوله والذين وهذا على القول
بان تعريف الموصول بالصلة كما هو الحق ان قلت كيف يكون تعريف الموصول بالصلة
مع ان الصلة جملة اذ لو كانت الجملة موجبة للتعريف فلم لم يعرّف النكرة الموصوفة
بها في نحو جاءني رجل ضربته قلت قد عرفت مما سبق ان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم كما تقول رايت
الذي ضربته فان المتكلم بهذا الكلام يعتقد ان الشخص المضروب عند المخاطب معلوم
اذ هو مضروبه وكذا قولك جاءني الذي كان ضيفك امس فان المتكلم بهذا الكلام
مقصوده ان يعرف المخاطب ان الجائي عنده من هو فجاء اسم الموصول المبهم ثم ا
ابدله بالحكم المعلوم عند المخاطب ليحصل بسبب ذلك الحكم للموصول المبهم وذلك الحكم
المعلوم هو مضمون الصلة فثبت ان تعريف الموصول بالصلة وان وضع الموصول
وضعه لان يستعمل في المعلوم عند المخاطب اذا علمت ذلك فقد ظهر لك الفرق
بين الموصول والصلة وبين الموصوف والصفة وذلك لان الموصول وضع
لا لشارة الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته بخلاف قولك لقيت من

من

معرفة ثم قال ولو سلمنا اي تنكير الجمل فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة
كما ان رجل وطويل كان كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع
مع طويل فثبت ان العام تخصص بالاجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع
اجتماعهما ثم قال ايضا ولو سلمنا ان المخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما
ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد
الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بالشيء مخصص وان كان
المقيد به غير خاص وحده ثم قال وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل
ضميرها الذي هو معرفة فان قصد بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرّف
الموصول فهو غير جائز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد انه لو
لا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن ربط وتعلق نحو
بالذي ضرب عمرو فصحيح واما على القول بان تعريفه باللام ان كانت وبنيتها ان
لم تكن ثم ولا يخفى عليك ان هذا الحكم محض دعوى اذ لو كان تعريف الموصول بال ينبغي
ان يحصل المعرفة بذكر ال مع مصحوبها كما هو شان الاسماء المعرفة بها والعبرة لامر
كل قطعا ثم ان في اطلاق قوله وبنيتها ان لم تكن نظرا اذ من الاسماء الموصولة التي
لم تكن فيها ال وهي لا زمة للاضافة فلا يجوز نية ال فيها فتعريفها ينبغي ان يقال
بالاضافة على هذا القول كما قال بعضهم وفيه نظر تامل لا يخفى قلت زا
وانما قال هكذا مع ان المناسب لقوله وقد تزاد لازما هو ان يقول فلت نا تدع
لا نعة لان ال في الاسماء الموصولة لازمة لا تنفك عنها الا نادرا على نقل بعضهم
عن التسهيل من انه يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي قوله غير لازمة بان
دخلت الباء للسببية يعني ان عدم لزومها بسبب كون دخولها للضرورة فعند ارتفاعها
ترتفع ايضا قوله في قول الشاعر ولقد جنيتك عن بنات الاوبر هذا عجز بيت صدره

واضح نعرف ما عرفت قوله وهو ضرب من الكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة
اخره هاء مفردها كمامة كما عرفت كذا طبت في قول الشاعر رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو الغة المراد بالوجوه اعيان القوم
وكبرائهم صددت اي اعرضت التركيب رايت فعل والكاف مفعوله الاول لما ظرف
وان زائدة كما في قوله تعالى فلما ان جاءت رسلنا عرفت فعل وفاعل ووجوهنا مفعوله
صددت فعل وفاعل والجملة الثانية معطوف عليه وهو جواب لما وطبت
فعل وفاعل النفس تمييز وقع لا بيان من النسبة يا قيس منادى مبني على الضم عن عمرو
متعلق بطبت على حذف مضاف اي عن قتل عمرو او عن طلب ثار عمرو والشاهد
في النفس حيث دخلت عليها ال وهي زائدة غير لازمة جيء بها للضرورة لان التمييز
لا يكون معرفة كما يجيء ان شاء الله تعالى في بابه والمعنى علمتك لما عرفنا اعياننا
وكبرائنا وكبرائنا وعلمت علم العبرة على عاوهتهم اعرضت عنهم حيث انتهم
طالبا لثار عمرو الذي قتلناه وهو حميمك اي قريبك وطابت نفسك يا قيس
عن قتل عمرو عن طلب ثار عمرو وقوله اسرع معناه اداء بذلك لتنبيه على
كون قوله اسرع تتمة بيت الشاعر المنقولة قيد بذلك بقرينة قوله ما قد
كان عنه قد نقلا اي لاجل ملاحظة الوصف المعالج اعلم ان المستفاد من
ظاهر كلام المص حيث قال لاجل ما قد كان عنه نقلا ان ال هذه لاجل ملاحظة
الاصل الذي قد كان العلم عنه نقلا سواء كان ذلك الاصل وصفا او غيره وهو
الظاهر من تمثيله بالمنقول عن المصدر كالفضل وعن الوصف كاسم الفاعل
كالحارث ومن اسم العين كنعمان فانه في الاصل اسم من اسماء الدم ثم حمل على ما قال
ابن هشام والعلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله فتدخل عليه ال واكثر وقوع
ذلك في المنقول عن صفة كالحارث وقاسم وحسن وحسين وعباس وضحاك وقد

لان معرفها

لان مدلولها معرّف بالعلم وانما دخلت عليه ال لما مرّ لا للتانيث في التعريف فلا فرق
بين وجودها وعدمها من هذه الجهة كابن عباس وابن عمرو وابن مسعود للعبادلة
فان كلا منها مضاف ينبغي ان يطلق الاول لكل من كان ابن عباس والثاني لكل
من كان ابن عمرو والثالث لكل من كان ابن مسعود لكنه ليس كذلك فان كلا منها صار
علما بسبب الغلبة فيه لانهم الذي كان اسمه عبد الله فاذا اطلق ابن عباس يعلم
منه ان المراد ابنه الذي اسمه عبد الله دون غيره من اخوته لسبب كثرة الاستعمال وكذا
الكلام في ابن عمرو وابن مسعود وبما ذكر ظهر لك ان قول المص قد يصير علما بالغلبة
مضاف مبني على المسامحة اذ العلم بالغلبة ليس المضاف وحده بل المضاف مع المضاف اليه
وكذا قوله او مصحوب ال لان العلم ليس مصحوب ال فقط بل هو مع اللام لا يلة قال
في القاموس ايلة جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع قيل العقبة اسم لكل طريق صاعد
في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة والذي صار
علما بغلبة الاضافة لا تنزع منه في نداء ولا بغيره لما كان العلم المضاف بالغلبة مقدما
على العلم المصحوب بال في المص بين حكم الاخير بقوله وحذف ال ذي ان تناد وتضف الخ
اراد الشارح ان يبين حال الاول في هذا الحكم فقال والذي صار علما بغلبة الاضافة لا تنزع
منه في نداء وذلك لان الاسم المضاف مجموع اسم واحد علم كزيد كما ان زيد لا يسقط
عند حال النداء شيء فكذا العلم المضاف لكونه بسبب العلمية طار له وضع ثان فيكون كا
المنادى المفرد المعرفة وقوله لا بغيره لم اد رما هو اذ المنافي في الاضافة انما هو ال
وهي لا تدخل على العلم هنا او الاضافة وهي على تقدير تسليمها فانها للعلم المضاف
لا توجد هنا الضم لان العلم لا تضاف يتعلق الباء للسببية اي صار علما بسبب
غلبة ال يا اعني اذا اصله الاعشى فحذفت اللام للنداء لعدم جواز الاجتماع بينها و
بين حرف النداء وهو في الاصل لكل من لا يبصر في الليل ثم غلب على اعشى همدان ونحوه

وبياضات متعددة وتاليف الحاشية مع عدم ما يحتاج اليه الرجوع حين الحاجة
بل لم يكن عندي حين الابتداء بالحاشية الى الفراغ من هذا الجزء شرح من شروح الالفية
الا شرح التركيب لخالد فارجو منكم يا اخواني في الدين وتمكم الله تعالى للعروج
الى معارج العلم واليقين ان تغمضوا عما وقع مني بمقتضى السهو والنسيان لما فيه
من ان البلوغ كان الابتداء بالمرض والعلاج وان تنظروا فيها بعين اللطف والوداد
وتعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد واذا اطلعتم في شيء مما طغى به القلم او
ذلت به القدم فادرأوا بالحسنة السيئة واصفحوا وفي علمكم ان الانسان محل النسيان
وان الصفح عن عثرات الضعفاء من صفات الاشراف والحالي بالتحلي رضاء
المنان ان تلطفوا علي بالدعاء ولو بعد رحلة الاذعان وان ترحموني باخطار ذكري في تلك
عند اوقات المطالعة في الليالي والايام ايدكم الله تعالى لما يحبه ويرضاه وصفح عن
ارتكاب ما لا يحمد عنكم بجاه اشرف الانبياء صلوات الله ما بقيت الارض والسماء
قد فرغت من تسويد هذه الحاشية الشريفة على حل عبارات البهجة المرضية من المغالبة
السيد المكرم والشيخ الاعلم اعني سلالة السادات العظام وزبدة اولاد النجباء الكرام
مير محمد باقر بلغه الله غاية امالهم وحصل التوفيق له من حضرة الحق والائمة عليهم السلام
معتمدا متمسكا بجاه محمد واله الطاهرين في يوم الجمعة من شهر محرم الحرام
١٢٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على اشرف اهل السموات والارضين هو اخراج
بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد بتعدد الاخراج بالا يخرج الاخراج بغيرها
كالاخراج بالصفة كقوله تعالى عتق رقبة مؤمنة وبالبدل كقولك اكلت الرغيف ثلثه
وبالشرط كقولك اكرم انسانا ان كان عالما ونحوها والمراد باخواتها الا غير وسوى
وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا كما يجيء بيان الكل ان شاء الله تعالى ثم انه لما كان المستثنى
على قسمين مختلفي الماهية احدهما مخرج من متعدد فيسمى بالمتصل والثاني غير
مخرج فيسمى بالمنقطع اراد ان يعرفهما بتعريف واحد جامع لهما فقال هو اخراج بالا
او احدى اخواتها حقيقة او حكما فقسم الاخراج الى الحقيقي والحكمي والاول للمستثنى المتصل
اذ هو مخرج من المستثنى منه حقيقة تقول جاءني القوم الا زيدا حيث اخرج زيدا من
القوم حقيقة لكونه داخلا فيهم ان لم يكن الا موجودة فنسبتها بحصول الاخراج والثاني
للمستثنى المنقطع كقولك ما جاءني القوم الا حمارا فان الحمار وان لم يكن مخرجا من
القوم حقيقة لان الاخراج فرع الدخول ومعلوم عدمه الا انه قال انه مخرج من
المستثنى منه حكما ولعل المراد بالاخراج الحكمي هو اشتراكه في المستثنى المتصل
في حكم الاخراج اذ قولك جاءني القوم الا زيدا حكم في هذا الاخراج التنبيه على عدم
اشتراك زيد مع القوم في المجيء وهو هنا موجود ايضا لان قولك جاءني القوم
الا حمارا يحصل منه التنبيه على عدم اشتراك الحمار مع القوم في المجيء والحاصل ان حكم
الاخراج الحقيقي بالا مثلا ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في النفي والاثبات وهو
في الاستثناء المنقطع متحقق ايضا فهو اخراج بالا او احدى اخواتها حكما في المجيء فالمراد
من متعدد وهو متعلق باخراج في قوله وهو اخراج بالا او احدى اخواتها
حقيقة او حكما من متعدد ان قلت ان قوله متعدد مستدرك اذ هو مستفاد من قوله

المتصل هو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه وكان داخلا فيه وبالمستثنى المنقطع
ما لم يكن كذلك فلو كان المستثنى من جنس المستثنى منه ولم يكن داخلا فيه كقولك جاء
القوم الا زيدا اذا لم يكن زيد داخلا فيهم يكون الاستثناء منقطعا وفاقا للمحققين منهم
كابن الحاجب في شرح المفصل ونجم الائمة وغيرهما لما عرفت من ان الاستثناء المتصل
هو الذي يكون مخرجا من متعدد بالا او باحدى اخواتها حقيقة والاخراج الحقيقي
انما يتحقق اذا كان المستثنى داخلا في المستثنى منه دون غيره ومجرد الاشتراك
في الجنس لا يجدي نفعا فظهر البيان قول بعضهم الاستثناء المتصل هو ما كان
المستثنى فيه من جنس المستثنى منه والمنقطع ما لم يكن كذلك ليس بصحيح الى هنا وفي
المقام اشكال مشهور وهو انك قد عرفت ان الاستثناء المتصل هو الاخراج بالا
او باحدى اخواتها حقيقة او حكما ومعلوم ان الاخراج موقوف على سبق الدخول
فيلزم ان يكون المستثنى في نحو جاءني القوم الا زيدا داخلا في المستثنى منه وخارجا
عنه فيلزم التناقض في ذيل الكلام لصدره لانك حكمت اولا بمجيء زيد ثم بعدم مجيئه
فان زيدا من جملة القوم فقولك جاءني القوم الا زيدا بمنزلة قولك جاءني زيد و
ما جاءني زيد وهو تناقض صريح وكيف يجوز ذلك مع ان الاستثناء واقع في الكتاب
العزيز وغيره من كلام الفصحاء اجيب عن ذلك باوجه الاول ما ذكره بعضهم من انا
نختار ان المستثنى في قولك جاءني القوم الا زيدا غير داخل في المستثنى منه اعني
القوم بل هو مخصوص بغير زيد لان المتكلم بهذا الكلام اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد و
فيه نظر لانه خارج عن موضوع المسألة لانك قد عرفت ان المستثنى المتصل
هو ما اخرج عن المستثنى منه فلو لم يكن زيد في المثال المذكور داخلا في المستثنى
منه لم يتحقق الاخراج فلا يكون متصلا وقد ادعى جماعة من المحققين اجماعهم
والثاني

والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم
ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم المستثنى منه فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام ظريف ورايت
غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء
ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منها بما يستحقه
المعرب اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه بحسب ما يستحق
الجزء كالمضاف اليه وينبغي ان يستحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا
من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان الجزء العلة
في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه والحاصل ان
دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا او اخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او
شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاءني وكذا في نحو عندي عشرة الا ثلاثة اذ هو بمنزلة قولك العشرة
المخرج منها الثلاثة عندي واجاب بعض بذلك بقرينة قوله تعالى ويعبد بقي او كما
انتهى ثم ان الحاصل ان المستثنى سواء كان متصلا او منقطعا اذا كان في كلام
تام موجب يجب نصبه والمراد بالتام ان يكون المستثنى منه في الكلام موجودا ويعبأ
اخرى ان يكون ما قبله الا طالبا لما بعدها اعرابا والمراد بالموجب ان لا يتقدمه
نفي ولا شبهه وانما يجب النصب للمستثنى في المقام لان المستثنى لما كان في المقام
وكان المستثنى واقعا بعده فاشبه المستثنى الفضلات فاعرب باعرابها وهو النصب
وانما لم يجز هنا كون المستثنى بدلا من المستثنى منه فاعرب باعرابه كما سيجيء فيما اذا
وقع المستثنى بعد كلام المنفي لان المستثنى لو كان بدلا من المستثنى منه لكان المستثنى
كالمفرغ لان المبدل منه في حكم السقوط وستعرف ان شاء الله تعالى ان المستثنى

ما لم يتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فلقي وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما
قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام احد الا زيد فانه في تقدير ما قام
الا زيد والثاني ما نقل عن السيرافي من ان نصب المستثنى بما قبل الا من فعل او
شبهه بتوسط الا لان المستثنى شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول فاعرب باعرابه وهذا القول هو
المحكوم الصحيح ويرد عليهم انه قد لا يوجد فعل ولا شبهه قبل الا مع ان المستثنى
واجب النصب كقولنا القوم اخوتك الا زيدا وانه يلزم على قولهم اعمال عامل واحد
بحرف واحد في معمولين احدهما ضد الآخر معنى كما في قولك عندي عشرة الا اربعة الا
ثلثة لان الاربعة خارجة والثلثة داخلة كما سيجيء من انه اذا تعدد المستثنيات و
كان استثناء بعضها من الآخر يكون استثنى كل واحد مما قبله والقول الثالث
ما نقله الشيخ عن الزجاج من ان نصب المستثنى بمقدر فعلى هذا يكون للزجاج في المسئلة
قولان لانه قد عرفت القول الاول من الزجاج ايضا وقد حكاه عنه نجم الائمة وغيره
وهذا المقدر هو استثنى فتقدير قولك جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم استثني
زيدا نحن في الفعل والا قرينة عليه واعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير
امتنع واجيب بانه لا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع
لكنا نقدر امتنع ونحوه وعن الكسائي انه منصوب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر
فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وفيه نظر لانه يلزم
بقي الاشكال في عامل ان ومعمولها لكونها بتاويل المفرد وفي المسئلة غير ما ذكر
من الاقوال ولعل المقام مقام ذكره نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا
ابليس فان ابليس مستثنى وقع في كلام ايجاب فيجب نصبه وهل هو متصل
او منقطع فيه خلاف مبني على ان ابليس هل من الملائكة ام لا وعلى الاول الاستثناء

فيها هكذا

فيها هكذا فسجد الملائكة كلهم اجمعين الا ابليس فان اجمعين في الآية حال الملائكة
على انهم سجدوا مجتمعين لا متفرقين بفتح الثانية يليك ردا على من توهم ان
انتجب في كلام المصنف فعل ماض مبني للمفعول وذلك لانه لو كان الامر كذلك يلزم من
عطف قوله بعد وانتصب ما انقطع عليه عطف الانشاء على الاخبار وهو لما عيب
جايز ام مرجوح وعلى الاول وجد نص عا شرح بفتح التاء ظاهر وعلى الثاني كذلك
لان ارتكاب المرجوح مع التمكن من الراجح مرغوب عنه وهو هنا ممكن لامكان كون
قوله انتجب بفتح التاء بان يكون فعلا او فيكون من عطف الانشاء على الانشاء
للمستثنى منه متعلق باتباع ما اتصل والمراد ان المستثنى اذا كان في كلام تام وكان
بعد النفي او شبهه فلا يخلو اما ان يكون متصلا او منقطعا ويجيء الكلام في الثاني
في قوله وانتصب ما انقطع والا ولى يختار فيه اتباع المستثنى المستثنى منه في
اعرابه لكن هذا الحكم ليس على اطلاق بل له شروط الاول لا يكون المستثنى مردودا
به كلام تضمن الاستثناء والثاني ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه و
الثالث ان لا يتقدم عليه فانه لو كان الاستثناء مردودا به كلام تضمن الاستثناء
كقولك ما قام القوم الا زيدا في الرد على من قال قام القوم الا زيدا يكون النصب فيهم
اولى لقصد التطابق بين الكلامين وكذا لو كان المستثنى متراخيا عن المستثنى منه
كقولك ما جاءني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا فان الابدال فيه ليس باولى
من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه وعند التراخي بينهما
لا يتبين ذلك كما صرح به نجم الائمة وغيره وهكذا اذا كان المستثنى مقدما على
المستثنى منه فان النصب فيه مختار كما سيجيء في قوله ولكن نصبه اختار ان ورد
على انه بدل منه بدل بعض من كل قوله بدل بعض من كل بدل في قوله على انه بدل
منها علم ان ما ذكره من كون المستثنى بدلا من المستثنى منه هو مذهب البصريين

غيره فيها ايضا غير جائز فكيف يكون بدلا وايضا البدل موافق مع المبدل منه
في الايجاب والسلب فكيف يجوز ان يكون المستثنى بدلا مع انه مخالف للمستثنى
في الايجاب والسلب واما في القول الثاني فلان الا ليس العامل تقول ما جاءني
الا زيد وليس شيء من حروف العطف ما يلي العوامل والجواب اما عن الاول فلانا
نقول انه بدل بعض من كل والقول بان شرطه وجود الضمير ممنوع مطلقا لانهم انما شرطوا
الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير ليحصل بحكم الربط فاذا تحقق لم يحتج الى
الضمير لحصول الغرض من الاتيان به وهو الربط والرابط هنا متحقق لان
الكلام في الاستثناء المتصل فيكون الا وما بعدها في تمام الكلام الاول و
يكون المستثنى بعض المستثنى منه فيحصل الربط فلا حاجة الى الضمير على انه يجوز
في باب التوابع ان المصنف لم يشترط وجود الضمير في بدل البعض كما في قوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا جعلنا من في من استطاع بدل
بعض من الكل مع عدم ذكر الضمير هنا واما القول بان البدل يوافق مع المبدل
منه في الايجاب والسلب وهنا ليس كذلك لان المستثنى يخالف مع المستثنى منه
فيهما فقد اجيب عنه بانه لا منع من تخالف البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فان حرف النفي مع
الاسم الذي بعده صفة رجل والاعراب على الاسم فينبغي ان يكون ما نحن فيه
ايضا كذلك بان يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولك الا زيد بدلا من القوم
والاعراب على الاسم واما عن الثاني فلان الا في الثاني المذكور وان ولت
العامل الا انها في التقدير ليست كذلك لانه يتقدير ما جاءني احد الا زيد لكن
يمكن الجواب عن القول الثاني بان الا لو كانت حرف عطف لم يكن معنى
الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته لان ذلك من احكام البدل لا احكام

واجاب عنه

واجاب عنه الزمخشري بان امراتك على قراءة الرفع بدل من احد في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد وعلى قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك في
قوله تعالى قبله فاسر باهلك بقطع من الليل فيكون مستثنى متصل بعد كلام تام موجب
فيجب نصبه واعترضه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان هذا التفصيل باطل قطعا
فان القراءتين متباينتان قطعا فيمتنع حملها على وجهين احدهما باطل قطعا و
القصة واحدة فاما ان يكون سرى بها اولا فان كان قد سرى بها فليس
مستثنى الا من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد وان ما سرى بها فهو مستثنى من
قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فلا اتصال له باحد
القراءتين الثابتتين قطعا فالاولى من هذا ان يكون الا امراتك بالرفع والنصب
مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم ولا يبعد ان يكون اقل القراءة على الوجه الا
قوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع
القراء على قراءة غير الا قوى انتهى كلامه حاصله انه لا يجوز ان يكون الا امراتك
على قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لان ذلك تناقض مع القراءة
المذكورة من ابن كثير وابي عمرو بالرفع على البدل من احد لانه اذا كان مستثنى من
قوله تعالى فاسر باهلك يكون مفاده عدم كون لوط مامورا باسرائها واذا
كان مستثنى من قوله تعالى لا يلتفت احد يقتضي كونه مامورا باسرائها لان اهلك
عام لشمولها امراته فتكون داخلة فيه فتكون امراة لوط سرى بها وعدم سرى
بها وهو تناقض ثم ان هذا التناقض انما يلزم اذا فسر الالتفات بالنظر الى الوراء كما
هو الظاهر منه واما اذا فسر بالتخلف فلا تناقض بين القراءتين على تقدير النصب يكون
ظاهر المعنى هكذا فاسر باهلك بقطع من الليل الا امراتك ولا يتخلف احد وعلى
تقدير الرفع يكون هكذا فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يتخلف منكم احد

ابدل فوجس من يقنط من رحمة ربه الا الضالون الضالون ذكر ثلثة امثلة الاول للنفي والثاني للنهي والثالث للاستفهام والشاهد الا الضالون فانه بدل من الضمير في يقنط بدل بعض من كل وقد انفق القراء السبعة على رفعه كما نقل لكونه المستثنى متصلا واقعا بعد شبه النفي ثم اعلم انه قد لا يكن الابدال على اللفظ المستثنى منه فهناك ابدل على الموضع كقولك لا اله الا الله وما في الدار من احد الا زيد برفع المستثنى فيهما ولا يمكن فيهما الابدال على اللفظ اما في الاول والثاني فلانه لو ابدل المستثنى باللفظ فيه فقيل لا اله الا الله بالنصب يلزم عمل لا الجنسية في المعرفة والموجب هو غير جائز واما في الثاني فلانه لو ابدل المستثنى باللفظ فقيل فيه ما في الدار من احد الا زيد بالجر المستثنى يلزم عمل من الزائدة في الموجب مع ان عملها في المنفي ويجي الكلام في باب حروف الجر انشاء الله تعالى فالمستثنى في الامثلة المذكورة ابدل على المحل كذا صرح جماعة منهم ولا يخفى اشكال في المثالين الاخيرين وكون المستثنى فيه مبدلا على المحل واما في الاول ففيه اشكال لان لفظ الله في لا اله الا الله وان كان في الاصل مبتدأ لكن اعتبر فيه مراعات المحل وجود المقتضي لذلك المحل كما صرح به ابن هشام وهو هنا مفقود لدخول الناسخ ولعله لهذا نقل عن ابي حيان ان المختار عنده ان لفظ الجلالة في المثال الاول رفع على انه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا ويجوز النصب ولهذا قرئ في قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وقليلا على الوجهين قال المصنف وهو عربي جيد ومثله قال ابن هشام قال ابن النحاس كلما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء وهذا المعونة بدل

فقد ادعى

فقد ادعى اتفاقهم على وجوب نصبه ايضا وذلك كقولك ما نفع زيد الا ماضر فانه لا يمكن تسليط نفع على المستثنى الا ان بقي نفع الضرر واما الثاني اي ما يمكن تسليط العامل على المستثنى منه فهو الذي جوز التميم فيه الابدال وان كان الراجح نصبه عندهم ايضا وذلك كقولك ما جاء احد الا حمارا فيجوز حمار ان اذ يمكن ان تقول جاء حمار وهذا هو مراد المص بقوله وعن تميم فيه ابدال وقع قال الشاعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس اللغة اليعافير جمع يعفور هو ولد بقر الوحش والعيس بكسر العين المهملة بعد ياء المثناة التحتانية جمع عيس بفتح العين كالبيض جمع بيضا وهي الابل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة التركيب بلدة مجرور برب مضمرة بعد الواو ولها خبر ليس مقدم على الاسم وانيس اسمها الا للاستثناء اليعافير المستثنى منه والشاهد فيه حيث ابدل فقرأ بالرفع للابدال من انيس على ان المستثنى منقطع اذ يمكن هنا تسليط العامل على المستثنى بان يقال ليس لها اليعافير والا الثانية مؤكدة للاولى والمعنى واضح جار ومجرور عليه قوله نعم قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فان مرفوع لكونه فاعلا ليعلم والغيب مفعوله والله مرفوع على البدلية من الفاعل على اللغة المذكورة والاستثناء منقطع لعدم اندراجه تعم مع قوله من لانه تعم لا يحويه مطان ايا تابعه ولما ذكر في هذا المقام بيان حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه فقال ان المستثنى اذا قدم يختار فيه النصب مطلقا سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا واقعا بعد كلام موجبا وغيره وذلك لعدم جواز الاتباع للمستثنى منه لان التابع لا يتقدم على المتبوع ولكن قد نقل من الكوفيين وغيرهم جواز الاتباع المستثنى المقدم للمستثنى منه والعمل به اذا كان الكلام منفيا وهو الذي اشار اليه المص بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي يعني غير نصب سابق على المستثنى منه قد يأتي الكلام المنفي وكلامه هنا لما كان موهما

ناصر يرفع ابوك مع كونه مقدما على المستثنى منه وهو ناصران قلت ان مقتضى ما ذكر من عدم جواز تقديم التابع على المتبوع عدم جواز الرفع هنا كما هو فكيف يكون الامر فيما ذكر من البيت والمثال قلنا ان الاسم الذي المستثنى فيما ذكر تابع للمستثنى منه كما هو الظاهر الشارح على عبارته في قوله اي اتباعه بل نقول ان المستثنى فيما ذكر مرفوع بتفريغ العامل له وهو يكن الناصر في البيت الابتداء في المثال واما المرفوع بعد المستثنى فيهما اي شافع في البيت وناصر في المثال بدل من المستثنى بدل الكل من كل لانهما نكرتان في سياق النفي فيفيدان العموم لكن اريد منها الخاص ونظيره في تاخر المتبوع اخرج تقديم وصار تابعا بعدما كان متبوعا مررت عبدك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدل من النعت هكذا قال جماعة وانا لا احسن صحة هذا الجواب ثم اعلم انهم قالوا الى ان الموضوع عام اريد به خاص ولم يتفقوا على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص هذا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه واما اذا قدم على صفته لا على نفسه كما تقول ما جاءني احد الا زيد خير منك حيث ان خير منك صفة لاحد وقدم المستثنى عليه نفسه وجهان الاول انه يكون كالتقدم على المستثنى منه لان الموصوف والصفة كشيء واحد فيجب في المستثنى النصب ويختار والوجه الثاني وهو حقيقة المختار ان المستثنى واقع بعد المستثنى منه وصفته كالصفة فضلة فلا يعتنا به في التقديم كالعدم فينظر الى المستثنى فيحكم بما يستحقه من وجوب النصب او جواز الاتباع عند الفصل المتقدم اليه الاشارة تنبيه اعلم ان المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه وجاز تأخر عما نسب الى المستثنى منه كما تقدم نحو ما جاءني الا زيدا احد فان تقدم على المنسوب الى المستثنى منه

بالمفرغ

بالمفرغ وهو الذي فرغ سابق الا من الفعل وشبهه عن معموله لان يعمل فيما بعد الا اي حذف معمول العامل وهو المستثنى منه ليعمل في المستثنى فالمستثنى هو المفرغ له وقولهم المفرغ بحذف المتعلق بل المفرغ حقيقة هو الفعل وهذا المستثنى للعامل لا فيه بل وجودها بالنسبة الى العمل كعدمها واعرابه انما هو بحسب مقتضى العامل الذي قبل الا فان كان مقتضاه الرفع فرفع المستثنى وان كان النصب والجر فكذا المستثنى تقول ما جاءني الا زيد بالرفع لان مقتضى العامل ذلك وما رايت الا خالدا بالنصب لما ذكر وما مررت الا بوليد بالجر لما مر والمستثنى منه في هذه الامثلة محذوف والتقدير ما جاءني احد الا زيد وما رايت احدا الا خالدا وما مررت باحد الا بوليد وذلك لا يقع الا بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام فالاول كما ذكره بقوله الا في والثاني بقوله لا تتبع الا الهدى وهما مشتركان في كون مقتضى العامل فيهما النصب فنصب المستثنى تقديرا والثالث كما ذكره بقوله وهل تكون الا الورع وهنا مقتضى العامل فيه الرفع لكونه خبرا للمبتدأ فرفع المستثنى لذلك العامل وهي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها او معنى هذا بيان في حكم الا اذا تكررت فاعلم ان الحكم فيها انه لا يخلو اما تكررها للتاكيد او للتاسيس والثاني يجي الكلام فيه في قوله وان تكرر لا لتوكيد والاول هو ما اذا وقع بعد الا التي بسببها يحصل التكرار اسم مماثل للاسم الذي قبل الا هذه او وقعت الا المذكورة بعد عاطف والاول هو الذي اشار اليه في البيت بقوله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلى فان الاسم الواقع بعد الا الثانية هو العلى مماثل للاسم الواقع قبلها اذ هو الفتى لكونهما لمسمى واحد فيكون الاسم الثاني بدلا من الاول بدل الكل من الكل وكذا الحكم اذا كان الاسم الثاني بدل البعض من الاول كقولك ما اعجبني احد الا زيد

بفتح الراء وكسر السين المهملة بدل من عمله بدل بعض من كل كما صرح به بعضهم و
الرسيم والرمل نوعان من السير اذ الاول الركض في السعي والثاني الاسراع في
الطواف والاصل ما للناس شغل الا عمله ورسيمه وبعمله فكيف الا لما مر
قوله هذا احوال الكلام في اعراب المستثنى الواقع بعد الا وان اردت ضبطه فقل ان
المستثنى اما مفرغ وغير مفرغ والاول اعرابه بحسب العامل كما مر مفصلا
والثاني اما مقدم على المستثنى منه او مؤخر والاول واجب النصب واجمه
كما مر انفا والثاني اما في الموجب او في غيره والاول واجب النصب والثاني اما
متصل ومنقطع والاول مختار البدل والثاني واجب النصب الا عند تميم
الى هنا من المستثنى منه بان حذفنا الجمع تفريغ العامل من المستثنى منه وذلك
بان حذف المستثنى منه وحاصل ما ينبغي ان يعلم في المقام هو ان الا اذا كررت
للتأسيس بان لم يكن ما بعد الا الثانية بدلا عما قبلها ولا تلت الا الثانية عاطفا
فلا يخلو اما ان يكون المستثنى منه محذوفا او مذكورا وعلى الاول يجب الاتيان
بواحد من المستثنيين والمستثنيات على مقتضى العامل المفرغ وبالباقي منصوبا
بالا على الاستثناء وذلك الواحد اعم من ان يكون اولا او لا لكن الاول اولى
لا لا ترتيبه كما تقول ما جاءني الا زيد الا عمرو الا بكر برفع الاول على مقتضى العامل
ذلك وبنصب الثاني على الاستثناء وما رايت الا زيدا الا عمرا بنصب
الاول كما تقول ما جاءني الا زيدا الا عمرو ايضا لان مقتضى العامل ذلك
وما مررت الا بزيد الا عمرا بجر الاول لما ذكر وبنصب الثاني على الاستثناء هذا
اذا اثبت المستثنى الاول على حسب العامل ونصب الثاني على الاستثناء واما
العكس وهذا هو مراد المصنف قوله وان تكرر لا لتوكيد فمع التفريغ التأثر
بالعامل دع واحدا منها بالا استثنى وليس عن نصب سواه مغني وعلى الثاني

من قوله وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد نحو لم يفوا
الا زيد الا عمرو هذا مثال لما اتى المستثنى الاول على مقتضى العامل والمثال
الثاني وهو قوله والا زيدا الا عمرو بعكس ذلك فانصبه دراج فعد حيث
يقتضي ذلك وقد مر تفصيله والمناسب ان يقول فانصبه وانما عدل عنه
ذلك ليشمل مثل قولك ما غضبت على قوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا
برفع الاول وهو جائز لانه لو لم يكن الا ذلك كان مرفوعا لانه مستثنى متصل
بعد كلام منفي فيختار فيه الاتباع بان يكون بدلا من الواو وقد يقع بدل بعض
من كل ثم اما حكم من رفع الاول ونصب الثاني ليس امرا معينا بل يمكن العكس
بان يكون الاول منصوبا والثاني مرفوعا كما هو الظاهر قوله وجئ بواحد منها كما
لو كان دون زائد سواء كان اولا او ثانيا لكن الاول مرفوعا لا قربيته على
المتبوع اذ لو لم يكن الاول لوجب نصبه لانه مستثنى مؤخر بعد كلام موجب ههنا ثم
انه قد ذكر ابو حيان في الارتشاف انه لو رفع اول المستثنيات مثلا جاز الرفع
على البدل بدل البداء والنصب على الاستثناء وان رفعت الاخر نصبت ما تقدم
على الاستثناء وان رفعت المتوسط لم يجز فيما قبله الا النصب على الاستثناء والرفع
على بدل البداء اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنيات والاولى ان يقول المرجع
هكذا اي حكم المستثنيات عن المستثنى الاول كما للنحو اذا لم يمكن استثناء
بعضها من بعض لما كان ظاهر عبارة المصنف ان حكم المستثنيات مطلقا حكم المستثنى
الاول وان امكن استثناء بعضها من بعض ولم يكن كذلك لما سيعرف قيد الشارح
كلامه بما اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض ولم يحك ذلك نحوها ومن قوله
قاموا الا زيدا الا عمرا الا خالدا فمعنى هذا المثال ونحوه لا يمكن استثناء بعض
المستثنيات من بعض لان الاستثناء هو الاخراج كما عرفت سابقا والاخراج

في المثال المذكور وهكذا يكون حكم ما بعد المستثنى الاول فيما ذكر انفا محكوما
بعدم ثبوت القيام له وذلك لان المستثنى في الجمع واحد فينبغي ان تثبت
للجمع حكم واحد وهو المراد بقوله فما بعد كذا اي ان كان المستثنى الاول خارجا
فما بعده ايضا خارج ان قلت هذه المستثنيات لو كانت حكمها واحدا فلم لم يعطف
بعضها على بعض قلت لما قيل من انه اريد بالمستثنى اخراجه من جملة ما بقي بعد
المستثنى الاول وبالمستثنى الثالث اخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنى الثاني
وليس المراد اخراجه دفعة واحدة والا لوجب العطف فان امكن استثناء
بعضها من بعض الخ هذا بيان لوجه تقييد المصنف وحكمها في القصد حكم الاول
مما اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مر اعلم انهم اختلفوا فيما اذا امكن
استثناء بعض المستثنيات من بعض على اقوال الاول اشار اليه كما سمعت اذا لم يمكن استثناء
كل البعض من بعض الى كل الجمع حكم المستثنى الاول والمستثنى منه في الحكم واحد
هو المنقول عن البصريين والقاضي ابي يوسف وهو مقتضى اطلاق المصنف حيث قال
وحكمها في القصد حكم الاول من غير تقييد والثاني هو ما ذكره الشارح استثناء كل
واحد مما قبله فنقول في المثال المذكور وهو قوله عندي اربعون الا عشرين
الا عشرة الا خمسة الا اثنين ان الا عشرين مستثنى من الاربعين فبقي بعد هذا
الاستثناء عشرون والا عشرة مستثنى من الا عشرين فبقي منه عشرة وهي مع العشرين
الباقي يبلغ الثلاثين والا خمسة مستثنى من الا عشرة فبقي منها خمسة فصار المجموع
خمسة وعشرين والا اثنين مستثنى من الخمسة فبقي منها اثنان فصار مجموع الباقي
بعد هذه المستثنيات سبعة وعشرين وهذا القول هو المنقول عن البصريين والكسائي
واختاره ابن هشام وغيره والقول الثالث هو احتمال كل من القولين المذكورين
اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول ويكون الجمع مستثنى من اصل العدد

والرابع

والرابع وهو الاثنين ومجموعهما اثنا عشر فاذا ضممته الى خمسة عشر الباقي تبلغ
سبعة وعشرين وهذا هو المجتمع بعد الاستثناء بناء على القول الثاني وهاتين
الطريقتان هما اللتان ذكرهما الشارح لمعرفة الباقي من العدد بعد الاستثناء فيما اذا
امكن استثناء بعض المستثنيات من بعض وههنا طريق اخرى وهي ان تنقص المستثنى
الاخير مما قبله ثم الباقي منه مما قبله وهكذا الى اصل العدد فالباقي هو الباقي
بعد الاستثناء ففي المثال المذكور تنقص المستثنى الاخير وهو الاثنين عما قبله و
هو الاخمسة فبقي لك ثلاثة عشر ثم تنقص الثلاثة عشر من اصل العدد وهو اربعون
فبقي لك سبعة وعشرون وهو الباقي بعد الاستثناء ويمكن استفادة هذه الطريقة
من قول الشارح استثنى كل واحد مما قبله ايضا هذا كله في المثال المذكور وهكذا
نقول في مثله ففي قولك عندي عشرون الا عشرة الا سبعة الا ثلاثة الا اثنين
يكون الباقي بعد الاستثناء ستة عشر لانك اذا استثنيت الا عشرة من عشرين بقي
لك عشرة واذا استثنيت الا سبعة من عشرة بقي لك عشر واذا استثنيت الا ثلاثة
من سبعة بقي لك اربعة واذا استثنيت الا اثنين من ثلاثة بقي لك ستة عشر وهو
الباقي بعد الاستثناء هذا باول الطرق المذكورة لتحصيل معرفة الباقي من العدد
بعد الاستثناء وكذا في الطريقين الباقيين لانك اذا اسقطت الاوتار اعني الا
عشرة والا ثلاثة بقي لك من اصل العدد سبعة فاذا ضممت اليه الاشفاع اي الا سبعة
والا اثنين يبلغ المجموع ستة عشر وهو الباقي وكذا اذا نقصت المستثنى الاخير مما
قبله والباقي مما قبله وهكذا الى ان ينتهي يبقى ستة عشر ايضا لانك اذا انقصت
الاثنين من الثلاثة بقي لك واحد واذا انقصت الواحد من سبعة بقي لك
ستة واذا انقصت الستة من العشرة بقي لك اربعة واذا انقصت الاربعة من
العشرين بقي ستة عشر وهو الباقي بعد الاستثناء وكذلك هذا العدد للبصريين

نسبها على انّ معربا حال من غير لئلا يتوهم انه حال من فاعل استثنى لاستلزامه الحذف
اذ التقدير حينئذ حال كونك معربا اياه والاصل عدم الحذف فان قلت كيف يجوز
ان يكون معربا حالا من غير مع انه نكرة وذو الحال لا بد ان يكون معرفة قلت المراد
بالغير هنا لفظه ويكون معرفة على ما تقدم اما وجوب النصب ومختاره فهو في
جميع المستثنيات بالتفصيل الا اذا كان المستثنى مفرغا فبحسب العامل او متصلا
مؤخرا بعد كلام غير موجب فيختار البدل تقول جاء القوم غير زيد وجاء غير
زيد القوم وقام القوم غير حمار وما قام احد غير حمار نصب غير وجوبا في جميعها
الا في الثاني عند قوم وفي الاخير عند تميم فيختار وما جاء القوم غير زيد برفع
غير لانه يختار البدل ولا يخفى عليك ان الشارح لم يلتفت الى وجوب الرفع والمناسب
ذكره ايضا اذ من الاعراب الذي تقدم للمستثنى بالا وجوب الرفع وذلك اذا كان
مفرغا وكان العامل مقتضيا له والحكم في غير مثل المستثنى بالا في ذلك ايضا تقول
ما قام غير زيد برفع غير لانه مقتضى العامل ولعل الباعث للشارح على عدم ذكر
الرفع هنا ما نقله في الصحاح من الفراء حيث قال وان استثنيت بها اي بغير اعربتها
بالاعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد الا اليه قال قال الفراء بعض بني اسد
وقضاعة ينصبون غيرا اذا كان في معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم فيقولون ما
جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك واتباع عطف على الضمير في اختاره من
العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار واختيارا اتباع المستثنى للمستثنى منه
وذلك اذا كان المستثنى متصلا في كلام تام غير موجب كما سيجيء ولا يجوز ان
يكون عطفا على نصبا بان يكون التقدير وجوب اتباع لانه ليس لنا ما يجب اتباع
المستثنى فيه للمستثنى منه ويحتمل على بعد ان يكون عطفا على وجوب لكن على
هذا لا يعلم اختيار الاتباع ولا الوجوب ولكونها موضوعة في الاصل

ح ل

لافادة المغايرة واعلم ان اصل غير ان يكون صفة صرح به نجم الائمة وابو حيان وابن هشام وغيرهم ...

ح بل بمنزلة الا ومعنى حمل الا على غير هو انها لا تكون للاستثناء بل تكون
صفة لما قبلها لكن حمل غير على الا اكثر من حملها عليها لكون غير اسما ومعلوم
ان التصرف في الاسماء اكثر من التصرف في الحرف وقالا ترى ان غير تنوب مناب
الا في جميع اقسام المستثنى من المتصل والمنقطع والمقدم والمؤخر المفرغ كما ذكرنا
بخلاف الا فانها لا تقع مقام غير الا في الصفة مطلقا بل اشترطوا الجواز وقوعها صفة
اشياء الاول ان تكون الا تابعة لما يدل على الجمعية سواء كان جمعا او اسم جمع
كقوم مثلا والثاني ان يكون ذلك الدال على الجمعية منكرا والثالث ان يكون غير
محصور وهذه الاشياء الثلاثة قد اشترطوا في جواز حمل الا على غير في الصفة اما
اعتبار كون الا تابعة لما يدل على الجمعية فقد نص عليه نجم الائمة بان ذلك لاجل
توافق حالها صفة حالها استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد لفظا او تقديرا كما تقدم فلا يقع في الصفة جاءني رجل الا زيد لعدم
كون ما قبل الا دالا على الجمعية واما اعتبار كون الدال على الجمع منكرا فلانه
لو كان معرفا كقولك جاءني القوم الا زيد يمكن حمل الا فيه على اصلها من
الاستثناء لان اللام يمكن فيه ان يكون للاستغراق الجنس فيدخل المستثنى
في المستثنى منه فيصح الاستثناء او للاشارة الى جماعة معلومة يعرف المخاطب
ان منهم زيدا فيمكن الاستثناء ايضا فلا يحمل السامع الا فيه على غير واما اشتراط
كونه غير محصور فلانه لو كان محصورا كما تقول ما جاءني رجال الا زيد لا
يتعذر حمل الا استثناء ايضا لتحقق شرطه وهو دخول المستثنى في المستثنى منه
فيصح الاستثناء او للاشارة فلا يحمل على غير وكذا قولك عندي عشرون الا
دينارا وبالجملة الا انما يحمل على غير اذا لم يمكن حملها على الاستثناء على ما يظهر
من جمع كابن الحاجب وصاحب اللباب وغيرهما جنا عن الامور المذكورة

ح مجاز حمل الا على غير ...

والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون
والمخلصون على خطر عظيم فالا في هذه المواضع ليست للاستثناء والا لوجب
نصب ما بعدها فعدم النصب قرينة على عدم كونها للاستثناء فتكون محمولة
على غير مع ان ما قبلها جمع معرف ومن هذا القبيل ايضا قوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان هذا ويمكن ان يجاب عن الاول بان الا فيه
للاستثناء وما بعدها بدل من المستثنى منه والكلام منفي لان هالك بمعنى ما
بقي لكن قال ابن الحاجب ان النفي المعنوي لا يجري كاللفظي الا في قلما واقل
رجل وابى ومضر فاشر واما الثاني فنقول انا لا نسلم مع تحقق الشروط المذكورة
عدم امكان حمل الا على الاستثناء مطلقا لانا انما نمنع من حمل المستثنى على المتصل
جهات المعتبر فيه دخول المستثنى في المستثنى منه ومع تحقق الامور المذكورة
هو غير معلوم واما المنقطع فقد عرفت انه غير مخرج فعلى هذا يمكن لك ان تقول
ان الا في قولك جاءني رجال الا حمارا للاستثناء مع وقوعها بعد الجمع المنكر
الغير المحصور لكن الاستثناء فيه منقطع ان قلت لنا الكلام في المستثنى المتصل لان
الا فيه حقيقة واما في المنقطع فمجاز فاذا تعذر حمل الا على المتصل يمكن حملها
على غير وان كان الحمل على المستثنى المنقطع ممكنا لكون كل منهما مجازا فمع تحقق
الشروط لو انتفى ارادة المتصل يكفينا ذلك في جواز حمل الا على غير فلا توقف
لحملها على غير على عدم امكان ارادة المنقطع منها ولهذا اطلقوا القول باشتراط
الامور المذكورة في حملها على غير ولم يقيدوا ذلك بصورة عدم امكان ارادة
المنقطع لكون كل منهما مجازا ومع التعدد حقيقة يجوز حملها على ايهما كان من
غير ترجيح لاحدهما على الاخر قلت مجازية استعمال الا في المستثنى المنقطع وفي
معنى غير مسلمة لكن الحكم بانتفاء الترجيح لاحدهما على الاخر ممنوع لان الاول

المغايرة

المغايرة كما هو ... ثم ان في كلامه نظر لان الاخراج في قوله شاركت الا في الاخراج
الذي معناه المغايرة اما محمول على الحقيقة فلا يدل على مشاركة غير الا في المستثنى
اذ المستثنى المنقطع ليس فيه اخراج حقيقة فلا يعلم مشاركة غير الا في المستثنى
المنقطع مع انك قد عرفت ذلك ايضا واما محمول على الاخراج الحقيقي والمجازي معا
فهو وان دل على مشاركة غير الا في الاستثناء بجميعه لكن يستلزم ذلك استعمال اللفظ
في الحقيقة والمجاز في استعمال واحد وهو وان كان مرغوب عنه عند المحققين و
هذا انما يرد على ما ذكره الشارح واما ما ذكرناه سابقا من المحققين من كون الاصل
في الا كونها لكن يخرج عن اصلها فتنوب الا في الاستثناء فلا يرد عليه ما ذكر
لدلالته على نيابة غير الا في جميع اقسام المستثنى منقطعا كان ام لا ولم تكن
متضمنة معناه فلذا لم تبن هذا دفع لما يرد عليه في المقام تقريره هو انه لو كانت
غير موضوعة لافادة المغايرة تكون غير متضمنة معنى الحرف فينبغي ان تكون مبنية
لما تقدم في اول الكتاب من ان من اسباب البناء المشابهة المقتضية لبناء الاسم المشابهة التضمنية مع
انها معربة تقريرا لدفع هو ان المراد من المشابهة التضمنية هو ان يكون الاسم
متضمنا معنى من معاني الحروف وما ليس كذلك لان غير ليست متضمنة معنى الا بل
هي متضمنة موضوعة لافادة المغايرة فصارت لاجل هذا الوضع مشاركة لالا
التي هي موضوعة للاخراج الذي معناه المغايرة في الاخراج وليست متضمنة
معنى لان معنى الا هو الاخراج ولا يخفى عليك ان هذا انما يرد على التقرير الذي
ذكره واما ما ذكرنا من ان الا للاخراج الذي يستلزم المغايرة فلا لانه قد ذكر
بعض المحققين لاعراب غير وجها حسنا حيث قال واذا حمل الا على غير والا في
الاصل حرف لا يحمل الاعراب دعي اصلها فحمل اعرابه الذي كان يستحقها لولا
المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا حمل غير على الا والاصل في غير من حيث

فلما صرح الشر امسى وهو عريان ورويي ولما اصبح الشر اللغة العدوان بفتح
العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال المهملة اي جازيناهم كما دانوا اي
جازوهم ايايا التركيب لما ظرف صرح الشر فعل وفاعل وامسى عطف على اصبح وهو
عريان مبتدأ وخبر والجملة في موضع الحال من الفاعل والضمير رابطة هي لما ظهر
الشر واصبح والقبل والحال ان الشر عريان وهو كناية عن ظهوره وبقائه ولم يبق
عطف على جزه وسوى فاعله والشاهد فيه حيث خرج عن الظرفية فوقع فاعلا دناهم
جواب لما وهم مفعوله كما دانوا الكاف للتشبيه وما مصدرية وجملة دانوا صلتها
اي دناهم كدينهم ايانا والمعنى قد ظهر   متنا في قوله فسواك بايعها وانت المشتري
واولها اذا تباع كريمة او تشترى اللغة المراد بالكريمة هو الحسنة التركيب اذا للشرط
تباع كريمة نائب الفاعل او تشترى عطف عليه فسواك مبتدأ وبايعها خبره والجملة
جواب الشرط والفاء رابطة وانت المشتري عطف على سواك بايعها والشاهد في
سواك حيث خرج عن الظرفية ووقع مبتدأ والمعنى واضح   في قوله اترك ليلى ليس
بينى وبينها سوى ليلة اي اذا الصبور والتركيب وكذا المعنى واضح والشاهد في
سوى ليلة حيث وقع اسما لليس واعلم ان الرد بهذه الابيات الثلثة انما يتوجه بناء
على ما في صحاح العارف كما هو مذهب المص في معنى الضرورة هو انها ما لم يجد
الشاعر عنه مندوحة واما على مذهب الجمهور في تفسير الضرورة كما ان اضطراح
انها كما اتضح انها ما وقعت في الشعر مطلقا وان كان للشاعر عنه مندوحة
ولا يتوجه الرد بهذه الابيات كما لا يخفى   وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا و
كغير قليلا نحو هذا في سوى ثلثة اقوال الاول ما اختاره المص ان سوى
ملغاة ان مثل في الاستثناء واعراب ما بعدها بحسب مستثنى الا فاعرابها في قولك جاءني
القوم سوى زيد نصب وجوبا وكذا في قولك جاءني القوم سوى حمار وجاءني

وصفه زيد

صفة ظرف مكان وهو مكانا كما قال الله تعم مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان
في سوى فصار بمعنى مكانا لما قام مقامه وادى معنى البدل فتقول اتت لي مكان
عمرو اي بدله لان البدل ساد مساد المبدل وكائن مكانه والقول الثالث ما نقله
الرماني وابن هشام من انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا   واسمها مستتر يعود
اما الى اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او الى مصدره او الى البعض المفهوم من كليه
السابق تقول قام القوم ليس زيدا اي ليس القائم زيدا او ليس قيامهم قيام زيد وهذا
اما بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او بحذف المضاف اي ليس قيامهم قيام زيد او ليس
بعض زيد وقد تقدم الكلام في مبحث الضمائر فيه ثم نقول قد لا يكون المتقدم على
ليس فعلا حتى يرجع الضمير فيه الى اسم الفاعل منه او الى مصدره فعلى هذا ينبغي
اطلاق كلامهم فان الضمير يرجع اما الى الاسم الفاعل او المصدر فصورة تقدم
الفعل الماعرفت كقوله صلى الله عم والدم انهار الدم فذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن
والظفر والشاهد في السن فانه منصوب وهو مستثنى من الضمير في اخره جملة
ذكر اسم الله عليه فكلوا معترضة والضمير في ليس يعود الى اسم الفاعل من الفعل او الى
مصدره او البعض المفهوم من الكلية والتقدير انهر الدم وذكر اسم الله ع فكلوا
ليس المنهر السن او ليس انهار السن وهذا ايضا اما بحمل المصدر بمعنى اسم الفاعل
او بتقدير مضاف اي ليس انهار انهار السن او ليس بعض المنهر السن والظفر والظفر
بالضم او بضمتين وبالكسر شاذ كما في القاموس   واسمها كليس اي اسم لا يكون كاسم
ليس اي لستر فيها يعود الى ما يعود عليه اسم ليس كما تقدم ثم ان الجملة في هذه
الاربعة جملة اي ليس وخلا وعدا ولا يكون في الحال وتقدير قولك قام
القوم ليس زيدا اي حال كونهم ليس القائم منهم زيدا وهكذا اذا عاد الضمير

فما حاشا فاطمة ولا غيرها دفعا لهذا التوهم تفرد الدنح هل الحديث ورد على نحوين
فينبغي حمله على معنى يوافق كلا كليهما وهو لا يكون الا بحمل كلمة ما على النافية ويكون
ما حاشا فاطمة كلمة من كلام الراوي لان كلمة ما في الرواية الاولى على المصدرية
وان كان ممكنا لكنه في الرواية غير ممكن لانه لو كان كذلك لكان نعم تتمة كلامه ع
فيكون معناه اسامة احب الناس الي سوى فاطمة وسوى غيرها ومعلوم ان
غير فاطمة ع عام يشمل جميع الناس فلا معنى لقوله ع احب الناس الي كما لا يخفى فيه
فتعين حمل كلامه كلمة ما على النافية فيصح في كليهما ولقائل ان يقول ان المذكور
في الرواية الثانية انما يعين الحمل على كون كلمة ما النافية فيكون من كلام الراوي اذا
لم يمكن حملها على ما لم يلزم معه مار وهو غير مسلم لاحتمال ان يكون كلمة ما في ولا غيرها
نافية ويكون غيرها منصوبا بفعل محذوف ولا ان يكون كلمة لا زائدة كتاكيد النفي ويكون
غيرها معطوفا على فاطمة بان يكون هكذا اسامة احب الناس الي سوى فاطمة ولا استثني
غيرها فيكون الجميع من كلامه ص ولا تخالف بينهما   فحاشا في لغة انما قال هكذا
دفعا لما توهم من قول المص قبل كخلا حاشا وحتى تعريفية قوله وكخلا حاشا فلا لم يكن
هذا راداد فعها قال   هذا باب الحال اعلم ان اصل الحال حول لاشتقاقه من التحول
تعريفية قوله في جمعها احوال وفي تصغيرها حويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها قال ابو حيان في الارتشاف الحال لغة تذكر وتؤنث وبه صرح جماعة وجيء
في عبارة المص والشارح ارجاع الضمير المذكر والمؤنث اليه فاصل ايضا كما يشمل الحال
يشمل الما اي ما يحتج في الكلام بتشرح هكذا للتنبيه على ان المراد بالفضلة هنا
ليس معناها الظاهر وهو ما يستغنى عنه اذ ربما يكون ذكر الحال غير مستغن عنه
واجبا كما اذا وقع الحال جوابا لسؤال وغيره على ما صرح به في اخر المبحث فوضع كونه
فضلة غير مستغن عنه ولانه لما كان معنى الفضلة هو الزيادة والظاهر من الزايد

على الجمل الفعلية وما ذكره من عدم دخول ما المصدرية على غير الفعلية هو مذهب
اليه سيبويه وغيره لكن جوز بعض الائمة وغيره ايضا على قلة وقد دخلت على غيرها
ما ورد في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية   الا كل شيء ما خلا الله
باطل اخره وكل نعيم لا محالة زائل اللغة واضح التركيب الا للتنبيه كل مبتدأ سوغ
الابتداء به عمومه واضافته ما خلا الله ما مصدرية خلا فعل وفاعل مستتر فيه
والله مفعوله وباطل خبر المبتدأ وكل نعيم ايضا مبتدأ المسوغ ما مر لا محالة لا نفي
لنفي الجنس ومحالة اسمه وخبره محذوف وزائل خبر للمبتدأ والمعنى واضح والشاهد
فيما خلا الله حيث استعملت خلا فيه مع ما المصدرية ولذا نصب ما بعدها وجوبا
اما على القول باختصاص ما المصدرية بالجمل الفعلية فظاهر واما على بالعدم فلان
الفعلية محلية والظن يلحق الشيء بالاعم الاغلب   تمل الندامى ما عداني فانني بكل
الذي يهوى نديمي مولع اللغة تمل من الملل الندامى جمع نديم بمعنى صاحب مولع اسم فاعل
الحريص التركيب تمل فعل مضارع والندامى فاعله ما عداني ما فيه مصدرية عدا فعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا وياء المتكلم مفعوله والنون قبلها للوقاية فانني الفاء للتفريع
وياء المتكلم اسم ان بكل الذي متعلق بمولع وبهوى صلة الموصول والعائد محذوف
فاعله وهو نديمي اي يهويه ونديمي بياء النسبة مولع خبر ان والشاهد فيما عداني
انه ان نصب ما بعدها فيه واجب لاستعماله مع ما المصدرية والمعنى قد ظهر مما
حاجا استعمالهم ما   على ان ما زائدة هذا بناء على ما ذكر من اختصاص
ما المصدرية بالجمل الفعلية واما على ما نقله ثم الائمة من اجازة ابن جني كون
ما صلة ما جارة جر وافيجوز على هذا كون ما مصدرية لا زائدة كما في قولك
جاء في القوم ما خلا زيد وما عدا عمرو   كما سبق في مبحث الضمائر عند شرح قول
المص ومن الضمير المرفوع ما يستتر حيث قال هناك وزاد ابن هشام في التوضيح

ما خلا

لاجل البيان وعلى هذا يخرج النعت والتميز في المثال الاتي لانه ليس شيء منهما مذكورا لبيان
الموصوف والمميز كما ستعرف يخرج النعت والتميز في نحو زيد فارسا لان المبادر من قولنا
الحال وصف مبين لحال صاحبه هو انه مذكور لاجل هذا البيان وليس شيء من النعت والتميز
كذلك ذكر لاجل بيان الهيئة بل انما ذكر الصفة لتخصيص الموصوف او توضيحه والتميز في المثال
المذكور لبيان الجنس المتعجب عنه وهو الفروسية ثم يفهم منها الهيئة ضمنا ولذا فرقوا بينهم
في مثال قوله اعجبني في حال الصاحبه وتخصيص الجنس في نحو لله دره فارسا التوجيه عنه
قوله وصف لان الغالب في التميز عدم الوصف والتميز في اللغة التبيين ولما كان فيه حين كثيرة
يؤتى به عند ارادة المدح فاذا قيل لواحد لله دره وهو اما دعاء له بالخير او تعجب منه
لابد لاي شيء دعوت له او تعجبت منه فاذا قلت فارسا بظهر عنه ان دعائك له او تعجبك
من الفروسية وعند الذم يقال لا در دره اي لا كثر خيره والفارس في هذا على
الفراسة بفتح الفاء مصدر فرس بضم الراء حذق بامر الخيل وقد يفرق بين الحال و
الصفة ايضا بان الحال مقيدة للعامل والصفة للذات فاذا قلت جاءني في بالعبة
الى الرجال القائمين ولما اذا قلت جاوني كل رجل قائما فيعم كل رجل باق بالنسبة الى
الرجال جمع اراد الرجال لكن الحال تبين ان مجيئهم بعنوان القيام وتوضيحه اهل تك نفصل
فالحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان
للكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر لان ابهامه معنا لا يبقى اثر لاحاجة
الى ذلك لخروج مثل هذا من قول المص منتصبا لانا نقول ان مبناء الكلام على عدم دخول
فالحد حقيقة ولا يلزم الدور كما يجيء وقوله لان ابهامه ضمنا علة للنفي اي عدم
الورود وقوله او لانه فهم دليل وجه الورود والغرض من تعريف الحال الخ
والغرض من هذا الكلام دفع الدور الذي يتوهم وروده من تعريف المص للحال في المقام

يقع عاملا في لفظا التعريف في قوله والغرض من تعريفا الحال وفي قوله عاملا الى الموصوف
وكذا فيما بعدها الى قوله في تعريفه لكن يرد عليه ان ذكر منتصب في التعريف لغو وقديجاب
ايضا بان الحكم بالنصب ليس موقوفا على التصور بالكنه الموقوف على الحد بل على التصور
بوجه ما خلاف التصور بالكنه فانه موقوف على الحكم المأخوذ في حده فالدور مدفوع
لاختلاف الجهة توضيحه هو انه لا يخلو اما ان يكون المراد منه قولنا ان الحكم على الحال
بكونها منصوبة موقوف على معرفتها الى معرفة كنه الحال فورود الدور مسلم لكن لا
نسلم توقفه على معرفة كنه الحال واما ان يكون المراد منه ان الحكم على الحال بالنصب
موقوف على معرفتها بوجه ما فالتوقف مسلم وورود الدور ممنوع لعدم تكرر الوسط
لاختلاف الجهة اذ يصير الكلام هكذا الحكم على الحال بالنصب موقوف على كونها منصوبة
فلا يلزم الدور ولعل مآل الجوابين واحد فلا تغفل فائق لانها اعم تحقق
الوصفية بقرينة قوله وباتي جامدا والحاصل ان مع انتفاء الاشتغال لا يستلزم
انتفاء الوصفية كما في الامثلة المذكورة بخلاف العكس اي انتفاء الوصفية اعلى الاشتقاق
يستلزم انتفاء الاشتقال ولما حكم اولا ان الغالب في الحال ان يكون وصفا غير ثابت
اشار الى بيان غير الغالب وهو ما لم يكن وصفا غير ثابت سواء كان وصفا لانها او لم
يكن وصفا مطلقا اشار الى الاول بقوله فائق لانها والى الثاني بقوله وباتي جامدا
فقد علم ما ذكرنا في الاتيان بقوله وثاني جامدا وانما قدم الاول على الثاني لانه فرقه
عليه بكونه وصفا وان كان ثابتا بان كان مؤكدا انما لم يقل بان كان مؤكدا لعامله
لان المؤكد على اقسام احدها ان يكون مؤكدا لعامله كما لنا المذكور اي قوله ثم يوم
البعث حيا لان الحال يدل على ما يدل عليه عاملها لان البعث لازمه الحيوة والثاني
ان تكون لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا لان الابوة من شانها العطف والثالث
ان يكون المؤكد لصاحبها نحو لامن في الارض كلهم جميعا لان لفظ الكل يفيد العموم

اعتبار كونهما كتابا ها في بابا وهي ان تشت قدم الرجل اليسرى واليد اليمنى خلاف ذات
الاسابيع كلها فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى ويقال لها بالفارسية شركاو
بلبك يحفانا بالقسط في قوله تعالى شهد الله والملائكة واولوا العلم انه
لا اله الا هو قائما بالقسط حيث ان قائما حال من فاعل شهد اعني الله فهو حال لازمة
لانه فامر تعالى بالعدل ثابتا ابدا ولا ينفك عنه وانما جاز افراد ذي الحال عن الحال
هنا مع عدم جواز ذلك في نحو جاء زيد وعمرو راكبا لعدم الالتباس والنكتة في
تاخيرها من المعطوف اي والملائكة واولوا العلم على ما في لا الشعلكتا اللام الا لا
على علو رتبتها ومعنى الابتاء علم ان الشهادة من الله تعالى انزال الكتب ومن الملائكة
اقرارهم فيما بينهم بالتوحيد ومن اولي العلم الاقرار به والاحتجاج عليه وامر اولي
العلم بالذكر بعد ذكر الله تعالى والملائكة مع صدق عليهما انه للتعظيم وربما يستنبط
من الاتيان الشهادة بالنفي مقبولة في ضمن الاثبات هذا قيل ويحتمل ان يكون قائما
حالا من هو في قوله تعالى لا اله الا هو والعامل معنى الجملة اي تفرد قائما او
احقه لانها مؤكدة وقيل يجوز ان يكون صفة للمنفي اي لا اله في قوله تعالى لا اله اي
لا اله متصفا بهذا الوصف الا هو وفيه ضعف نحو الفصل بالماضي الصرف سا
بين اجزاء مدخول ان المصدرية التي بمنزلة كلمة واحدة هذا ولا يخفى ان قائما على
الاحتمالين الاخيرين ايضا مندرج في المشهورة بالمشتق قيد بالمشتق لئلا يتوهم
اختصاص كون المؤول من اسم الفاعل والمفعول بل يكفي التأويل باي مشتق كان وان كان
من غيرهما اي مسعرا يحتمل ان يكون بكسر العين فيكون حالا من الفاعل ونفتحها
فيكون حالا من المفعول ان قلت لم اوله بالمشتق مع ان ظاهر عبارة المص انه غير مأول
بل لانه حال اولا ويكون الجوهر في سعر وثانيا في مبدي تاول فيعلم منه ان الجوهر
فالشعر غير مأول بالمشتق ولا يمكن للمص انه يكتفي بقوله ويكون الجوهر في مبدي
ثم لا غيرها

ثم اعتبرها لانه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء وثم
او تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا عطفا على قوله على تعيين كون الحال
جامدا اذا كان دالا على تفضيل في الصحاح وبسر اوله طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر
ثم رطب اذا عرفت ذلك نقول في كلام الشارح نظر لانه ليس شيء من لفظ البسر والرطب
دالا على تفضيل بل العامل فيها يدل على فضيلة البسر من الرطب فنسبة الدلالة على
التفضيل اليهما كان لا وجه له الا ان يقال ان الشارح حالة البسر لما كان في نفسه
احسن في حالة الرطب فيدل لفظ البسر على تفضيله في هذه الحالة عنه في غيرها
فتامل وفي تركيب مثل العبارة خلاف بينهم مشتمل عليها التنوير التحرير او كان
نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك والعامل لكونه نوعا من
صاحبه لان الذهب نوع من المال او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما فان الخاتم
الذي من الحديد يكون الحديد اصلا له ويكون هو فرعا له ومنه يظهر معنى قوله
او اصلا نحو هذا خاتمك حديدا ووجه كون الحال في المواضع المعدودة جامدا
غير مأول بالمشتق يظهر للتأمل في المعنى شرطها ان يكون نكرة وذلك لان الغالب لما
كان الحال مشتقا وذو الحال معرفة فلو جاز كون الحال معرفة لالتبس بالنعت
في بعض الاحوال فاشترط كونها مطلقا طردا للباب خلافا ليونس والبغداديين مطلقا
فانهم لم يشترطوا في الحال كونها نكرة واجازوا وقوعها معرفة مطلقا سواء كانت
متضمنة معنى الشرط ام لا انه قوله خلافا اما حال بمعنى مخالفا او مفعول مطلق
والتقدير على الاول اقول مخالفا ليونس وعلى الثاني اخالف خلافا ليونس ولكل
منهما وجه رجحان ورجوحية ومع ذلك الاول اولى وان كان ارتكابا بخلاف
الاصل فيما كان المحذوف وتقيده بالمصدر بمعنى اسم الفاعل بخلاف الثاني فانه
ليس فيه الا القول بالمحذوف لكنه خلاف مقتضى الصناعة لما مر من المص في بحث

بحسبا اذا جاؤا ابدر فمن وجه الارض والشاهد في لفظ الجم حيث ورد بلفظ المعرفة
مع انه حال عن الضمير في جاءوا وما ذكره من كونه منصوبا على الحالية احد الوجوه فيه
وعن سيبويه انه عنده منصوب لكونه قائما مقام المصدر كما في قولك جاؤا جميعا
اي مجيئا جميعا وعن ابن الانباري انه اجاز الرفع فيه على تقدير ان يكون خبر
المبتدا محذوف اي جاؤا وهم الجم الغفير ومثل هذا المثال قوله تعالى لنخرجن
الاعز منها الاذل على غير القراءة المشهورة اعني اذا قرئ من باب خرج يخرج حيث ان
الاذل حال مع كونه معرفة لفظا فيعتقد تنكيره معنى اي ذليلا واما على القراءة
المشهورة اي قراءة يخرج من باب الافعال فيكون مفعولا به والمعنى على التقدير
الاول هان الكفار قالوا انفسهم لئن رجعنا الى المدينة لئن رجعنا ليخرجن محمد النبي
هو اعز عند نفسه واللات من المدينة لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها
الاذل عنوا بذلك انفسهم منها الاذل والمراد بربنا بينا اي مبلدة اي متفرقة
من بدا الشيء اذا تفرق والظاهر ان الاتيان بالامثلة الثلث للتنبيه على ان الحال
الذي وقع لفظها معرفة اعم من ان يكون معرفا بالاضافة كالمثال المذكور في
المتن او اللام كالمثال المذكور في الحق الثاني او بالعلم كالثالث سماعا اي
وقوعا سماعيا اعلم ان الحال لما كانت نفس صاحبها في المعنى اذ قولك جاء زيد
راكبا ان الراكب في المعنى نفس زيد فلهذا كان ينبغي ان لا يقع المصدر حالا لان
المصدر حدث وذو الحال ذات والحدث بان لكن لما كان لم يكن ذلك كليا اشار
الى المصدر الواقع جواز وقوع المصدر حالا مطلقا اي سواء كان نوعا من الفعل ام لا
كجئت ركضا الى قوله وسرعة الركض على ما في الصحاح والقاموس وغيرهما نحو
بلسا الرجل وعنه قوله تعالى اركض برجلك فالركض على هذا نوع من المجيء وكذا
السرعة والرحلة اذ هو المجي مشاة ولا يخفى ان القول بان هذه المصادر ومثلها

عالم

عالما في حال علم على هذا صاحب الحال هو الضمير في عالم فتامل وعن الحجازيين التفصيل
في المصدر الواقع بعدما بانه ان كان معرفة يجيزون فيه الرفع والنصب وان كان نكرة
لا يجيزون فيه الا النصب وعن بني تميم التزام الرفع والنصب في المصدر بعدهما
كان معرفة وجواز الامرين في المنكر وعن سيبويه انه يحكم على ان المصدر المنصوب
بعدهما مفعول له اذا كان معرفة والاخفش يجعله مصدرا مؤكدا في التعريف والتنكير
ويجعل العامل فيهما بعد الفاء والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علما له
كزيد ظهيرا شعرا زهير بالتصغير والشاهد في شعرا حيث وقع بعد خبر وهو زهير خبر
مبتداه وهو ضمير اذ التقدير زيد مثلا زهير حذف لفظ المثل لقصد المبالغة
وشعرا باول بالمشتق اي شاعرا والعامل فيه زهير لكونه بمعنى مجيد وصاحب الحال
الضمير في الخبر لما قيل انه من باب الحال المؤول بجعل الضمير ويحتمل ان يكون تمييزا لما
ابهم من وجه الشاهد نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما فا
العامل في الحال ما في الحال الرجل من معنى الفعل باعتبار انه بالالف اللام الكامل
وصاحبها الضمير فيه على ما في رشيد زهير وعن بعضهم ان نصبه على المصدر تراعات
العالم علما وقال بعض المحققين والذي ادعاه ان المصدر فصل تمييز لانه فاعل في
المعنى انت الكامل علما اي علمك وكذا في قولك زيد زهير شعرا اي هو الكامل
شعرا اي شعره وهو النهي والاستفهام انما يجوز كون ذي الحال منكرا اذا وقع
بعد هذه الاشياء قيل لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى
فيه ابهام اي يجوز تنكيره ان تاخر بخلاف ما اذا لم يتاخر فان تنكير ذي الحال
من غير جائز فلا يقال رايت رجلا راكبا على تقدير ان يكون راكبا حالا وعلله جماعة
منهم بان تنكير ذي الحال مع تقدمه لو كان جائزا لالتبست الحال بالصفة وهذا الالتباس
وان كان فيما اذا كان ذو الحال منصوبا لكن اجري المنع في غيره تطردا للباب وفيه نظر

الاخفش
فيكون موحشا حالا لانه متحد العامل في الحال وصاحبها لكن هذا انما يصح على مذهب الا
من تجويزه رفع كل جزء الطرفين وشبهه الفاعل وان لم يعتمد على نفي من مخوف
او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي والثاني ان يكون مرفوعا
على الابتدائية وموحشا حالا له وليته خبرا مقدما وعاملا في الحال لكن هذا
انما يصح على القول بمجيء الحال عن المبتداء بعدم اشتراط اتحاد العامل في الحال
وصاحبها وعلى التقديرين الاستشهاد بالبيت على المطلوب من جواز تنكير ذي الحال
ان تاخر والثالث ان يكون موحشا حالا من ضمير في لمية وهذا اولى كما لا يخفى و
حينئذ لا يتم الاستشهاد به على المطلوب في قراءة من نصب مصدقا وهو ابراهيم بن
ابي علي فيكون مصدقا حالا لكتاب لتخصيصه بصفة وهي الجار والمجرور فيه
نظر لان الاية على تقدير النصب ايضا لا دلالة لها لذلك لاحتمال كون مصدقا حالا
من الضمير من اسمين معرفتين جامدين ان قلت قد اطلق وان تؤكد جملة الخ ولم
يشترط تعريف جزئيها ولا جمودهما قلت قد اجاب عنه بعض الشارحين باستقرائهما
من قوله حيث قال اما اشتراط التعريف فقد فهم من تسميتها مؤكدة لانه انما تؤكد
شيئا قد عرف واما اشتراط الجمود فمن قوله جملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا
او في حكمه كان عاملا فيها فكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة لبيان يقين
متعلق بقوله المصدر تؤكد جملة اي وان تؤكد الحال جملة معقودة الخ لاجل بيان
يقين كما تقول هذا زيد معلوما او فخر كما يجيء في قول الشاعر انا ابن دارة معروفا
لها نسبا او تعظيما كقولك هذا زيد جليلا او نحو ذلك كبيان تحقير كقولك هذا
فلان ماخوذا مقهورا وتصغير كقولك انا عبدك فقيرا ونحوهما اي حقه يجوز
ان يكون بفتح الهمزة وضمها تحققت الامر وصرت منه على يقين يعني انا ابن دارة
حقه معروفا اي حققت كوننا بالحال وصرت منه على يقين وسيجيء ما يتعلق بها

بان على

بان عمل الضمير في مثل قوله انا ابن دارة والعلم في مثل قولك زيد ابوك عطوفا
ما لم يثبت نظيره في كلامهم وقيل عاملها الخبر الواقع في الجملة لتاوله بالمسمى وهو
المنقول عن الزجاج نحو انا لا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وان ذلك لا يطرد
في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا ونحو ذلك ما ليس الخبر فيه علما
قال نجم الائمة والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
وقال يعطف عليك ابوك عطوفا وحق ذلك مصدقا قال ذلك لان الجملة
ان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر
معنى من معاني الفعل لا ترى ان معنى انا زيد انا كان زيدا فعلى هذا الا يستقيم المؤكدة
على جزئي الجملة ولا احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها
انتهى خالية من دليل الاستقبال كالسين والسوف ولن ونحوها وذلك لان الحال
الذي نحن في بيانه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تغايرا لان الذي نحن في بيانه
هو قيد لعامله فان كان ماضيا او حالا او مستقبلا فالحال ايضا كذلك كما في قولك جئتك
امس راكبا وقولك اضرب زيدا غدا يركب مثلا فان لفظ راكبا في الاول ويركب
في الثاني حال من الاول دون الثاني لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد
صدر الجملة الواقعة حالا عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن التناقض بينهما حقيقيا هكذا قيل وفيه نظر لانه لو كان ما
ذكر سببا لتجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال فينبغي ان تجرد تلك
الجملة عن علامتا الماضي ايضا كما ولم كقولك رايت زائدا وما يضرب فعند التحقق التنافي
بين الحال والماضي في الظاهر ايضا مع انهم لم يشترطوا ذلك ويمكن ان يقال ان الفعل اذا
كان منفيا يكون النفي مستمرا الى زمان التكلم وهو زمان الحال فيحصل المقارنة
وانتفى المنافاة هذا في المنفي بلا ولم واما المنفي بما فلا اشكال فيها لكونها للحال

وقت وقوع الركوب فيجب ان يكون تلك الجملة مما يقصد فيها الدلالة على حصول
مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية وقال بعض الائمة ان الانشائية اما طلبية او
ايقاعية وانت في الطلب لست على يقين من حصل مضمونها فكيف تخصيص مضمون
العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان
المتكلم بها ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد الايقاع
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف من دلالة العقل لا من دلالة اللفظ ان
وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه ثم اعلم ان من الجملة التي لا
تقع في موضع الحال هي الجملة الشرطية فلا يجوز ان تقول جاء زيد ان يسئل يعط
بان يكون جملة ان يسئل حالا وذلك لما قيل ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي للصدارة لا يكاد ان يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وزيادة فضل
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه بنفسه عما وقع بعده
وما فيه في صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاتحاد حتى كا
كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها متعلق
بمحذوف وهو وجوبا يجوز ان يكون صفة لمفعول مطلق محذوف اي متعلق
كل واحد من الظرف والمجرور بمحذوف حذفا واجبا ويجوز ان يكون تميزا لم انه
لا يعارض ما ذكر بقوله تع فلما رآه مستقرا عنده حيث ان الظرف وقع الحال
مع ان متعلقه مذكور لانا نقول اجيب عن ذلك بان هنا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود والحصول فيكون من الكون الخاص لا العام
ووجوب الحذف في الثاني دون الاول رايت الهلال بين السحاب فبين ظرف
وقع موضع الحال ولذا وجب حذف متعلقه والتقدير رايت الهلال
كائنا بين السحاب او يكون بين السحاب فخرج على قومه في زينته الشاهد

ان يدخلها

ان يدخلها الواو والاول المضارع المثبت بغير قد ومثاله ما ذكره وهو قوله
تع لا تمنن تستكثر ولا يجوز دخول الواو فيه وكذا ما هو بمنزلته والثاني المضارع
المنفي بلا وهو ما اشار اليه بقوله ما لكم لا تناصرون حال من الحروف في لكم ومثله
قوله تع وما لنا لا نؤمن بالله فان جملة نؤمن حال من الضمير المجرور باللام ولا
يجوز ان يقال ولا تناصرون مثلا وذلك لان كلمة لا بمنزلة لفظ المضاف الى
اسم الفاعل فقوله لا تناصرون بمنزلة غير متناصرين وهو لا يجوز دخول الواو فيه
فكذا ما هو بمنزلته والثالث المضارع المنفي بما وهو ما اشار اليه بقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فمالك بعد الشيب صبا متيما والشاهد في قوله
ما تصبو فانه مضارع منفي بما حال من مفعول عهدت ولا يجوز ان يق وما تصبو
في تناصرون ومعنى البيت العهد بمعنى الرؤية اي رايتك قد كنت حالة
الصغر غير مائل وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وقد كان مقتضى الحال العكس
الرابع الماضي اذا كان تاليا لالا وهو ما اشار اليه بقوله الا كانوا به يستهزؤن
الماضي التالي لالا وما يأتيهم من رسول الا كانوا حال من مفعول يأتيهم ووقع
قبله تاليا لالا فلا يجوز دخول الواو عليه لان دخول الا فالاغلب الاكثر على الا
سماء نحو ما جاء الا كانتا مضارعا للمضارع المثبت وقد عرفت انه يجرد من
الواو فكذا هنا ايض وصرح جمع منهم بمجيئه مع الواو ايض نحو قولك ما لقيته
الا وقد اكرمني ومع الواو فقط ما لقيته الا وقد اكرمني والخامس الماضي
المتلو باو وهو ما اشار بقوله لاضربنه ذهب او مكث فذهب حال للمفعول وقع
متلوا باو فلا يجوز ان يق في المثال او ذهب او مكث لما قيل من ان الكلام في تقدير
شرط اي ان ذهب وان مكث وفيه نظر لان الجملة شرطية وقد عرفت انها
لا تقع حالا الا ان يفرق بين وجود حرف الشرط وعدمه وفيه ما فيه فالاولى

الكلام في قوله من كلام العرب اي بغير الواو وصرح بذلك لئلا يتوهم عود الضمير
الحال لان المبتدا انما يتقيد بالمضارع لا بعده نحو لا تمنن تستكثر اي لا تعط
مستكثرا اي حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا او طالبا لما تعطيه كثيرا اعلم ان ما ذكر من
كون تستكثر حالا مبني على قراءة الرفع ويحتمل وجها اخر ايض وهو ان اصل
ان تستكثر فحذفت ان وبطل عملها فقرئ بالرفع وقرئ بالجزم ايض وهو ح اما بدل
من تمنن من المن اي لا تمنن لا تستكثر او على حذف ان وابقاء عملها ان
قيل كيف يمكن ان يكون تستكثر بدلا من تمنن مع ان شرط البدل صلاحيته لان يقوم
مقام المبدل منه وهنا ليس كذلك لانك لو قلت لا تستكثر لا يدل على النهي عن المن
للاستكثار قلت صلاحية البدل لان يقوم مقام المبدل منه ليس بشرط مطلقا ممنوع هذا
مع انه قد اجيب عن هذا بانه قد يكون البدل على حذف الاول وقد يكون على نية
باشره وهنا من قبيل الثاني هذا وربما يوجه الجزم في تستكثر بوجه اخر وهو ان
الاصل تستكثر بالضم لكن اسكن لثقل الضمة مع كثرة الحركات كما حكى عن
ابي زيد في قوله تع بلى ورسلنا باسكان اللام وربما قرئ تستكثر بالنصب على ان
يكون منصوبا بان مضمرة ومعناه لا يكن منك من ولا استكثار فكانه قال لا يكن
منك من وان تستكثر فاضمرت ان وابقى عملها نحو فلما خشيت اظافرهم
نجوت وارهنهم مالكا اظافر جمع ظفر بالضم وبضمتين قال في القاموس والكسر
شاذ وقال الجوهري جمع اظفور وفي القاموس هو غلط وانما هو واحد الجمع فال
جمع اظفار واظافرهم مفعول خشيت ونجوت جواب لما وارهنهم فعل وفاعل
ومفعول ومالكا في البيت مفعوله الثاني والشاهد فيه حيث وقع حالا من
ضمير نجوت بالواو مع انه فعل مضارع مثبت فيقدر بعد الواو مبتدا كما
اشار اليه بقوله اي وانا ارهنهم والمعنى واضح وذات بين عضارع مقرون

او كلاهما

او كلاهما فيرتقي الاقسام الى خمسة عشر يحصل من ضرب كل واحد من الخمسة مع كل
واحد من الروابط هكذا الجملة الاسمية المثبتة ربطها اما بالواو فقط او بها
الضمير كك او بهما وكذا المنفية تحصلت ستة وهكذا في الجملة المصدرة با
المضارع المنفي بلم والا المثبت والمنفي وعليك باستخراج الامثلة ان قلت ا
حتياج الجملة الى الرابط مسلم لكن لم يجز ان يكون الرابط في الجملة الحالية با
الواو ايض ولا يجوز ذلك في الجملة الخبرية وكذا في النعت والصلة اذا كانتا
جملتين قلت لان الحال لما كانت فضلة ويجيء بعد تمام الكلام ينبغي ان يكون
الرابط فيها ما له مزيد قوة في الربط وهو الواو ولكونه موضوعا للربط والجمع
لتؤذن من اول الامر ان الجملة غير باقية على استقلالها بخلاف الخبر والصفة و
الصلة فان الخبر لما كان جزء الكلام لعدم اتمام الفائدة بدونه يكتفى بالارتباط
بما له ادنى صلاحية لذلك ولذا الصفة فانها لما كانت تابعة للموصوف لفظا و
متحدة معه معنى يكفيها ادنى رابط وكذا الصلة لان جزء الكلام يتم لا باكثر
الذي جائك مع العائد فان الموصول فيه مبتدا ولا يتم الا في الصلة الاترى
ان الخبر اذا حصل له ادنى انفصال قد يقترن بالواو كما اذا وقع بعد الا كقولك ما
رجل الا وهو قائم وكذا الصفة كقولك ما جاءني رجل الا وهو فقيه رجل واما
الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا يكون تصدرها بالواو ابدا ولهذا اذا
كانت الجملة الحالية من الجمل المذكورة كان ارتباطها بالواو والضمير معا اولى
من اصلها حتى من الواو واحتياجا للربط وكونه بالواو وفي هذه الجمل الاسمية
مطلقا ولو دخلت بعد حاصف ولعبركك وقد صرح الزمخشري وابن هشام
وغيرهما في قوله تع فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ان هم قائلون حال معطوف
على بياتا وهو مصدر في موضع الحال ولا يق اوهم قائلون مكرهة اجتماع

فينبغي ان يكون المنفي بلم ولما ايضا كذلك والا فالفرق بينهما تلك الفرق بينهما هو
ان المضارع المنفي بلم ولما كالماضي وقد عرفت ان الماضي اذا لم يكن تاليا لالا
او متلوا باو لا يجوز ربطه بالواو والضمير وبهما وكذا ما هو بمنزلته على المنفي
بلا وما وقد عرفت لشرط ان يكون غير مؤكدة والظاهر قيد الجمع بجواز الرابط
بالواو بمجموع الضمير معتبرها في الاقسام المذكورة انما هو اذا لم تكن للمؤكدة واما اذا
كانت كذلك فالرابط يتعين ان يكون بالضمير فقط كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب
فيه وهو الحق لا شك فيه فان كلا من جملتين لا ريب فيه ولا شك فيه حال مؤكدة
لمضمون جملة قبلها والرابط فيها هو الضمير في فيه ولا يجوز ان يدخل الواو عليه
لان شدة الاتصال والاتحاد بين المؤكد والمؤكد تمنع من الفصل بينهما بشيء المغايرة
وكما لا يجوز دخول الواو في المؤكد في نحو جاء زيد نفسه لا يجوز فيما نحن فيه لان
المؤكد نفس المؤكد في المعنى لو دخل الواو لكان في هذه الصورة عطف الشيء على نفسه
فظهر من جميع ما ذكر ان ما يكون ربطه بالضمير فقط ولا يجوز دخول الواو فيه هو
سبعة مواضع خمسة منها قد مرت عند شرح قوله المصدرات بمضارع مثبت
وقد استوفينا الكلام فيها والسادس ما اشرنا اليه انا من الجملة بعد عاطف
والسابع ما اشار اليه هنا بشرط ان يكون بقوله غير مؤكدة جاء زيد وعمرو
ثم مثال الجملة الاسمية المثبتة وقد اكتفى الشارح في المواضع الثلثة في الجملة الاسمية
بذكر المثبتة عن المنفية مع انه ذكر في المواضع الاخر المثبتة والمنفية معا فالظاهر ان
وجهه ان الجملة المنفية من الاسمية يجوز ان يجعل منفية بادخال
دليل النفي عليها في اللفظ فلا يحتاج الى ذكر المنفي للاحكام اختصارا ولنا
فالحكم فلا يمكن فيه ذلك لان المثبت منها ما مع في الاول والثالث وبدونه
لكن بجوز اجتماعهما معا كما في الثاني ولا يمكن ما فيه منفيا لان قد لا تجتمع

بالضمير وحده اما ان يكون مرادا لنفي قوله المجرد من الضمير اذا لم يجب فيه كون الرابط ضميرا
كالماضي التالي لالا والمتلو باو يعني شرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف
اي انه يقبح بل يمتنع كما صرح به بعضهم فيكون كلامه موافقا لما ذكروه او يتبع في النفي
المذكور ما الكوفيين على ما نقل من انهم ذهبوا الى لزوم قد في الماضي المرتبط بالواو فقط
وجوابا ثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده او بهما معا فاحمل واحترز بقوله
المتصرف عن غير المتصرف بالحال الذي هو قيد على حسب عامله اسم ان قوله
الحال والموصول صفة وهو قيد مبتدا وخبر صلة الموصول وقوله على حسب
عامله او يكون على حسب عامله فلا معنى لاشتراط نفي بقية من الحال بقبل العول
واجاب بعض الشعراء عنه انه بان حال الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظه
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والى لان متنافيان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي
والحالية ثنا في الماضي والحال في الجملة في اللفظ في ظاهر الحال اعلم ان هذا
الاشكال لولا انه نسبة التي السعي لكنه صح جوابه بما خرجوا من كلام نجم الائمة ثم اقول
وفي الجواب الذي ذكره نظر لان ثنافي الحال والماضي في الجملة لو كان باعثا للاتيان
بقد المقربة الى الحال في الجملة المصدرة بالماضي فلم حضورها بالماضي المثبت
المتصرف المجرد من الضمير على ما صرح به الشراح ان تلك المنافات متحققة في
غيره ايضا وفيما نحن فيه فالصواب ان يقال وهو ما يقابل الماضي والاستقبال
نحو اهبطوا